

تأليف

صادق مهدي الحسيني

شرح الصمدية

انتشارات مصطفى

قم

صَادَقَ مَهْدِي الْحَسِينِي

شرح الصمدية

للشيخ أبي بلال محمد بن الحسين بن عبد الصمد العاملي

الشهير بابن الشيخ البهائي المنشوفي سنة ١٠٣٠

من منشورات

مؤسسة الأعلی للطبوعات - كربلاء

PJ
6101
.A723
1965

حقوق الطبع محفوظة

مطبعة الآداب - النجف - تلفون ٨٩٨

سنة ١٣٨٥ هـ

مقدمة الشارح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين ،
واللعنة الدائمة على أعدائهم الى يوم الدين .

وبعد : فيقول صادق بن آية الله الفقيه الحاج السيد ميرزا مهدي
الحسيني الشيرازي (طاب ثراه) . هذا شرح مختصر شرحت به الفاظ
كتاب (الفوائد الصمدية) للشيخ البهائي (قدس سره) ، وتجنببت عن
الاستدلال لمطالب الكتاب ليكون هذا الشرح عوناً للمبتدئ في حال
قراءة كتاب (الصمدية) ، والله المسؤول ان يجعله ذخري ليوم القيامة ، ويفيد
به من يقصر فهمه عن درك مطالب « الصمدية » والله هو الموفق
والمعين ؟

بسم الله الرحمن الرحيم ، احسن كلمة يبتدئ بها الكلام ، وخير
خبر يختتم به المرام ، حمدك اللهم على جزيل الانعام ، والصلوة

خطبة المصنف

قال الشيخ « محمد » البهائي العاملي رضوان الله عليه مؤلف كتاب
« الصمدية » (بسم الله الرحمن الرحيم) .

اعلم : ان المؤلف « قد » وضع في خطبة الكتاب براعة الاستهلال ،
ومعناها : ان ما يبحث عنه في الكتاب يحسن ايراده في المقدمة رمزاً
واشارة ، فقد ذكر في طي مقدمته اسم : الكلمة ، والكلام ، والاسم
والفعل ، والحرف ، وافعل التفضيل ، والمبتدأ ، والخبر ، والرفع ،
والنصب ، والجر ، والجزم ، وغيرها ، للاشارة الى انا نبحت في هذا
الكتاب عن هذه الاشياء ، كما ترى .

(احسن كلمة يبتدئ بها الكلام) اي : يشرع بها في الكلام (وخير
خبر يختتم به) اي : بذلك الخبر (المرام) اي : المقصود ، تلك الكلمة
وذلك الخبر هو (حمدك اللهم) اي : حمدك يا الله (على جزيل الانعام)
اي : على واسع الانعام ، وكثيرهما (والصلوة) وهي : طلب الرحمة من

والسلام على سيد الانام ، محمد وآله البررة الكرام ، سيما ابن عمه
علي عليه السلام ، الذي نصبه علماً للإسلام ، ورفع له لكسر الاصنام
جازم اعناق النواصب اللثام ، ووضع علم النحو لحفظ الكلام ،

الله تعالى (والسلام) وهو : تحية الناس وصلواتهم (على سيد الانام)
اي : سيد الانس والجن ، او : سيد جميع ما على وجه الارض (محمد)
صلى الله عليه وآله وسلم (وآله) وهم علي وفاطمة والائمة الاحد عشر
من ولد هما عليهم السلام (البررة) جمع : بار ، اي الخير (الكرام)
جمع : كريم ، وهو ضد البخل (سيما) اي : على الخصوص (ابن عمه
علي عليه السلام ، الذي نصبه) الرسول ، اي : عينه (علماً) يعني : هادياً
(للإسلام) والمسلمين ، اي : جعله النبي إماماً للناس ، وخليفة لنفسه ،
عليهم وقد ثبت ذلك بالدلائل الصحيحة من القرآن الحكيم ، والسنة ،
واجماع جميع فرق المسلمين ، (ورفع) النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -
على كتفه (لكسر الاصنام) التي كانت معلقة بالكعبة المقدسة (جازم)
يعني : قاطع (اعناق) جمع : عنق (النواصب اللثام) النواصب جمع :
ناصب ، وهم اعدائه ، واللثام : جمع : لثيم ، وهو : دنيئ النفس (ووضع)
اي : مخترع (علم النحو لحفظ الكلام) عن الخطاء ، وقد رايت التصريح
من الشيعة ، والسنة ، والمسيحيين بأن علياً عليه السلام هو الذي ابدع

وبعد فهذه الفوائد الصمدية في علم العربية ، حوت من هذا الفن ما نفعه اعم ، ومعرفته للمبتدئين اهم ،

النحو لحفظ الكلام عن الخطأ (١)

(وبعد) بضم الدال لانه مبني على الضم ، يعنى : بعد الحمد لله والصلاة على النبي وآله عليهم السلام (فهذه « الفوائد الصمدية ») جمع « الفائدة » و « الصمدية » نسبة الى رجل اسمه « عبد الصمد » كان الشيخ البهائي (ره) كتب هذا الكتاب لأجل « عبد الصمد » ولذا سماه بـ « الصمدية » وتاء « الصمدية » للتأنيث باعتبار « الفوائد » (في علم العربية) اي : علم النحو (حوت) اي : تضمنت (من هذا الفن) اي : فن النحو (ما) اي : الشيء الذي (نفعه اعم) اي : ليس نفعه خاصا بالمبتدئ بحيث لا يفيد العالم النحوي ، وليس نفعه خاصا بالعالم بحيث لا يفيد المبتدئ ، بل نفعه يشمل المبتدئ في علم النحو ، والعالم النحوي معا (ومعرفته) اي : معرفة ما في هذا الكتاب (للمبتدئين اهم) من

(١) راجع كتاب « الحقائق الندية في شرح الفوائد الصمدية » للعالم الشيعي السيد عليخان رحمه الله ص ٥ وكتاب « السيوطي » في شرح الفية ابن مالك في النحو للعالم السني جلال الدين السيوطي ص ٥ وكتاب « الامام على صوت العدالة الانسانية » للكاتب المسيحي جورج جرداق الجزء الاول ص ١٠٣ .

الشارح

وتضمنت فوائد جلية في قوانين الاعزاب وفرائد لم يطلع عليها الا اولوا الالباب ، وضعتها للاعز عبد الصمد ، جعله الله من العلماء العاملين ، ونفعه بها ، وجميع المؤمنين ، وتشتمل على خمس حدائق

معرفته للعالم النحوى (وتضمنت) هذه الصمدية (فوائد جلية) اى عظيمة (في قوانين الاعراب) القوانين : جمع قانون ، اى : القواعد التى يعرف الشخص الاعراب منها (و) تضمنت هذه الصمدية (فرائد) جمع مكسر « فريدة » وهى : الجوهرة النفيسة ، والمراد بـ « الفرائد » التكت النحوية اللطيفة التى هي في هذا الكتاب ، و (لم يطلع عليها) اى على تلك الفرائد (إلا الو الالباب) الوا : اسم جمع لذو بمعنى : صاحب والالباب جمع : « اب » يعنى : العقل ، اى : تضمنت هذه الصمدية جواهر نفيسة ما عرفها إلا اصحاب العقول (وضعتها) اى : الفت هذه الصمدية (للاخ (١) الاعز « عبد الصمد » جعله الله من العلماء العاملين) بعلمهم (ونفعه) اى : نفع الله عبد الصمد (بها) اى : بهذه الصمدية (و) نفع بها (جميع المؤمنين ، وتشتمل) هذه الصمدية (على خمس حدائق) جمع : حديقة .

(١) قال السيد عليخان (قدس) : مراده بالاخ الاخ الجسماني ،

لا الاخ الدينى فحسب .

الشارح

الحديقة الاولى

فيما اردت تقديمه غرة : النحو علم بقوانين الفاظ العرب من حيث الاعراب والبناء ، وفائدته حفظ اللسان عن الخطأ في المقال ، وموضوعه الكلمة والكلام ،

(الحديقة الاولى)

(في ما اردت تقديمه) اي : في الامور التي اردت ان اقدمها على مطالب الكتاب ، يعني : جعلت الحديقة الاولى كمقدمة لمطالب الكتاب (غرة) لها معان ، منها : الاول ، وهو المراد هنا ، يعني : اولاً (النحو علم بقوانين الفاظ العرب من حيث الاعراب والبناء) يعني هو ان يعلم الشخص قوانين العرب من جهة الاعراب والبناء ، وسيأتي معنى الاعراب والبناء في « فائدة » بعد صفحات (وفائدته) اي : فائدة النحو (حفظ اللسان عن الخطأ في المقال) اي : في الكلام ، يعني : فائدة النحو هي انه يحفظ اللسان عن ان يغلط الانسان في الاقوال (وموضوعه) اي : موضوع النحو ، والموضوع هو الاساس الذي يتكلم عنه من اول العلم الى آخره (الكلمة والكلام) فان النحو يبحث عن المبتدأ والخبر ، والفعل ، والفاعل ، والمفعول ، والجملة ، والمفرد ، والحال والتمييز ، وغيرها ، وهذه كلها اما كلمة ، او كلام ، فظهر ان الاساس الذي يبحث

فالكلمة لفظ موضوع مفرد ، وهى اسم ، وفعل ، وحرف
والكلام لفظ مفيد بالاسناد ، ولا يتأتى الا فى اسمين او فعل واسم

عنه فى النحو دائماً وإنما هو « الكلمة ، والكلام » (فالكلمة) هى التى
اجتمعت فيها هذه الشروط الثلاثة (لفظ ، موضوع ، مفرد) اللفظ :
هو ما كان اداء حروفه خارجاً عن الفم ، والموضوع : هو اللفظ الذى له
معنى ، والمفرد : هو اللفظ الذى ليس جملة ، فلو نقص واحد من هذه
الشروط الثلاثة عن شيء فليس « كلمة » فتلا : الاشارة ليست كلمة لانها ليست
لفظاً والصوت المهمل المصنوع من الفم كذلك لانه لا يعتمد على حروف الهجاء .
ولفظه « ديز » ليست كلمة ، لانها ليس لها معنى وليست موضوع ، و « زيد
قائم » ليست كلمة لانها ليست مفرداً ، وإنما هى جملة ، فالكلمة نحو :
« زيد » فانه لفظ ، وموضوع — لانه اسم لشخص ، فله معنى — ومفرد
(وهى) اى الكلمة على ثلاثة اقسام (اسم) كـ « زيد » (وفعل) مثل
« ضرب » (وحرف) مثل « من » (والكلام لفظ مفيد بالاسناد) اى
انه لفظ يفيد فائدة بواسطة نسبة شيء الى شيء آخر ، نحو « ضرب زيد »
فانه كلام ، لانه لفظ نسب فيه الضرب الى زيد (ولا يتأتى) اى لا يحصل
الكلام (الا فى اسمين) نحو « زيد قائم » و « زيد » اسم ، و « قائم »
اسم (او فعل واسم) نحو « ضرب زيد » و « ضرب » فعل ، و « زيد »
اسم ولا يحصل الكلام فى اقل من هاتين الصورتين .

ايضاح

الاسم: كلمة معناها مستقل غير مقترنة باحد الازمنة الثلاثة ،
ويختص بالجر، والنداء

(ايضاح)

مصدر باب الافعال من « اوضح ، يوضح » ، وهو خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره هذا ايضاح ، اي موضح (الاسم كلمة معناها مستقل) اي تدل باستقلالها ووحدها على معنى ، مثل « زيد » فانه يدل على الرجل المعين المتميز بصفات معينة ، وليست كالحرف الذي لا يظهر معناه الا اذا انضم الى شيء آخر (غير مقترنة باحد الازمنة الثلاثة) يعني تكون خالية عن الازمنة الثلاثة الماضي ، والمضارع ، والحال ، نحو « زيد » فانه ليس فيه معنى الماضي ، ولا المضارع ، ولا الحال ، بخلاف الفعل فانه يقرن دائماً بزمان ، كـ « ضرب » الذي فيه معنى الماضي ، و « يضرب » الذي فيه معنى المضارع ، و « اُضرب » الذي فيه معنى الحال (ويختص الاسم باشياء تدخل على الاسم فقط ، ولا تدخل على الفعل ولا على الحرف (بالجر) نحو « بزيد » فان زيدا صار مجرورا لما دخل عليه حرف الجر وهو الباء ، ولا يصير الفعل ولا الحرف مجروراً ، فلا يقال « بضرب » ولا « بفي » (والنداء) اي صيرورته منادى ، ووقوعه بعد حرف النداء نحو « يا زيد »

واللام ، والتنوين ، والثنية والجمع

فلا يدخل حرف النداء لاعلى الفعل ولا على الحرف ، فلا يقال « يا ضرب » ولا « يافي » (واللام) اى : الألف واللام مختصان ، بالاسم ، نحو : « الرجل » ، ولا يدخلان على الفعل ولا على الحرف ، فلا يقال « الضرب » ولا « الفى » (والتنوين) مختص بالاسم تقول : « زيد » فدخل التنوين على « الدال » الذى هو آخر حروف زيد ، ولا يدخل لاعلى الفعل ولا على الحرف ، فلا يصح « نصر » ولا « فى » (والثنية والجمع) مختصان بالاسم ، نحو « زيدان وزيدون » فان معنى ذلك ان زيدا صار إثنين فى الثنية ، وان زيدا صار ثلاثة فى الجمع بخلاف الفعل فانه لايشئ ، ولا يجمع ، واما « يضربان » فليس ثنية بل انه دخل عليه علامة الثنية وهي الالف النون - لانه ايس المعنى ان الضرب صار إثنين ، بل المعنى : ان الفاعل - الذى يصدر منه الضرب - إثنان ، وهكذا « يضربون » فانه ليس بجمع ، وانما دخل على الفعل المفرد علامة الجمع وهي الواو والنون للدلالة على ان الفاعل الذى يصدر منه الضرب صار ثلاثة - لانه لايدل على ان الضرب ثلاثة ، ولو كان الفعل يشئ ويجمع لوجب ان يكون معنى « يضربان » و « يضربون » اثنان من الضرب ، وثلاثة من الضرب . وبخلاف الحرف فانه - ايضا - لايشئ ولا يجمع ، فلا يصح ان يقال « فيان » « فيون » فى ثنية وجمع « فى » .

والفعل: كلبة معناها مستقل مقترن باحدها ويختص: بقد، وتاء التانيث ونون التأكيـد .

(والفعل كلبة معناها مستقل) أى تدل بانفرادها على معنى ، نحو « ضرب » فإنه يدل على انه وجد ضرب فى الزمان السابق ، وليس كالحرف الذى لا يظهر معناه الا اذا انضم الى شيء آخر (مقترن باحدها) أى يدل على معنى احد الأزمنة الثلاثة الزمان الماضى ، والزمان المستقبل والزمان الحاضر ، « ضرب » له معنى مستقل ، يدل على الزمان الماضى و « يضرب » له معنى مستقل ، ويدل على الزمان الحاضر والمستقبل و « اضرب » له معنى مستقل ، ويدل على الزمان الحاضر فقط بخلاف الاسم فإنه لا يدل على الزمان اصلا ، فزيد ليس فيه معنى الزمان الماضى ، ولا الزمان المستقبل ، ولا الزمان الحاضر (ويختص) الفعل (!) اشياء لاتأتى لافى الاسم ، ولا فى الحرف ، وهى (قد) وتدخل على الماضى المضارع ، نحو « قد علم ، وقد يعلم » (وتاء التانيث) وتدخل على الماضى فقط ، نحو « ضربت » (ونون التاكيد) وهى على نوعين نون التاكيد الثقيلة ، ونون التأكيـد الخفيفة ، وهما تدخلان على الفعل المستقبل ، وعلى فعل الامر الحاضر ، وعلى فعل الامر الغائب ، مثال الجميع بالترتيب « يضربن ، يضربن » « إضربن ، إضربن » « ليضربن ، ليضربن » واعلم ان المصنف - قدس سره - لم يذكر جميع مختصات

والحرف كلمة معناها غير مستقل ولا مقترن باحدها ، ويعرف بعدم قبول شيء من خواص اخويه

الفعل هيئتها ، لانه يذكر البقية في « تقسيم آخر » وكأنه لم يحب التكرار (والحرف كلمة معناها غير مستقل) اي لا تدل على معنى مستقل ، بل يظهر معناه في غيره ، فمثلا لو قال زيد « سرت من البصرة الى الكوفة » كان في الخارج ثلاثة اشياء السير ، والبصرة ، والكوفة ، فالسير هو المشي بين البصرة والكوفة ، والبصرة هي المكان الذي خرج زيد منه ، والكوفة هي المكان الذي دخل زيد فيه ، اما « من » و « الى » الذان هما حرفان - فليس في مقابلتهما معنى في الخارج ، وهذا هو المراد من ان الحرف معناها غير مستقل ، يعنى ليس له معنى مستقل لنفسه ، وإنما يظهر معنى الحرف في ضمن الاسم الذي اقترن به الحرف ، ف « من » الانتهاء حينما ظهر له معنى الابتداء حينما اقترن « بالبصرة » و « الى » ظهر له معنى اقترن به « الكوفة » (ولا مقترن باحدها) يعنى ان الحرف ليس مقترنا باحد الازمنة الثلاثة ، فليس فيه معنى الزمان الماضى ، ولا معنى الزمان الحاضر ، ولا معنى الزمان المستقبل (ويعرف) الحرف (بعدم قبول شيء من خواص اخويه) وهما الاسم ، والفعل ، يعنى علامة الحرف انه لا يدخل عليه شيء من علامات الاسم ، وعلامات الفعل ، فمثلا اذا

تقسيم

الاسم ان وضع لذات ، فاسم عين كزيد ، او لحدث فاسم
معنى كضرب ، او لمنسوب اليه حدث فاشتق كضارب ،

اردت ان تعرف كلمة انها حرف ام لا ، تأتي عليه بجميع علامات الاسم
من الجر ، والنداء ، واللام ، والتنوين ، والثنية ، والجمع ، وكذلك
تأتي عليه بجميع علامات الفعل من قد ، ونون التاكيد ، والتاءات الاربعة
والسين ، وسوف ، ولم ، وزوائد انيت فان لم تقبل تلك الكلمة شيئاً
من علامات الاسم وعلامات الفعل فهي حرف .

تقسيم

مصدر « قسم ، يقسم » من باب التفعيل (الاسم ان
وضع لذات) والذات هو الشيء القائم بنفسه الذي لا يحتاج وجوده الى
شيء آخر (فاسم عين) يسمى (كزيد ، او) وضع (لحدث) والحدث
هو الشيء القائم بالغير ، الذي لا يوجد بنفسه (فاسم معنى) لأنه ليس
له عين وذات (كضرب) مصدر « ضرب يضرب » ، فان الضرب
وجوده قائم بشخص يصدر منه الضرب ، وليس هو شيئاً يوجد بنفسه
وقائماً بنفسه فلو لم يكن شخص يوجد الضرب فلا يوجد الضرب بنفسه
بخلاف مثل « زيد » فانه لا يحتاج في وجوده الى الغير بل هو قائم بنفسه
(او) وضع (لمنسوب اليه حدث) اي لمن نسب اليه الحدث (ف) ذلك
الاسم (مشتق ، كضارب) فانه اسم وضع لشخص نسب اليه الحدث
وهو الضرب .

ايضا

ان وضع لشيء بعينه معرفة ، كزيد ، والرجل ، وذا ، والذي

ايضا

مصدر « آس ، يبيض » بمعنى « رجع يرجع » واصل « آس » « ابيض » اجوف يأتي ، فالياء المتحركة والمفتوح ماقلها انقلبت الى الالف ، ودخل الالف الثانية في الالف الاولى ، بطريقة المد فصار « آس » ، وكلمة « ايضا » يؤتى بها فيما اريد تقريره على الكلام السابق كقولك « جائي زيد . . وجعفر ايضا » يعني وجائي جعفر ، فهنا كلمة « ايضا » تقرير على « تقسيم » ، يعني تقسيم ايضا للاسم (ان وضع) الاسم (لشيء بعينه) اى لشيء معين معلوم (ذ) ذلك الاسم يسمى (معرفة) والاسماء المعارف على سبعة انواع ، الأول : الاسم الذي كان سبب معرفته انه صار علماً (كزيد) فانه وضع اسماً لشخص معين معلوم (و) الثاني : الاسم الذي كان سبب معرفته دخول الالف واللام فيه نحو (الرجل) ذ « رجل » بدون الالف واللام ليس اسماً لشخص معين ، فاذا دخلت الالف واللام عليه صار لشخص معين (و) الثالث : الاسم الذي كان سبب معرفته الاشارة اليه (« ذا ») فاذا قلت لشخص : ضربني رجل عالم ، لايعرف المخاطب ذلك الرجل ، فاذا اشرت عليه وقلت : « ضربني رجل عالم » وهو ذا « يعرفه المخاطب فكان الاشارة سبب معلومية ذلك الرجل ومعرفته (و) الرابع : الاسم الذي كان سبب معرفته الموصول نحو (« الذي ») مثلاً : رجل جاء عندك وعند زيد يوم امس ، وفي هذا اليوم تريد ان تنقل عن ذلك

وهو ، والمضاف الى احدها معنى

الرجل كلاماً لزيد ، فتقول لزيد : « الذي جائئنا يوم امس قال كذا وكذا » ، فان ذلك الرجل صار معلوماً عند زيد بواسطة الموصول : هو « الذي » ، فلو لم تقل « الذي جائئنا ... » لم يكن زيد يعرفه (و)
الخامس : الاسم الذي صار معرفة بالضمير نحو (« هو ») تقول :
« نجح جواد ... » وهو مريض « فهذا الضمير — هو — يعرفنا على ان الذي صار مريضاً هو جواد (و) السادس : (المضاف الى احدها) أي : الاسم الذي صار معرفة بسبب إضافته الى احد هذه الخمسة السابقة (معنى) أي : إضافة معنوية ، فانه سيأتي مفصلاً : ان الاضافة على نوعين : إضافة لفظية ، وإضافة معنوية ، فالإضافة اللفظية هي : إضافة الصفة الى معمولها مثل إضافة اسم الفاعل الى مفعوله كـ « ضارب عمرو » ، « ضارب » صفة ، اضيفت الى معمولها وهو عمرو والاضافة المعنوية هي : اضافة اسم — غير صفة — الى احد هذه الخمسة فان هذه الاضافة تجعل ذلك الاسم معرفة ، نحو : « غلام زيد » ، « غلام » اضيف الى « زيد » الذي هو علم ، ونحو : « غلام الرجل » ، « غلام » اضيف الى « الرجل » الذي فيه لأم التعريف ، ونحو : « غلام ذا » ، « غلام » اضيف الى « ذا » الذي هو إسم إشارة ، ونحو « غلام الذي جائئنا امس » ، « غلام » اضيف الى « الذي » وهو

والمعرف بالنداء ، والا ففكرة

ايضا

ان وجد فيه علامة التأنيث ولو تقديرأ كناية ، ونار

موصول ، ونحو : « غلامه » « غلام » اضيف الى « الهاء » الذي هو ضمير
ففي كل هذه يصير « الغلام » معلوماً بجهة اضافته الى المعرفة (و) السابع :
(المعرف بالنداء) اي : الاسم الذي صار معيناً ومعرفة لأجل النداء نحو
قولك لشخص معين لا تعرفه : « يارجل » « رجل » صار معرفة لانه
وقم منادى .

(وإلا) يعني : وإن لم يكن الاسم موضوعاً لشيء مخصوص معين
(ففكرة) مثل : « رجل » فانه وضع اسماً لكل رجل سواء كان طويلاً
ام قصيراً ، ابيض ام اسود ، طالما ام جاهلاً ، وليس موضوعاً لشخص معين

ايضا

يعني : تقسيم ايضاً للاسم : (إن وجد فيه) اي :
في الاسم (علامة التأنيث) وهي التاء (ولو) كانت التاء
(تقديرأ) اي : مقدرة غير ظاهرة (كناية) مثال للمؤنث الموجود
فيه علامة التأنيث ، وهي التاء (ونار) مثال للمؤنث الذي علامة
تأنيثه — وهي التاء — مقدرة غير ظاهرة ، والدليل على ان « نار »
ليست مذكراً ، وإنما هي مؤنث وعلامة تأنيثه مقدرة : التصغير ،
مثلاً فان التصغير يرجع الاسماء الى أصولها ، ونحن ابتداءً نظرن
بأن « النار » مذكر لعدم وجود تاء التأنيث فيها ، ولكن حينما

فؤث ، والمؤث ان كان له فرج ، فحقيقى ، والا فلفظى .

تقسيم آخر

الفعل ان اقترن بزمان سابق وضعاً

نصفها يصير « نوبرة » فجبىء التاء — التي هي علامة التانيث —
في تصغير « نار » دليل على ان « النار » مؤث ولكن علامة تانيثها
مقدرة (فؤث) يعنى : ان الاسم الذي فيه علامة التانيث مؤث ،
سواء كانت علامة التانيث ظاهرة ، ام مقدرة (والمؤث) سمل نوعين
(ان كان له فرج) يعنى : ان كان قابلاً للزوج كالانسان والحيوانات
(فحقيقى) يعنى يقال له : المؤث الحقيقى سواء كانت علامة التانيث
فيه ظاهرة كـ « فاطمة » ام كانت مقدرة كـ « كدعد » اسم امرأة تقول
في التصغير « دعيده » (وإلا) اى : وإن لم يكن للمؤث فرج ، يعنى :
لم يكن قابلاً للزوج (فلفظى) ، يعنى : يقال له : المؤث اللفظى ،
سواء كانت علامة التانيث ظاهرة فيه كـ « غرقه » ام كانت مقدرة كـ « نار »

تقسيم آخر

الفعل ان اقترن بزمان سابق (اى كان فيه معنى
الزمان السابق ، كـ « نصر » (وضعاً) حال من « اقترن » يعنى
تكون دلالة على الزمان السابق لأجل وضعه للزمان السابق ، لا أن
يكون هو موضوعاً للزمان المستقبل ثم يستعمل في الزمان السابق مثل
« لم يضرب » فان « يضرب » من الأصل وضع للزمان المستقبل ،
ولكن لما دخلت « لم » عليه صار معناه : الزمان السابق ، فان وضع

فماضٍ ويختص بلحوق إحدى التاءات الأربع ، او بزمان مستقبل ،
او حال وضعاً فمضارع

الفعل — من الأصل — للزمان السابق (فماض) يعني : يقال له :
فعل الماضي (ويختص) فعل الماضي (بلحوق إحدى التاءات الأربع)
اي : التاءات الأربع لا تلحق الا فعل الماضي ، وهي : (١) تاء التانيث
الساکنة : نحو : « نصرت » (٢) -- تاء الفاعل المخاطب المفتوحة للمفرد
المذكر ، نحو : « نصرت » (٣) -- تاء الفاعل المخاطب المكسورة
للمفرد المؤنث نحو : « نصرت » (٤) -- تاء المتكلم وحده المضمومة نحو
« نصرت » (او) اقترن الفعل (بزمان مستقبل ، او) زمان
(حال وضعاً) اي : يكون دلالة على الزمان المستقبل وعلى زمان الحال
من جهة انه وضع — في الأصل — لزمان المستقبل ولزمان الحال ،
نحو : « نصرت » فانه وضع — في الأصل — للدلالة على زمان المستقبل والحال
بإختلاف الفعل الذي كانت دلالة على الزمان المستقبل وعلى زمان الحال من
جهة الاستعمال لا من جهة الوضع ، فمثلاً : « اقوم إن قام على غداً »
او مثلاً : « اقوم إن قام على الآن » ف « قام » في المثال الاول اريد به
الزمان المستقبل ، وفي المثال الثاني اريد به زمان الحال ، ولكن لفظة
« قام » — في الأصل — لم يوضع لمعنى الحال ، ولا الاستقبال ، فان
كان الفعل -- في الأصل -- موضوعاً للحال والاستقبال (فمضارع)

ويختص بالسين ، وسوف ولم واحدى « زوائد انيت »

يعني : يقال لذلك الفعل : الفعل المضارع ، والمضارع معناه : المشابه ،
 وإنما قيل له : المضارع لمشابهته اسم الفاعل في الحركات والسكونات ،
 فمثلا « ينصر » و « ناصر » في كلاهما الحرف الثاني منهما ساكن
 وفي كلاهما بقية الحروف متحركة (ويختص) الفعل المضارع (بـ)
 اشياء لا تلحق بغير المضارع . وهي : (السين ، وسوف) نحو « يضرب »
 و « سوف يضرب » ، واعلم : ان الفعل المضارع — نفسه — يدل
 على الحال والاستقبال ، فيصح ان تقول : « يضرب الآن » ويصح
 ان تقول : « يضرب غدا » ولكن إذا دخل عليه السين او سوف صار
 مخصوصا للاستقبال ، فـ « سيضرب » و « سوف يضرب » معناه : انه
 يضرب في الزمان المستقبل ، فلا يصح ان تقول : « زيد سيضرب الآن »
 او « سوف يضرب الآن » (ولم) نحو : « لم يقم » وهي تجعل معنى
 المضارع ماضيا ، وتنفي ، فمعنى : لم يقم انه ماقام في الزمان السابق
 (وإحدى زوائد « انيت ») اعلم : ان الفعل المضارع — كما في شرح
 الامثلة — مأخوذ من فعل الماضي ، فـ « يضرب » كان في الاصل « ضرب »
 ولما اردنا بناء المضارع زدنا في اوله حرفا من اربعة احرف هي :
 « الالف » ، والنون ، والياء ، والتاء « فالالف زيدت في المتكلم وحده نحو
 « اضرب » والنون زيدت في المتكلم مع الغير ، نحو : « تضرب » والياء

أوبالحال فقط وضماً فامر ، ويعرف فهم الامر منه ، مع قبوله نوني التأكيد ،

والثناء زيدتا في صيغ الغائب والمخاطب نحو : « يضرب » و « تضرب » فهذه الحروف زوائد ، لأنها زيدت على الاصل — وهو الماضي — وكلمة « انيت » تجمع هذه الحروف الاربعة (او) اقترن الفعل (بالحال فقط وضماً) اي : كان في الاصل موضوعاً لمعنى الحال ، نحو : « اضرب » فانه وضع — في الاصل — لزمان الحال ، بخلاف الفعل الذي كان موضوعاً لغير زمان الحال ، ثم استعمل لزمان الحال ، مثل : « بعت » فانه فعل ماض ، موضوع للزمان السابق ، ولكن — حين الاستعمال — اريد منه معنى الحال ، فان كان الفعل موضوعاً للحال فقط [فامر | اي : يقال لذلك الفعل : فعل الامر (ويعرف) الأمر بعلا متين (فهم الأمر منه ، مع قبوله نوني التأكيد) اي : نون التأكيد الثقيلة ، ونون التأكيد الخفيفة ، نحو « اضرب » فان فيه معنى الامر ، مع انه يقبل نوني التأكيد ، فيصح ان يقال : « اضربن » و « اضربن » ، فان قبل نون التأكيد ولكن لم يفهم معنى الامر منه فهو مضارع كـ « يضرب » وان لم يقبل نون التأكيد ، ولكن كان معناه الامر فهو اسم فعل نحو « صه » فعناء : اسكت ، ولكن لاتلحقه نون التأكيد ، فلا يصح « صهن » .

تبصرة

الماضي مبنى على الفتح الا اذا كان آخره ألفاً او اتصل به ضمير
رفع متحرك ، او واو

تبصرة

مصدر « بصر » من باب التفعيل ، تقول : « بصر ،
يصر ، تبصيرا ، وتبصرة » كما تقول : فعل ، يفعل ، تفعيلا وتفعلة
فعل (الماضي مبنى) لامعرب ، وبنائه (على الفتح) فآخره مفتوح
دائما ، نحو : « نصر » (إلا إذا كان آخره ألفاً) منقلبة عن الواو
او عن الياء ، فيصير ساكنا ، نحو : « رمى » و « دعا » فالألف
في الاول منقلبة عن الياء ، لأن اصله « رمى » و الألف في الثاني
منقلبة عن الواو ، لأن اصله « دعو » ، وانما يصير ساكنا لأن
الألف لا تقبل الحركة ، والتي تقبل الحركة هي الهمزة الواقعة في اول
الكلمة وآخرها لا الألف الواقعة في وسط الكلمة (او اتصل به)
اي : باخر فعل الماضي (ضمير رفع متحرك) اي : ضمير الفاعل
الذي يكون ذلك الضمير متحركاً فيصير آخر الفعل ساكناً ايضاً ، نحو :
« ضربت » فالتاء ضمير الفاعل ، وهو متحرك ، اتصل بالماضي فصار
« الباء » - وهي آخر الماضي - ساكنة ، اما اذا اتصل بالماضي ضمير
فاعل ساكن فيبقى الماضي على فتحه ، نحو : « ضربت » فالتاء ضمير
فاعل ، ولكنه ساكن ، اتصل بالماضي فلم يتغير الماضي عن اصله (او)
اتصل بفعل الماضي (واو) التي هي علامة جمع المذكر ، فيصير آخر

والمضارع ان اتصل به نون اناث كيضربن بنى على السكون ، أونون
التأكيد مباشرة كيضربن فعلى الفتح والا فرفوع ، إن تجرد

الماضي مضموما نحو : « ضربوا » فالباء صارت مضمومة ، لاتصال
الواو بالماضي (و) الفعل (المضارع ان اتصل به نون إناث) اي :
نون جمع المؤنث (كـ « يضربن » بنى على السكون) اي يصير مبنيًا ،
ولا يكون معربا ويكون آخره ساكنًا ، فالباء - وهي آخر يضرب -
صارت ساكنة لاتصال نون جمع المؤنث بالمضارع (او) اتصل بالمضارع
(نون التأكيد) الثقيلة أو الخفيفة (مباشرة) اي : ملصقة تلك
النون بالمضارع من دون فاصلة حرف بين المضارع وبين نون التأكيد
(كـ « يضربن » فعلى الفتح) اي : يكون مبنيًا على الفتح ، يعني :
يصير آخره مفتوحا ، ففى هذا المثال صارت الباء - وهي آخر حروف
يضرب - مفتوحة للصوق نون التأكيد بها ، اما اذا لم تلتصق نون
التأكيد بالمضارع ، بل فصل بينهما شيء كـ « يضربان » الذي فصل
فيه النون والالف بين نون التأكيد ، وبين يضرب ، فيصير آخر المضارع
ساكنًا ، كالباء فى المثال (والا) يتصل بالمضارع نون جمع المؤنث
ولا نون التأكيد فالفعل حيثئذ معرب ومرفوع (فرفوع) ومعرب
يكون الفعل المضارع (ان تجرد) اي : ان كان المضارع مجرداً

عن ناصب وجازم والا فنصوب ، او مجزوم وفعل الامر يبنى على مايجزم به مضارعه

وخاليا (عن ناصب وجازم) اي : عن الحروف الناصبة ، وعن الحروف الجازمة (وإلا) يعني : ان لم يكن المضارع خالياً عن الناصب والجازم (فنصوب) يصير فعل المضارع ان دخل عليه احد الحروف الناصبة نحو : « لن يضرب » (او مجزوم) ان دخل عليه احد الحروف الجازمة نحو : « لم يضرب » (وفعل الامر) الغائب ، والحاضر (يبنى) اي : يصير مبنياً ، ولا يكون معرباً ، ويكون بنائه (على مايجزم به مضارعه) يعني : كل فعل امر يكون مثل مضارعه - حال كون المضارع مجزوماً - فتثلاً : « يضرب » اذا دخل عليه « لم » وصار مجزوماً يكون جزمه بسكون آخره « لم يضرب » فكذلك فعل الامر من « الضرب » يكون مبنياً على السكون نحو : « اضرب ، ليضرب » . ومثلاً « يرمى » اذا دخل عليه « لم » وصار مجزوماً يكون انجزامه بحذف الياء عند آخره نحو « لم يرم » فكذلك فعل الامر من « الرمي » يكون مبنياً وبنائه يكون على حذف الياء نحو : « ارم ، ليرم » ومثلاً : « يدعو » اذا دخل عليه حرف الجزم وصار مجزوماً يكون انجزامه بحذف الواو عن آخره ، نحو : « لم يدع » فكذلك فعل الأمر منه يكون مبنياً ، وبنائه يكون على حذف الواو ،

(فائدة)

الاعراب اثر يجلبه العامل في آخر الكلمة لفظاً ، او تقديرأ

نحو : « ادع ، ليدع » وعلى هذا القياس كل فعل امر يكون مبنياً وبنائه يكون بمثل انحزام المضارع من نفس ذلك الفعل .

(فائدة) مفرد مؤنث من اسم الفاعل من « فاد يفيد » فيكون اسم فاعله : « فائد ، فائدان ، فائدون ، فائدة فائدتان فائدات » (الاعراب اثر يجلبه العامل في آخر الكلمة) يعني : الاعراب علامة يأتي بهذه العلامة العامل ، ويجعلها في آخر الكلمة ، فمثلاً : « ضرب زيد » الرفع في زيد علامة ، جاء بها « ضرب » الذي هو العامل في زيد ، ووضع هذا الرفع في آخر كلمة « زيد » ، وهكذا « ان يضرب » النصب في « يضرب » علامة واثر جاء بهذه العلامة والاثر « لن » الذي هو العامل في « يضرب » ووضع النصب في آخر كلمة « يضرب » ، فقد يكون الاعراب (لفظاً) اي : ظاهراً ، نحو : « ضرب زيد » « ان يضرب » ونحوها ، فان الرفع في زيد ظاهر ، والنصب في « يضرب » ظاهر (او) يكون الاعراب (تقديرأ) اي : غير ظاهر نحو : « ضرب موسى » فان

وانواعه : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ، فالاولان يوجدان في الاسم والفعل ، والثالث يختص بالاسم ، والرابع بالفعل ، والبناء كيفية في آخر الكلمة لا يجلبها عامل . وانواعه :

« موسى » مرفوع لأنه فاعل ، ولكن رفعه تقديرى وليس ظاهراً (وانواعه) اي : انواع الاعراب : اربعة (رفع ، نصب ، وجر ، وجزم) يعنى : كل معرب إما مرفوع ، او منصوب ، او مجرور ، او مجزوم (فالاولان) اي : الرفع والنصب (يوجدان في) كل واحد من (الاسم والفعل) المضارع ، نحو : «زيد يضرب» ، «زيد» ، «زيد» ، «زيد» اسم مرفوع ، و «يضرب» فعل مرفوع ، و «رايت زيداً» و «لن يضرب» فان «زيداً» اسم منصوب ، و «يضرب» فعل منصوب (والثالث) وهو الجر (يختص بالاسم) نحو : «مررت بزيد» ، «زيد» اسم مجرور ، ولا يدخل الجر على الفعل (والرابع) وهو الجزم يختص (بالفعل) المضارع ، نحو : «لم يضرب» ولا يدخل على الاسم ، اما الحرف فلا يدخله شيء من هذه الأربعة لان الحرف لا يصير معرباً حتى يدخله احد هذه الأربعة (والبناء كيفية) وهيئة (في آخر الكلمة) (لا يجلبها عامل) اي : لا يأتي العامل بتلك الكيفية لأن الكيفية ليست أراً كما كان ذلك في الاعراب ، بل هي حالة ثابتة في الكلمة المبنية بحيث تكون تلك الكلمة على نفس تلك الحالة دائماً (وانواعه) اي : انواع

ضم ، وكسر ، وفتح وسكون فالاولان : يوجدان في الاسم والحرف
نحو : حيث وامس ، ومنذ ، ولام الجر والاخيران : يوجدان في
الكلم الثلاث نحو : اين ، وقام ، وسوف ، وكم ، وقم ، وهل

البناء اربعة ايضاً : (ضم ، وكسر ، وفتح ، وسكون) يعني : المبني
إما مضموم دائماً ، او مكسور دائماً ، او مفتوح دائماً ، او ساكن
دائماً (فالاولان) وهما : الضم ، والكسر (يوجدان في) كل واحد
من (الاسم والحرف) فالاسم المضموم والاسم المكسور (نحو :
« حيث » و « امس » و) الحرف المضموم نحو : (منذ ، و) الحرف
المكسور نحو (لام الجر) اي : اللام الجارة مثل « لزيد » فاللام
حرف وهو مكسور دائماً (والاخيران) وهما : الفتح والسكون
(يوجدان في) كل واحد من (الكلم الثلاث) الاسم ، والفعل ،
والحرف (نحو : « اين » ، « وقام » ، « وسوف » ، « وكم » ، « وقم » ، « وهل »)
« اين » ، اسم مفتوح ، و « قام » ، فعل مفتوح ، و « سوف » ، حرف
مفتوح ، و « كم » ، اسم ساكن ، و « قم » ، فعل ساكن ، و « هل » ،
حرف ساكن ، وكل هذه مبنيات ؟ يعني : لا يتغير آخر احد منها
ابدأ .

توضيح

علامتُ الرفع اربع ، الضمة ، والالف ، والواو ، والنون
فالضمة في الاسم المفرد ، والجمع المكسر والجمع المؤنث السالم ،

(توضيح) مصدر باب التفعيل من « وضع يوضح » (علامتُ الرفع) الذي
هو من أنواع الأعراب (اربع : الضمة ، والالف ، والواو ، والنون
فالضمة) تكون علامة للرفع في اربع مواضع : « الاول » : (في
الاسم المفرد) نحو : « جاء زيد » ، « زيد » مرفوع لأنه فاعل جاء ،
وعلمة رفعه الضمة في آخره (و) الثاني : في (الجمع المكسر) وهو
الجمع الذي تغير ترتيب حروف مفردة ، مثل « رجال » فان مفردة :
« رجل » راء ، بعدها جيم ، بعدها لام ، ولكن لما جمع صار « رجال »
ففصل بين الجيم واللام ألف ، فتغير - في الجمع - ترتيب حروف مفردة
تقول : « جاء رجال » ، « رجال » مرفوع لأنه فاعل جاء ، وعلامة
رفع الضمة (و) الثالث : في (الجمع المؤنث السالم) والسالم معناه
ان ترتيب حروف المفرد بقي سالماً في الجمع ، فلم يتغير مثل « هندات »
فان مفردة « هند » هاء ، بعدها نون ، بعدها دال ، وفي الجمع لم

والمضارع، والألف، في المثني، وهو: ما دل على اثنين واغنى عن متعاطفين وملحقاته: وهى: كلا وكلتا مضافين الى مضمر،

يتغير هذا الترتيب، وهذا هو معنى «السالم» تقول: «جاءت الهندات»
 «الهندات» مرفوع لأنه فاعل جاءت، وعلامة رفعه الضمة (و)
 الرابع: في (المضارع) الحالى عن النواصب والجوازم، وعن ما
 مر في تبصرة ص ٢٢ نحو: «يقوم» فهو مرفوع، وعلامة رفعه
 الضمة (والألف) علامة للرفع (في المثني) يعني: التثنية (وهو) اى
 المثني (ما) اى: الاسم الذي (دل على اثنين، واغنى عن متعاطفين)
 اى: يكون دالا على شيئين إثنين، ولا تكون دلالة على الاثنين بالعطف
 بل بدون العطف يكون دالا عليها، نحو «جاء الزيدان» «الزيدان»
 يدل على زيد، وزيد، وليست دلالة على «زيد، وزيد» بالعطف،
 بل بالألف والنون، و«الزيدان» مرفوع لأنه فاعل جاء، وعلامة
 رفعه الألف (وملحقاته) اى: ملحقات المثني - ايضاً - علامة رفعها
 الألف (وهي) كثيرة منها: (كلا وكلتا) «كلا» لاتين مذكرين،
 و«كلتا» لاتين مؤنثين، وعلامة الرفع فيها الألف بشرط ان يكونا
 (مضافين الى مضمر) اى: الى ضمير، نحو: «جائني الرجلان»
 كلاهما، و«جائني المرأتان» كلاهما، «كلاهما» مرفوع لأنه تأكيد
 للفاعل - وهو: رجلان - وعلامة رفعه الألف - الذي هو بعد اللام -

واثنان وفرعاه والواو : في جمع المذكر السالم

وكذلك «كلتا» مرفوع لأنه تأ كيد للفاعل - وهو : المرأتان -
وعلمة رفعه الألف الذي هو بعد اللام . (و) منها : (إثنان) للاثنتين
المذكورين (وفرعاه) اي : الفرعان المنفرعان عن إثنان وهما : «تتان»
و «إتتان» للاثنتين المؤنثين ، تقول : «جائتي الرجلان إتناها» و
«جائتي الزينبان تنها» و «جائتي الفاطمتان اتناها» و «إتناها»
وتناها» وإتناها» في هذه الأمثلة مرفوعة ، لأنها تأ كيدات للفاعل
- الذي هو الرجلان ، والزينبان ، والفاطمتان - وعلمة الرفع فيها
الألف - التي قبل الهاء - «واعلم» : ان كلا ، وكلتا ، واثنان وفرعاه
إنما لم تكن تنبيات ، وكانت ملحقات للتنبيه ، لأن التنبيه الحقيقية هي
التي كان لها مفرد ، وهذه ليس لها مفرد ، فكلا لم يكن أصله «كل»
وكلتا لم يكن أصله «كلت» وإثنان لم يكن أصله «إثن» وهكذا (والواو)
علامة للرفع (في) موضعين : الاول (جمع المذكر السالم) اي : جمع
المذكر الذي لم يتغير - في الجمع - ترتيب حروف مفرده ، نحو : «جاء
الزيدون» و «الزيدون» جمع مذكر سالم ، لان مفرده - وهو زيد -
ترتيب حروفه هكذا : « ز ، ي ، د » وفي الجمع - وهو : زيدون
ايضاً « ز ، ي ، د » فالمفرد - وهو زيد - حينما جمع سلم عن تغيير
ترتيب حروفه ، و «الزيدون» - في المثال - مرفوع لانه فاعل جاء ،

وملحقاته ، وهي : اولوا ، وعشرون وبابه

وعلامة رفعه الواو (وملحقاته) اي : ملحقات الجمع المذكور السالم (وهي : « اولوا ») بمعنى : اصحاب ، تقول : « جائي اولوا مال » اي : اصحاب مال ، و « اولوا » مرفوع لأنه فاعل « جائي » وعلامة رفعه الواو ، وإنما لم يكن « الوا » جمعاً وصار ملحقاتاً بالجمع ، لأن الجمع الحقيقي يجب ان يكون له مفرد من جنسه ، و « اولوا » لا مفرد له من جنسه ، فلم يكن مفرد « اولوا » « ال » وإنما له مفرد بمعنى وهو : صاحب (وعشرون وبابه) اي : وباب عشرين ، وهو : ثلاثون ، اربعون ، خمسون ، ستون ، سبعون ، ثمانون ، تسعون ، فكل ذلك ملحقات بجمع المذكور السالم ، ويكون علامة الرفع فيها الواو ، تقول : « جاء عشرون رجلاً ، وثلاثون امرأة » و « عشرون » و « ثلاثون » مرفوعان لأنها فاعلان « جاء » وعلامة الرفع فيها الواو . وإنما لم يكن عشرون وبابه جموعاً وصارت ملحقات بالجمع إذ لا مفرد لها من جنسها ، فثلاثون : لو كان عشرون جمعاً — حقيقة — لزم ان يكون جمعاً « عشرة » ، ولو كان جمع العشرة كان معنى العشرين — على الأقل — ثلاثين ، لأن اقل الجمع ثلاثة من مفرده ، وهكذا لو كان ثلاثون جمعاً — حقيقة — وجب ان يدل على تسعة ، لأنه لو كان جمعاً لزم ان يكون جمعاً « ثلاثة » وقل جمع الثلاثة تسعة ، وهكذا لو كان الاربعون جمعاً لزم ان يدل على الاثنى عشر

والاسماء الستة ، وهى : ابوه ، واخوه ، وحموها ، وفوه وهنوه
وذومال ، مفردة مكبرة ، مضافة الى غير الياه

ولو كان الخمسون جمعا لزم ان يدل على الخمسة عشرة ، ولو كان الستون
جمعا لزم ان يدل على الثمانية عشرة ، ولو كان السبعون جمعا لزم ان يدل
على الواحد والعشرين ، ولو كان الثمانون جمعا لزم ان يدل على الاربعة
والعشرين ، ولو كان التسعون جمعا لزم ان يدل على السبعة والعشرين
(و) الثاني (الاسماء الستة) فهى - ايضا - تكون علامة الرفع فيها
الواو (وهى : ابوه ، واخوه ، وحموها) الدحـم ، يقال لا أقرباء
الزوجة من طرف زوجها ، مثل اب الزوج ، واخ الزوج وام الزوج ، وغيرهم
« حموها » يعنى : اقربائها من طرف زوجها (وفوه) اي : فـه
(وهنوه) اي : ذكره (وذومال) اي : صاحب مال ، فهذه الاسماء
الستة تكون علامة الرفع فيها الواو بشروط ، وهى : ان تكون
(مفردة) لا مثني ، ولا جمعا ، فان كانت مثناة اعربت باعراب الثنية
وان كانت جمعا اعربت باعراب الجمع (مكبرة) اي : لا تكون تصغيراً ،
مثل : « ابي » « اخي » « حمي » ونحوها ، فان كانت مصغرة اعربت
بالحرركات (مضافة الى غير الياه) اي : تكون مضافة ولكن الى غير ياء
المتكلم ، فان اضيفت الى ياء المتكلم مثل « ابي » « اخي » ونحوها كان
اعرابها مقدرا ، فان كانت الاسماء الستة مفردة ، مكبرة ، مضافة الى

والنون في المضارع المتصل به ضمير رفع لثنى . أو جمع . أو مخاطبة
نحو : « يفعلان . وتفعلان . ويفعلان . وتفعلين »

إكمال

غير الياء كان الواو فيها علامة للرفع نحو : « جائي أبوه ، وأخوه
وجمها . . . الخ » ف « أبوه » و « أخوه » و « جمها » مرفوعات
لأنها فاعلة لـ « جاء » و علامة الرفع فيها الواو (والنون) علامة للرفع
(في المضارع المتصل به ضمير رفع) أى : ضمير هو فاعل للفعل ،
سواء كان ذلك الضمير (لثنى ، أو جمع ، أو مخاطبة) أى : سواء
كان ذلك الضمير : ضمير تثنية - المذكر ، أو المؤنث - أو كان
ضمير جمع - للمذكر أو المؤنث - أو كان ضمير المفرد المؤنث المخاطب
(نحو : « يفعلان ، وتفعلان ») الاول مثال لتثنية المذكر والثاني
لتثنية المؤنث (و « يفعلون ، وتفعلون ») الاول مثال لجمع المذكر والثاني
لجمع المؤنث (و « تفعلين ») وهذا مثال للمفرد المؤنث المخاطب ، فوجود
النون في هذه الأفعال الخمسة علامة أنها مرفوعة ، إذ لو دخل عليها
أحد حروف النصب ، أو أحد حروف الجزم سقط منها النون مثل
« لن يفعا ، ولم يفعا » وهكذا غيرها .

(إكمال) مصدر باب الافعال من « أكمل يكمل » وهو بمعنى اسم

علامم النصب خمس : الفتحة . والألف . والياء . والكسرة .
وحذف النون . فالفتحة فى الاسم المفرد والجمع المكسر والمضارع
والألف فى الأسماء الستة . والياء فى المثنى والجمع وملحقاتها

الفاعل أى : مكمل (علامم النصب خمس : الفتحة ، والألف ، والياء ،
والكسرة ، وحذف النون . فالفتحة) علامة للنصب فى ثلاثة مواضع
١- (فى الاسم المفرد) نحو : « رأيت زيدا » ف « زيد » منصوب لأنه
مفعول ، وعلامة نصبه الفتحة ٢- (والجمع المكسر) وقد مر معنى
المكسر نحو : « رأيت رجالا » ف « رجالا » جمع مكسر
منصوب ، لأنه مفعول ، وعلامة نصبه الفتحة ٣- (و) الفعل
(المضارع) نحو : « لن يضرب » ف « يضرب » منصوب لدخول
« لن » عليه ، وعلامة نصبه الفتحة (والألف) علامة للنصب (فى
الأسماء الستة) التى مرّت قبل صفحة تقريباً بشرط أن تكون : مفردة
ومكبرة ، ومضافة إلى غير الياء نحو : « رأيت أباك » ف « أباك »
منصوب لأنه مفعول لـ « رأيت » وعلامة نصبه الألف وهكذا بقية
الأسماء الستة (والياء) علامة للنصب (فى المثنى والجمع وملحقاتها)
أما المثنى فنحو : « رأيت الرجلين » ف « الرجلين » منصوب لأنه
مفعول لـ « رأيت » وعلامة نصبه الياء ، وأما الجمع فنحو : « رأيت
الزيدين » ف « الزيدين » منصوب لأنه مفعول لـ « رأيت » وعلامة

والكسرة في الجمع المؤنث السالم . وحذف النون في الأفعال الخمسة .

توضيح

علامُ الجر ثلاث : الكسرة .

نصبه الياء ، وملحقات التنبيه نحو : « رأيت الرجلين كليهما »
 فـ « كليهما » صار بالياء لأنه منصوب ، إذ هو تأكيد للمفعول - وهو
 الرجلين - ، وملحقات الجزم نحو : « رأيت عشرين رجلاً »
 فـ « عشرين » منصوب لأنه مفعول لـ « رأيت » وعلامة نصبه الياء ،
 وهكذا بقية الملحقات (والكسرة) علامة للنصب (في الجمع المؤنث
 السالم) الذي لم يتغير ترتيب حروف مفردته ، نحو « رأيت الهندات »
 فـ « الهندات » جمع مؤنث سالم ، وهو منصوب لأنه مفعول لـ « رأيت »
 وعلامة نصبه الكسرة الداخلة على التاء (وحذف النون) علامة للنصب
 (في الأفعال الخمسة) وهي : « يفعلان ، وتفعلان ، يفعلون ،
 وتفعلون ، تفعلين » فإذا دخل عليها أحد الحروف الناصبة سقط
 منها النون ، تقول : « لن يفعلا . لن تفعلأ ، لن يفعلوا ، لن
 تفعلوا ، لن تفعلن » .

(توضيح) مصدر باب التفعيل من « وضع ، يوضع » وهو
 بمعنى إسم الفاعل ، أي : موضع (علامُ الجر ثلاث : الكسرة ،

والياء ، والفتحة . فالكسرة في الاسم المفرد ، والجمع المكسر المنصرفين . والجمع المؤنث السالم . والياء في الأسماء الستة

والياء ، والفتحة ، فالكسرة (علامة للجر في ثلاثة مواضع - ٢١ -
(في الاسم المفرد ، والجمع المكسر المنصرفين) أي : في الاسم المفرد المنصرف ، وفي الجمع المكسر المنصرف ، أما الاسم المنصرف نحو « مررت بزيد » فـ « زيد » اسم مفرد منصرف - يعني : يدخل عليه التنوين الذي يسمى صرفاً صار مجروراً لدخول الباء الجارة عليه ، وعلامة جره الكسرة ، وأما الجمع المكسر المنصرف - وقد مر معنى المكسر - نحو : « مررت برجال » فـ « رجال » جمع مكسر منصرف - أي : يدخله التنوين - صار مجروراً لدخول الباء الجارة عليه ، وعلامة جره الكسرة ، وأما الاسم المفرد غير المنصرف ، والجمع المكسر غير المنصرف ، فسيأتي - قريباً - أن علامة جرهما الفتحة - ٣ - (والجمع المؤنث السالم) مثل « مررت بالهندات » فـ « الهندات » جمع مؤنث سالم ، وهو مجرور لدخول الباء الجارة عليه وعلامة جره الكسرة (والياء) علامة الجر في ثلاثة مواضع : - ١ - (في الأسماء الستة) التي سبق بيانها بشرط أن تكون : مفردة ، مكبرة ، مضافة إلى غير الياء ، تقول : « مررت بابيك » فـ « أبوك » مجرور

والمتنى . والجمع . والفتحة في غير المنصرف .

وعلامتا الجزم

لدخول حرف الجر عليه ، وعلامة جره الياء ، وهكذا بقية أسماء الستة ، فلم مما ذكر في هذا التوضيح ، وفي توضيح وإكمال السابقين أن الأسماء الستة - بالشروط الثلاثة - علامة رفعها الواو ، وعلامة نصبها الألف ، وعلامة جرهما الياء - ٢ - و - ٣ - (والمتنى والجمع) تقول : « مررت برجلين » و « مررت بزيدتين » ف « رجلين » و « زيدتين » مجروران لدخول الباء الجارة عليها ، وعلامة جرهما الياء وكذا ملحقات المتنى ، وملحقات الجمع - أيضاً - علامة جرهما الياء ، فملحقات المتنى : كلا ، وكلتا ، وإثنتان ، وثنتان وملحقات الجمع : اولوا ، وعشرون وبابه الى تسمين ، وغير ذلك . تقول : « مررت بكليهما » و « مررت بعشرين رجلا » ف « كليهما » و « عشرين » مجروران لدخول الباء الجارة عليها . وعلامة جرهما الياء وعلى هذا القياس يكون باقي الأمثلة (والفتحة) علامة للجر (في) الاسم (غير المنصرف) فقط . تقول : « مررت بأحمد » ف « أحمد » مجرور لدخول الباء الجارة عليه . وعلامة جره الفتحة . وستأتي تفاصيل الاسم غير المنصرف في « خاتمة » آخر الحديقة الثانية .

(وعلامتا الجزم) أى : العلامتان الدالتان على كون الكلمة مجزومة

السكون ، والحذف ، فالسكون في المضارع صحيحاً والحذف فيه معتلاً ، وفي الأفعال الخمسة .

هما (السكون والحذف ، فالسكون) علامة للجزم (في المضارع) فقط إذا كان (صحيحاً) أى : المضارع الذي ليس آخره حرف علة - التى هي : الواو ، والياء ، أو الألف المنقلبة عن الواو والياء نحو : « لم يضرب » ف « يضرب » مجزوم لدخول « لم » الجازمة عليه . وعلامة جزمه سكوته (والحذف) علامة للجزم في موضعين : ١- (فيه) أى : في الفعل المضارع إذا كان (معتلاً) أى : معتل اللام ، بأن كان آخر حروفه حرف علة - مثل « يرمى » فإذا دخل عليه حرف الجزم حذف يائه - تقول : « لم يرم » ومثل « يدعو » فإذا دخل عليه حرف الجزم حذف واؤه ، تقول : « لم يدع » ومثل « يخشى » فإذا دخل عليه حرف الجزم حذف ألفه - تقول « لم يخش » - ٢- (وفي الأفعال الخمسة) وهى : « يفعلان ، وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون وتعملين » فإذا دخل على هذه الأفعال الخمسة حرف الجزم حذف منها النونات ، تقول : « لم يفعلا ، لم تفعلا ، لم يفعلوا ، لم تفعلوا لم تفعل » .

فائدة

يقدر الاعراب في سبعة مواضع - كما هو المشهور - فطلقا في الاسم المقصور « موسى » . والمضاف إلى الياء

(فائدة) اسم الفاعل للفرد المؤنث من « قادي فيد » فهو : « قائد . قائدان . قائمون . فائدة قائمتان قائمات » (يقدر الاعراب) أى : لا يظهر (في سبعة مواضع - كما هو المشهور -) ما بين النحويين وإن كان بعض النحويين قد ذكروا تقدير الاعراب في أكثر من سبعة ولكن المشهور منها هي سبعة فقط (ف) لا يظهر الاعراب (مطلقاً) أى : لا في حال الرفع . ولا في حال النصب . ولا في حال الجر أو الجزم في ثلاثة مواضع اثنان منها في الأسماء والآخر في الفعل المضارع كما سيتضح : ١- (في الاسم المقصور) وهو الاسم الذي كان آخره الفاء منقلبة عن الياء - وتكتب خطأ ياءاً - (كـ « موسى ») في جميع الحالات يقدر فيه الاعراب . تقول : « جائي موسى » رأيت موسى . مررت بموسى « فـ « موسى » في كل هذه الامثلة يقرأ بالألف سواء في الاول الذي هو فاعل ومرفوع - محلا - أو الثاني الذي هو فيه مفعول ومنصوب - محلا - أو الثالث الذي هو فيه مجرور بحرف الجر - محلا - ٢- (والمضاف إلى الياء) أى : ياء المتكلم

« كغلامي » والمضارع المتصل به نون التأكيذ غير مباشر « كيضربان »
ورفعاً وجراً في المنقوص « كقاض » ورفعاً ونصباً في المضارع المعتل

(ك « غلامي ») تقول : « جائي غلامي » « رأيت غلامي » « مررت
بغلامي » كلها بالياء بأعراب مقدره غير ظاهرة قبل الياء - ٣ - (و) الفعل
(المضارع المتصل به نون التأكيذ غير مباشر) أى : غير ملاصق
- ذلك النون - بالفعل (ك « يضربان ») الذى توسط فيه الألف بين
الفعل وبين نون التأكيذ . فلم يلصق نون التأكيذ بالفعل ، وهذا
- ايضاً - لا يظهر فيه الاعراب . بل يكون على هذه الحالة سواء كان
مرفوعاً ، أم منصوباً . أم مجزوماً . تقول : « يضربان » « ان
يضربان » « لم يضربان » (و) يقدر الاعراب (رفعاً وجراً) أى :
لا يظهر الاعراب فى حالة الرفع وفى حالة الجر . ولكن يظهر النصب
(فى) الاسم (المنقوص) وهو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة
- لا تحذف - وقبل الياء مكسور (ك « قاض ») تقول : « جائي
القاضي » « مررت بالقاضي » بكسر الضاد وسكون الياء . من دون
أن يظهر الرفع فى الاول او يظهر الجر فى الثانى . ولكن يظهر فيه النصب
إذا كان منصوباً مثل أن يكون مفعولاً . نحو : « رأيت القاضي »
يصح بنصب الياء (ورفعاً ونصباً) يقدر الاعراب (فى المضارع المعتل

بالألف كيجي ، ورفعاً في المضارع المعتل بالواو والياء « كيدعو »
و « برمي » ، والجمع المذكر السالم

بالألف (أى : المضارع الذي كان معتلاً . وكان حرف علته الألف
(كـ » يجي ») فإنه على وزن « يفعل » فلام فعله « الف » منقلبة عن
الياء . تقول : « يجي زيد » « لن يجي » . « يجي » في الاول
مجرد عن النواصب والجر ازم ومرفوع ولكن رفعه مقدر . وفي
الثاني دخل عليه « لن » الناصبة فصار منصوباً ولكن نصبه مقدر .
ويظهر إعرابه إذا صار مجزوماً . وعلامة جزمه حذف ألفه . نحو :
« لم يجي » - بفتح الياء . وحذف الألف - (و) يقدر الاعراب
(رفعاً) أى : في حالة الرفع فقط (في) موضعين : الفعل (المضارع
المعتل بالواو والياء) أى : الذي كان حرف علته الواو ، أو الياء
(كـ » يدعو » و « برمي ») فالاول حرف علته الواو . والثاني الياء .
تقول « يدعو زيد » و « برمي عمرو » فـ « يدعو » و « برمي » في
المثالين مرفوعان . لانها مجردان عن النواصب والجر ازم . ولكن
رفعهما مقدر لا يظهر . ويظهر النصب والجر ازم فيها تقول : « لن يدعو »
و « لن يرمي » بالنصب . لدخول « لن » الناصبة عليها . و « لم يدع »
و « لم يرم » بحذف الواو . والياء منها . لدخول « لم » الجازمة عليها
وعلامة الجزم حذف حرف العلة (والجمع المذكر السالم) يعني : الجمع

المضاف إلى ياء المتكلم كـمـسـلـي

المذكر الذي ليس مكسراً (المضاف) أى : الذي أضيف - يعنى :
 ذلك الجسم - (إلى ياء المتكلم كـ « مسلى ») أصله « مسلوى »
 فـ « مسلون » جمع مذكر سالم ، لانه لم يتغير بناء مفردة ، ففردته
 « مسلم » ميم ، ثم سين ، ثم لام ثم ميم ، وفى « مسلون » ميم ، ثم سين
 ثم لام ، ثم ميم ، فأضيف إلى « ياء » المتكلم فحذف نونه للاضافة
 وصار « مسلوى » اجتمعت الواو والياء فى كلمة واحدة ، وكان
 الاول منها - الواو - ساكناً ، فأبدلناه إلى الياء ، فاجتمع ياء آن ،
 أدغمنا الاول فى الثانى ، صار « مسلى » ، ويظهر عليه النصب
 والجعر ، ولكن رفعه تغديرى لا يظهر ، تقول : « جاء مسلى »
 « رأيت مسلى » « مررت بمسلى » فى حالتى النصب والجعر ظهر
 النصب والجعر على الميم التى قبل الياء . ولكن فى حالة الرفع لم يظهر الرفع
 على الميم ، بل الميم بقى مكسوراً ، لانها قبل الياء .

الحديقة الثانية

فيما يتعلق بالأسماء ، إلام إن أشبه الحرف فبني وإلا
فمرب والمعربات انواع ، الاول : ما يرد مرفوعاً لاغير ، وهو
أربعة

(الحديقة الثانية فيما يتعلق بالأسماء: الاسم) على قسمين (إن أشبه
الحرف فبني) يعني: لا يتغير آخره ابداً ، كما مرفى « فائدة » الاولى ،
مثل إسم الاشارة « ذا » فانه لا يتغير سواء كان مرفوعاً ، أم منصوباً
أم مجروراً . نحو « جاء ذا » « رأيت ذا » « مررت بذا » ف « ذا »
في المثال الاول فاعل « جاء » وفي الثاني مفعول « رأيت » وفي
الثالث مجرور بالباء . فلم يتغير أصلاً . ووجه شباهته الحرف ،
أنه ذو حرفين « ذ . ا » كما أن غالب الحروف ذووا حرفين (وإلا)
يشبه الحرف (فمرب . والمعربات انواع) أربعة : النوع (الاول :
ما يرد مرفوعاً لاغير . وهو أربعة) الفاعل . وفائب الفاعل والمبتداه
والخبر .

الاول : الفاعل ، وهو ما أسند اليه العامل فيه قائماً به وهو ظاهر ومضمّر - فالظاهر ظاهر - والمضمّر بارز أو مستتر

الفاعل

(الاول : الفاعل - وهو ما) أى : الاسم الذى (أسند)
 أى : نسب (اليه العامل فيه) حالكون ذلك العامل (قائماً به) أى : بالفاعل
 وخلاصة المعنى : أن الفاعل هو الاسم الذى نسب اليه ذلك الشيء
 الذى رفع هذا الاسم - وكان وجوده قائماً بوجود هذا الاسم مثلاً
 « نصر زيد » فـ « زيد » فاعل لـ « نصر » - و « نصر » هو الذى
 رفعه وعمل فيه - فـ « زيد » نسب اليه « النصر » الذى هو العامل فى
 « زيد » ، فوجود « نصر » قائم بوجود « زيد » لأن النصر لم يوجد
 لولا زيد (وهو) أى : الفاعل على قسمين : إضم (ظاهر) مثل
 « نصر زيد » (ومضمّر) يعنى : ضمير (فالظاهر) أى : الفاعل الذى يكون
 إسماً ظاهراً (ظاهر) أى : معلوم لا يحتاج إلى البيان - وقد مثلنا
 له (والمضمّر) الذى يكون فاعلاً (بارز) وهو ماله صورة فى اللفظ مثل
 « ضربت » فالتاء ضمير بارز - فاعل لـ « ضرب » (أو مستتر) أى : مقدر -
 مثل « إضرب » يعنى : إضرب أنت - فـ « أنت » فاعل لـ « إضرب »
 وضمير مقدر « واعلم » أن الضمير المستتر إما جائز الاستتار ، مثل

والاستتار يجب في الفعل في ستة مواضع : فعل الأمر للواحد المذكر والمضارع المبذوب والخطاب للواحد المذكر ، أو بالهمزة ، أو بالنون وفعل الاستثناء .

« زيد ضرب » ففاعل « ضرب » ضمير مستتر ، ولكن إستنتاره جائز فيجوز إبداله باسم ظاهر ، فتقول « ضرب زيد » وإما واجب الاستتار بحيث لا يجوز إبداله باسم ظاهر ، والمصنف أشار إلى أقسام واجب الاستتار فقال (والاستتار) أي : إستتار الفاعل الذي هو ضمير (يجب في الفعل في ستة مواضع) -- ١ - (فعل الأمر) الحاضر (للواحد المذكر) أي : المفرد المذكر نحو « أنصر » -- ٢ - (و) الفعل (المضارع المبذوب) والخطاب للواحد المذكر (أي : المفرد المذكر المخاطب « أنصر » -- ٣ - (أو) المضارع المبتدئ (بالهمزة) يعني : المتكلم وحده نحو « أنصر » -- ٤ - (أو) المبتدئ (بالنون) يعني : المتكلم مع الغير نحو « أنصر » فهذه الأربعة الفاعل فيها : ضمير مستتر وجوباً ، لا يجوز تبديله باسم ظاهر ، وتقدير الفاعل فيها هكذا « أنصر أنت » « أنصر أنت » « أنصر أنا » « أنصر نحن » -- ٥ - (وفعل الاستثناء) وهو « ليس » ونحوه ، تقول « جاء القوم ليس زيداً » فـ « زيداً » مفعول « ليس » وفاعله ضمير مستتر وجوباً ، لا يجوز إبداله باسم ظاهر ، تقديره : ليس هو زيداً ،

وفعل التعجب - والحق بذلك زيد قام ، أو يقوم . وما يظهر في بعض هذه المواضع كأن قوم أنا فتأ كيد للفاعل كقمت أنا

تبصرة

والضمير راجع إلى مصدر «جاء» يعني : ليس الجاني زيدا - ٦ - (وفعل التعجب) نحو : « ما أحسن زيدا » فـ « زيدا » مفعول « أحسن » وفاعله ضمير مستتر وجوبا . لا يجوز تبديله باسم ظاهر ، فتقديره : ما أحسنه زيدا ، وهذا الضمير يرجع إلى « ما » (والحق بذلك) أي : بالظاهر التي يجب إستتارها فاعل الفعل الذي صار خبراً لمبتدئه نحو (زيد قام . أو) زيد (يقوم) فـ « زيد » مبتدئه و « قام » أو « يقوم » خبره وفاعل « قام » و « فاعل » يقوم » ضمير مستتر راجع إلى « زيد » لا يجوز إبداله باسم ظاهر ، فلا يقال « زيد قام زيد » ولا « زيد يقوم زيد » (وما) أي : الضمير الذي (يظهر في بعض هذه المواضع) الصيغة التي يجب فيها استتار الضمير (كـ « أقوم أنا ») حيث إن « أقوم » متكلم وحده من المضارع ، ويجب استتار الضمير فيه (فتأ كيد) لفظة « أنا » المذكورة (للفاعل) الذي هو ضمير مستتر ، وليس « أنا » المذكور هو الفاعل (كـ « قمت أنا ») فـ « قمت » فعل والتاء فاعله ، و « أنا » تأ كيد للفاعل ، فكما أن « أنا » في « قمت أنا » تأ كيد للفاعل ، وليس هو بنفسه فاعلا ، فكذلك « أنا » في « أقوم أنا » تأ كيد للفاعل المستتر وليس هو بنفسه فاعلا (تبصرة)

وتلازم الفعل علامة التأنيث إن كان فاعله ظاهراً حقيقي التأنيث كقامت هند ، او ضميراً متصلًا مطلقاً كهند قامت الشمس طلعت ، ولك الخيار مع الظاهر اللفظي كطلعت الشمس . او طلع ، الشمس ويترجح ذكرها

مصدر باب التفعيل على وزن (تفعلة) من « بصر - يبصر » خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره « هذه تبصرة » (وتلازم الفعل) وجوباً (علامة التأنيث) بشرطين (إن كان فاعله) إسمياً (ظاهراً) لا مضمراً غير مفصول عن الفعل وكان (حقيقي التأنيث) أي : كان مؤنثاً حقيقياً . لا مجازياً (كقامت هند) فان قام لازم علامة التأنيث لأن فاعله - وهو هند - إسم ظاهر ، متصل ومؤنث حقيقي (او) كان الفاعل (ضميراً متصلًا مطلقاً) أي : سواء كان حقيقي التأنيث ، أم مجازي التأنيث فالأول (كهند قامت و) الثاني نحو : (الشمس طلعت) فالفاعل في المثالين ضمير متصل بالفعل ، والاول حقيقي التأنيث - لرجوع الضمير فيه إلى المؤنث الحقيقي - وهو هند - والثاني مجازي التأنيث - لرجوع الضمير فيه إلى المؤنث المجازي - وهو الشمس - (ولك الخيار) أي أنت مختار في إتيان الفعل مع علامة التأنيث ، وإتيانه بدونها (مع) الاسم (الظاهر) الذي كان فاعلاً (اللفظي) التأنيث (كطلعت الشمس او طلع الشمس) فيجوز لك كلا الوجهين . فان الشمس فاعل - مؤنث لفظي . ظاهراً (ويترجح ذكرها) أي : ذكر علامة التأنيث يعني

مع الفصل بغير إلا نحو: دخلت . او دخل الدار هند وتركها مع الفصل بها نحو ما قام إلا امرأة وكذا في باب نعم وبئس نحو: انعم لمرأة هند .

مسئلة

والأصل في الفاعل تقدمه على المفعول ويجب ذلك إذا خيف اللبس

الأحسن ذكرها (مع الفصل) بين الفعل والفاعل (بغير إلا) الاستثنائية (نحو : دخلت) الدار هند . (ادخل الدار هند) فيجوز الوجهان . لكن الاول أرجح . فان الفاصل « الدار » . وهو غير « إلا » (و) يترجح (تركها) أى ترك علامة التأنيث . (مع الفصل بها) أى بالاء الاستثنائية في الكلام المنفي (نحو ما قام إلا امرأة) أو ما قامت إلا امرأة . ويجوز كلا المثالين . والاول أحسن . (وكذا) يترجح ترك علامة التأنيث . مع جوازها (في باب نعم وبئس . نحو: نعم المرأة هند) وبئس المرأة هند مع جواز « نعمت المرأة هند . وبئست المرأة هند » (مسئلة) : مصدر ميمي من « سئل . يسأل » خبر لمبتدئه محذوف . تقديره : « هذه مسئلة » (والاصل) أى : القاعدة (في الفاعل تقدمه على المفعول) نحو : نصر زيد عمرواً (ويجب ذلك) أى : تقديم الفاعل على المفعول في موضعين : أحدهما : (إذا خيف اللبس) .. بضم اللام وفتحها .. بمعنى الاشتباه . مثل أن يكون الفاعل والمفعول اسمين لا يظهر فيها الأعراب نحو « نصر موسى عيسى »

أو كان ضميراً متصلاً والمفعول متأخراً عن الفعل . ويمتنع إذا اتصل به ضمير المفعول - أو اتصل ضمير المفعول بالفعل ، وهو

فيجب ان يتقدم الفاعل . لأنه لو تأخر الفاعل وقيل « نصر عيسى موسى » صار الفاعل مفعولاً . وأما في مثل « ضرب جعفر علياً » فيجوز تأخير الفاعل بأن تقول « ضرب علياً جعفر » لأن الفاعل معلوم . وهو المرفوع ، والمفعول هو المنصوب ، فلا يشبهه الفاعل بالمفعول .

الثاني (أو كان) الفاعل (ضميراً متصلاً) بالفعل (و) كان (المفعول متأخراً عن الفعل) نحو « ضربت زيداً » فالتاء هو الفاعل و « زيداً » هو المفعول . فلو قدمت المفعول على الفاعل لزم انفصال التاء وصار « ضرب زيداً أنا » وهو لا يجوز إذ لا يجوز انفصال الضمير مع إمكان اتصاله بالفعل (ويمتنع) تقدم الفاعل على المفعول في موضعين : الأول (إذا اتصل به) ينفى : بالفاعل (ضمير المفعول) نحو : « ضرب زيداً أبوه » لأن « أبوه » فاعل اتصل به ضمير « زيد » المفعول فلا يجوز تقدم الفاعل بأن تقول « ضرب أبوه زيداً » لأن الضمير - في أبوه - يرجع على « زيد » وهو متأخر عن الضمير في اللفظ - والرتبة وارجاع الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة غير جائز .

الثاني : (أو اتصل ضمير المفعول بالفعل . وهو) أى الفاعل

غير متصل . وما وقع منها بعد « إلا » أو معناها وجب تأخيرها

(غير متصل) بالفعل نحو : « ضربه زيد » وإنما امتنع تقديم الفاعل - وهو زيد - لأنه لو تقدم الفاعل لانفصل الضمير وصار « ضرب زيد إياه » وذلك لا يجوز لعدم جواز فصل الضمير مع إمكان اتصاله (وما وقع منها) أى : من الفاعل والمفعول (بعد « إلا »)
 التى للاستثناء (أو) بعد سائر أدوات الاستثناء التى فى (معناها)
 أى فى معنى « إلا » مثل « غير » و « ما خلا » و « ما عدا » ونحوها
 (وجب تأخيرها) يعنى : أن المستثنى يجب تأخيرها سواء كان فاعلاً أو
 مفعولاً فيجب تأخير الفاعل فى مثل « ما ضرب صمراً إلا على » والمعنى
 أنه لم يضرب صمراً أحداً إلا على ، فلو قدمت الفاعل وقلت « ما ضرب
 على إلا صمراً » انقلب المعنى وصار : أنه لم يضرب على أحداً إلا
 صمراً . ويجب تأخير المفعول فى مثل « ما نصر جعفر إلا تقياً » .
 والمعنى : أن جعفرأ ما نصر أحداً غير تقي ، ولو قدمت المفعول
 وقلت « ما نصر تقياً إلا جعفر » انقلب المعنى ، وصار : أنه لم ينصر
 تقياً أحداً إلا جعفر .

الثاني نائب الفاعل . وهو المفعول القائم مقامه وصيغة فعله
 'فعل' أو 'يفعل' ولا يقع ثاني باب علمت ، ولا ثالث باب أعلمت ، ولا
 مفعول له

نائب الفاعل

(الثاني) مما يرد مرفوعاً لا غير (نائب الفاعل . وهو المفعول
 القائم مقامه) أى : مقام الفاعل فى جميع ما تقدم فى الفاعل من اسناد
 العامل اليه وقيام العامل به وفى أنه مرفوع كما أن الفاعل مرفوع .
 (وصيغة فعله) أى : وزن الفعل الذى يأتي على ذلك الوزن نائب
 الفاعل (فعل) فى الماضى (أو 'يفعل') فى المضارع ، تقول : « نصر
 زيد » و « ينصر زيد » . (ولا يقع) نائباً للفاعل (ثانى) مفعول
 (باب علمت) فإن علمت له مفعولان ، مثل : « علم زيد عمرو وأضارباً »
 فلو حذف الفاعل . فلا يجوز أن المفعول الثانى يصير نائباً للفاعل ،
 فلا يقال « علم أضارب عمرو » (ولا) يقع نائباً للفاعل (ثالث) مفاعيل
 (باب أعلمت) فإن أعلمت وبابه له ثلاثة مفاعيل ، مثل : « أعلم
 زيد عمرواً جعفرأً منطلقاً » فلو حذف الفاعل . فلا يجوز أن يصير
 المفعول الثالث - وهو : - منطلقاً - نائباً للفاعل فلا يقال : « أعلم
 منطلق عمرواً جعفرأً » (ولا) يصير نائباً للفاعل (مفعول له) فلا يقال

ولا معه ، ويتعين المفعول به له ، فان لم يكن فالجميع سواء .
 الثالث والرابع . المبتدأ والخبر فالمبتدأ هو : المجرد عن
 العوامل اللفظية

« ضرب تأديب زيداً » (ولا) مفعول (معه) فلا يصح أن يقال :
 « نصرو الجيش زيداً » (ويتعين المفعول به له) أى : لأن يصير
 نائب الفاعل إذا كان المفعول به موجوداً في الكلام (فان لم يكن)
 المفعول به مذكوراً في الكلام (فالجميع) من المفعول المطلق . والظرف
 المتصرف ، والجار والمجرور (سواء) أى : متساوون في النيابة عن
 الفاعل ، مثلاً لو قيل « ضرب ضرب شديد ، أمام الأمير ، في دار
 الخلافة » فـ « ضرب شديد » مفعول مطلق ، و « أمام الأمير » ظرف
 متصرف . و « في دار الخلافة » جار ومجرور . فيجوز أن يحمل
 أيها شئت نائباً عن الفاعل . وترفعه . وتقدمه على البقية .

المبتدأ

(الثالث والرابع) مما يرد مرهوعاً لا غير (المبتدأ والخبر ،
 فالمبتدأ) على نوعين :
 الأول : (هو) الاسم (المجرد عن العوامل اللفظية) العوامل
 اللفظية هي الأفعال . والأسماء . والحروف التي ترفع . وتنصب .

مسنداً إليه . أو الصفة الواقعة بعد نفي . أو استفهام رافعة لظاهر . أو حكمه . فإن طابقت مفرداً فوجهان

وتجزم وتجزم . والمبتدأ يجب أن يجرى عن جميع العوامل اللفظية . والعامل الذي يرفعه معنوي . وهو الابتدائية . يعني : أن المبتدأ مرفوع لانه مبتدأ لا لأن العامل الفلاني يرفعه . ويجب أن يكون المبتدأ (مسنداً إليه) الخبر أى : يكون الخبر منسوباً إليه . نحو « زيد قائم » فإن زيدا مبتدأ لأنه اسم مجرد عن جميع العوامل اللفظية إذ لم يدخل عليه أى عامل من العوامل اللفظية ونسب إليه « قائم » الذي هو الخبر النوع الثاني (أو الصفة) يعنى : المبتدأ هو الصفة (الواقعة بعد نفي . أو استفهام) و(رافعة) هذه الصفة (ل) اسم ظاهر (أي غير ضمير نحو : « أقام زيد » و « ما أقام زيد » ف « قائم » مبتدأ . لأنه صفة واقعة بعد الاستفهام أو النفي . ورافعة لاسم ظاهر وهو « زيد » (أو) تكون الصفة رافعة لما في (حكمه) أى : في حكم الاسم الظاهر وهو الضمير المنفصل . مثل : « أقام أنت ؟ » ف « قائم » رفع الضمير المنفصل الذي هو « أنت » . (فإن طابقت) الصفة الواقعة بعد النفي أو الاستفهام مع الاسم الذي بعدها (مفرداً) أى : من حيث الأفراد بأن كان الصفة ومرفوعها مفردين (فوجهان) أى : يجوز تركيبها على وجهين : أحدهما أن يقال : الصفة مبتدأ . والاسم المرفوع

نحو زيد قائم . وأقام . وما قام الزيدان . أو زيد
وقد يذكر المبتدأ بدون الخبر . نحو كل رجل وضعته .
وضربي زيدا قائماً .

الذي بعد الصفة : فاعل للصفة . حل محل الخبر . ثانيها : أن
يكون الاسم المرفوع الذي بعد الصفة مبتدأ مؤخر . والصفة خبر
مقدم .

وهذه الأمثلة للأحكام الماضية : (نحو : زيد قائم) مثال
للإسم المجرد عن العوامل اللفظية الذي أسند إليه الخبر (وأقام)
الزيدان (وما قام الزيدان) مثالان للصفة الواقعة بعد الاستفهام .
وبعد النفي (أو) أقام (زيد) مثال للصفة التي طابقت الاسم المرفوع
الذي بعدها . وهو الذي يجوز فيه وجهان من التركيب .

(وقد يذكر المبتدأ بدون الخبر) إذا كان الخبر معلوماً عند
السامع (نحو . كل رجل وضعته (١)) خبره « مقترنان » حذف
لكونه معلوماً (و) نحو (ضربي زيدا قائماً) فضربي مبتدأ . وزيداً
مفعوله ، وقائماً حال لزيد . وخبره وهو « حاصل » حذف لكونه

(١) أي : مع معيشته .

واكثر شربي السويق ملتوتا . ولولا علي هلك عمر . ولعمرك لا قومن
ولا يكون نكرة إلا مع

معلوماً (و) نحو : (اكثر شربي السويق ملتوتا (١)) ف « اكثر »
مبتدء . اضيف إلى « شربي » و « شربي » مضاف اليه . و « السويق »
مفعول شربي . و « ملتوتا » حال للسويق . وخبر « اكثر شربي »
هو « حاصل » حذف لكونه معلوماً (و) نحو : (لولا علي هلك عمر)
أى : لولا علي موجود . فحذف « موجود » الذي هو خبر « علي »
لكونه معلوماً (و) نحو (لعمرك لا قومن) « لعمرك » مبتدء .
و « قسمي » خبره . حذف لكونه معلوماً . لأن اللام في « لعمرك »
دال على القسم .

محوزات الابتداء بالنكرة

(ولا) يجوز أن (يكون) المبتدء (نكرة) لأن الكلام وضع
لإفادة المستمع فإذا كان المبتدء نكرة مثل « رجل قائم » فلا فائدة
للمستمع في الكلام فلا يجوز (إلا) إذا كان الابتداء بالنكرة (مع
(١) السويق : الناعم من دقيق الحنطة او الشعير . والمثلوث
بمعنى المخلوط . والمعنى : اكثر شربي الدقيق المخلوط بشيء الماء
او السمن .
الشارح

الفائدة (المجوزة لابتداء النكرة . والفوائد المجوزة كثيرة نذكر بعضها . وهي :

الاولى : إذا تأخر المبتدئ عن الخبر . وكان الخبر ظرفاً .
أو جاراً ومجروراً مختصين . جاز أن يكون المبتدئ نكرة . مثل
« عندى دينار » و « فى الدار رجل » .

الثانية : إذا تقدم على ذلك الاسم النكرة إستفهام . نحو :
« هل رجل فيكم ؟ » .

الثالثة : إذا تقدم على ذلك الاسم النكرة نفي . نحو : « ما
أحدنا » .

الرابعة : إذا أضيف ذلك الاسم النكرة نحو : « عمل خير حسن »
الخامسة : إذا كان الاسم النكرة دعاءً نحو : « سلام عليكم »
السادسة : إذا كان الاسم النكرة شرطاً نحو : « من ينصر
الله ينصره » .

السابعة : إذا كان جواباً لسؤال نحو « رجل عندى » فى
جواب من سئل : « من عندك ؟ » .

الثامنة : إذا كان عاماً للجميع نحو : « كل يموت » .

«الخبر هو : المجرى المسند به ، وهو مهتق ، وجامد ، فالمشتق الغير الراجع لظاهر متحمل لضميره فيطابقه دائماً

الخبر

(والخبر هو) الاسم (المجرد) عن العوامل اللفظية (المسند به)
 أى : نسب المبتدء بهذا الخبر نحو : قائم من « زيد قائم » ، فان
 زيدا المبتدء نسب القيام اليه (وهو) على قسمين : (مشتق) نحو
 « زيد ضارب » (وجامد) مثل : « زيد إنسان » . والمشتق متصرف
 وله : ماض ، ومضارع ، وأمر ، ونهى وغيرها ، والجامد : ما
 ليس متصرفاً . والخبر المشتق على نوعين : إما رافع لاسم ظاهر
 يكون مع ذلك الاسم الظاهر ضمير يرجع إلى المبتدء . مثل : « زيد
 ناصر أبوه » فـ « ناصر » خبر ، ورافع لـ « أبوه » الذي فيه ضمير
 يرجع إلى « زيد » المبتدء . وإما غير رافع لاسم ظاهر فيجب أن
 يقدر فيه ضمير يرجع إلى المبتدء ، مثل : « زيد قائم » ففي قائم
 ضمير « هو » راجع إلى المبتدء - زيد - (فالمشتق الغير الراجع لظاهر
 متحمل لضميره) أى : لضمير المبتدء (فيطابقه) أى : يطابق
 ذلك الضمير المستتر مع المبتدء (دائماً) فى الافراد ، والتثنية ، والجمع
 والتذكير والتأنيث . - فى مثالنا « زيد قائم » الضمير مفرد مذكر

بمخلاف غيره نحو : « الكلمة لفظ » و « هند قائم أبوها »

قاعدة

المجهول ثبوته لشيء عند السامع في اعتقاد المتكلم يجعل خبراً
ويؤخر ، وذلك الشيء المعلوم يجعل مبتدئاً ويقدم

أى : « هو » لأن المبتدئ وهو « زيد » مفرد مذكر (بمخلاف غيره)
أى : غير المشتق . يعنى : الخبر الجامد فإنه لا يتحمل ضميراً راجعاً
إلى المبتدئ (نحو : « الكلمة لفظ ») ف « لفظ » خبر جامد ، ليس
فيه ضمير راجع إلى المبتدئ ، (و) مثال الخبر المشتق الرفع لاسم
ظاهر في ذلك الاسم الظاهر ضمير المبتدئ نحو : (« هند قائم أبوها »)
ف « قائم » خبر ، رافع لاسم ظاهر وهو « أبوها » الذي فيه ضمير راجع
إلى المبتدئ وهو « هند » .

الفرق بين المبتدئ والخبر

(قاعدة) في ما يعرف به المبتدئ من الخبر إذا احتبته الأمر
(المجهول ثبوته) من المبتدئ والخبر (لشيء) آخر (عند السامع في
اعتقاد المتكلم يجعل) ذلك المجهول (خبراً ويؤخر . وذلك الشيء
المعلوم) منها عند السامع (يجعل مبتدئاً ويقدم) على الآخر والحاصل

ولا يعدل عن ذلك في الغالب فيقال : لمن عرف زيداً باسمه وشخصه ولم يعرف أنه أخوه ، زيد أخوك ، ولمن عرف أن له اخاً ، ولم يعرف اسمه ، أخوك زيد ، فالمبتدأ هو المقدم في الصورتين .

فصل

تدخل على المبتدأ والخبر أفعال ، وحروف

إذا اعتقد المتكلم أن واحداً من المبتدأ والخبر مجهول عند السامع ، والآخر منها معلوم عنده . فالتكلم يجعل ما اعتقده معلوماً عند السامع مبتدأ . وما اعتقده مجهولاً عند السامع خبراً (ولا يعدل عن ذلك في الغالب) فلا يقدم المجهول . ولا يؤخر المعلوم (فيقال لمن عرف زيداً باسمه وشخصه . ولم يعرف أنه) أي : زيداً (أخوه) يقال لهكذا شخص (« زيد أخوك » . و) يقال (لمن عرف أن له اخاً . ولم يعرف) أن (اسمه) زيد . يقال له : (« أخوك زيد » فالمبتدأ هو المقدم في الصورتين) أي في المثالين ، والخبر هو المؤخر فزيد في المثال الأول مبتدأ . وأخوك في المثال الثاني مبتدأ وزيد في المثال الثاني خبر . وأخوك في المثال الأول خبر .

النواسخ

(فصل تدخل على المبتدأ والخبر أفعال وحروف) وتعمل في

فتجعل المبتدأ اسماً لها ، والخبر خبراً لها ، وتسمى النواسخ ، وهي خمسة أنواع . الاول : الأفعال الناقصة والمشهور منها « كان » « وصار » و « أصبح » و « أضحى »

المبتدأ والخبر . وتسقطها عن المبتدئية والخبرية (فتجعل المبتدأ اسماً لها ، و) تجعل (الخبر خبراً لها) لا خبراً للمبتدأ (وتسمى) هذه الأفعال والحروف (النواسخ) لأنها تنسخ وتبطل حكم المبتدأ والخبر (وهن) أى : النواسخ (خمسة أنواع) « الأفعال الناقصة » « الحروف المشبهة بالفعل » « الحروف المشبهة بليس » « الالافية للجنس » « أفعال المقاربة » وأما « أفعال القلوب » فلا يذكرها المصنف « قد » فى النواسخ . ويذكرها فى الحديقة الثالثة المتعلقة بالأفعال .

الأفعال الناقصة

النوع (الاول : الأفعال الناقصة) وسميت هذه الأفعال بـ « الناقصة » لأنها لا تكفى بمرفوعها بل تحتاج - فى تمام الفائدة - الى المرفوع والمنصوب وقد تم الفائدة بمرفوعها فقط فتسمى « التامة » كما سيأتى (والمشهور منها) أى : من الأفعال الناقصة بين النحويين ثلاثة عشر فعلاً (« كان » و « صار » و « أصبح » و « أضحى »

و «أمسى» و «ظل» و «بات» و «ليس» و «ما زال» و «ما برح»
و «ما انفك» و «ما فتى» و «ما دام» و حكمها رفع الاسم ونصب
الخبير .

و «أمسى» و «ظل» و «بات» و «ليس» و «ما زال» و «ما برح»
و «ما انفك» و «ما فتى» و «ما دام» . و حكمها رفع الاسم ونصب
الخبير (

«فكان» يأتي لثبوت خبره لاسمه نحو : «كان زيد قائماً»
يعنى : أن القيام ثابت لزيد . و «صار» لانتقال اسمه إلى خبره
نحو : «صار الشجر رماداً» يعنى : انتقل الشجر إلى الرماد .
و «أصبح» لثبوت خبره لاسمه صباحاً نحو : «أصبح زيد فاضلاً»
يعنى : إن الفضل ثبت لزيد صباحاً . و «أضحى» لثبوت خبره
لاسمه فى الضحى ! نحو : «أضحى زيد عالماً» يعنى : إن العلم
ثبت لزيد فى الضحى . و «أمسى» لثبوت خبره لاسمه فى المساء ،
نحو : «أمسى زيد جباناً» يعنى : إن الجبن ثبت لزيد فى المساء . و «ظل»
لثبوت خبره لاسمه تمام النهار ، نحو : «ظل وجه زيد مسوداً» أى
ثبت السواد فى وجهه تمام النهار و «بات» لثبوت خبره لاسمه فى الليل
مثل : «بات على فراش رسول الله (ص)» أى : ثبتت البيوتة
لعلى «ع» فى الليل . و «ليس» لنفي خبره عن اسمه فى الحال

ويجوز في الكل توسط الخبر ، وفي ما سوى الخمسة الآخر

الحاضر نحو : « ليس زيد جاهلاً » أى : الجهل منى عن زيد الآن
و « ما زال » لثبوت خبره لاسمه في الماضي حتى الحال نحو : « ما زال
زيد كريماً » يعنى : ان الكرم - من الزمان السابق حتى الآن - كان
ثابتاً لزيد . و « ما برح » لثبوت خبره لاسمه في الأمس - أى :
اليوم الماضى - نحو : « ما برح عمرو جاهلاً » يعنى : إن الجهل كان
ثابتاً لعمرو يوم أمس . و « ما انفك » و « ما فتى » مثل ما زال ،
نحو : « ما انفك زيد شجاعاً » و « ما فتى زيد صابراً » . و « مادام »
لتوقيت أمر بمدة ثبوت الخبر للاسم . نحو : « آتاك ما دام زيد
صغيراً » يعنى : مجيء موقت بثبوت الصغر لزيد .

واعلم : أن « ما زال . وما برح . وما انفك . وما فتى » أفعالاً
معنى الثبوت لان فاعلها وهى : « زال و برح . وانفك . وفتى » . فاذادخل
عليها « ما » النافية صار تقياً فى نفي . ونفى النفي إثبات . وأما « ما دام » فان
« ما » فيه مصدرية وليست نافية . و « دام » هو بنفسه للثبوت الموقت .
(ويجوز فى الكل) من الأفعال الناقصة (توسط الخبر) بين
الفعل واسمه . نحو : « كان قائماً زيد » « ما زال كريماً زيد » وهكذا
(وفي ما سوى) أى : غير الأفعال (الخمسة الآخر) وهى :
« ما زال . ما برح . ما انفك . ما فتى . ما دام » : يجوز

تقدمه عليها . وفي ما عدا « فتي » و « ليس » و « زال » أن تكون تامة

(تقدمه عليها) أى : تقدم الخبر حتى على الأفعال أيضاً . تقول :
 « قائماً كان زيد » و « عابداً أمسى زيد » وهكذا . وأما في الأفعال
 الخمسة التي في أولها « ما » فلا يجوز تقديم خبرها على الفعل . فلا يقال
 « عالماً ما زال زيد » . وكذلك في الأربعة الباقية لأن « ما » في
 « ما دام » مصدرية . وفي البقية نافية . وكلها متصدران فلا
 يعمل ما بعدها فى ما قبلها حتى تصير هي في الوسط . (وفي ما عدا)
 « ما » (فتي » و « ليس » و) « ما » (زال ») من بقية الأفعال الناقصة
 يجوز (أن تكون تامة) بأن يتم الكلام عند ذكر مرفوعها فقط .
 ولا تكون هذه الأفعال تامة إلا إذا أشربت معنى فعل لازم فيكون
 مرفوعها فاعلاً فـ « كان » بمعنى وجد . تقول : « كان زيد » أى : وجد
 و « صار » بمعنى انتقل . تقول : « صار الأمر اليك » أى : إنتقل
 و « أصبح » و « أضحى » و « أمسى » بمعنى : دخل في الصباح ودخل
 في الضحى . ودخل في المساء . نحو قوله تعالى : « فصبحان الله
 حين تمسون - وحين تصبحون » أى : حين تدخلون في المساء : حين
 تدخلون في الصباح . و « أضحى جعفر » أى : دخل في الضحى
 و « ظل » بمعنى استمر . نحو : « ظل زيد » أى : دام ظله .
 و « بات » بمعنى عرس . نحو « بات صاحب » أى : عرس . و « مابرح »

وما تصرف منها يعمل عملها .

مسئلتان

يختص كان بجواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون نحو : « ولم أكُ بغيًا »

بمعنى ما ذهب . نحو : « ما برح صالح » أى : ما ذهب . و « ما انفك » بمعنى ما انفصل . نحو : « ما انفك تقي » أى : ما انفصل و « ما دام » بمعنى ما بقى نحو قوله تعالى : « خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض » أى : ما بقيت .

(وما تصرف منها) أى : من هذه الأفعال الناقصة كالمضارع واسم الفاعل . والأمر . والنهى . والمصدر . وغيرها (يعمل عملها) فترفع المبتدأ على أنه اسمها . وتنصب الخبر على أنه خبرها . نحو : « يكون زيد قائمًا » وقوله تعالى « فتصبح الأرض مخضرة » وهكذا .

(مسئلتان) : الأولى : (يختص كان) من بين سائر أخواتها (بجواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون) والحذف يكون للتخفيف (نحو : « ولم أكُ بغيًا ») أصله « أكون » حذفت ضمة النون لدخول « لم » المجازمة . وحذف الواو لالتقاء الساكنين :

بشرط عدم اتصاله بضمير نصب ولا ساكن . ومن ثم لم يجز في نحو : « لم تكنه » و « لم يكن الله ليغفر لهم » ولك في نحو الناس مجزيون بأصالحهم » إن خيراً نغير » و « إن شراً فشر » أربعة أوجه نصب الاول - ورفع الثاني

الكاف - والواو - ثم حذف النون للتخفيف (بشرط عدم اتصاله) أى : عدم اتصال « كان » الذي نريد اسقاط نونه (بضمير نصب) أى : بضمير محله منصوب (ولا) بحرف (ساكن ، ومن ثم) أى : من حيث أن اسقاط النون لا يجوز اذا اتصل « كان » بضمير نصب او حرف ساكن (لم يجز) اسقاط نون « كان » (في نحو « لم تكنه ») و (لا في نحو « لم يكن الله ليغفر لهم ») لاتصال النون في الاول بالهاء - وهو ضمير منصوب - لانه خبر « كان » واتصال النون في الثاني بلام « الله » وهو حرف ساكن - فان الالف يسقط في الدرج .

المحئلة الثانية : (و) يجوز (لك في) كل موضع ذكر فيه « إن » الشرطية - وكان بعد « إن » « كان » محذوفاً مع اسمها أو خبرها - (نحو) قول النبي « صلى الله عليه وآله » - كما في الحديث (الناس مجزيون بأصالحهم » إن خيراً نغير » و) مثل قوله « من » : « (إن شراً فشر » أربعة أوجه) من التركيب والاعراب :

الاعراب الاول : (نصب) خيراً وشرراً (الاول ورفع) نغير وشر (الثاني) كما في المثال - ويكون التقدير : « إن كان عملهم

ورفعها ، ونصبها ، وعكس الاول ، فالاول أقوى

خيراً فيكون خير جزائهم و « إن كان عملهم شراً . فيكون شر جزائهم » فقد حذف بعد « إن » الشرطية كان واسمه ، وبعد « فاه » الجزاء كان وخبره .

(و) الاعراب الثاني : (رفعها) بأن تقول : « إن خير نغير وإن شر فشر » ، ويكون التقدير « إن كان خير عملهم فيكون خير جزائهم ، وإن كان شر عملهم فيكون شر جزائهم » فقد حذف بعد الاثنين كان وخبره ، وبقي اسمه .

(و) الاعراب الثالث : (نصبها) بأن تقول : « إن خيراً نغيراً ، وإن شراً فشرّاً » ويكون التقدير : « إن كان عملهم خيراً فيكون جزائهم خيراً ، وإن كان عملهم شراً فيكون جزائهم شراً » فقد حذف بعد الاثنين كان واسمه . وبقي خبره .

(و) الاعراب الرابع : (عكس) الاعراب (الاول) يعني رفع الاول ونصب الثاني ، بأن تقول : « إن خير نغيراً . وإن شر فشرّاً » ويكون التقدير : « إن كان خير عملهم فيكون جزائهم خيراً وإن كان شر عملهم فيكون جزائهم شراً » . فقد حذف بعد « إن » الشرطية كان وخبره . وبعد « فاه » الجزاء كان واسمه .

(ف) الاعراب (الاول أقوى) من الجميع . لكثرة حذف « كان » مع

والاخير أضعف ، والمتوسطان متوسطان الثاني الأحراف المشبهة بالفعل

اسمه بعد « إن » الشرطية وحذف « كان » مع خبره بعد « فاء » الجزاء ولقاورد هذا الاعراب في الحديث (و) الاعراب (الأخر) أى الرابع (أضعف) من الجميع . لقلة حذف « كان » مع خبره بعد « إن » الشرطية وحذف « كان » مع اسمه بعد « فاء » الجزاء . (و) الاعرابان (المتوسطان) أى : الثاني والثالث (متوسطان) أى : لا قويان مثل الاعراب الاول . ولا ضعيفان مثل الاعراب الرابع .

فأما الاعراب الثاني فلأنه اشتمل على أمر قليل ، وأمر كثير أما القليل : هو حذف « كان » مع خبرها بعد « إن » الشرطية ، وأما المطرد الكثير ، فهو : حذف « كان » مع خبرها بعد « فاء » الجزاء . وأما الاعراب الثالث فلأنه اشتمل على أمر كثير وهو : حذف « كان » مع اسمه بعد « إن » الشرطية ، وعلى أمر قليل وهو : حذف « كان » مع اسمه بعد « فاء » الجزاء .

الحروف المشبهة بالفعل

(الثاني) من النواسخ (الأحراف المشبهة بالفعل) وقيل في سبب شباهتها بالفعل أمور : منها : أن هذه الحروف ترفع وتنصب كما أن الأفعال ترفع وتنصب « ترفع الفاعل وتنصب المفعول » . ومنها

وهي : إن . وأن . وكان . ولت . ولكن . ولعل . وعلمها
عكس عمل كان . ولا يتقدم أحد معموليها عليها مطلقاً . ولا خبرها
على اسمها . إلا إذا كان ظرفاً . أو جاراً ومجروراً . نحو : «إن في
ذلك لعبرة» . وتلحقها «ما» فتكفها عن العمل

أن هذه الحروف مبنية على الفتح مثل الفعل الماضي ، وقيل غير ذلك
أيضاً (وهي) أي : الأحرف المشبهة بالفعل ستة (إن ، وأن)
وهما التأكيد (وكان) وهي للتشبيه (ولت) للتمني (ولكن) للاستدراك
(ولعل) للرجاء (وعلمها) أي : عمل هذه الحروف الستة (عكس
عمل كان) أي : نصب الاسم . ورفع الخبر نحو : «إن زيداً قائم»
(ولا يتقدم أحد معموليها) اسمها أو خبرها (عليها) أي : على
نفس الحروف الستة (مطلقاً) أي : سواء كان ذلك المعمول ظرفاً . أم جاراً
ومجروراً . أم غيرها . لضعف عملها . فإذا تقدم اسمها أو خبرها
عليها لا تستطيع أن تعمل في ما قبلها . فلا يقال : «عندي إن زيداً»
ولا «زيداً إن عندي» (ولا) يجوز تقديم (خبرها على اسمها) فلا
يقال : «إن قائم زيداً» (إلا إذا كان) الخبر (ظرفاً) فيجوز نحو
«إن عندي زيداً» (أو جاراً ومجروراً . نحو : «إن في ذلك لعبرة»
(و) قد (تلحقها) أي : تتصل بآخر هذه الحروف الستة (ما) الكافة
(فتكفها) أي : فتتمنمها (عن العمل) في اسمها وخبرها . فيرفع

نحو : « إنما زيد قائم » والمصدر إن حل محل « إن » فتحت همزتها ، وإلا كسرت ، وإن جاز الأمران جاز الأمران نحو : « أو لم يكفهم أنا أنزلنا » و « قال : إني عبد الله » و

الاسم والخبر . ويرجمان - بعد دخول ما - إلى أصلها من المبتدائية والخبرية (نحو : « إنما زيد قائم » . والمصدر إن حل محل « إن ») واسمها وخبرها . أن جاز أن نحذف « إن » مع اسمها وخبرها ونأتي بدلا عنها بمصدر الخبر (فتحت همزتها) وجوبا . فتقول فيها : « أن » - بانفتح - (وإلا) أى : وإن لم يجوز حلول المصدر محل إن واسمها وخبرها (كسرت) همزتها . للفرق بين الذى يجوز حلول المصدر محله وبين الذى لا يجوز حلول المصدر محله (وإن جاز الأمران) أى : حلول المصدر محل « إن » وعدم حلوله (جاز الأمران) أى : الفتح والكسر للهمزة (نحو : « أو لم يكفهم أنا أنزلنا ») هذا مثال لـ « أن » الذى يجوز حلول المصدر محله . فإنه يجوز أن تقول : أو لم يكفهم أنزلنا . بدون تغيير المعنى (و) نحو (« قال : إني عبد الله ») وهذا مثال لـ « إن » الذى لا يجوز حلول المصدر محله . فإنه لا مصدر لـ « عبد الله » حتى يؤتى به . بخلاف « أنزلنا » فإنه فعل . وله مصدر ولا يصح وضع مصدر « كان » من أفعال العموم فى محلها إذ لا يصح أن يقال : « قال كوني عبد الله » لأن الكلام لا يتم . (و)

اول قولى : انى أحمد الله . و المعطوف على أسماء هذه الحروف منصوب ويختص « إن » وأن . ولكن بجواز رفعه بشرط مضى الخبر

نحو (اول قول : انى أحمد الله) وهذا مثال للذى يجوز فيه حلول المصدر محل « ان » ويجوز عدمه ؟ فانه يجوز أن تقول : أول قوله حمد الله ، فالحمد الذى هو مصدر جلس محل ان . ويجوز أن تقول « أول قولى انى أحمد الله » - بكسر الهمزة - لأنه محكى القول . و « ان » إذا صارت محكية لقول كسرت همزتها .

(و) الاسم (المعطوف على أسماء هذه الحروف منصوب) لأن أسماء هذه الحروف منصوبة ، والمعطوف على شيء يجب أن يكون له اعراب ذلك الشيء . سواء كان المعطوف قبل ذكر الخبر أو بعده . تقول : « لعل زيدا وعمروا قائمان » أو « لعل زيدا قائما وعمروا » (ويختص « ان » وأن . ولكن » بجواز رفعه) أى : رفع الاسم المعطوف على أسماء هذه الثلاثة (بشرط مضى الخبر) بأن يكون المعطوف على الاسم بعد تمام الخبر . تقول : « ان زيدا قائم وعمروا » ، وأما اذا عطفت شيئا على الاسم قبل مجيئ الخبر فلا يجوز فيه الا نصب ، فلا يجوز « ان زيدا وعمروا قائمان » .

الثالث : « ما » « ولا » المشبهتان بليس ، وتعملان عملها بشرط بقاء
النفي ، وتأخر الخبر

ما ، ولا ، المشبهتان بليس

(الثالث) من النواسخ (ما . ولا) التافيتان (المشبهتان بليس)
في معنى النفي . وعدم التصرف (وتعملان عملها) أي : عمل ليس
فترفعان الاسم وتنصبان الخبر . نحو : « ما زيد قائماً » و « لا رجل
علماً » .

ولعملها شروط بعضها شرط لها وبعضها شرط لأحدهما فقط . فأما شروط
عملها : (بشرط بقاء النفي) وعدم انتقاض النفي بـ « إلا » الاستثنائية .
فإن انتقض النفي بـ « إلا » وحجب رفع خبرها نحو : « ما أنتم إلا بشر »
و « لا رجل الا عالم » (و) يشترط في عمل « ما » و « لا » (تأخر
الخبر) عن « ما » و « لا » وعن الاسم سواء كان الخبر ظرفاً أو مجروراً
أو غيرها ، فلا يصح تقديم الخبر على نفس « ما » و « لا » فلا يقال :
« عندي » ما رجل « ولا » في الدار لا رجل . ولا يصح - ايضاً -
تقديم الخبر على الاسم ، فلا يقال : « ما قائماً زيد » . ولكن
إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً جاز تقديمه على الاسم ، مع تكرار « لا »
حينئذ نحو : « ما في الدار زيد » و « لا عندك عمرو ولا بكر »

ويشترط في « ما » عدم زيادة « إن » معها وفي « لا » تنكير معموليها فإن لحقتها التاء اختصت بالأحيان ، وكثر حذف اسمها نحو : « ولات حين مناصر »

(و) أما الشروط المختصة بعمل أحدهما دون الآخر فـ (يشترط في « ما ») فقط (عدم زيادة « إن ») المكسورة الهمزة . الساكنة النون (معها) أي : بعدها ، فإن زيدت « إن » فلا تعمل « ما » ورفع خبرها ، نحو : « ما إن أنتم ذهب » فإن لم توجد « إن » لم أن يقال : « ذهباً » (و) يشترط (في) عمل (لا) خاصة (تنكير معموليها) يعني : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، نحو : « لا رجل عالمًا . » فإن صار أحد معموليها معرفة الغيت عن العمل وكررت ، ورفع خبرها ، نحو : « لا زيد قائم ولا عمرو » .

(فإن لحقتها) أي : لحقت « لا » (التاء) التأنيثية الاسمية . أو المبالغية في النفي . فقلنا « لات » (اختصت بالأحيان) أي : بالأزمان ولا تعمل في غيرها (وكثر حذف اسمها) وإبقاء خبرها . (نحو : « ولات حين مناصر » - بنصب حين - والأصل : ولات الحين حين مناصر . فحذف الاسم . وبقي الخبر .

الرابع : لا النافية للجنس ، وتعمل عمل أن بشرط عدم دخول جار
عليها واسمها ان كان مضافاً أو شبيها به نصب

لا - النافية للجنس

(الرابع) من النواسخ (لا النافية للجنس) أى - لجنس اسمها
نحو : « لا رجل في الدار » أى : جنس الرجل ليس موجوداً في
الدار لا واحداً - ولا أكثر - بخلاف « لا » المشبهة بليس فإنه
كان ينفي فرداً واحداً - فإذا كنت تقول : « لا رجل في الدار »
أمكن أن يكون في الدار رجلان (وتعمل) لا النافية للجنس (عمل
إن) أى : نصب الاسم ورفع الخبر (بشرط عدم دخول) حرف
(جار عليها) فان دخل الجار على « لا » جرّ اسم لا - نحو :
« جئت بلا زاد » (واسمها) أى : اسم لا النافية للجنس (ان كان
مضافاً) الى نكرة - نحو : « لا غلام رجل في الدار » (أو) كان
اسمها (شبيها به) أي : شبيها بالمضاف - وشبه المضاف هو الذي
اتصل به شيء كان تمام معناه بذلك الشيء - نحو : « لا طالماً جيلاً
موجود » : فان طالماً لا يتم معناه الا بجيلاً اذ لو قيل « لا طالماً » لم
يعلم ما المراد من الطالام - هل الطالام من الصماء - أم من الجبل - أم
من غير ذلك كما لا يتم معنى الغلام الا بالرجل في غلام رجل (نصب)

والا بنى على ما ينصب به نحو : « لا رجل » و « لا رجلين » ويشترط
تذكيره ، ومباشرة لها ، فان عرفت ، أو فصل أو أهملت وكررت

الاسم كما في المثالين (والا) أى : وان لم يكن اسم لا النافية
للجنس مضافاً أو شبيهاً ، بالمضاف ، بأن كان مفرداً ، أو معنى
أو مجموعاً (بنى على ما) كان (ينصب به) يعني : ذلك الاسم
- الذي صار اسماً لـ « لا » النافية للجنس - قبل أن يصير اسم « لا »
بم كان يعرب في حالة النصب ؟ فبعد أن صار اسم لا يصير مبنياً على
ذلك الاعراب . فاذا كان مفرداً كان ينصب بالفتحة . فكذلك يبني
على الفتحة اذا صار اسم « لا » (نحو : « لا رجل » و) اذا كان
ثنية كان نصبها بالياء . فكذلك اذا صار اسم « لا » بني على الياء نحو
(« لارجلين ») وهكذا .

(ويشترط) في عمل « لا » النافية للجنس (تذكيره) أى : كون
اسمها نكرة . فاذا صار الاسم نكرة صار الخبر ايضاً نكرة . لأنه
لا يخبر عن نكرة بمعرفة - (و) يشترط : ايضاً - (مباشرة لها)
أى : ملاصقة « لا » باسمها . من دون فاصل بينها (فان عرفت)
اسم لا . أى : صار معرفة (أو فصل) بين « لا » وبين اسمها فاصل
(أهملت) « لا » . وسقطت عن العمل (وكررت) فتال صيرورة

نحو: « لا زيد في الدار ولا عمرو » و « لا في الدار رجل ولا امرأة » .

تبصرة

ولك في نحو : « لا حول ولا قوة إلا بالله » خمسة أوجه الأول فتحها

الاسم معرفة (نحو : « لا زيد في الدار ولا عمرو ») مثال الفصل بين « لا » واسمها (« لا في الدار رجل ولا امرأة ») .

أوجه « لا حول ولا قوة إلا بالله »

(تبصرة) مصدر باب التفعيل بمعنى اسم الفاعل أي مبصر خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هذه تبصرة (و) يجوز (لك في) كل موضع كررت فيه « لا » على المطف ، ركان بعد كل منها نكرة مفردة غير مجرورة وبلافاصلة (نحو : « لا حول ولا قوة إلا بالله » خمسة أوجه) من الاعراب والتركيب :

الاعراب (الأول فتحها) أي : فتح « حول » و « قوة » على أن يكون « لا » فيها نافية للجنس ، و « حول » و « قوة » اسمان « لا » وخبر لا محذوف . وهو « موجود » . التقدير « لا حول موجود ، ولا قوة موجودة إلا بالله » . وفتح « حول ، وقوة » يكون

على الأصل الثاني: رفعها على الابتداء أو على الاعمال كليس الثالث فتح الأول
ورفع الثاني بالعطف على المحل ارباعمال الثانية كليس. الرابع: عكس الثالث

(على الأصل) لأن الأصل في إسم لا النافية للجنس أن يكون مبنياً
على الفتح .

الاعراب (الثاني : رفعها) أى : رفع « حول . وقوة »
بناءً (على الابتداء) أى : كون « لا » نافية للجنس وساقطة عن
العمل . و « حول . وقوة » مبتدئان . خبرهما « موجود »
محذوف . (أو) يكون رفع الاسمين بناءً (على الاعمال) أى :
اعمال « لا » وجعل « لا » (كليس) فان « لا » المشبهة بليس ترفع
اسمها . وحينئذ يكون خبر « لا » منصوباً ، فيكون التقدير : « لا
حول موجوداً . ولا قوة موجودة الا بالله » .

الاعراب (الثالث : فتح) « حول » الذي هو الاسم (الأول)
بناءً على كون « لا » نافية للجنس (ورفع) « قوة » التي هي الاسم
(الثاني) اما بناءً (بالعطف على المحل) أى : على محل « حول »
فان محله الرفع لأنه في الأصل كان مبتدئاً (أو) بناءً (بأعمال) « لا »
(الثانية كليس) أى : جعل لا الثانية مشبهة بليس « و « لا »
المشبهة بليس ترفع الاسم .

الاعراب (الرابع : عكس) الاعراب (الثالث) يعني : رفع

على إعمال الاولى كليس - أو على الفائها - الخامس : فتح الاول
ونصب الثاني بالمطف على لفظه لمشابهة الفتح نصب .
الخامس : أفعال المقاربة وهي « كاد » و « كرب » و « أوشك » لدنو الخبر .

« حول » وفتح « قوة » بناءً (على إعمال) لا (الاولى كليس ، أو)
بناءً (على) اعتبارها نافية للجنس مع (الفائها) أى : اسقاط « لا » الاولى
عن العمل ، فإذا سقطت عن العمل رجع الاسم الى المبتدئية - والمبتدئ مرفوع
الاعراب (الخامس : فتح) الاسم (الاول) بمعنى « حول » بناءً أعلى
كون « لا » الاولى نافية للجنس - « وحول » إسمها ، وخبرها « موجود » محذوف
(ونصب) الاسم (الثاني) بمعنى : « قوة » (بالمطف على لفظه)
أى : بمطف « قوة » على لفظ « حول » وإنما جاز عطف المنصوب على
المفتوح مع أن المعطوف يجب أن يعرب بأعراب المعطوف عليه .
(لمشابهة الفتح) مع (النصب) .

أفعال المقاربة

(الخامس) من النواسخ (أفعال المقاربة) قيل : وسميت هذه
الأفعال بـ « المقاربة » لأنها تقارب خبرها إلى اسمها (وهي) على ما
ذكر هنا ستة : (« كاد » و « كرب ») - بفتح الراء وكسرها -
(و « أوشك ») هذه الثلاثة تأتي (لدنو الخبر) أى : لاثبات قرب
حصول الخبر للاسم - فمعنى : « كاد زيد يضرب » أن الضرب قرب

و « عسى » لرجائه و « أنشئ » و « طفق » للشروع فيه وتعمل عمل
كان ، وأخبارها جل مبدوءة بمضارع ويغلب في الأولين تجردة عن
« أن » نحو : « وما كادوا يفعلون » وفي الأوسطين اقترانه بها

أن يصدر من زيد . (و « عسى » لرجائه) أى : لرجاء حصول
خبره لاسمه . نحو : « عسى زيد أن يقوم » يعنى : يرجى أن
يصدر القيام من زيد (و « أنشأ » و « طفق ») - بفتح الطاء وكسر
الفاء (للشروع فيه) أى : لشروع اسمها في خبرها . فعنى « أنشأ »
زيد يكتب « أو « طفق الابل ينام » أن زيد أشرع في الكتابة والابل
شرع في النوم . (وتعمل) هذه الأفعال الستة (عمل كان) فترفع
المبتدأ بناءً على كونه اسمها لها . وتنصب الخبر بناءً على كونه خبراً
لها (وأخبارها) أى : الأشياء التي تقع خبراً لهذه الأفعال دائماً
(جل) فعلية (مبدوءة بمضارع) أى : أولها مضارع كما مر وسترى
في الأمثلة التالية (ويغلب في) خبري (الأولين) أى : « كاد »
و « كرب » (تجردة عن « أن ») المصدرية الناصبة (نحو : « ما
كادوا يفعلون ») و « كرب زيد يقعد » ، فلا تقول : أن يفعلوا .
أو أن يقعد (و) يغلب في خبري (الأوسطين) وهما : « أو شك »
و « عسى » (اقترانه) أى : اقتران خبرها (بها) أى : بـ « أن »

نحو : « عسى ربكم أن يرحمكم » ، وهى فى الأخيرتين ممتعة نحو :
 « طفق زيد يكتب » و « عسى » و « أنشىء » و « كرب » ملازمة
 للمضي « وجا » « يكاد » و « يوشك » و « يطفق » .
 تنمة

يختص « عسى » و « اوشك » باستغنائهما عن الخبر

المصدرية الناصبة (نحو : « عسى ربكم أن يرحمكم ») و « اوشك »
 باقر أن يقره « وهى (أى : « أن » (فى) خبري (الأخيرتين)
 وها : « أنشىء » و « طفق » (ممتعة نحو : « طفق زيد يكتب »)
 و « أنشىء تقي ينصر » ، فلا يجوز أن يقال : « أن يكتب » أو
 أو « أن ينصر » (و « عسى » و « أنشىء » و « كرب » ملازمة للمضي)
 يعنى جاء من هذه الأفعال الثلاثة الفعل الماضي فقط فلا مضارع لها .
 ولا أمر ، ولا نهى (وجاء) عن العرب استعمال المضارع من الثلاثة
 الآخر وهى « كا » و « اوشك » و « طفق » فقيـل (« يكاد » و
 « يوشك » و « يطفق ») .

(تنمة) فى مختصات « عسى » و « اوشك » - مصدر باب
 التفعيل كـ « تبصرة » والأصل : « تنمة » فادغم الميم فى الميم وصارت
 « تنمة » - وهى بمعنى اسم الفاعل أى : متمم (يختص « عسى »
 و « اوشك ») من بين أفعال المقاربة (باستغنائهما عن الخبر) أحيانا

في نحو : « عسى ان يقوم زيد » واذا قلت « زيد عسى أن يقوم »
فلك وجهان : إعمالها في ضمير زيد فـا بعدها خبرها - وتفريقها عنه فـا
بعدها

فتصيران تامتين ويصير اسمها فاعلاً كما أن الأفعال الناقصة كانت تستغني
عن الخبر - وتصير تامة - وتكتفي بالفاعل فقط (في) ما إذا كان
الفعل المقارب مقدماً على الاسم (نحو : « عسى ان يقوم زيد »)
و « اوشك أن يقعد عمرو » والاعراب : « عسى » فعل مقارب تام ،
و « أن يقوم زيد » يؤل بالمصدر فيصير « قيام زيد » وهو فاعل
لـ « عسى » وهكذا في مثال « اوشك » (وإذا) تقدم الاسم على فعل المقاربة
و (قلت « زيد عسى أن يقوم » فلك وجهان) في الاعراب ، الاول
جعل « عسى » ناقصة ، و (إعمالها) أي : إعمال « عسى » (في
ضمير زيد) على أن يكون ذلك الضمير اسماً لـ « عسى » (فـا بعدها)
أي : فيكون ما بعد « عسى » الذي هو « أن يقوم » (خبرها) أي
خبر « عسى » ، ويكون التقدير هكذا : « زيد عسى هو أن يقوم »
وبمجموع « عسى » مع اسمه وخبره جملة يصير خبراً لـ « زيد » والوجه
الثاني في الاعراب : جعل « عسى » تامة (وتفريقها عنه) أي :
تفريق « عسى » عن « زيد » ، بأن لا تعمل « عسى » في ضمير راجع
إلى « زيد » (فـا) يكون (ما بعدها) أي : ما بعد « عسى » وهو :

إسم مُغنٍ عن الخبر . ويظهر أثر ذلك في التأنيث ، والنثنية ، والجمع
فعلى الاول ، تقول : « هند عست أن تقوم » و « الزيدان عسيا أن
يقوما » و « الزيدون عسوا أن يقوموا » وعلى الثاني : عسى في الجمع

« أن يقوم » (إسم) لأنه يؤل بالمصدر ، فيصير « قيامه » والمصدر
إسم (مغنٍ) هذا الاسم (عن الخبر) لأنه فاعل « عسى » (ويظهر
أثر ذلك) أى : أثر حمل « عسى » في ضمير الاسم الذي قبلها وعدم
عمله في ضميره (في التأنيث ، والنثنية . والجمع ، فعلى الاول)
أى : إذا عملت « عسى » في ضمير الاسم الذي قبله يجب أن يكون
الضمير طبقاً لذلك الاسم (تقول : « هند عست أن تقوم » و « الزيدان
عسيا أن يقوما » و « الزيدون عسوا أن يقوموا » وعلى الثاني) أى :
إذا انفصلت « عسى » عن الاسم الذي قبلها . ولم تعمل في ضمير ذلك
الاسم تقول (عسى في الجميع) يعني : « هند عسى أن تقوم »
و « الزيدان عسى أن يقوما » و « الزيدون عسى أن يقوموا » ، ف « أن
يقوم » هو الذي يظهر فيه علامة التأنيث ، والنثنية ، والجمع ، دون
« عسى » .

النوع الثاني

ما يرد منصوباً لا غير ، وهو ثمانية ، الأول : المفعول به وهو :
الفضلة الواقع عليه الفعل ، والأصل فيه تأخره عنه وقد يتقدم جوازاً
لإفادة الحصر نحو : « زيداً ضربت » وجوباً للزومه المصدر .

المنصوبات

(النوع الثاني) من العربات (ما يرد منصوباً لا غير ، وهو ثمانية)
المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول له ، والمفعول معه ،
والمفعول فيه ، والمنصوب بزعم الخافض ، والحال ، والتمييز .
(الأول : المفعول به . وهو الفضلة) يعني : الشيء الذي
ليس بعمدة في الكلام (الواقع عليه الفعل) نحو : « نصر زيد عمرواً »
فإن عمرواً مفعول به ، وهو فضلة لأنه ليس عمدة في الكلام ، فلو
حذف لم يحدث خلل في الكلام ، وواقع عليه النصر الذي هو الفعل
(والأصل فيه) أي في المفعول به (تأخره عنه) أي عن الفعل كالمثال
السابق (وقد يتقدم) المفعول به على الفعل (جوازاً لإفادة الحصر)
فلو تقدم المفعول به على الفعل كان معناه حصر الفعل في المفعول به
(نحو : « زيداً ضربت ») يعني : الذي ضربته هو زيد فقط دون
غيره (و) قد يتقدم المفعول به (وجوباً للزومه المصدر) يعني :

نحو : « من رأيت » .

الثاني : المفعول المطلق ، وهو : مصدر يؤكد عامله ، أو يبين نوعه ، أو عدده نحو : « ضربتُ ضرباً » أو « ضرب الأمير » أو « ضربتني » والمؤكد مفرد دائماً

إذا كان المفعول به مما له الصدر - كاستفهام - يجب تقديمه على الفعل (نحو : « من رأيت ») فـ « رأيت » فعل ، والتاء فاعل و « من » الاستفهامية مفعول به .

المفعول المطلق

(الثاني : المفعول المطلق . وهو : مصدر يؤكد عامله أو يبين نوعه) أى : نوع عامله (أو) يبين (عدده) أى : عدد عامله (نحو : « ضربتُ ضرباً ») فـ « ضرباً » مصدر ، جاء لتأكيد عامله - الذي هو ضربت - (أو) ضربتُ (ضرب الأمير) فـ « ضرب الأمير » مصدر جاء لبيان نوع عامله - الذي هو ضربت - معنى : أن الضرب كان من نوع ضرب الأمير (أو) ضربتُ (ضربتني) فـ « ضربتني » مصدر . جاء لبيان عدد عامله - الذي هو ضربت - معنى : أن الضرب كان عدده اثنين ، أى : ضربتني (و) المفعول المطلق (المؤكد) أى الذي يؤتي له للتأكيد فقط (مفرد دائماً) فلا يصير

وفي النوع خلاف . ويجب حذف عامله سماعاً في نحو : « سقياً » و « رعياً »
وقياساً في نحو : « فشدوا الوثاق ظامناً بعد وإما فداءً »

تثنية ولا جمعاً (وفي النوع خلاف) يعني : اختلف في المفعول
المطلق الذي يؤتى به للنوع هل يصير تثنية وجمعاً ، أم يجب أن يكون
مفرداً دائماً ، أما المفعول المطلق العددي يجب أن يكون على عدد
عامله فإن كان العامل واحداً كان المفعول المطلق مفرداً ، وإن كان
العامل تثنية كان تثنية ، وإن كان العامل جمعاً كان جمعاً تقول :
« ضربت ضرباً واحداً » و « ضربت ضربتين » و « ضربت ضربات »
(ويجب حذف عامله) أى : الفعل الذي يعمل في المفعول المطلق
وينصبه (سماعاً في نحو : « سقياً » و « رعياً ») فإن أصلها : سقاك
الله سقياً ، ورعاك الله رعياً فحذف « سقاك الله » و « رعاك الله »
وبقى المفعول المطلق وحده . ولا يجوز الحذف في غير هذين من
المصادر ، والقياس عليهما ، لأنها سماعيان فثلاً : لا يصح أن يقال
« إرواه » بحذف الفعل على أن يكون التقدير « ارواك الله إرواه »
(و) يجب حذف الفعل العامل في المفعول المطلق (قياساً) أى يقاس
عليه كل مورد كان مثله . وذلك في موارد : منها (في) ما إذا كان
المفعول المطلق تفصيلاً لما قبله مضمون الجملة الطلبية التي تقدمت على
المفعول المطلق (نحو : « فشدوا الوثاق ظامناً بعد وإما فداءً »)

« له على الف درهم اعترافاً » و : « زيد قائم حقاً »

معنى هذه الآية الكريمة - والله العالم - أنه إذا أكثرتم من إيراد الجراحات على المشركين « فشدوا الوثاق » أى احكموا وثاقهم في الأسر وخذوهم أسراء . فأمّا - بعد ذلك - تجملون عليهم المنّة وتطلقونهم . وإما تأخذون منهم ما لاّ باسم الفدية وتطلقونهم والأصل : تمنون منّا ، وتقعدون فداءً ، فحذف الفعل « تمنون . وتقعدون » فإن « فشدوا الوثاق » جملة طلبية تقدمت على المفعول المطلق الذي هو « منّا وفداءً » والمنّ والفداء تفصيل لما قبله مضمون شد الوثاق ، فإن طاعة شدّ الوثاق ، وأسر الكفار إما هو المنّ عليهم ، أو أخذ الفدية منهم (و) منها : إذا وقع المفعول المطلق مؤكداً لنفسه ؟ بحيث لولا المفعول المطلق لم يستعمل غيره نحو (« له على الف درهم اعترافاً ») ف « اعترافاً » مفعول مطلق . أكد الجملة التي قبله . ولو لم يكن « اعترافاً » في الكلام كان معنى « له على الف درهم » اعترافاً بذلك . والأصل : اعترف اعترافاً ، فحذف الفعل لهذا السبب (و) منها : إذا وقع المفعول المطلق مؤكداً لنفسه ولكن بحيث لو لم يكن المفعول المطلق في الكلام احتلّ غيره نحو : (« زيد قائم حقاً ») جملة « زيد قائم » قبل دخول المفعول المطلق « حقاً » كانت محتملة لأن تكون حقيقة ولأن تكون غير حقيقة بل مجازاً . ولكنه الآن أكد نفسه ، فإن

و « ما أنت إلا سيراً » و « إنها أنت سيراً » و « زيد سيراً سيراً » و

« حقاً » لا يؤكد إلا نفس « زيد قائماً » ولكنه رفع الشك والاحتمال عنها
والأصل : أحقه حقاً فحذف « أحق » وبقي « حقاً » وحده . (و)
منها : ما وقع المفعول المطلق بعد « إلا » الاستثنائية فإنه - أيضاً -
يحذف الفعل العامل في المفعول المطلق ، نحو : (ما أنت إلا سيراً)
أى : إلا تسير سيراً . (و) منها : إذا وقع المفعول المطلق محصوراً
فيه بـ « إنما » فإنه - أيضاً - يحذف الفعل العامل في المفعول المطلق .
نحو : (إنما أنت سيراً) أى : تسير سيراً . (و) منها : إذا كرر
المفعول المطلق . وكان واقعاً بعد إسم لا يصلح أن يصير المفعول
المطلق خبراً عن ذلك الاسم فإنه - أيضاً - يحذف الفعل العامل في
المفعول المطلق ، نحو : (زيد سيراً سيراً) فـ « سيراً » الذي هو مفعول
مطلق كرر - ووقع بعد « زيد » الذي هو اسم عين . و « سيراً »
لا يمكن أن يصير خبراً عن زيد ، لأن « سيراً » مصدر . والمصدر -
إسم معنى ، واسم المعنى لا يصير خبراً عن اسم عى ، والأصل :
« زيد يسير سيراً » فحذف الفعل « يسير » وبقي المفعول المطلق « سيراً »
(و) منها : إذا وقع المفعول المطلق - لأجل التشبيه - بعد جملة
مشتبهة على إسم بمعنى المفعول المطلق . ومشتبهة على صاحب ذلك

« مررت به . فإذا له صوت صوت حمار » و « لبيك » و « سمعديك »
الثالث المفعول له ، وهو المنصوب بفعل أو فعل لتحصيله أو حصوله

الاسم . نحو : (مررت به ، فإذا له صوت . صوت حمار)
ف « صوت حمار » مفعول مطلق . وقم - لأجل تشبيه صوت ذلك
الشخص بصوت الحمار - بـ « صوته » له صوت » وهذه الجملة مشتملة على
إسم بمعنى المفعول المطلق ، وهو « صوت » . ومشتملة على صاحب
ذلك الاسم - يعني : الصوت - وهو الضمير في « له » فإنه راجع إلى
صاحب الصوت - والتقدير « فإذا له صوت يصوت صوت حمار » فحذف
الفعل « يصوت » وبقي المفعول المطلق « صوت حمار » منصوباً (و)
منها : إذا كان المفعول المطلق شيئاً دالاً على التكرير . فإنه أيضاً
يحذف الفعل العامل في المفعول المطلق نحو : (لبيك) بمعنى :
إجابة بعد إجابة (وسمعديك) بمعنى : لك السعادة بعد السعادة .
والاصل : « أ ب لك ألبين » يعني : أقيم على طاعتك كثيراً .
و « اسمدك إسعادين »

المفعول له

(الثالث) مما يرد منصوباً لا غير (المفعول له . وهو) الاسم
(المنصوب بفعل أو فعل) ذلك الفعل (لتحصيله . أو حصوله) أي :

نحو : « ضربته تأديباً » و « قدمت عن الحرب جيناً » ويشترط كونه مصدرأ - متحدأ بعامله وقتاً - وفاعلاً

لتحصيل ذلك الاسم أو حصول ذلك الاسم . والفرق بين التحصيل والحصول : أن في التحصيل يحصل المفعول له بعد صدور الفعل . وفي الحصول : لكون المفعول له حاصلأ يصدر الفعل (نحو : « ضربته تأديباً ») هذا للتحصيل . فان « تأديباً » مفعول له ، وصدر الفعل الذي هو الضرب لتحصيل التأديب (و) مثال الحصول (قدمت عن الحرب جيناً) - أى للخوف من الحرب لم أذهب الى الحرب - فان « جيناً » مفعول له - وإنما صدر الفعل الذي هو القعود لكون الجين حاصلأ (ويشترط) في المفعول له ثلاثة شروط : الاول : (كونه مصدرأ) فلو لم يكن مصدرأ يجيىء مجروراً باللام ولا ينصب كما سيأتي الثاني : كونه (متحدأ بعامله وقتاً) يعنى : يكون وقت الفعل الذي يعمل في المفعول له مع وقت حصول المفعول له واحداً . فان لم يتحد الوقتان جيىء المفعول له مجروراً باللام ولم ينصب كما سيأتي . الثالث كونه متحدأ مع الفعل الذي يعمل فيه (فاعلاً) بأن يكون فاعل الفعل - وفاعل المفعول له واحداً ، فلو كانا اثنين جيىء المفعول له مجروراً باللام ولم ينصب كما سيأتي . والشروط الثلاثة موجودة في المثالين السابقين ف « تأديباً » من « ضربته تأديباً » مصدر - ووقت

ومن ثم جيء باللام في نحو : « والارض وضعها للانام » و « تهيأت للسفر » و « جئتك لمجيئك إياي » .

التأديب والضرب واحد . لأن وقت التأديب هو وقت الضرب وفاعل الضرب وفاعل التأديب - أيضاً - واحد لأن الذي يضرب هو الذي يؤدب وهكذا « جيناً » من « قعدت عن الحرب جيناً » مصدر . ووقت الجبن والقعود واحد . لأنه قعد حين ما حصل الجبن . وفاعل الجبن والقعود واحد . لأن الذي جبن هو الذي قعد عن الحرب (ومن ثم) أى : من حيث انه يشترط وجود الشروط الثلاثة حتى ينصب المفعول له (جيء) المفعول له مجروراً (باللام في نحو : « والارض وضعها للانام ») فان « الانام » مفعول له ، ولما لم يكن مصدرأ لم ينصب وجيء عليه باللام (و) نحو : (« تهيأت للسفر ») فان « السفر » مفعول له ، ولما لم يكن وقته متعدياً مع وقت التهيؤ - لأن السفر يكون وقته بعد وقت التهيؤ - لم ينصب وجر باللام (و) نحو : (« جئتك لمجيئك إياي ») فان « المجيء » مفعول له ، ولما لم يكن فاعله متعدياً مع فاعل « جئتك » - لأن فاعل « جئتك » هو المتكلم ، وفاعل « لمجيئك » هو المخاطب - لم ينصب ، وجيء باللام .

الرابع : المفعول معه . وهو : المذكور بعد واو المعية لمصاحبة معمول تامله ولا يتقدم على عامله نحو « سرت وزيداً » و « مالك وزيداً » و « جئت أنا وزيداً »

المفعول معه

(الرابع) مما يرد منصوباً لا غير (المفعول معه . وهو) الاسم (المذكور بعد واو المعية) أى بعد الواو التي هي بمعنى مع ، وإنما صار الواو بمعنى مع (لمصاحبة) المفعول معه (معمول تامله) أى : عامل المفعول معه ، يعنى : أن المفعول معه مع معمول آخر لعامل المفعول معه متصاحبان ، مثل « سرت وزيداً » فإن « زيداً » الذي هو مفعول معه للسير مصاحب مع تاء المتكلم الذي هو معمول آخر للسير (ولا يتقدم) المفعول معه (على عامله) فلا يجوز أن تقول : « وزيداً سرت » بخلاف سائر المفعولات فإنها تتقدم على عاملاتها .

(نحو : « سرت وزيداً » و « مالك وزيداً » و « جئت أنا وزيداً ») المثال الاول : للمفعول معه الذي كان بعد جملة فعلية وكان قبل واو المعية ضمير متصل غير مؤكد بضمير منفصل فإن « سرت » جملة فعلية . لأنها فعل وفاعل ، والتاء ضمير متصل ، ولم يؤكد هذا الضمير بضمير منفصل المثال الثاني : للمفعول معه الذي كان بعد جملة اسمية ، فإن « مالك » مبتدأ وخبر ، « ما » الاستفهامية مبتدأ ، و « لك » اللام

والعطف في الاولين : قبيح - وفي الأخير : سائق

حرف جر ، والكاف مجرور ، والجار والمجرور معاً خبر « ما » ،
و « الواو » بمعنى مع ، و « زيداً » مفعول معه

المثال الثالث : للمفعول معه الذي كان بمد جملة فعلية ، وكان
قبل واو المعية ضمير متصل مؤكداً بضمير منفصل ، فان « جئت »
جملة فعلية : فعل وفاعل ، والتاء ضمير متصل ، وقد اكده « أنا »
الذي هو ضمير منفصل (والعطف في) المثالين (الاولين) وهما :
« سرت زيداً » و « مالك زيداً » بأن نجعل الواو عاطفة ، ونعطف
زيداً على التاء - ضمير المتكلم - في المثال الاول ، فنقول : « سرت
وزيد » برفع زيد ، لأن الضمير مرفوع لأنه فاعل ، وفي المثال الثاني
نعطف زيداً على الكاف من « مالك » فنقول : « مالك وزيد » بجر
زيد ، لأن الكاف مجرور بحرف الجر وهو اللام . في هذين المثالين
(قبيح) لأن عطف شيء على ضمير متصل مرفوع أو مجرور غير
مؤكد ذلك الضمير بضمير منفصل قبيح . ففي هذين المثالين يجب
أن نجعل الواو واو المعية ، و « زيداً » مفعولاً معه ، لا معطوفاً
(و) العطف (في) المثال (الأخير) وهو : « جئت أنا زيداً »
بأن نجعل الواو عاطفة ، ونعطف « زيداً » على التاء في « جئت » هذا
العطف (سائق) يعني : جائز ، لأنه يجوز عطف شيء على ضمير

وفي نحو : « ضربت زيداً وعمرواً » واجب

الخامس : المفعول فيه ، وهو اسم زمان ، أو مكان مبهم . أو بمنزلة أحدهما ، منصوب بفعل فُعل فيه

متصل بعد تأكيد ذلك الضمير بضمير منفصل ، فإن التاء ضمير متصل و « أنا » تأكيد ، فبعد ما صار « أنا » - الذي هو ضمير منفصل - تأكيداً للتاء في « جئت » جاز عطف شيء على هذا التاء فيجوز رفع زيد على العطف واعتبار الواو للعطف ، فيقال : « جئت أنا وزيد » ويجوز نصب زيد على المفعولية ، واعتبار الواو للمعية ، فيقال : « جئت أنا وزيداً » (و) العطف (في نحو : « ضربت زيداً وعمرواً » واجب) لأن كل مكان أمكن جعل الواو عاطفة ، وعطف ما بعد الواو - الذي هو المفعول معه - على ما قبل الواو ، مع بقاء النصب لما بعد الواو ، وجب جعل الواو عاطفة ، وعطف ما بعدها على ما قبلها المفعول فيه

(الخامس) مما يرد منصوباً لا غير (المفعول فيه) وهو اسم زمان) مطلقاً سواء كان مبهماً كـ « حين » أم كان مختصاً كـ « يوم الجمعة » (أو) اسم (مكان مبهم) أي غير مختص ذلك المكان (أو) اسم شيء يكون (بمنزلة أحدهما) أي : بمنزلة الزمان أو بمنزلة المكان (منصوب) ذلك الاسم (بفعل فُعل) ذلك الفعل (فيه) أي : في ذلك الزمان - أو

نحو : « جئت يوم الجمعة » و « صليت خلف زيد » و « سرت عشرين يوماً » و « عشرين فرسخاً »

في ذلك المكان (نحو : « جئت يوم الجمعة ») فان « يوم الجمعة » إسم زمان مختص لانه يوم معلوم ومنصوب بفعل « جئت » الذي فعل هذا الفعل - وهو المجيء - في ذلك اليوم ، اذ المجيء كان في يوم الجمعة (و) نحو : « صليت خلف زيد » فان « خلف » إسم مكان وهو مبهم غير معلوم ، لأنه لا يعلم أية نقطة من خلف زيد ، فانه لا يعرف خلف زيد بدون فاصلة ، أو بفاصلة صف ، أو صفين ، أو غير ذلك ، و « خلف » منصوب بفعل « صليت » الذي فعل هذا الفعل - وهو الصلاة - في ذلك المكان ، أى خلف زيد (و) نحو : « سرت عشرين يوماً » فان « عشرين يوماً » بمنزلة إسم الزمان لأن « عشرين » إسم عدد . لا إسم زمان . ولكن حيث كان المراد منه الزمان - صار بمنزلة الزمان و « عشرين » منصوب بفعل « سرت » الذي فعل هذا الفعل - وهو السير - في العشرين يوماً التي هي بمنزلة الزمان (و) نحو : « سرت (عشرين فرسخاً) » فان « عشرين فرسخاً » بمنزلة إسم المكان ، وهو مبهم غير معلوم . لأنه لا يعلم « عشرين فرسخاً » في أى طريق ؟ ومن أى طرف ؟ و « عشرين » منصوب بفعل « سرت » الذي فعل هذا الفعل - وهو السير - في

وأما نحو : « دخلتُ الدارَ » فمفعول به على الأصح .

المادس : المنصوب بنزع الخافض وهو الاسم الصريح . أو
المؤول المنصوب بفعل لازم بتقدير حرف الجر وهو

العشرين فرسخاً . التي هي بمنزلة المكان (وأما نحو : « دخلتُ الدارَ »
فـ) الدار (مفعول به على) القول (الأصح) وليس مفعولاً فيه لأن
« الدار » اسم مكان مختص لا مبهم . واسم المكان المختص لو كان معه
« في » فلا يجوز حذفها منه . فحيث لم يذكر « في » مع « الدار » نعلم
بأنه ليس معه « في » مقدراً . وحيث لم يقدر معه « في » فليس
مفعولاً فيه وإنما هو مفعول به .

المنصوب بنزع الخافض

(السادس) من الأسماء التي ترد منصوباً ، ولا تصير غير منصوب
أبداً : الاسم (المنصوب) الذي كان نصبه (بـ) سبب (نزع الخافض)
أى : إسقاط حرف الجر عنه . بأن كان ذلك الاسم مجروراً بحرف
الجر . فسقط حرف الجر . فصار ذلك الاسم منصوباً (و) المنصوب
بنزع الخافض (هو الاسم الصريح . أو المؤول) أى : الشيء الذي
يؤول إلى الاسم الصريح . مثل « أن . » وأن « فإنها مع معموليها
يؤولان إلى المصدر (المنصوب) ذلك الاسم (بفعل لازم) أى :
غير متعد (بتقدير حرف الجر) قبل ذلك الاسم المنصوب (وهو)

قياسى مع «أَنْ وَأَنَّ» نحو «أو عجبتم أن جائكم ذكر من ربكم»
و«عجبت أن زيداً قائم» وسماعي في غير ذلك

أى : النصب بنزع الخافض (قياسى) أى : يجوز القياس عليه إذا كان ذلك الاسم المنصوب بنزع الخافض (مع «أَنْ» و«أَنَّ» نحو) قوله تعالى : «أو عجبتم أن جائكم ذكر من ربكم» (التقدير «من أن جائكم . . .» ف«أَنْ» مع ما بعدها يؤول إلى المصدر فيصير «أو عجبتم من محبى» ذكر من ربكم» ف«محبي» إسم لانه مصدر . والمصدر إسم - وصار منصوباً بسبب إسقاط باء الجر عنه ، مع أن «عجب» فعل لازم . والفعل لازم لا ينصب مفعولاً (و) نحو : «عجبت أن زيداً قائم» (التقدير : «بأن زيداً قائم» ف«أَنْ» مع ما بعدها يؤول إلى المصدر فيصير «عجبت قيام زيد» ف«قيام» إسم ، لانه مصدر - وصار منصوباً بسبب إسقاط باء الجر عنه ، مع أن «عجب» فعل لازم لا ينصب . ويجوز صنع الأمثلة على نحو هذين المثالين . فتقول - مثلاً - : «فرح زيد أن مات عمرو» و«غضب علي أن باقراً ذاهب» والتقدير : بأن مات عمرو ، الذي يؤول إلى المصدر فيصير : بموت عمرو . و : بأن باقراً ذاهب ، الذي يؤول إلى المصدر فيصير : بذهاب باقر . وهكذا (و) الاسم المنصوب بنزع الخافض (سماعي في غير ذلك) أى : في غير ما إذا

نحو : « ذهب الشام » .

السابع : الحال، وهي : الصفة المبينة للهيئة غير نعت ويشترط تكبيرها والأغلب كونها منتقلة - مشتقة - مقارنة لعاملها

كان مع « أن » - أو أن - ، فلا يجوز لنا صنع الأمثلة من عندنا . بل يجب أن يرد المثال عن العرب (نحو : « ذهب الشام ») بنصب الشام . بناءً على أن التقدير : ذهب إلى الشام ، فحذف « إلى » ونصب « الشام » بسبب سقوط حرف الجر . ولا يصح لنا أن نصنع من عندنا أمثلة لذلك ، مثل أن نقول : « ذهب العراق » وغير ذلك .

الحال

(السابع) من الأسماء التي تكون دائماً منصوباً ، ولا يصير غير منصوب (الحال ، وهي الصفة المبينة للهيئة) مثل : « جاء زيد ضاحكاً » . « ضاحكاً » حال ، وهو صفة تبين هيئة زيد في حال المجيء ، بأنه كان على هيئة الضحك في حالة المجيء . حال كون هذه الحال (غير نعت) لأن النعت لا يبين الهيئة (ويشترط تكبيرها) أي : كون الحال نكرة . لا معرفة . فلو قلت : « جاء زيد الضاحك » فليس « الضاحك » حالاً ، بل يصير صفة لزيد (والأغلب كونها) أي كون الحال صفة (منتقلة) أي : لا تكون صفة ثابتة باقية ، بل تكون صفة زائلة (مشتقة) أي : غير جامدة (مقارنة لعاملها) أي : كون

وقد تكون ثابتة ، وجامدة . ومقدرة ، والأصل

الحال مقارنا وجودها مع العامل في الحال نحو : « جاء زيد ضاحكا »
 ف « ضاحكا » صفة منتقلة ، لانها غير ثابتة باقية ، بل هي زائلة ،
 لأن الانسان لا يكون ضاحكا دائماً . وهي صفة مشتقة . لأن لها
 فعل ماض . ومضارع ، وأمر . ونهى ، وغير ذلك ، تقول :
 « ضحك ، يضحك ، إضحك . لا تضحك . . . » وغيرها .
 و « ضاحكا » صفة مقارنة مع « جاء » الذى هو العامل في « ضاحكا »
 لأن ضحك زيد كان مقارناً مع مجيئه (وقد) أى : قليلا (تكون)
 الحال صفة (ثابتة وجامدة) نحو : « جاء زيد طويلا » ف « طويلا »
 حال « زيد » ، ولكنه صفة ثابتة « زيد » لأن الطول ليس شيئا منتقلا زائلا
 كالضحك ، ومثل : « جاء زيد إنسانا » ف « إنسانا » حال « زيد » ولكنه
 صفة جامدة ، غير مشتقة من فعل (و) قد تكون الحال صفة
 (مقدرة) أى : غير مقارنة مع عاملها في الزمان بل يكون زمان الحال
 بعد زمان عاملها مثل « أدخل في الغرفة باقيا فيها » ف « باقيا » حال ،
 و عاملها « أدخل » ولكن زمانها إثنان . ف زمان الدخول حين الأمر
 وزمان البقاء يكون بعد ما بقى مدة في الغرفة ، لأنه لا يقال للشخص
 انه باق في الغرفة إلا بعد أن يبقى في الغرفة مدة كثيرة ، فبعد ما
 دخل ، وبقي في الغرفة مدة كثيرة ، بعد ذلك يصير باقيا (والأصل)

تأخرها عن صاحبها، ويجب إن كان مجروراً، ويمتنع: إن كان نكرة محضة

أى: الاغلب (تأخرها) أى: تأخر الحال - فى اللفظ - (عن صاحبها) نحو: «جاء زيد ضاحكاً» فيتأخر «ضاحكاً» الذى هو الحال عن «زيد» الذى هو صاحب الحال مع جواز تقديمها على زيد بأن يقال: «جاء ضاحكاً زيد» ولكنه قليل (ويجب) تأخر الحال عن صاحبها (إن كان) صاحب الحال (مجروراً) نحو: «مررت بزيد ضاحكاً» فـ «ضاحكاً» حال «زيد» - «زيد» صاحب الحال - وحيث إن صاحب الحال مجرور لا يجوز تقديم الحال على صاحب الحال، فلا يقال: «مررت ضاحكاً بزيد» لانه يوم أن يكون «ضاحكاً» حالاً لتاء «مررت» لا «زيد» - (ويمتنع) تأخر الحال عن صاحب الحال (إن كان) صاحب الحال (نكرة محضة) النكرة على نوعين: مخصصة، ومحضة، فالنكرة المخصصة: هي التي أضيفت إلى نكرة أخرى، أو وصفت بشيء، نحو: «غلام رجل» و«غلام أبيض» فإن غلام - الذي هو نكرة - حيث أضيف إلى النكرة - وهو رجل - وحيث جئنا بـ «أبيض» صفة له، صار «غلام» نكرة مخصصة والنكرة المحضة: هي النكرة التي لا أضيفت إلى شيء، ولا وصفت بشيء مثل «رجل» فإنه نكرة محضة. فإن كان صاحب الحال نكرة

وهو قليل ويجب تقدمها على العامل إن كان لها المصدر . نحو :
 « كيف جاء زيد ؟ » ولا تجيء عن المضاف إليه إلا إذا صح قيامه
 مقام المضاف نحو « بل تتبع ملة إبراهيم حنيفاً »

محضة (وهو قليل) أى : كون صاحب الحال نكرة محضة قليل مثل
 « جاء راكباً رجل » فيمتنع أن يتأخر الحال - وهى راكباً - عن
 صاحب الحال - وهو رجل - فلا يصح أن تقول : جاء رجل راكباً
 (ويجب تقدمها) أى : تقدم الحال (على العامل إن كان) الحال
 من الأشياء التي (لها المصدر ، نحو : « كيف جاء زيد ؟ ») فإن
 « كيف » حال ، و « جاء » عامل في الحال لأن « جاء » نصب الحال ،
 وحيث إن كيف إسم استفهام . ويجب أن يتصدر ويتقدم في كل
 مكان . وجب تقدمه على « جاء » العامل في الحال (و) إذا كان إسمان
 أحدهما مضاف . والثاني مضاف إليه ، وأردنا أن نأتى بحال للمضاف
 إليه (لا تجيء) الحال (عن المضاف إليه إلا إذا صح قيامه) أى
 قيام المضاف إليه (مقام المضاف) يعنى : كأن بحيث لو حذفنا
 المضاف وأبقينا المضاف إليه لا يتغير المعنى (نحو) قوله تعالى :
 « قل (بل تتبع ملة إبراهيم حنيفاً ») فه « حنيفاً » حال عن
 « إبراهيم » وإبراهيم مضاف إليه . لأن « ملة » أضيفت إليه
 ولكنك لو تحذف المضاف - الذي هو « ملة » - وتبطل المضاف إليه

أو كان المضاف بمضه نحو : « أعجبني وجه هند را كبة » (أو كان عاملاً في الحال نحو : « أعجبني ذهابك مسرعاً » .
الثامن : التميز ، وهو النكرة الرافعة للابهام المستقر

- وهو إبراهيم - مكان المضاف ، وتقول : بل إبراهيم خفيفاً يعني : بل نتبع إبراهيم خفيفاً لا يفصد المعنى ، لأن متابعة إبراهيم ، ومتابعة ملة إبراهيم « أى : شريعته » شيء واحد (أو كان المضاف بمضه)
أى : بعضاً من المضاف اليه ، فيجوز إتيان حال المضاف اليه (نحو « أعجبني وجه هند را كبة ») فـ « را كبة » حال عن « هند » وإنما جاز مجيء الحال لـ « هند » مع أن « هند » مضاف اليه لأن المضاف - وهو الوجه - بعض المضاف اليه (أو كان) المضاف (عاملاً في الحال) فيجوز إتيان الحال عن المضاف اليه (نحو : « أعجبني ذهابك مسرعاً ») فـ « مسرعاً » حال عن الكاف الذي أضيف اليه « ذهاب » وإنما جاز إتيان الحال عن المضاف اليه لأن المضاف - وهو ذهاب - عامل في الحال ، لأن « ذهاب » هو الذي نصب « مسرعاً » .

التمييز

(الثامن) من الأسماء التي لا تكون إلا منصوبة (التمييز ، وهو النكرة الرافعة) أى : المزيل (للابهام المستقر) أى : للابهام

عن ذات ، او نسبة . ويفترق عن الحال باغلبية جوده . وعدم مجيئه جملة
وعدم جواز تقدمه على عامله على الأصح

الثابت فيزيل الابهام (عن ذات ، أو) عن (نسبة) فلا يزيل الابهام
عن الوصف . لأن الحال . والنمت يزيلان الابهام عن الوصف ،
والتميز يزيل الابهام عن الذات ، أو عن النسبة مثل : « لبست قباءاً
صوفياً » و « اشتعل الرأس شيباً » ففي المثال الاول : « صوفياً » تميز
ازال الابهام عن « قباءاً » لأن القباء لم يعلم ما كان جنسه ، فبالتميز
زال هذا الابهام عن ذات القباء . وفي المثال الثاني : لا يعلم نسبة
الاشتعال إلى الرأس . فجاء « شيباً » - الذي هو التميز - وأزال هذا
الابهام عن نسبة الاشتعال إلى الرأس ، فتبين - بعد التميز - أن
الاشتعال نسب إلى الرأس من جهة الشيب ، لا من جهة الحرق ونحوه
(ويفترق) التميز (عن الحال) باختلافات : أحدها (باغلبية
جوده) أى : يكون التميز جامداً غالباً بخلاف الحال فانها مشتقة
غالباً (و) الثاني (عدم مجيئه) أى : عدم مجيئه التميز (جملة) بل يكون
التميز - دائماً - مفرداً . بخلاف الحال فانها قد تأتي مفردة ، وقد
تكون جملة (و) الثالث من الفروق (عدم جواز تقدمه) أى : تقدم
التميز (على عامله) بل يكون دائماً متأخراً عن عامله (على) القول
(الأصح) بخلاف الحال فانها قد كان تقدمها على عاملها واجباً ، وقد

فان كان مشتقاً إحتمل الحال - فالأول عن مقدار غالباً والخفض قليل
وعن غيره قليلاً والخفض كثير - والثاني عن نسبة في جملة.

كان جائزاً (فان كان) التميز إسمياً (مشتقاً إحتمل الحال) أى إحتمل
أن لا يكون تميزاً بل يكون حالاً ، كالمثال الآتى « لله دره فارساً »
فـ « فارساً » لكونه مشتقاً يحتمل أن يكون حالاً - ويحتمل أن يكون
تميزاً (فالأول) وهو التميز الرافع للابهام عن الذات يكون (عن
مقدار غالباً) أى : يكون تميزاً للمقدار على الأغلب ، مثل « اشتريت
كيلوين شكرآ » فـ « شكرآ » تميز لـ « كيلوين » وكيلوين مقدار
(والخفض) أى : جرّ التميز بأن تضيف كيلوين إليه التميز فتقول :
« اشتريت كيلوى شكر » (قليل) لأنه إذا كان ذلك الاسم المبهم
مقداراً فيقل إضافته إلى التميز (و) يأتي التميز (عن غيره) أى عن
غير المقدار (قليلاً) إذا كان التميز لرفع الابهام عن الذات ، نحو :
« لبست قباءً صوفاً » فـ « صوفاً » تميز يرفع الابهام عن ذات القباء
(والخفض) أى : جرّ التميز في هذا المثال ونحوه (كثير) فالأحسن
- في هذا المثال - أن يقال : « لبست قباءً صوفاً » بجر « صوف »
بناءً على إضافة « قباء » إلى « صوف » .

(والثاني) وهو التميز الرافع للابهام عن النسبة - يكون رفعه
للابهام (عن نسبة) موجودة (في جملة) مثل : « إشتعل الرأس »

أو نحوها ، أو الاضافة نحو : « رطل زيتاً »

شيباً « فـ « شيباً » تميز يرفع الابهام عن نسبة الاشتغال إلى الرأس .
والنسبة الموجودة بين « إشتغل الرأس » نسبة في جملة . لأن « إشتغل
الرأس » جملة ، فانها : فعل وفاعل (أو) يرفع الابهام عن نسبة
موجودة في (نحوها) أى : في مثل الجملة . كالنسبة الموجودة بين
إسم التفصيل وفاعله - لأن إسم التفصيل مع فاعله مفرد كالجملة - نحو :
« زيد أكثر منك علماً » فـ « علماً » تميز يرفع الابهام عن نسبة
« الأكثر » إلى « زيد » لانه لما قيل « زيد أكثر منك » كانت جهة
الاكثرية مبهمة غير معلومة . فلما قيل « علماً » رفع الابهام ، وعلم
أن اكثرية زيد إنها هي من جهة العلم . لا المال والجاه . وغيرها .
(أو) التميز الراجع لابهام النسبة يرفع الابهام عن نسبة (الاضافة)
أى : النسبة الموجودة بين المضاف وبين المضاف اليه . مثل : « لله
درّ زيد فارساً » « الدرّ » كناية عن اللبن الذي يشربه الطفل . لانه
يدرّ في الخروج . والمعنى : أن لبن زيد الذي يشربه من الله ، فكأن
شرب الفارسية والشجاعة حال شرب اللبن فـ « فارساً » تميز للنسبة
الموجودة بين « در » وبين « زيد » . يعني : أن درّ زيد ولبنه كان
الفروسية والشجاعة والمصنف « قدّم » جاء بأربعة أمثلة للتمييز (نحو :
« رطل زيتاً ») هذا مثال للتمييز الراجع للابهام عن ذات هي مقدار .

و « خاتم فضة » و « إشتعل الرأس شيباً » و « لله دره فارساً » والناصب لمبين الذات هي و لمبين النسبة

« رطل » مقدار ، كالكيلو ، والأوقية ، ونحوهما ، ولما قيل « رطل » كان مبهماً ، لم يعلم أنه رطل من أى شيء ، فلما قيل « زيتاً » - يعني : دهن الزيتون - رفع هذا الابهام عن ذات الرطل ، وعلم أن الرطل كان زيتاً (و « خاتم فضة ») بجر فضة ، باعتبار إضافة « خاتم » إلى « فضة » وهذا مثال للتمييز الرافع للابهام عن ذات هي غير مقدار ، و « خاتم » ذات مبهمة لا يعلم أنه من أى شيء ، من فضة ، أم ذهب أم غيرها ، و « فضة » تميزه ، لأنه رفع الابهام عن الخاتم ، فانه بعدما قال « فضة » علم أن الخاتم من فضة لامن غيرها . وصار « فضة » مجروراً لأن ذات المميز - بفتح الياء - إذا كانت غير مقدار فلا حسم إضافته إلى التميز كما مر (و « إشتعل الرأس شيباً ») وهذا مثال للتمييز الرافع للابهام عن نسبة الجملة (و « لله دره فارساً ») وهذا مثال للتمييز الرافع للابهام عن نسبة الاضافة - التي هي تشبه الجملة - وقد بينا تفصيلاً حول هذين المثالين قبل قليل فلا نعيد التفصيل مرة ثانية (والناصب لمبين الذات) أى : الذي ينصب التميز الملبين للذات (هي) يعني : نفس الذات هي الناصب - ففي مثل « رطل زيتاً » يكون ناصب « زيتاً » نفس « رطل » (و) الناصب (لمبين النسبة) أي : الذي

هو المسند من فعلٍ أو شبهه

النوع الثالث

ما يرد مجروراً لا غير وهو إثنان

الاول : المضاف اليه . وهو ما نسب اليه شيء بواسطة حرف

ينصب التميز المبين للنسبة الموجودة في الجملة، أو الموجودة في شبه الجملة، أو في الاضافة ، يكون الناصب (هو المسند من فعلٍ أو شبهه) أى :
 أو شبه الفعل ، فإن كانت النسبة في الجملة الفعلية فالناصب للتمييز للفعل ،
 وإن كانت النسبة بين اسم الفاعل وفاعله فالناصب للتمييز اسم الفاعل ،
 وإن كانت النسبة بين المضاف والمضاف اليه فالناصب للتمييز هو المضاف
 ففي « إشتعل الرأس شيباً » الناصب لـ « شيباً » هو « إشتعل » وفي
 « أمثفق زيد ديناراً » الناصب لـ « ديناراً » هو « مئفق » وفي « لله
 دره فارساً » الناصب لـ « فارساً » هو « در » المصدر .

(النوع الثالث) من المعربات (ما يرد مجروراً لا غير) أى : يكون دائماً مجروراً ولا يصير غير مجرور أبداً (وهو إثنان) .

المضاف اليه

(الاول : المضاف اليه ، وهو ما نسب اليه شيء بواسطة حرف

جر مقدر مراداً وتمتّع إضافة المضمّرات، وأسماء الاشارات، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط. والموصولات سوى «أى» في الثلاثة وبعض الأسماء يجب إضافتها، إما إلى الجمل

جر مقدر (بين المضاف وبين المضاف إليه . حالكون ذلك الحرف (مراداً) أى : مقصوداً ، فثلاً « غلام زيد » تقديره : « غلام زيد » نسب الغلام إلى زيد بواسطة حرف الجر . الذي هو اللام . القدرة المقصودة (وتمتّع) أى : لا تجوز (إضافة المضمّرات) مثل « هو ، أنت ، أنا » وغيرها (وأسماء الاشارات) نحو : « هذا . هذه ، هؤلاء » وغيرها (وأسماء الاستفهام) وهي عشرة : « كم . وكيف ، ومن ، وما ، ومها . وأين . وأيان . وأنى . ومتى ، وأى » (وأسماء الشرط) مثل : « إن ، إذا ، أى » (والموصولات) مثل : « الذي ، التي ، أى » وغيرها فكل ذلك لا تصير مضافاً أبداً (سوى) أى : غير (« أى » في الثلاثة) الأخيرة . يعنى : غير أى من أسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط . والموصولات ، فانها تضاف تقول : « أيكم زيد ؟ » و « أى مكان تجلس أجلس » و « لأضربن أيكم يقوم » فالمثال الاول للاستفهام . والثاني للشرط ، والثالث للموصول ، ومعنى المثال الثالث : لأضربن الذي يقوم منكم . (وبعض الأسماء يجب إضافتها . إما) يجب إضافتها (إلى الجمل

وهو : « اذ ، وحيث ، وإذا » أو إلى المفرد ظاهراً . أو مضمراً وهو
« كلا ، وكلتا ، وعند ، ولدى ، وسوى »

وهو : « إذ ، وحيث ، وإذا » (نحو قوله تعالى : « واذكروا
إذ أنتم قليل » ف « أنتم » مبتدأ و « قليل » خبره . فهذه جملة إسمية
أضيفت « إذ » إليها ونحو : « جلست حيث يجلس زيد » ف « يجلس » فعل
و « زيد » فاعله فهذه جملة فعلية أضيفت « حيث » إليها .

ونحو قوله تعالى : « وإذا سمعوا » ف « سمعوا » فعل . والواو
الضمير فاعله . فهذه جملة فعلية أضيفت « إذا » إليها .
وهذه الثلاثة دائماً تضاف إلى الجمل . ولا تضاف إلى اسم مفرد
- أى : غير جملة - أبداً .

(أو) يجب إضافتها (إلى المفرد) أى : إلى غير الجملة ، بحيث
لا تضاف إلى الجملة أبداً ، فتضاف إلى المفرد دائماً سواء كان ذلك
المفرد اسماً (ظاهراً ، أو) كان (مضمراً) أى : ضميراً (وهو)
خمسة : (« كلا ، وكلتا ، وعند ، ولدى ، وسوى ») نحو : كلا
الرجلين ، وكلاهما .

وكلتا المرأتين ، وكلتاها .

وعند زيد ، وعنده .

ولدى عمرو ، ولديه .

أو ظاهراً فقط وهو : « اولوا » و « ذو » وفروعها ، أو مضمراً فقط وهو : « وحده » و « لبيك » وأخواته

وسوى صالح ، وسواء

وجئنا لكل واحد بمثالين : مثلاً للإضافة الى الاسم الظاهر ومثلاً للإضافة الى الضمير .

(أو) يجب اضافتها الى المفرد بشرط أن يكون ذلك المفرد اسماً (ظاهراً فقط) فلا تضاف الى الجملة ، ولا الى الضمير (وهو : « اولوا » و « ذو » وفروعها) أى : وكل ما يتصرف منها . من ثنية ، وجمع ، ومؤنث ، وغيرها ، نحو : « اولوا مال » يعنى أصحاب مال ، و « ذودار » يعنى : صاحب دار ، « وذات كتاب » أى : صاحبة كتاب ، و « ذواتا دينار » أى : صاحبتا دينار . و « أولات الأعمال » أى : صاحبات الأعمال ، وغير ذلك .

(أو) يجب اضافتها الى المفرد بشرط أن يكون ذلك المفرد (مضمراً فقط) فلا تضاف الى الجملة ، ولا الى الاسم الظاهر (وهو « وحده ») فان « وحد » دائماً يضاف الى الضمير ، تقول : « وحدك وحدها ، وحدها ، وحدهن » وغير ذلك (و « لبيك » وأخواته) وهي : « سمديك » و « حنانيك » و « دواليك » - بفتح الدال - و « هاجيك » و « هذا ذيك » فهذه يجب أن تضاف دائماً الى الضمير واما معانيها ، فليبك - يعنى اجابة بعد اجابة - وسمديك - يعنى

تكميل

يجب تجرد المضاف عن التنوين ونونى المثنى والجمع وملحقاتها

أسعدك الله مرتين . وحنانك يعنى : تحنى على مرتين ، ودوايك
يعنى : تداول الأمر مرتين . وهجايك أى : كف مرتين عن
فعلك . وهذا ذبك يعنى : إصرع مرتين . والمرتين فى كل ذلك
كناية عن تأكيد ذلك الفعل .

(تكميل) مصدر « كَلَّ » - بتشديد اليم - من باب التفعيل ،
وهو بمعنى اسم الفاعل ، أى : « مَكَلَّ » لأحكام الإضافة (يجب
تجرد المضاف) أى : كونه خالياً (عن التنوين) فلا يجوز أن تقول :
« غلام زيد » بتنوين غلام (و) يجب أن يكون المضاف خالياً عن
(نونى المثنى والجمع) أى : عن نون التثنية ، وعن نون الجمع ،
فمثلاً : غلامان ، وغلامون ، لو أضيفا لم حذف النون منها فتقول
غلاما زيدا . وغلاموا زيدا (و) يجب أن يكون المضاف خالياً عن
نونات (ملحقاتها) أى : عن نونات الأسماء الملحقة بالتثنية - مثل
إثنين . واثنين . فإنها ليستا ، ثنية ، بل هما ملحقتان بالتثنية -
وعن نونات الأسماء الملحقة بالجمع - نحو : عشرين . ثلاثين . أربعين
وغيرها - فإن هذه ليست جموعاً ، ولكنها ملحقات بالجمع - فلو اردت
إضافة هذه الأسماء وجب حذف النون منها جميعاً ، فتقول : « إثنين »

فإن كانت إضافة صفة إلى معمولها فلفظية ، ولا تفيد الانحطاف . والا
فمعنوية . وتفيد تعريفاً مع المعرفة . وتخصيصاً مع النكرة

و « إفتيك » و « عشريك » و « ثلاثيك » و « أربعيك » وهكذا .
(فإن كانت) الإضافة (إضافة صفة) وهي اسم الفاعل ، واسم
المفعول . والصفة المشبهة (إلى معمولها) أي : إلى فاعلاتها ، أو
إلى مفعولاتها . نحو : « ضاربُ زيدٍ عمرواً » و « ضاربُ عمروٍ
زيد » في الأول أضيف اسم الفاعل إلى فاعله . وفي الثاني : أضيف
اسم الفاعل إلى مفعوله (فـ) هكذا إضافة تسمى إضافة (لفظية . ولا
تفيد) مثل هذه الإضافة (إلا تحطفاً) لأنه بواسطة الإضافة تسقط
التنوين من الصفة . فقبل الإضافة كان المثال هكذا : « ضاربُ زيدٍ
عمرواً » بتنوين « ضارب » وبعد الإضافة صار هكذا : « ضاربُ
زيدٍ عمرواً » بحذف التنوين من « ضارب » فصار اللفظ أخف من الأول
(والا) تكن الإضافة إضافة صفة إلى معمولها (فـ) تسمى الإضافة إضافة
(معنوية . وتفيد تعريفاً مع المعرفة) يعني : أن كان المضاف إليه
معرفة فيصير المضاف أيضاً معرفة بواسطة الإضافة نحو :
« غلامُ زيدٍ » فإن « غلام » كان اسماً نكرة قبل الإضافة ، فلما أضيف
إلى « زيد » - الذي هو معرفة - صار « غلام » أيضاً معرفة (و)
تفيد الإضافة المعنوية (تخصيصاً مع النكرة) يعني : إذا كان المضاف

والمضاف اليه فيها ان كان جنساً للمضاف فهي بمعنى « من » أو ظرفاً له فبمعنى « في » أو غيرها

اليه نكرة ، فيصير المضاف النكرة - بواسطة الاضافة - مخصصة ،
فمثلاً : « ثوب رجل » الثوب قبل الاضافة كان نكرة محضة خالصة
فلو كنت تقول « ثوب » كان السامع لا يعلم هل هو ثوب رجل ، أم
ثوب امرأة ، أو ثوب صبي ، فلما أضيف الثوب الى « رجل » وقلت
« ثوب رجل » صار الثوب - الى حد - مخصوصاً - بحيث علم السامع
أنه ليس ثوب امرأة - أو ثوب صبي .

(والمضاف اليه فيها) أى : فى الاضافة (ان كان جنساً للمضاف
فهى) أى : فالاضافة (بمعنى « من ») ويكون الحرف المقدر بين المضاف وبين
المضاف اليه هو « من » نحو : « خاتم فضة » ففضة - التى هى المضاف اليه -
جنس للخاتم ، يعنى : أن جنس الخاتم فضة - فالتقدير : « خاتم
من فضة » (أو) كان المضاف اليه (ظرفاً له) أى : للمضاف ، مثل
« ماء الكوز » فـ « الكوز » - الذى هو المضاف اليه - ظرف للماء
(فـ) تكون الاضافة (بمعنى « فى ») ويكون الحرف المقدر بين
المضاف والمضاف اليه هو « فى » . فـ لتقدير : « ماء فى الكوز »
(أو) كان المضاف اليه (غيرها) أى : غير الجنس والظرف للمضاف

فبمعنى « اللام » وقد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تأنيثه . وبالعكس بشرط جواز الاستثناء عنه بالمضاف اليه كقوله : « كما شرقت صدر القناة من الدم »

نحو : « غلام زيد » فزيد ليس جنساً لغلام . ولا ظرفاً لغلام (فد) تكون الاضافة (بمعنى « اللام ») والحرف المقدر بين المضاف والمضاف اليه يكون هو « اللام » فالتقدير « غلام لزيد » (وقد يكتسب المضاف المذكور من المضاف اليه المؤنث تأنيثه) أى : تأنيث المضاف اليه .
يعنى : يكون مضاف مذكراً ، أضيف الى مؤنث فيحكم على المضاف المذكر بأنه مؤنث لأنه أضيف الى مؤنث ، فيرجع ضمير مؤنث الى ذلك المضاف المذكور (وبالعكس) أى : قد يكون مضاف مؤنث أضيف الى شيء مذكر . فيحكم على المضاف المؤنث بأنه مذكر لأنه أضيف الى مذكر فيرجع ضمير مذكر الى ذلك المضاف المؤنث (بشرط جواز الاستثناء عنه)
أى : عن المضاف (بالمضاف اليه) بأن كانت الاضافة بحيث لو حذفنا المضاف . وجعلنا المضاف اليه مكان المضاف لم يتغير المعنى (كقوله) أى : كقول الشاعر :

(كما شرقت صدر القناة من الدم) يعنى : « كما لمع وبرق من الدم صدر القناة » فد « صدر » مضاف مذكر . و « القناة » مضاف اليه مؤنث . فاكتسب « صدر » التأنيث من « القناة » بدليل « شرقت »

وقوله : « إنارة العقل مكسوف بطوع هوى » ومن ثم إمتنع « قامت غلام هند »

لأن المراد من « شرقت » هو الصدر ، و « شرقت » مؤنث . و جاز ذلك لأنه لو حذف « صدر » فلا يفسد المعنى . فلو قلت : كما شرقت القناة من الدم ، كان معناه نفس معنى « كما شرقت صدر القناة من الدم » (و) نحو (قوله) أى : قول الشاعر :

(إنارة العقل مكسوف بطوع هوى) يعني « نور العقل يصير مغلوباً باطاعة الهوى والنفس » فـ « إنارة » مضاف مؤنث . و « العقل » مضاف اليه مذكر . فـ « كُتِبَ » « إنارة » التذكير من « العقل » واعتبرت مذكراً . بدليل « مكسوف لأن المراد من « مكسوف » هو الانارة ، يعني : الانارة مكسوف . و جاز ذلك لأنه لو حذف « إنارة » فلا يفسد المعنى ، لأن معنى « العقل مكسوف بطوع هوى » هو نفس معنى « إنارة العقل مكسوف بطوع هوى » .

(ومن ثم) أى : من جهة اشتراط عدم تغيير المعنى بحذف المضاف - فى كسب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف اليه - (إمتنع) هذا المثال (« قامت غلام هند ») فلا يجوز أن تؤنث « قام » فتقول « قامت » باعتبار أن « غلام » أضيف إلى « هند » المؤنث . لأنك لو حذف المضاف - الذي هو غلام - وقلت : « قامت هند »

الثاني : المجرور بالحرف . وهو ما نسب اليه شيء بواسطة حرف جر ملفوظ والمشهور من حروف الجر أربعة عشر . سبعة منها تجر الظاهر والمضمر وهي : « من » و « إلى » و « عن » و « على » و « في » و « الباء » و « اللام » وسبعة منها تجر الظاهر فقط وهي :

صار المعنى : أن هندا قامت لأغلامها . وتغير المعنى .

حروف الجر

(الثاني) مما يرد مجروراً لا غير : (المجرور بالحرف ، وهو ما)
 أى : الاسم الذي (نسب اليه شيء بواسطة حرف جر ملفوظ) أى
 مذكور ، لا حرف جر مقدر كما في الإضافة (والمشهور من حروف
 الجر أربعة عشر) حرفاً ، وغير هذه الأربعة عشر من حروف الجر
 ليست مشهورة ولذا يكتبني المصنف « قده » بذكر الأربعة عشر فقط
 (سبعة منها) أى : من حروف الجر المشهورة (تجر) الاسم (الظاهر
 والمضمر) أى : الضمير (وهي : « من » و « إلى » و « عن » و « على »
 و « في » و « الباء » و « اللام ») تقول : « من زيد . ومنه » و « إلى
 زيد ، واليه » و « عن زيد ، وعنه » و « على السطح . وعليه »
 و « في الدار . وفيها » و « بالكتاب . وبه » و « للفرس ، وله »
 (وسبعة منها تجر) الاسم (الظاهر فقط) ولا تدخل على الضمائر (وهي

«منذ» و «مذ» وتختصان بالزمان. و «رب» تختص بالنكرة. و «التاء» تختص باسم الله تعالى، و «حتى» و «الكاف» و «الواو» لا تختص بالظاهر المعين .

«منذ» و «مذ» وتختصان (أى : منذ ، ومذ (بالزمان) أى : يدخلان على اسم الزمان فقط غير المستقبل : تقول : « ما رأيت زيدا منذ يوم الجمعة » أى : من يوم الجمعة و « ما ذهبت إلى دار فلان منذ شهر رمضان » أى : من شهر رمضان ، فالיום ، والشهر . من أمماء الزمان (و « رب ») وهي (تختص بالنكرة) يعني : لا تدخل على غير النكرة . تقول : « رب رجل » ولا يجوز أن تقول : « رب زيد » (و « التاء ») وهي (تختص باسم الله تعالى) يعني : لا تدخل على غير « الله » تقول : « تالله لأقومن » ولا يصح « ت زيد » أو غير ذلك (و « حتى » و « الكاف » و « الوار ») وهذه الثلاثة (لا تختص بالظاهر الممين) يعني : لا يجب دخولها على اسم ظاهر مخصوص . بل تدخل على كل اسم ظاهر . ولا تدخل على الضمير ، تقول : « أكلت السمكة حتى رأسها » و « أنا كالأسد » و « والله لأقومن » أو « ورب الكعبة لأذهبن » أو « وروح زيد لأصدقن »

النوع الرابع

ما يرد منصوباً وغير منصوب وهو أربعة :

الاول : المستثنى وهو المذكور بعد « إلا » وأخواته للدلالة على عدم اتصافه بما نسب إلى سابقه

(النوع الرابع) من المعربات (ما يرد منصوباً وغير منصوب)
أى : الاسماء التي قد تكون منصوبة، وقد تكون غير منصوبة. مرفوعة.
أو مجرورة (وهو : أربعة) :

المستثنى

(الاول : المستثنى وهو المذكور بعد « إلا » وأخواته)
أى : وبعد احدى أخوات : « إلا » وهي تسعة : « غير » و « سوى »
و « عدا » و « خلا » و « حاشا » و « ليس » و « لا يكون » و « ما خلا »
و « ما عدا » . فيذكر ذلك الاسم بعد « إلا » أو بعد احدى أخواته
(للدلالة) أى : لدلالة « إلا » أو إحدى أخواته (على عدم اتصافه)
أى : عدم اتصاف ذلك المذكور بعد « إلا » (بما) أى : بالحكم
الذي (نسب إلى سابقه) أى : إلى الاسم الذي كان قبل « إلا »

ولو حكماً. فإن كان مخرجاً

(ولو حكماً) أى : ولو كان ذلك الاسم فى الحكم عليه يعتبر سابقاً ولم يكن فى اللفظ سابقاً . بأن لم يكن مذكوراً فى الكلام أصلاً . أو كان مذكوراً ولكنه كان مؤخراً لا سابقاً فالاول مثل « ما جائني إلا زيد » والثاني مثل « ما جائني إلا زيداً أحد » فـ « زيد » فى المثال الاول ذكر بعد « إلا » للدلالة على عدم اتصافه بعدم المجيء الذى نسب - حكماً - إلى ما قبل « إلا » - وهو « أحد » - الذى ليس مذكوراً فى الكلام - فالتقدير : « ما جائني أحد إلا زيد » . و « زيداً » فى المثال الثاني ذكر بعد « إلا » للدلالة على عدم اتصافه بعدم المجيء الذى نسب إلى « أحد » الذى هو سابق على « زيد » فى الحكم ، يعنى أن الحكم على « أحد » قبل الحكم على « زيد » لأن عدم المجيء نسب إلى « أحد » أولاً . ثم نسب المجيء إلى زيد باستثناءه من « أحد » . وان كان « زيد » فى اللفظ سابقاً على « أحد » .

(فإن كان) الاستثناء (مخرجاً) أى : كان قبل الاستثناء ما بعد « إلا » داخلاً فى ما قبل « إلا » فلما جاء « إلا » خرج ما بعد « إلا » عن ما قبلها نحو : « قام القوم إلا زيداً » فـ « زيد » - قبل أن تقول : إلا زيداً - كان داخلاً فى القوم ، بحيث لو كنت تقول « قام القوم » وكنت تسكت - كان السامع يفهم أن زيداً - ايضاً - قام

فتصل ، والا فنقطع .

فالمستثنى « بالا » ان لم يذكّر معه المستثنى منه أعرب بحسب

العوامل

فلما جاء « الا » أخرج « زيداً » عن القوم . وصار المعنى : ان زيداً لم يقم (فتصل) يعني : هكذا استثناء يسمى استثناءاً متصلاً (والا) يعني : وان لم يخرج « الا » شيئاً داخلياً . بل أخرج « الا » شيئاً لم يكن داخلياً في ما قبل « الا » نحو : « قام القوم الا حماراً » فـ « الحمارة » - قبل أن تقول : الا حماراً - لم يكن داخلياً في القوم (فنقطع) يعني : هكذا استثناء يسمى استثناءاً منقطعاً .

(فالمستثنى بـ « الا ») يعني : الاسم الذي كان بعد « الا » (ان لم يذكّر معه) أي : مع المستثنى (المستثنى منه) أي : الاسم الذي هو قبل « الا » ان لم يكن مذكوراً في الكلام . مثل : « ما قام أحد الا زيد » الذي حذف منه « أحد » - لأن التقدير : « ما قام أحد الا زيد » (أعرب) الاسم الواقع بعد إلا - أي : المستثنى - أي يكون اعرابه : رفعه . أو نصبه . أو جره (بحسب العوامل) أي : بما تقتضيه العوامل التي هي قبل « الا » تقول : « ما ضرب عمرو الا زيد » و « ما ضرب عمرو الا زيداً » و « ما مررت الا بزيد » فما بعد « الا » الذي هو « زيد » صار مرفوعاً في المثال الأول لأن « ضرب » كان

وسمى مفرغاً ، والكلام معه غير موجب غالباً . وان ذكر فان كان الكلام موجباً نصب . والا فان كان متصلاً فالأحسن اتباعه على اللفظ

يحتاج الى فاعل . فصار « زيد » فاعلاً له . وفي المثال الثاني صار « زيد » منصوباً لأن « ضرب » كان يريد مفعولاً . فصار « زيد » مفعولاً له . وفي المثال الثالث « مررت » كان يريد مفعولاً و « مررت » لا يتمدى الى المفعول الا بحرف الجر . لأنه فعل لازم - فصار زيد مفعولاً لـ « مررت » وصار مجروراً (و) مثل هذا الاستثناء الذي لم يذكر معه المستثنى منه في الكلام (سمى) : استثناء (مفرغاً) يعني : استثناءاً غالباً وفارغاً من المستثنى منه (والكلام معه) أي : مع حذف المستثنى منه (غير موجب غالباً) أي : على الأغلب حذف المستثنى منه يكون في الكلام المنفى لافي الكلام الموجب .

(وان ذكر) المستثنى منه في الكلام (فان كان الكلام موجباً) أي : غير منفي (نصب) ما بعد « الا » نحو : « قام القوم الا زيدا » و « قام القوم الا حمراً » الاول مثال للاستثناء المتصل . والثاني مثال للاستثناء المنقطع (والا) يعني : وان لم يكن الكلام موجباً . بل كان منفيّاً (فان كان) الاستثناء (متصلاً) أي . كان ما بعد « الا » داخلياً في ما قبلها (فالأحسن اتباعه) أي : اتباع ما بعد « الا » (على اللفظ) أي : على لفظ ما قبل « الا » أي : جعل

نحو « ما فعلوه الا قليل » وان تمذر فعلى المثل نحو : « لا إله الا الله »

ما بعد « الا » بدلا عن الاسم الذي قبل « الا » فان كان لفظ ما قبل « الا » مرفوعاً رفع - ايضاً - ما بعد « الا » - وان كان ما قبلها منصوباً نصب ما بعدها ايضاً - وان كان ما قبلها مجروراً حر ما بعدها - ايضاً - (نحو) قوله تعالى : (« ما فعلوه الا قليل ») فرفع « قليل » لأن الواو في « فعلوه » - الذي هو ضمير المستثنى منه - مرفوع - لأنه فاعل « فعل » - ونحو : « ما رأيت أحداً الا زيدا » فنصب « زيد » لأن « أحداً » - الذي هو المستثنى منه - منصوب - ونحو : « ما مررت بأحد الا يزيد » فجاء بالباء على زيد - وصار مجروراً لان « أحد » - الذي هو المستثنى منه - مجرور بالباء (وان تمذر)
 اى : لم يمكن أن يصير ما بعد « الا » بدلا عن الاسم الذي قبل « الا »
 (ف) الا حسن أن يصير الاسم الذي بعد « الا » بدلا (عن المثل) أى :
 عن محل الاسم الذي قبل « الا » (نحو : « لا إله الا الله ») ف « إله » محلا مرفوع - لأنه - قبل مجيء « لا » عليه - كان مبتدأ - وكان الأصل : « إله موجود » - فلما دخل عليه النافية للجنس صار « إله » اسم « لا » - وصار مفتوحاً - وحذف « موجود » بناءً على أن يكون خبراً لـ « لا » - فابعد « الا » وهو « الله » صار مرفوعاً لأنه بدل عن محل « إله » ، اذ لا يمكن أن يصير « الله »

وان كان منقطعاً فالحجازيون يوجبون النصب ، والتميميون يجوزون
الاتباع نحو : « ما جائي القوم الاحماراً - أو حماراً » .

تتممة

بدلاً عن لفظ « إله » ، لأنه لو صار بدلاً عن اللفظ كان العامل في
« الله » هو « لا » مع أن « لا » النافية لا تعمل في المعرفة . و « الله »
معرفة لا نكرة . وأن « لا » لا تعمل في ما بعد « إلا » لذا حيث لم
يمكن أن يصير « الله » بدلاً عن لفظ « إله » صار بدلاً من محل
« إله » ورفع (وإن كان) الاستثناء (منقطعاً) يعني : لم يكن ما بعد
« إلا » داخلياً في ما قبلها . وكان الكلام منفيّاً لا موجباً (فالحجازيون
يوجبون النصب) يعني : يقولون : يجب نصب ما بعد « إلا »
(والتميميون يجوزون الاتباع) يعني : يقولون : كما يجوز نصب
ما بعد « إلا » كذلك يجوز أن يصير بدلاً عن ما قبل « إلا »
فيكون إعرابه مثل إعراب ما قبل « إلا » (نحو : « ما جائي القوم الاحماراً »)
على رأي الحجازيين (أو) « ما جائي القوم إلا (حمار) » على رأي
التميمين ، لأن « القوم » مرفوع . فبدله - وهو حمار - يصير مرفوعاً
(تتممة) أصلها تتممة على وزن « تفعلة » - بكسر العين - مصدر
باب التفعيل . من « نَمَمَ - يتمم » ، ولكنه بمعنى اسم الفاعل ، أي :

والمستثنى به « خلا » و « عدا » و « حاشا » ينصب مع فعليتها ويجرمع حرفيتها و به « ليس » و « لا يكون » منصوب على الخبرية واسمها مستتر وجوباً و به « ما خلا » و به « ما عدا » منصوب

متمم ، وهي خبر لمحدوف ، تقديره : هذه تتمه . والمقصود : هذا متمم لقواعد الاستثناء (والمستثنى) أي : الاسم الذي استثنى (به « خلا » و « عدا » و « حاشا ») يعني كان في محل « إلا » : خلا ، أو عدا ، أو حاشا (ينصب) ذلك الاسم (مع فعليتها) يعني : إن قدرتها أفعالاً بمعنى « أستثنى » : نحو : « قام القوم خلا زيداً وعدا عمرواً » وحاشاً باقراً « (و) ما بعد هذه الثلاثة (يجرمع مع حرفيتها) أي : إن قدرتها حروف جر . تقول : « جاء القوم خلا زيداً » وعدا عمرواً وحاشاً باقراً « (و) المستثنى (به « ليس » و « لا يكون ») يعني : إن جعل في مكان « إلا » : « ليس » أو « لا يكون » فالاسم الذي بعدها (منصوب على الخبرية) أي : بناءً على كونه خبراً له « ليس » و « لا يكون » (واسمها) أي : اسماً ليس . ولا يكون (مستتر) أي : مقدر (وجوباً) فلا يجوز إظهاره ، نحو : « قام القوم ليس زيداً » أو « قام القوم لا يكون زيداً » والتقدير : ليس هو زيداً أي : ليس القائم زيداً ولا يكون هو زيداً أي : لا يكون القائم زيداً (و) الاسم الذي استثنى (به « ما خلا » و به « ما عدا » منصوب) تقول

و: «غير» و «سوى» مجرور بالاضافة ويعرب «غير» بما يستحقه المستثنى بـ «الا» .

«جائي القوم ما خلا زيدا» و «جائي القوم ما عدا زيدا» (و)
الاسم المستثنى (بـ «غير» و «سوى» مجرور بالاضافة) أي : بسبب
إضافة «غير» و «سوى» إلى ذلك الاسم . نحو : «قام القوم غير
زيد» و «قام القوم سوى زيد» (ويعرب «غير») أي : يكون
اعراب «غير» من الرفع . والنصب . والجـر (بما) أي : بالاعراب
الذي كان (يستحقه المستثنى بـ «الا») يعني : اعراب غير مثل اعراب الاسم الذي
كان واقماً بـ «الا» . فكما أن الاسم الذي بـ «الا» كان ينصب
إذا كان الكلام موجباً . ولم يكن مفرغاً نحو : «قام القوم الا زيدا»
فكذلك لو وضعت «غير» في مكان «الا» قلت : «قام القوم غير
زيد» بنصب غير . وكما أن في الاستثناء المنفى المنقطع كان الحجازيون
يقولون : «ما جائي القوم الا حماراً» وكان التميميون يجوزون
نصب الحمار . ورفعـه . فكذلك لو وضعت «غير» في مكان
«الا» وقلت : «ما جائي القوم غير حمار» وجب نصب غير برأى
الحجازيين . وجاز نصبه ورفعـه برأى التميميين وهكذا في غير هذين
المثالين . فكل اعراب كان للاسم الذي بـ «الا» يكون نفس
ذلك الاعراب لـ «غير» .

و « سوى » كغير عند قوم وظرف عند آخرين .

الثاني المشتغل عنه العامل اذا اشتغل عامل عن اسم مقدم بنصب
ضميره أو متعلقه

(و « سوى ») يكون (كغير) أى : مثل « غير » في الاعراب
والمعنى (عند قوم) أى : عند جماعة من النحويين فيرفع ، وينصب ويجر
إلا أن إعرابه تقديرى لا يظهر على اللفظ (و) « سوى » (ظرف عند)
قوم (آخرين) أى : عند جماعة أخرى من النحويين وهو عند
منصوب دائماً . ومعرب لا مبنى لاضافتها .

الاشتغال

(الثاني) مما يرد منصوباً وغير منصوب : الاسم (المشتغل
عنه) أى : عن ذلك الاسم (العامل) أى : عامله الذي كان يعمل
فيه (إذا اشتغل عامل عن اسم مقدم بنصب ضميره أو متعلقه) أى :
بنصب ضمير ذلك الاسم المقدم أو بنصب متعلق ذلك الاسم المقدم
يعنى : كان الاسم وكان بعده عامل - من فعل أو اسم فاعل - أو غيرهما وكان
بعد ذلك العامل ضمير ذلك الاسم المتقدم - أو متعلق ذلك الاسم المتقدم
فعمل العامل في ذلك الضمير أو في ذلك المتعلق ولم يعمل في الاسم
المتقدم نحو : « زيداً اكرمه » و « زيداً اكرمت أباه » ففي المثال

كان لذلك الاسم خمس حالات ، فيجب نصبه بعامل مقدر يفسره المشتغل اذا تلا ما لا يتلوه الا فعل كاداة التحضيض نحو : «هلاً زيداً

الاول عمل العامل - وهو « اكرمت » في الضمير الراجع إلى زيد - وفي المثال الثاني عمل العامل - وهو : اكرمت - في « أباه » الذي هو متعلق إلى زيد وإنما صار الاب متعلقاً لزيد لأن فيه ضميراً راجعاً إلى زيد .

(كان لذلك الاسم) المتقدم (خمس حالات) :

الحالة الاولى : (فيجب نصبه) أي : نصب ذلك الاسم المتقدم (ب) أن يكون ناصبه (عامل مقدر) قبل ذلك الاسم المتقدم وذلك العامل إما فعل - أو شبه فعل (يفسره) أي : يفسر ذلك المقدر ، ويبينه (المشتغل) - بفتح الغين - أي : ذلك الفعل - أو شبه الفعل الذي نصب الاسم المتقدم - أو متعلقه (اذا) كان الاسم المتقدم قد (تلا ما لا يتلوه إلا فعل) أي : وقع بعد شيء لا يقع بعد ذلك الشيء إلا الفعل (كاداة) أي : كعرف (التحضيض) أي : الزجر ، فإن حروف التحضيض لا يقع بعدها إلا الفعل (نحو : «هلاً زيداً اكرمه ») فالاسم المتقدم هو « زيد » والعامل المتأخر هو « اكرمت » فعمل اكرمت في الضمير الراجع إلى زيد - فلم يقدر على العمل في نفس زيد - فنقدر قبل الاسم المتقدم فعلاً من جنس العامل المتأخر .

اكرمه » وكاداة الشرط نحو : « اذا زيداً لقيته فاكرمه »
ورفعه بالابتداء اذا تلا مالا يتلوه الا اسم » ك

فيكون التقدير : « هلا اكرمت زيداً اكرمه » ، ويكون العامل في زيد هو « اكرمت » المقدر ، الذي يفسره « اكرمه » المذكور .
وانما وجب تقدير فعل ، لأن بعد « هلا » لا يكون الا الفعل . فاذا لم يكن بعد « هلا » فعل مذكور وجب تقدير الفعل (وكاداة الشرط)
أى : كحرف الشرط ، فان حروف الشرط لا يأتي بعدها الا الفعل
(نحو : « اذا زيداً لقيته فاكرمه ») فالاسم المتقدم هو « زيد »
والعامل المتأخر هو « لقيته » فعمل « لقيت » في الهاء - التي هي ضمير راجع الى زيد - فلم يقدر « لقيت » على العمل في الاسم المتقدم ايضاً
فنقدّر قبل الاسم المتقدم فعلاً من جنس الفعل المتأخر . فيكون
التقدير : « اذا لقيت زيداً لقيته فاكرمه » ويكون العامل والناصب
لزيد هو « لقيت » المقدر الذي يفسره « لقيته » المذكور . وانما
وجب تقدير فعل بعد « اذا » لأن بعد « اذا » يجب أن يكون فعلاً
فاذا لم يكن بعد « اذا » فعل مذكور وجب تقدير الفعل .

الحالة الثانية : (و) يجب (رفعه) أى : رفع الاسم السابق
(بالابتداء) أى : بناءً على كونه مبتدأ (اذا تلا مالا يتلوه الا اسم)
يعني : اذا وقع الاسم المتقدم بعد شيء لا يقع بعده الا الاسم (ك

« اذا » الفجائية نحو : « خرجت فاذا زيد يضربه عمرو » أو فصل بينه وبين المشتغل ما له الصدر نحو : « زيد هل رأيتَه ؟ » ويرجع نصبه اذا تلا مظان الفعل نحو : « أزيداً ضربته ؟ »

« اذا » الفجائية (فانها لا يقيم بعدها الا الاسم) نحو : « خرجت فاذا زيد يضربه عمرو » فـ « زيد » مبتدأ - ويضرب : فعل . والهاء مفعوله . و « عمرو » فاعله . وجملة « يضربه عمرو » كلها خبر لـ « زيد » (أو فصل بينه) أى : بين الاسم المتقدم (وبين) الفعل المتأخر (المشتغل) - بفتح الفين - أى : الذي اشتغل بالعمل في ضمير الاسم المتقدم . أو فى مثقله . عن العمل فى نفس الاسم المتقدم . ففصل بينهما (ما) أى : شيء (له الصدر) كادوات الاستفهام فينبذ - ايضاً - يجب رفع الاسم المتقدم بناءً على كونه مبتدأ (نحو : « زيد هل رأيتَه ؟ ») فـ « زيد » مبتدأ و « رأيت » فعل و فاعل . والهاء مفعوله راجع . الى « زيد » ففصل « هل » الاستفهامية بين « زيد » وبين « رأيتَه » .

الحالة الثالثة (ويرجع نصبه) أى : الأحسن نصب الاسم المتقدم مع جواز رفعه وذلك فى ما (اذا تلا مظان الفعل) أى : صار الاسم المتقدم عقيب شيء يكون الغالب مجيء الفعل عقيب ذلك الشيء (نحو : « أزيداً ضربته ؟ ») فان الغالب وقوع الفعل عقيب

او حصل بنصبه تناسب الجملتين في العطف نحو : « قام زيد وعمرؤا
اكرمه » أو كان المشتغل فعل طلب نحو : « زيداً إضر به »

همزة الاستفهام . فلذا نصبنا زيداً بقاءً على تقدير فعل - من جنس
الفعل المذكور - بـ « ماعدا » قبل زيد وبعد همزة الاستفهام . والتقدير
« أضربت زيداً ضربته ؟ » .

(او حصل بنصبه) أى : بنصب الاسم المتقدم (تناسب الجملتين في
العطف) بأن كانت هذه الجملة معطوفة على جملة فعلية . فان نصبنا
الاسم المتقدم صار تقدير فعل قبله . فتصير هذه الجملة فعلية . فتتناسب
مع الجملة التي عطف عليها . فيقتضى يكون الأحسن نصب الاسم المتقدم
بتقدير فعل قبله حتى يكون ذلك الفعل هو الناصب للاسم (نحو :
« قام زيد - وعمرؤا اكرمه ») فالتقدير : « واكرمت عمرواً اكرمه
فتكون الجملة الفعلية قد عطف على جملة فعلية . فان لم نقدر الفعل
صار « عمرو » مرفوعاً مبتدئاً . وما بعده خبره ، فتكون الجملة
الاسمية معطوفة على جملة فعلية وهذا ليس بحسن .

(أو كان) الفعل (المشتغل) أى : الفعل الذي عمل في ضمير
الاسم المتقدم أو في متعلقه . كان (فعل طلب) كالامر . والنهي
والاستفهام . وغير ذلك فالأحسن حينئذ نصب الاسم المتقدم :
(نحو « زيداً اضر به ») بتقدير : « اضر بزيد اضر به » .

ويتساوى الأمران إذا لم تفت المناسبة في المطف على التقديرين نحو : « زيد قام - وعمرؤا اكرمه » فإن رفعت فالمطف على الاسمية أو نصبت فعلى الفعلية

الحالة الرابعة : (ويتساوى الأمران) بمعنى رفع الاسم المتقدم ، أو نصبه - يكونان متساويين - فلا يكون أحدهما أحسن من الآخر ، وذلك (إذا لم تفت المناسبة في المطف) أى : تكون المناسبة موجودة بين الجملتين ، فى كونها فعليتين - أو كونها إسميتين . (على التقديرين) أى : على تقدير رفع الاسم المتقدم ، وعلى تقدير نصبه ، (نحو : « زيد قام - وعمرؤا اكرمه » فإن رفعت) « عمروأ اكرمه » وقلت : « وعمرؤا اكرمه » وصارت جملة إسمية : عمرو : مبتدأ ، واكرمه خبره (فالمطف) أى : عطف « عمروأ اكرمه » يكون (على) الجملة (الاسمية) وهى : « زيد قام » لأن « زيد » مبتدأ - و « قام » خبره (أو نصبت) عمروأ ، وقلت : « وعمرؤا اكرمه » بتقدير فعل قبل « عمرو » يكون تقديره : واكرمت عمروأ اكرمه (فعلى الفعلية) بمعنى : فيكون عطف جملة « وعمرؤا اكرمه » على جملة « قام » - لأن قام فعل وفاعل - فاعله ضمير مستتر فيه وراجع إلى زيد فما قبل « عمرو اكرمه » جملتان - أحدهما إسمية ، والثانية فعلية ، فإن رفعت « عمرو » كانت معطوفة على الجملة الاسمية وإن نصبت كانت معطوفة

ويترجح الرفع في ما عدا ذلك . لا ولوية عدم التقدير نحو : « زيد ضربته » .

الثالث المنادي ، وهو المدعو بـ « أيا » أو « هيا » أو « أي »
أو « وا » مع

على الجملة الفعلية .

الحالة الخامسة : (ويترجح الرفع) أي : يكون الأحسن رفع الاسم المتقدم (في ما عدا ذلك) أي : في غير هذه الحالات الأربع (لا ولوية عدم التقدير) يعني : لكون عدم التقدير أولى وأحسن من تقدير شيء ، اذ لو رفع الاسم المتقدم فلا يكون تقدير شيء . بخلاف ما إذا نصب الاسم المتقدم فإنه - حيثئذ - يجب تقدير فعل قبل ذلك الاسم حتى يكون الناصب الاسم ذلك الفعل المقدر (نحو : « زيد ضربته ») فتقرء برفع زيد ، حتى لا تقدر فعل قبل زيد لأن الأصل عدم التقدير .

المنادي

(الثالث) مما يرد منصوباً وغير منصوب (المنادي) . وهو :
المدعو (أي : الذي يدعى) بـ (ب) واسطة احد هذه الحروف الستة
(« أيا » أو « هيا » أو « أي » أو « وا ») وهذه الأربعة للنداء (مع

البعء، وبالهزمة مع القرب - وب «يا» مطلقاً، ويشترط كونه مُظْهِراً، و«يأنت» ضعيف - وخلوه عن اللام إلا في لفظ الجلالة - و «يآلتي» شاذ، وقد يحذف حرف النداء إلا

البعء) يعنى : الذي تريد أن تناديه إذا كان بعيداً عنك فتدعوه بأحد هذه الحروف الأربعة، فتقول أيا زيد - أو هيا زيد - أو أي زيد - أو وازيد (وبالهزمة مع القرب) يعنى : إن كان الذي تناديه قريباً منك تأتي قبل اسمه بهزمة فقط ، فتقول : « أزيد » (وب «يا» مطلقاً) يعنى مع البعء : ومع القرب فيصح أن تقول : يا زيد سواء كان زيد - الذي تناديه - قريباً - أم بعيداً (ويشترط كونه) أى : كون المنادى (مُظْهِراً) أى : إسماً ظاهراً ، فلا تأتي حروف النداء على الضمائر ، فلا يصح أن تقول : يا أنا ، ياهو ، يا أنت - وغير ذلك (و «يأنت») الذي ورد في شعر الأُحوص (ضعيف) لا يجوز استعماله (و) يجب (خلوه) أى : كون الاسم المنادي خالياً (عن اللام) أى : عن لام التعريف - فلا يجوز أن تقول : يا الرجل (إلا في لفظ الجلالة) وهو « الله » فيجوز أن تقول : « يا الله » (و «يآلتي») الذي ورد في شعر الهاعر (شاذ) أى : خلاف للقاعدة النحوية (وقد يحذف حرف النداء) ويبقى الاسم المنادي ، نحو قوله تعالى : « يوسف أعرض عن هذا » يعنى : يا يوسف (إلا) إذا كان

مع اسم الجنس - والمندوب، والمستغاث - ولاسم الإشارة - ولفظ الجلالة
مع عدم الميم في الأغلب - فان وجدت لزم الحذف .

تفصيل

حرف النداء (مع اسم الجنس) كـ « يا رجل » (والمندوب) أى الشخص
الذي يندب ويبكى عليه بصورة النداء ، نحو : « يا حسين » (والمستغاث)
وهو الشخص الذي ينادي ليخلص المنادي من شدة أو يعينه على أمر صعب
كما لو كان زيد يضرب عمرواً ، فقال عمرو لعلي : « يا علي خلصني »
(وإسم الإشارة) نحو : « يا هذا » . فلا يجوز حذف حرف النداء من هذه
مع قصد النداء - فلا يقال : « رجل » في اسم الجنس ، أو « حسين »
في المندوب - أو « علي خلصني » في المستغاث ، أو « هذا » في
نداء شخص باسم الإشارة (و) لا يحذف حرف النداء من (لفظ
الجلالة) أيضاً ، وهو « الله » (مع عدم الميم) يعنى : اذا لم يكن في
آخر لفظ الجلالة ميم (في الأغلب) ففي الأغلب يقال : « يا الله »
في نداء البارئ سبحانه ، ولا يقال « الله » فقط (فان وجدت) الميم
في آخر لفظ الجلالة - وصار « اللهم » (لزم الحذف) أى : حذف
حرف النداء ، فلا يصح : « يا اللهم » .

(تفصيل) مصدر فـصّل - يفصل من باب التفعيل ، وهو

المفرد المعرفة والنكرة المقصودة يبقيان على ما يرفعان به نحو : « يازيد »
و « يارجلان » والمضاف وشبهه ، وغير المقصودة ينصب مثل : « يا عبد
الله » و « يا طالماً جبلاً »

خير لمبتدأ محذوف تقديره : هذا تفصيل - يعنى : تفصيل لبعض
قواعد المنادي (المفرد المعرفة) مثل « زيد » (والنكرة المقصودة)
وهو الشخص المعين الذي لا يعرفه المنادي - فهذان إن صارا منادى
(يبقيان) يعنى : يصيران مبينين لا معريين - ويكون بنائها (على
ما يرفعان به) يعنى : قبل أن يصيرا منادى بم كان رفعها ؟ فإذا
صارا منادى صارا مبينين على ذلك الاعراب (نحو : « يازيد ») بالضم
(و « يارجلان ») بالالف والنون - لأن المفرد المعرفة رفعه بالضمة والتنثنية
رفعها بالالف والواو ، فلما صارا مناديين ، بنى « زيد » على الضمة وبنى « رجلان »
على الألف والنون (و الاسم (المضاف) أى الذي أضيف إلى شيء (وشبهه) أى
شبه المضاف (و) النكرة (غير المقصودة) إذا صار منادى (ينصب) جميعها
(مثل : « يا عبد الله ») - بفتح الدال - لأن عبد أضيف إلى « الله » (و « يا طالماً
جبلاً ») نصب « طالماً » لأنه شبيه المضاف فى أنه الاول لا يظهر معناه
إلا إذا انضم إليه الثانى ، فكما أن « عبد » لا يظهر معناه بأنه عبد
من ؟ إلا إذا انضم إليه « الله » وصار « عبد الله » ، فكذلك « طالماً »
لا يظهر معناه - بأنه الطالع من أى شيء - إلا إذا انضم إليه « جبلاً »

و « يارجلًا » والمستغاث يخفض بلامها ويفتح لألفها ولا لام فيه نحو : « يازيد »
و « يازيداه » والعلم المفرد الموصوف بـ « ابن » أو « ابنة » مضافاً إلى
علم آخر . يختار فتحه نحو : « يازيد بن عمرو »

ويعلم أن المراد بـ « طالعاً » الطالع من الجبل . لا من شيء آخر .
(و « يارجلًا ») فالاعمى الذي يقول : « يارجلًا خسذ ييدى » ولا
يقصد رجلاً معيناً ، ي نصب الرجل ، لأنه نكرة غير مقصودة (و)
الاسم المنادى (المستغاث) أى : الذي استغاث إليه (يخفض بلامها)
أى : بـ « لام » الاستغاث (ويفتح لألفها) أى : لـ « الف »
الاستغاث (ولا لام فيه) أى : فى المستغاث مع وجود الألف لأن
للمستغاث لام تأتي في أول المستغاث . والف تأتي في آخر المستغاث
فإن جاء اللام انكسر الاسم المستغاث ، وإن جاء الألف صار الاسم
المستغاث مفتوحاً ، ولكن لا يجتمع فى الاسم المستغاث اللام مع
الألف (نحو : « يازيد ») مع اللام بدون الألف (و « يازيداه ») مع
الألف بدون اللام ، ولا يصح أن تقول : « يازيداه » فتسأنى باللام
مع الألف (و) الاسم (العلم المفرد) مثل « زيد » (الموصوف)
أى : الذي وصف (بـ « ابن » أو « ابنة ») حالكون الابن أو الابنة
(مضافاً إلى علم آخر . يختار فتحه) أى : فتح ذلك الاسم الأول
هو إختيارنا (نحو : « يازيد بن عمرو ») بفتح زيد ، و « يامرئيم »

والمنون ضرورة يجوز ضمه ونصبه ، نحو

سلام الله يامطراً عليها وليس عليك يامطرُ السلام
والمكرر المضاف يجوز ضمه ونصبه ، كـ « تيم » الاول في نحو
« ياتيم - تيم عدى »

إبنة عمران » بفتح مریم في المثال الاول : العلم المفرد « زيد » .
وصف بـ « ابن » - وأضيف « ابن » إلى « عمرو » الذي هو علم آخر
وفي المثال الثاني : العلم المفرد « مریم » ، وصف بـ « ابنة » وأضيفت
« ابنة » إلى « عمران » الذي هو علم آخر . (و) العلم المفرد (المنون
ضرورة) أى : الذي دخل عليه التنوين لضرورة الشعر (يجوز ضمه
ونصبه - نحو) قول الاحوص :

(سلام الله يامطراً عليها وليس عليك يامطرُ السلام)

الشاهد : في « مطر » الاول ، فـ « مطر » إسم علم لشخص
- والمفرد المعرفة إذا صار منادى وجب ضمه - وحيث أوجبت الضرورة
قراءة « مطر » الاول بالتنوين إذ بدون التنوين يخل بوزن الشعر فيجوز
الضم والنصب « يامطر - ويامطراً » (و) الاسم المنادى (المكرر
المضاف) أى : الذي أضيف إلى شيء - ولكنسه كرر قبل مجيء
المضاف اليه (يجوز ضمه ونصبه ، كـ « تيم » الاول في نحو) قول
الشاعر : (« ياتيم تيم عدى ») فتيم الاول أضيف إلى عدى .

تبصرة

وتوابعه المضافة - تنصب مطلقا

ولكنه كرر قبل مجيء « عدى » الذي هو المضاف اليه - فيجوز في -
 تيم الاول - ضمه - ويجوز نصبه .

(تبصرة) على وزن « تفعلة » - بكسر العين - مصدر « بصر ،
 يبصر » من باب التفعيل ، وهو بمعنى اسم الفاعل أى : مبصر .
 وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره : « هذه تبصرة » (وتوابعه المضافة)
 أى : توابع المنادى ، يعنى : النعت ، والتأكيد ، وعطف البيان
 والبدل ، والعطف بالحروف ، فلو أتيت الاسم المنادى بهذه التوابع
 وكانت هذه التوابع مضافة إلى شيء (تنصب) تلك التوابع (مطلقا)
 يعنى : سواء كان نفس المنادى منصوبا ، أم لا نحو :
 « يا زيد صاحت عمرو »

و « يا عبد الله صاحت عمرو »

فصاحب عمرو نعت لـ « زيد » فى المثال الاول - ونعت « عبد
 الله » فى المثال الثانى والاول مثال للمنادى المضموم - والثانى مثال
 للمنادى المنصوب ، وفى المثالين يجب نصب « صاحب » وإن كان
 فى المثال الاول هو نعت لـ « زيد » المضموم ، لان نعت المنادى

إذا كان مضافاً وجب نصبه وإن كان نفس المنادي مضموماً .

ونحو : « يا زيد نفسه »

و : « يا عبد الله نفسه »

فـ « نفسه » تأكيده لـ « زيد » في المثال الاول ، وتأكيده لـ « عبد الله » في المثال الثاني ، والاوّل مثال للمنادي المضموم ، والثاني مثال للمنادي المنصوب . وفي المثالين يجب نصب « نفسه » وإن كان - في المثال الاول - تأكيداً لـ « زيد » المضموم . لأن تأكيده للمنادي إذا كان - ذلك التأكيد - مضافاً يجب نصبه وإن كان نفس المنادي مضموماً .

ونحو : « يا زيد ضارب عمرو »

و : « يا عبد الله ضارب عمرو »

فـ « ضارب عمرو » عطف بيان أو بدل لـ « زيد » في المثال الاول . وعطف بيان أو بدل لـ « عبد الله » في المثال الثاني . والاوّل مثال للمنادي المضموم ، والثاني مثال للمنادي المنصوب . وفي المثالين نصب « ضارب » ، وإن كان « ضارب » في المثال الاول عطف بيان أو بدل لـ « زيد » المضموم . لأن عطف البيان للمنادي . وبديل المنادي إذا كانا مضافين وجب نصبهما . وإن كانا عطف بيان وبديلاً لمضموم .

أما المفردة : فتوابع المعرب تعرب بأعرابه

ونحو : « يازيدُ و غلامَ بشر »

و : « ياعبد الله و غلامَ بشر »

- فـ « غلام بشر » عطف بالحرف على « زيد » في المثال الاول .
وعلى « عبد الله » في المثال الثاني ، والاول مثال للمنادي المضموم .
والثاني مثال للمنادي المنصوب ، وفي المثالين يجب نصب « غلام »
وإن كان هو في المثال الاول عطفاً بالحرف على « زيد » المضموم .
لأن العطف بالحرف على المنادي إذا كان - المعطوف بالحرف - مضافاً
يجب نصبه . وإن كان عطفاً بالحرف على مضموم .

(أما) التوابع (المفردة) للمنادي . أي : التوابع غير
المضافة . كالنعت المفرد . والتأكيـد المفرد ، والبدل المفرد . وهكذا
(فتوابع) المادي (المعرب) والمنادي المعرب هو : المضاف وشبهه
المضاف . والنكرة غير المقصودة . وهذه الثلاثة اعرابها الفصب -
والمستغاث . واعرابه الجر باللام ، والمنون ضرورة . واعرابه
الفصب أو الضم . فتوابع أحد هذه الخمسة (تعرب بأعرابه) تقول
« ياعبد الله الظريف » - بنصب ظريف - لأنه نعت للمنادي الذي هو
« عبد الله » وهو منصوب و : « يابني تميم أجمعين » فنصب « أجمعين »
- وعلامة نصبه الياء - لأنه تأكيـد للمنادي يعني : هو « بني تميم »

وتوابع المبنى على ما يرفع به - من التأكيد - والصفة ، وعطف
البيان ترفع حملاً على لفظه . وتنصب على محله

وهو منصوب .

و : « يا عبد الله عمرواً » فنصب « عمرو » لأنّه عطف بيان أو
بدل للمنادى يعني : « عبد الله » وهو منصوب و : « يا عبد الله وزيداً »
فنصب « زيد » لأنّه عطف بالحرف على عبد الله ، و « عبد الله » منصوب ،
وهكذا في توابع شبه المضاف ، وتوابع النكرة المقصودة ،
وغيرها ، فيكون إعراب توابعها مثل إعراب أنفسها .

(وتوابع) المنادى (المبنى) الذي يكون بنائه (على ما يرفع
به) أى : على الحركة التي تكون له تلك الحركة فى حالة الرفع وهو
المفرد المعرفة كـ « يا زيد » والنكرة المقصودة كـ « يا رجل » فإنها مبنيان
على الضم (من) بيان للتوابع وهي (التأكيد - والصفة ، وعطف
البيان) فهذه الثلاثة من التوابع (ترفع حملاً على لفظه) لأن لفظ
المنادى مضموم (وتنصب) حملاً (على محله) لأن محل المنادى
منصوب ، لأن « يا » معناه : أدعو . فهـ « يا زيد » يعنى : أدعو
زيداً . و « يا رجل » تقديره : أدعوك يا رجل . لأن زيد ورجل
- فى المثالين - مفعولان لـ « ادعو » والمفعول منصوب .

أما التأكيد فتأله قوله الشاعر :

« إني وأسطار سطرن سطرأ لقائل : يانصر نصر نصرأ »
 فالنصر الثاني . والنصر الثالث تأ كيدان لـ « نصر » الاول
 وحيث إن « النصر » الاول الذي هو المنادي مبني على الضم . جازني
 تأ كيده الرفع والنصب . ولذا رفع النصر الثاني . ونصب النصر
 الثالث . لأن الرفع جاز هملا على لفظ « نصر » الاول ، فان لفظه
 مضموم ، والنصب جاز هملا على معنى النداء . لأن « يانصر » تقديره
 أدعو نصرأ . فـ « نصر » الاول - في المعنى - مفعول . والمفعول
 منصوب . ولذا جاز نصب تأ كيده .

ومثال الصفة نحو : « يازيد الظريف » الظريف صفة « يازيد »
 ويجوز رفعه . ويجوز نصبه . أما رفعه : فلان لفظ « يازيد » مضموم .
 والصفة يجب أن يكون إعرابه مثل اعراب الموصوف ، وأما نصبه :
 فلان « يازيد » تقديره : أدعو زيدا . فـ « يازيد » - في المعنى -
 منصوب . لأنه مفعول لـ « أدعو » والمفعول منصوب . ولذا جاز
 نصب صفته .

ومثال عطف البيان نحو : « يارجل بشر » فـ « بشر » عطف
 بيان لـ « رجل » فيجوز رفع بشر بناءً على أن لفظ « رجل » مضموم
 - لأنه نكرة مقصودة - ويجوز نصب « بشر » باعتبار أن « رجل »
 في المعنى منصوب - لأن « رجل » مفعول لـ « ادعو » في المعنى

وبالبدل كالمستقل مطلقاً. أما المعطوف فإن كان مع «أل»

فمعطف بيانه أيضاً يصير منصوباً.

(والبدل) عن المنادي يكون إعرابه وبنائه (كالمستقل) أى كالمنادي المستقل (مطلقاً) يعنى : سواء كان المنادي معرباً ، أم كان مبذياً . فيصير البدل مضموماً إن كان نفس البدل مفرداً معرفة . أو نكرة مقصودة . نحو : «يازيد بشر» ونحو : «يا عبد الله رجل بضم بشر» و «رجل» ف «بشر» بدل عن «زيد» و «رجل» بدل عن «عبد الله» وانما صار البدلان مضمومين لأن «بشراً» مفرد معرفة و «رجل» نكرة مقصودة وكلاهما مضمومان ، مع أن «عبد الله» في المثال الثاني منصوب . ويصير البدل منصوباً لو كان نفس البدل مضافاً مثلاً . وان كان المنادي غير مضاف نحو «يازيد عبد الله» ف «عبد الله» بدل عن زيد المضموم . ولكن «عبد الله» منصوب . لأنه مضاف . والمنادي المضاف منصوب . وعلى كل فالبدل يعتبر منادى مستقلاً . ويكون إعراب البدل وبنائه كما لو كان بنفسه منادى . وليس في الاعراب والبناء تابعاً للبدل منه (أما المعطوف) على المنادي بواسطة الحرف نحو : «يازيد والضارب» ونحو : «يازيد وعمر» ف «الضارب» في المثال الاول عطف على «زيد» بواسطة الواو . و «عمر» في المثال الثاني عطف على «زيد» بواسطة الواو (فإن كان) المعطوف (مع «أل») أى : مع الالف

فأخيليل يختار رفعه، ويونس : نصبه . والمبرد ان كان كأخيليل فكأخيليل
والا فكايونس . والا فكالبديل

واللام كالمثال الاول (فأخيليل) الذي هو أحد علماء النحو (يختار
رفعه) يعنى يقول في « يازيد والضارب » أنا رأيت أن يرفع « الضارب »
(ويونس) الذي هو أيضاً من علماء النحو يختار (نصبه) أى : نصب
مثل « الضارب » فى المثال (والمبرد) الذي هو - أيضاً - من علماء
النحو يقول : (إن كان) المعطوف الذي فيه « آل » (كأخيليل)
يعنى : الف ولامه مثل الف ولام « الخليل » أى : كان علماً ودخل فيه
الـ « ف » واللام مثل : « يازيد وال خليل » (فـ) إعرابه يكون (كأخيليل)
أى : كـ رأى الخليل - يعنى : يرفع (وإلا) يعنى : الاسم المعطوف
الذى دخله الـ « ف » واللام إن لم يكن ذلك الاسم علماً ، نحو : « يازيد
والضارب » فـ « ضارب » قبل دخول الـ « ف » واللام عليه لم يكن علماً
(فـ) إعراب المعطوف يكون (كيونس) أى : كـ رأى يونس ،
فينصب « الضارب » فى هذا المثال انتهى كلام المبرد .

(والا) يكن المعطوف مع « آل » بل كان بدون « آل » مثل
« يازيد وعمر » (فـ) يكون (كالبديل) أى : يكون حكمه حكم
المفادى المستقل . فان كان مفرداً معرفة كـ « يازيد وعمر » فيضم ،
وان كان مضافاً كـ « يازيد وعبد الله » فينصب - وهكذا . ولا

وتوابع ما يقدر ضمه كالمعتل والمبنى قبل البدء كتوابع المضموم لفظاً . فترفع للبناء المقدر على اللفظ ، وتنصب للنصب المقدر على المحل .

يتبع في الاعراب المبدل منه .

(وتوابع ما) أي : توابع المنادى الذي (يقدر ضمه كالمعتل) مثل « ياموسى » فإنه لا يظهر فيه الاعراب بل اعرابه تقديرى . وهو دائماً في حالة الرفع . وفي حالة النصب ، وفي حالة الجر كلها يقره مسم الا لف (و) توابع المنادى (المبنى قبل البدء) أى : الذي هو مبنى من أصله ، لا أنه صار مبنيًا بوقوعه منادى كاسم الإشارة الذي هو مبنى من أصله مثل « يا هذا » ، فتوابعهما تكون (كتوابع) المنادى (المضموم لفظاً) أى : كتوابع « يا زيد » مثلاً الذي تظهر الضمة فيه (فترفع) توابع المعتل ، والمبنى دائماً (للبناء المقدر على اللفظ وتنصب للنصب المقدر على المحل) يعنى : يجوز رفع توابعها . ويجوز نصب توابعها . أما الرفع : فلان « موسى . وهذا » لو صاروا منادى كانوا مضمون تقديرآ فترفع توابعها . ومن حيث إن المنادى - في الواقع - مفعول . « أدعو » والمفعول منصوب . فـ « موسى » وهذا « اعرابها الواقعى النصب . فلذا تنصب توابعها .

فتنال الصفة نحو : « ياموسى الفاضل » و « يا هذا العالم » فـ

الرابع : مميز أسماء العدد

« الفاضل » و « العالم » يجوز رفعها . ويجوز نصبها .
ومثال التأكيذ نحو : « ياهؤلاء أجمعون » . وأجمعين « فيجوز
الرفع حتى يقرء : « أجمعون » ويجوز الذصب حتى يكون « أجمعين »
لأن رفع أجمعين بالواو والنون ونصبه بالياء والنون .
ومثال عطف البيان نحو : « ياموسى كرز » و « ياهذا كرز »
ف « كرز » عطف بيان لـ « موسى » وهذا « فيجوز رفعه . ويجوز
نصبه .

ومثال البدل نحو : « ياموسى العباس » و « ياهذا الدجال »
ف « العباس » والدجال « بدلان » فيجوز رفعها . ويجوز نصبها .
ومثال العطف بالحرف نحو : « ياموسى وزيد » و « ياهذا
وزيد » فيجوز رفع « زيد » الذي هو المعطوف بالحروف . ويجوز
نصبه .

مميز أسماء العدد

(الرابع) مما يرد منصوباً وغير منصوب (مميز أسماء العدد)
أسماء العدد هي : ثلاثة . أربعة . خمسة . . . عشرة ، عشرون
ثلاثون . . . مائة . مائتان . ثلاثمائة . . . الف . الفان .

فميز الثلاثة إلى العشرة مجرور ومجموع ، ومميز ما بين العشرة والمائة منصوب مفرد . ومميز المائة . والألف ، ومثناهما وجمعه مجرور مفرد

ثلاثة الاف . . . وهكذا ، ومميزها هو الشيء الذي يذكر بمعد هذه الأسماء ليبين ما المراد من هذه الاسماء . فمثلاً : « خمسة دنانير » فالمخسة إسم العدد ، و« دنانير » يميز بأن المراد من الخمسة هو الدنانير لا شيء آخر .

(فميز الثلاثة إلى العشرة مجرور ومجموع) تقول : « ثلاثة دنانير ، أربعة دنانير . خمسة دنانير ، ستة دنانير . سبعة دنانير ثمانية دنانير تسعة دنانير . عشرة دنانير » فالمميز هو « الدنانير » بالجمع ، وبالجر (ومميز ما بين العشرة والمائة منصوب مفرد) تقول : أحد عشر ديناراً . إثنا عشر ديناراً . ثلاثة عشر ديناراً . عشرون ديناراً . ثلاثون ديناراً . . . ثمانون ديناراً . تسعون ديناراً . تسعة وتسعون ديناراً » فالمميز وهو « ديناراً » مفرد . ومنصوب (ومميز المائة ، والألف . ومثناهما) أى : تثنية المائة . وتثنية الألف وهما : مأتان ، والقان (وجمعه) أى : جمع الألف ، وهو : الآف مميز كل ذلك (مجرور مفرد) تقول : مائة دينار . مأتا دينار . ألف دينار ، الفا دينار . آلاف دينار . بحر « دينار » وافراده -

ورفضوا جمع المائة ، وأصول العدد اثنتا عشرة كلمة : واحد . . . إلى عشرة ومائة ، والف ، فالواحد والاثنتان يذكرا مع المذكر

(ورفضوا جمع المائة) يعنى : العرب تركوا جمع المائة ، فلم يصنعوا للمائة جمعا ، فالعرب كما تقول في جمع الألف : ثلاثة آلاف ، أربعة آلاف وهكذا لا تقول في جمع المائة : ثلاث مآت ، أربع مآت . بل تجعل المائة على أفرادها ، وتضيف إليها عدد المائة فتقول : « ثلاث مأة ، أربع مأة . خمسة » وهكذا (وأصول العدد اثنتا عشرة كلمة ، واحدة . . . إلى عشرة) يقال : واحد . اثنتان . ثلاثة . أربعة . خمسة . ستة . سبعة . ثمانية . تسعة . عشرة . فهذه عشر كلمات (ومائة . والف) فهذه اثنتا عشرة كلمة . وإنما صارت هذه ألا ثنتا عشرة أصولا لأن بقية الأعداد تصنع من هذه الاثنتي عشرة . فمثلا : « أحد عشر » صنع من الواحد والعشرة ، و « مأة وخمسة » صنعت من المائة والخمسة ، و « الف وتسعة » صنعت من الألف ، والتسعة ، و « مأتان » صنعت من ثنية المائة ، و « عشرون » و « ثلاثون » وأمثالها صنعت من تكرار العشرة . وهكذا فكل عدد تراه فهو مصنوع من هذه الكلمات الاثنتي عشرة فقط (فالواحد والاثنتان يذكرا) إذا كانا (مع المذكر) نحو : رجل واحد . ورجلان إثنان

ويؤنثان مع المؤنث، ولا يجامعها المعدود بل يقال : رجل - ورجلان
والثلاثة إلى العشرة بالعكس نحو قوله تعالى : « سخرها عليهم سبع
ليال وثمانية أيام »

(ويؤنثان) إذا كانا (مع المؤنث) نحو : امرأة واحدة ، وإمرأتان
إثنتان ، فلهجت تاء التأنيث بالواحد والاثني لاجتماعها مع المؤنث
(و) الواحد والاثنتان (لا يجامعها المعدود) فلا تقول : واحد رجل
إثنان رجلان (بل يقال : رجل - ورجلان - والثلاثة إلى العشرة)
تكون (بالعكس) أي : بعكس الواحد والاثني - لأن الثلاثة إلى
العشرة إن كانت مع المذكر فتصير مؤنثة مثل « ثلاثة رجال ، أربعة
رجال ، خمسة رجال » وهكذا ، وإن كانت مع المؤنث تصير مذكراً
مثل : « ثلاث نساء - أربع نساء - خمس نساء » وهكذا . فإذا كانت
هذه الأعداد مع المذكر مثل « الرجال » صارت مؤنثة بمجيء تاء
التأنيث . وإذا كانت مع المؤنث مثل « النساء » صارت الأعداد
مذكورة بإسقاط تاء التأنيث عنها . وإيضاً : الثلاثة إلى العشرة يذكر
معه المعدود - تقول : ثلاثة رجال - بعكس الواحد والاثني الذين كان
لا يذكر معه المعدود (نحو قوله تعالى : « سخرها عليهم سبع ليال
وثمانية أيام ») فالليل مؤنث ولذلك صار الجمع بدون تاء التأنيث .
واليوم مذكر ولذلك صارت الثمانية مع تاء التأنيث .

تتميم

ونقول : « أحد عشر رجلاً . اثنا عشر رجلاً » في المذكر
 « إحدى عشرة امرأة ، اثنتا عشرة امرأة » في المؤنث . و « ثلاثة
 عشر رجلاً » الى « تسعة عشر رجلاً » في المذكر و « ثلاث عشرة امرأة » الى
 « تسع عشرة امرأة » في المؤنث . ويستويان في « عشرين » وأخواتها

(تتميم) مصدر « تمَّ يَتَمِّمُ » من باب التفعيل . بمعنى اتمم الفاعل
 « متمم » يعني : متمم لمميز أسماء العدد . وهو خبر لمبتدأ محذوف
 تقديره : هذا تتميم (ونقول : « أحد عشر رجلاً . اثنا عشر رجلاً »)
 بدون علامة التأنيث (في المذكر) ونقول : « « إحدى عشرة امرأة
 « اثنتا عشرة امرأة ») مع تاء التأنيث (في المؤنث . و) نقول :
 (« ثلاثة عشر رجلاً ») أربعة عشر رجلاً . خمسة عشر رجلاً (الى
 « تسعة عشر رجلاً ») مع التاء في الثلاثة الى التسعة . وبدون التاء
 في العشرة (في المذكر ، و) نقول : « « ثلاث عشرة امرأة »
 أربع عشرة امرأة ، خمس عشرة امرأة (الى « تسع عشرة امرأة »)
 مع التاء في العشرة ، وبدون التاء في الثلاثة الى التسعة (في المؤنث ،
 و) المذكر والمؤنث (يستويان في عشرين وأخواتها) وهي ثلاثون
 أربعون ، الى تسعين ، نقول : عشرون رجلاً ، عشرون امرأة

ثم تعطفه فتقول : « أحد وعشرون رجلاً . وإحدى وعشرون امرأة . وإثنان وعشرون رجلاً ، وإثنتان وعشرون امرأة ، وثلاثة وعشرون رجلاً . وثلاث وعشرون امرأة . وهكذا إلى تسع وتسعين امرأة .

المبنيات

ثلاثون رجلاً . ثلاثون امرأة . وهكذا (ثم تعطفه) أى : تعطف عشرين وأخواتها على الواحد والاثنين - للمذكر - وعلى الاحدى والاثنين - للمؤنث - (فتقول : « أحد وعشرون رجلاً . وإحدى وعشرون امرأة . وإثنان وعشرون رجلاً . وإثنتان وعشرون امرأة و ») إذا صار العدد « ثلاث وعشرين » يكون الثلاث إلى التسع للمؤنث بدون التاء . وللمذكر مع تاء التأنيث - فتقول : (« ثلاثة وعشرون رجلاً . وثلاث وعشرون امرأة . وهكذا) للمذكر بالتاء وللمؤنث بدون التاء (إلى تسع وتسعين امرأة) وإلى : تسعة وتسعين رجلاً .

(المبنيات) أى : الأسماء البقية . وهي الأسماء التي لها - في حالة الرفع وفي حالة النصب - وفي حالة الجر - حركة واحدة . لا تتغير أبداً .

منها : المضمير وهو ما وضع لمتكلم . أو مخاطب ، أو غائب
سبق ذكره ولو حكما ، فإن استقل فنفصل ، والا فتصل .

الضائر

(منها) أى : من تلك الاسماء المبنية (المضمير) أى : الضمير
(وهو ما وضع لمتكلم . أو مخاطب ، أو غائب سبق ذكره) أى : تقدم
ذكر ذلك الغائب نحو « زيد ابوه قائم » فإلهاء في « ابوه » ضمير وضع
لـ « زيد » الذي هو غائب ، وتقدم ذكره (ولو حكما) أى : ولو
كان تقدم ذكر ذلك الغائب بتقدم بيان حكمه ، مثل قوله تعالى
« ولا يوبى لكل واحد منها السدس » يعني : لا يوبى الميت - أبوه
وأمه - لكل منها سدس مال الميت ، فضمير « أبويه » راجع إلى
« الميت » الذي ليس له ذكر في الآيات السابقة ، وإنما ذكر في تلك
الآيات حكم الارث ، ومنه يعرف أن هناك ميتا ، اذ لو لم يكن
ميت لما كان ارث . فضمير « أبويه » يرجع إلى « الميت » الذي يعرف
من الاحكام المذكورة قبله ، لا من تقدم ذكر الميت . (فان استقل)
الضمير . أى : كان مستقلا بحيث يصح التلفظ به وحده (فـ) هو
ضمير (منفصل) مثل : « هو ، هما ، هم . هي ، هما ، هن . أنت
أنتما ، أنتم . أنت ، أنتن . أنا ، نحن » (والا) أى
ان لم يكن الضمير مستقلا ، يعني : لم يصح التلفظ به وحده (فـ)
هو ضمير (متصل) مثل الكاف في « أخوك » وإلهاء في « أخوه » ،

والمتصل: مرفوع، ومنصوب ومجرور والمنفصل: غير مجرور، فهذه خمسة ولا يسوغ المنفصل الاعتذار المتصل، وأنت في « هاء » سلبية وشبهه

فإنك لو قلت « ك » أو قلت « ه » فلا معنى له (و) الضمير (المتصل) على ثلاثة أنواع : (مرفوع) نحو : « ضربت » فالتاء ضمير الفاعل ، والفاعل مرفوع (ومنصوب) مثل الكاف في « ضربتك » فإنها مفعول . والمفعول منصوب (ومجرور) نحو : « به » فالهاء دخل على حرف الجر وصار مجروراً (و) الضمير (المنفصل غير مجرور) يعني : على نوعين : فقط مرفوع نحو : « أنا » فانه يقيم فاعلاً دائماً ، ومنصوب مثل « اياك » فانه يقيم دائماً مفعولاً وليس لنا ضمير منفصل مجرور (فهذه خمسة) أنواع (ولا يسوغ) أى : لا يجوز استعمال الضمير (المنفصل) الاعتذار (وعدم امكان اتيان الضمير (المتصل) يعني : ما دام يمكن اتيان الضمير المتصل لا يجوز استعمال الضمير المنفصل ، فمثلاً : « ضربت » التاء ضمير متصل مرفوع ، فلا يجوز أن تقول في مكانه : « ضرب أنت » لأن « أنت » ضمير مرفوع منفصل ، (وأنت) أيها القارئ (في « هاء » سلبية) أى : في الهاء الموجود في « سلبية » (و) في (شبهه) أى : في شبه هاء سلبية، من كل ضمير وقع بعد ضمير متصل ، وكان الضمير الأول أخص من الضمير الثاني - مثل : « اعطيتكه » - ومعنى الأخص : أن يكون

بالخيار .

مسئلة

وقد يتقدم على الجملة ضمير غائب مفسر بها يسمى

الضمير الاول - متكاما والثاني مخاطباً ، أو يكون الضمير الاول مخاطباً والضمير الثاني غائباً . لأن ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب ومن ضمير الغائب . وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب - ففي «سليته» الياء ضمير المتكلم والهاء ضمير الغائب ، وضمير المتكلم أخص من ضمير الغائب ، وفي « أعطيتك » الكاف ضمير المخاطب ، والهاء ضمير الغائب . فأنت في مثل ذلك (بالخيار) أى : مختار بأن تجعل الضمير متصلًا فتقول : « سليته » و « أعطيتك » أو تجعل الضمير منفصلاً ، وتقول : « سلى اياه » و « أعطيتك اياه » .

ضمير الشأن

(مسألة : وقد يتقدم على الجملة ضمير غائب مفسر) - بفتح السين المشددة - (بها) أى : بالجملة ، يعنى : أن الجملة التي بعد الضمير تفسر الضمير وتبين المقصود من الضمير السابق (يسمى) ذلك

« ضمير الشأن و القصة » ويحسن تأنيثه إن كان المؤنث فيها عمدة . وقد يستتر ولا يعمل فيه إلا الابتداء . أو نواسخه . ولا يثنى . ولا يجمع

الضمير المتقدم (« ضمير الشأن ») ان كان مذكراً . (و) ان كان الضمير مؤنثاً فيسمى : « ضمير (القصة » . ويحسن تأنيثه) أي جمل ذلك الضمير مؤنثاً (إن كان المؤنث فيها) أي : في الجملة (عمدة) يعني : إن كان في الجملة المتأخرة مؤنث . وكان ذلك المؤنث هو العمدة في تلك الجملة مثل « هي هند رابكة » (وقد يستتر) ضمير الشأن مثل « كان الناس صنفان » فالتقدير : كان هو الناس صنفان ، فـ « كان » فعل ناقص . و « هو » ضمير الشأن المستتر إسمه ، وجملة « الناس صنفان » خبره (ولا يعمل فيه) أي : في ضمير الشأن (إلا الابتداء) بأن يكون الضمير مبتدئاً حتى يكون العامل فيه الابتدائية (أو) يعمل في ضمير الشأن (نواسخه) أي : نواسخ الابتداء ، وهي : الأفعال الناقصة . والحروف المشبهة بالفعل ، و « ما » و « لا » المشبهتان بليس . و « لا » النافية للجنس ، وأفعال المقاربة و « ظن » وأخواتها . أما الفعل ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، وغيرها فلا تعمل في ضمير الشأن (ولا يثنى ، ولا يجمع) يعني : ضمير الشأن لا يصير ثنية ، ولا جمعاً . فلا يصير « هما . هم . هن » بل هو

ولا يفسر بمفرد، ولا يتبع نحو : « هو الأمير راكب » و « هي هند كريمة » و « إنه الأمير راكب » و « كان الناس صنفان »

دائماً مفرد « هو » أو « هي » (ولا يفسر) ضمير الشأن (بمفرد) يعني لا يصير المبين المقصود من ضمير الشأن مفرداً أبداً . بل مبين ضمير الشأن يكون جملة دائماً (ولا يقبع) يعني : لا يأتي لضمير الشأن أحد من التوابع ، فلا يأتي له نعت . ولا تأكيد ، ولا بدل . ولا عطف بيان ، ولا العطف بالحرف (نحو : « هو الأمير راكب ») هذا مثال لضمير الشأن المذكور (و « هي هند كريمة ») وهذا مثال لضمير الشأن المؤنث ، وإنما صار مؤنثاً لأن العمدة في الجملة التي بعد ضمير الشأن « هند » . وهند مؤنث (و « إنه الأمير راكب ») وهذا مثال لضمير الشأن وقد حمل فيه « إن » من الحروف المشبهة بالفعل (و « كان الناس صنفان ») وهذا مثال لضمير الشأن المحذوف الذي حمل فيه « كان » من الأفعال الناقصة . لأن التقدير « كان هو الناحى صنفان » .

أما أن ضمير الشأن لا يصير تثنية ولا جمعاً . فلا يصح : « هما الزيدان طلمان » ولا « هم العلماء طاداون » ولا « هما الهندان خبيثتان » ولا « هن الهندات فاسقات » بل في جميع ذلك يكون ضمير الشأن مفرداً .

فائدة

وأما أن ضمير الشأن لا يفسره مفرد - فلا يصح : « هو زيد »
 وأما أن ضمير الشأن لا يؤني له تابع - فلا يصح أن يؤني له
 بفعت مثل « هو الفاضل زيد عالم » ولا يصح أن يؤني له بتأكيد مثل
 « هو نفسه عمرو باكي » ولا يصح أن يؤني له ببديل مثل : « هي أبوها »
 هند عاقل « ولا يصح أن يؤني له بمطف بيان مثل : « هو أخو طامر »
 زيد كريم « ولا يصح أن يؤني عليه عطف بالحرف مثل : « هو وخالد »
 بكر جاهل .

عود الضمير على المتأخر

(فائدة) : مفرد مؤنث لاسم الفاعل من « فاد » « يفيد » الضمير
 قد يرجع على الاسم المتأخر لفظاً فقط . مثل : « ضرب غلامه زيد » فزيد
 فاعل ، وغلام مفعول ، والفاعل رتبته مقدمة على المفعول ، فرجع
 ضمير « غلامه » إلى « زيد » الذي هو متأخر في اللفظ ، ولكنه في الرتبة
 مقدم على « غلام » .

وقد يرجع الضمير على الاسم المتأخر رتبة فقط ، ولكن ذلك
 الاسم في اللفظ مقدم على الضمير نحو : « ضرب زيداً غلامه » فـ « غلام »

ذكر بعض المحققين عود الضمير على المأخر لفظاً ورتبة في خمسة مواضع : إذا كان مرفوعاً بأول المتنازعين وأعمالها الثاني

فَاعِل ، و « زيد » مفعول - والمفعول متأخر - رتبة - عن الفاعل ، فرجوع ضمير « غلامه » إلى « زيد » الذي هو في الرتبة متأخر عن « الغلام » ولكنه في اللفظ مقدم على الغلام .

ورجوع الضمير على الاسم المتأخر لفظاً فقط ، أو المتأخر رتبة فقط جائز أما رجوع الضمير على الاسم المتأخر لفظاً ورتبة فلا يجوز إلا في مواضع (ذكر بعض المحققين) وهو العلامة الشيخ الرضي « ره » - كما قيل - : أنه يجوز (عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة في خمسة مواضع) :

الموضع الاول : (إذا كان) الضمير (مرفوعاً بأول المتنازعين) يعني : كان فعل مع مفعول بدون فاعل و كان فعل مـ فاعل بدون مفعول . وكان عندنا اسم متأخر عن الفعلين . فأراد الفعل الاول أن يعمل في ذلك الاسم ويجعله فاعلاً لنفسه ، وأراد الفعل الثاني أن يعمل في ذلك الاسم ويجعله مفعولاً لنفسه ، فتنـازع الفعلان على المفعول الواحد - وهو ذلك الاسم - (وأعمالنا) الفعل (الثاني) يعني جعلنا ذلك الاسم المتأخر مفعولاً للفعل الثاني . وجئنا بضمير يرجع إلى ذلك الاسم وجعلنا ذلك الضمير فاعلاً للفعل الاول « ومعنى - كان

نحو: «أكرماني واكرمك الزيد» أو فاعلا في باب «نعم» مفسراً
بتميز

مرفوعاً بأول المتنازعين - : هو أن الضمير كان فاعلاً للفعل الأول الذي وقع التنازع بينه وبين فعل آخر (نحو: «أكرماني واكرمك الزيد») كان أصله : اكرمني واكرمك الزيد . فـ « اكرم » فعل - والنون نون الوقاية ، والياء مفعول - ويحتاج إلى فاعل - و « اكرم » - الثاني - فعل - والتاء فاعله - ويحتاج إلى مفعول - فاراد « اكرمني » أن يجعل « الزيد » فاعلاً لنفسه ، وأراد « اكرمك » أن يجعل « الزيد » مفعولاً لنفسه - فاعطينا « الزيد » للفعل الثاني - وهو : « اكرمك » فصار مفعولاً له وجعلنا في الفعل الأول - وهو : اكرمني - ضميراً يرجع إلى « الزيد » وهو الف التثنية ليكون - الألف - فاعلاً له - فصار « اكرماني » فهذا الضمير - وهو الألف - يرجع إلى « الزيد » الذي هو إسم متأخر لفظاً - لأن لفظ الزيد بعد الألف - ورتبة - لأن مفعول الفعل الثاني رتبته بعد رتبة فاعل الفعل الأول فهنا يجوز عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة الموضع الثاني : (أو) كان الضمير (فاعلاً في باب «نعم») أي : فاعلاً لـ « نعم » أو « بش » أو « ساء » أو « حبذا » وكان ذلك الضمير (مفسراً بتميز) يعني : كان بعد الضمير تمييز المقصود

نحو : « نعم رجلاً زيد » أو مبدلاً منه ظاهر نحو : « ضربته زيداً »
أو مجروراً بـ « رَبَّ »

من الضمير (نحو : « نعم رجلاً زيد ») تقديره : نعم هو رجلاً زيد
اعرابه : « نعم » فعل مدح ، « هو » فاعل نعم ، « رجلاً » مفعول
« زيد » مخصوص بالمدح .

فـ « هو » ضمير يعود إلى « زيد » . مع أن زيداً متأخر عن
الضمير لفظاً ورتبة ، أما لفظاً فلأن لفظ « زيد » بعد لفظ « هو » ،
وأما رتبة فلأن رتبة المخصوص بالمدح بعد رتبة الفاعل - كما أن رتبة
المفعول بعد رتبة الفاعل - .

الموضع الثالث : (أو) كان الضمير (مبدلاً منه ظاهر) يعنى
صار إسم ظاهر بدلاً من ذلك الضمير ، فحينئذ يجوز عود ذلك الضمير
على المتأخر لفظاً ورتبة (نحو : « ضربته زيداً ») فـ « زيداً » بدل
عن الهاء فى « ضربته » ، والهاء راجع إلى « زيد » مع أن « زيداً »
متأخر عن الهاء لفظاً ورتبة ، أما لفظاً : فلأن لفظ « زيد » بعد
الهاء ، وأما رتبة : فلأن « زيداً » بدل عن الهاء . والبديل رتبة
متأخرة عن رتبة المبدل منه .

الموضع الرابع : (أو) كان الضمير (مجروراً بـ « رَبَّ »)
فانه إذا صار الضمير مجروراً برب يجوز إرجاعه على إسم متأخر لفظاً

على ضعف نحو : « ربة رجلا » أو كان للشان أو القصة كما مر .

ومنها

أسماء الاشارة - وهي ما وضع للمشار اليه المحسوس

ورتبة - ولكن (على ضعف) أى : دخول « رب » على الضمير
ضعيف (نحو : « ربه رجلاً ») فان الهاء راجع إلى « رجلاً » الذي
هو متأخر لفظاً ورتبة - أما لفظاً : فلأن لفظ « رجل » بعد لفظ
« الهاء » وأما رتبة : فلأن « رجلاً » تميز للهاء - والتميز رتبته بعد
ذلك الشيء الذي يميزه - وإنما جاز الرجوع على المتأخر : لأن الهاء
مجرور بـ « رب » .

الموضع الخامس : (أو كان) ذلك الضمير (للشان أو القصة)
أى : كان ضمير الشان مثل : « هو الأمير ركب » أو كان ضمير
القصة - مثل : « هي هند كريمة » (كما مر) التفصيل - ل حول ضمير
الشان ، وضمير القصة في « مسألة » قبل صفحات .

أسماء الاشارة

(ومنها) أى : ومن المبنيات (أسماء الاشارة) ، وهي : ما
وضع للمشار اليه المحسوس (أى : للشيء الذي يشار اليه ويكون ذلك

فلمفرد المذكر : « ذا » ولمثناه « ذان » مرفوع المحل و « ذين » منصوبه - ومجروره و « إن هذان لساحران »

الشيء محسوساً - أى : شيئاً يرى بالعين ، أو يسمع بالأذن - أو يذاق باللسان ، أو يشم الأنف ، أو يلمس باليد والرجل وسائر البدن لا مثل الروح - والعقل ، أو غيرها مما ليس محسوساً فانه وإن أشير إليها بـ « أسماء الاشارة » مثل : « هذا العقل » ولكن ذلك لا ينافي كونها موضوعة للمحسوس وهذا بخلاف بقية المعارف من « الضمير » و « المحلى باللام » وغيرها فإن فيها إشارة الى معانيها ولكنها ليست موضوعة للمحسوس (فلمفرد المذكر : « ذا ») تقول حين الاشارة إلى مذكر واحد : « ذا » (ولمثناه) أى : لتنثية المذكر (« ذان ») إذا كانت التنثية (مرفوع المحل) أى : إذا كانت في محل الرفع ، مثل أن كانت مبتدأ كـ « ذان عاقلان » أو كانت فاعلاً كـ « ضرب ذان » أو غيرها (و « ذين » منصوبه : ومجروره) أى : إذا كانت التنثية منصوب المحل ، أو مجرور المحل مثل : « إن ذين جاهلان » و « بذين أفتدى » في المثال الاول « ذين » في محل النصب لأنه إسم « إن » - وفي المثال الثانى فى محل الجر لأنه دخل عليه حرف الجر وهو الباء (و) أما قوله تعالى : (« إن هذان لساحران ») حيث ذكر « هذان » بالألف ، ولم يذكر « هذين » بالياء - مع انه في محل النصب لأنه

متأول ، وللمؤنث « تا » و « ذى » و « ذه » و « تى » و « ته » ولمثناه « تان » رفعاً و « تين » نصباً وجراً

إسم « إن » فذلك (متأول) أى : له تأويل ، وقد ذكروا لتأويلها وجوهاً ، منها : أن « هذان » مبنى على الألف فى بعض اللغات والمبنى لا يتغير فى جميع الحالات : حالة الرفع - وحالة النصب ، وحالة الجر .
(و) إسم الاشارة (للمؤنث) المفردة (« تا » و « ذى » و « ذه » و « تى » و « ته ») فاذا أردت أن تؤثر إلى مؤنث واحد تشير باحدى هذه الكلمات الخمس - نحو : « تاهند » « ذى هند » « ذه هند » « تى هند » « ته هند » كل ذلك معناه : هذه هند (ولمثناه)
أى : لتثنية المؤنث إسم الاشارة يكون (« تان » رفعاً) أى : فى حالة الرفع ، كما اذا كان اسم الاشارة مبتدأً مثل : « تان الهندان »
فـ « تان » مبتدأ ، و « الهندان » الخبر - أو كان اسم الاشارة فاعلاً .
مثل : « ضرب تان » يعنى : هاتان المؤنثتان ضربتا - فـ « ضرب » فعل و « تان » الفاعل (و « تين » نصباً وجراً) أى : اذا كان اسم الاشارة فى محل النصب أو فى محل الجر ، فالنصب كما اذا كان مفعولاً
مثل : « ضرب زيد تين » يعنى : ضرب زيد هاتين المؤنثين فـ « ضرب » فعل : و « زيد » الفاعل و « تين » المفعول . والجر كما لو دخل على اسم الاشارة حرف الجر مثل : « مررت بتين » أى : بهاتين الأنثيين

ولجمعها «أولاء» مدأ ، وقصراً وتدخلها هاء التنبيه وتلحقها كاف الخطاب بلا لام للمتوسط ، ومعه للبعيد إلا في المثني والجمع عند من مداه

فدخل حرف الجر - وهو الواو - على تان ، فصار «تين» (و) اسم الإشارة (لجمعها) أى : لجمع المذكر ، ولجمع المؤنث («أولاء» مدأ وقصراً) فيجوز أن تقول «أولاء» بهمة بعد الف ممدودة . ويجوز «أولى» بدون همزة ، تقول : «أولاء جاؤا» في جمع المذكر و «أولاء جئن» في جمع المؤنث ، ولا يتغير «أولاء» في حالة النصب والجر (وتدخلها) أى : تدخل على أسماء الإشارة التي ذكرت (هاء التنبيه) في أولها فيقال «هاذا» «هاذان» «هاذين» «هاتا» «هاذى» «هاذه» «هاني» «هاته» «هاتان» «هاتين» «هاؤلاء» (وتلحقها) أى : تلحق بآخر هذه الأسماء (كاف الخطاب) فيقال «هاذاك» «هاذانك» «هاتيك» «هاتينك» «هاؤلائك» وهكذا (بلا لام) أى : بدون زيادة لام قبل الكاف كهذه الأمثلة إذا كانت الإشارة (للمتوسط) أى : إشارة لمن ليس بعيداً (ومعه) أى : مع اللام ، فيقال : «ذلك» «تلك» «أولالك» إلى آخرها إذا كانت الإشارة (للبعيد) أى : لمن هو بعيد (إلا في المثني) أى : في التثنية فلا تدخل اللام لا يقال : «ذان لك» أو «تان لك» (و) إلا في (الجمع) وهو «أولاء» (عند من مداه) أى : قراء بهمة بعد الف ممدودة . فلا

وفي ما دخله حرف التنبيه .

ومنها

الموصول . وهو حرفي . أو إسمي . فالحرفي كل حرف أول مع صلته بالمصدر ، والمشهور خمسة : « أن » و « أن » و « ما » و « كي » و « لو » نحو « أولم

يزاد اللام فيه . فلا يصح أن تقول : « اولاه لك » (و) إلا (في ما دخله حرف التنبيه) أي : كل إسم إشارة دخل عليه الهاء . فانه أيضاً لا تدخل فيه اللام . فلا يصح أن تقول : « هاذلك » أو « هاؤولالك » أو غيرها .

الموصولات - الموصول الحرفي

(ومنها) أي : ومن المبنيات (الموصول ، وهو) : إما (حرفي ، أو إسمي ، فالحرفي) هو (كل حرف أول مع صلتها) أي : مع الجملة التي بعد ذلك الحرف (بالمصدر) أي : يكون بحيث لو انقلب الحرف مع الجملة التي بعده الى مصدر الفعل الذي في الجملة لم يتغير المعنى (والمشهور) من الموصولات الحرفية (خمسة : « أن » و « أن » و « ما » و « كي » و « لو » نحو) قوله تعالى : (« أولم

يكفهم أنّا أنزلناه « وأن تصوموا خير لكم » وبما نسوا يوم الحساب « لكي لا يكون على المؤمنين حرج » أيود أحدكم لو يعمر الف سنة .

يكفهم أنّا أنزلناه « هذا مثال لـ « أن » والتأويل : أو لم يكفهم إنزالنا إياه ، فذهب « أنّا » مع « أنزلناه » الذي هو صلة « أن » . وجاء مكانه مصدر « أنزل » وهو « إنزالنا » ومثال « أن » كقوله تعالى « وأن تصوموا خير لكم » تأويله : صومكم خير لكم . فذهب « أن » مع « تصوموا » الذي هو صلة « أن » وجاء مكانه مصدر « تصوموا » وهو : صومكم . ومثال « ما » قوله تعالى : « وبما نسوا يوم الحساب » تأويله : بنصيائهم يوم الحساب ، فذهب « ما » مع « نسوا » الذي هو صلة « ما » وجاء مكان المجموع مصدر « نسوا » وهو النسيان . ومثال « كي » قوله تعالى : « لكي لا يكون على المؤمنين حرج » تأويله : لعدم كون حرج على المؤمنين ، فذهب « كي » مع « لا يكون » الذي هو صلة « كي » وجاء مكان المجموع مصدر « يكون » وهو : « كون » . ومثال « لو » قوله تعالى : « أيود أحدكم لو يعمر الف سنة » تأويله : أيود أحدكم تعمير الف سنة ، فذهب « لو » مع « يعمر » الذي هو صلة « لو » وجاء مكان المجموع مصدر « يعمر » وهو : تعمير .

تكميل

والموصول الاسمي ما افتقر إلى صلة وعائده وهو : « الذي »
للمذكور و « التي » للمؤنث و « اللذان » و « اللتان » لثنائهما بالألف
إن كانا مرفوعين

الموصول الاسمي

(تكميل) مصدر « كَلَّ » من باب التفعيل ، بمعنى إسم الفاعل .
أى : مكَلَّ و متمم لقواعد الموصول . وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره
هذا تكميل (والموصول الاسمي) هو (ما افتقر) أى : إحتاج (إلى
صلة وعائد) الصلة : هي الجملة التي تكون بعد الموصول ، والعائد
يعنى : الضمير الراجع إلى الموصول (و) الموصول الاسمي (هو :
« الذي » للمذكر) المفرد تقول : « الذي ضرب عمرواً هو زيد »
فـ « الذي » موصول و « ضرب عمرواً » صلته . و « هو » عائده
(و « التي » للمؤنث) المفردة ، تقول : « التي نصرت علياً هي فاطمة
عليها السلام » فـ « التي » موصول ، و « نصرت علياً » صلة ، و « هي »
عائده (و « اللذان » و « اللتان » لثنائهما) أى : لتثنية المذكر ولثنائية
المؤنث ، الأول للمذكر ، والثاني للمؤنث (بالألف إن كانا مرفوعين

المحل - وبالياء ان كانا منصوبيه - او مجروريه و « الاوّل » و « الدين » مطلقا

(المحل) أى : إن كانا مبتدءاً مثلاً كـ « اللذان قاما بالعدل هما محمد وعلي عليهما السلام » و « اللتان دافعتا عن الدين هما خديجة وفاطمة عليهما السلام » فـ « اللذان » مبتدء في المثال الاول ، و « اللتان » في المثال الثاني - أيضاً - مبتدء . أو كانا فاعلاً مثلاً ، كـ « ضرب زيداً اللذان ماتا » و « نصر عمرواً اللتان مرضتا » فـ « اللذان » فاعل لـ « ضرب » و « اللتان » فاعل - أيضاً - لـ « نصر » (و) نقول : « اللذين » و « اللتين » (بالياء) وفتح الذال ، والتاء مع لامين (إن كانا منصوبيه ، أو مجروريه) أي : منصوبي المحل ، أو مجرورى المحل ، يعنى : إذا كانا في محل النصب ، كما إذا كانا مفعولين ، نحو : « ضرب زيد اللذين غصبا داره » و « نصر زيد اللتين نصرته » فـ « اللذين » مفعول لـ « ضرب » و « اللتين » مفعول لـ « نصر » والمفعول منصوب أو كانا في محل الجر ، نحو : « مررت باللذين ضرباني » و « ذهبت إلى اللتين قربتا منى » فـ « اللذين » دخل عليه حرف الجر وهو الباء ، و « اللتين » دخل عليه - أيضاً - حرف الجر وهو « إلى » (و « الاوّل ») بضم الهمزة (و « الدين ») - بكسر الذال - (مطلقاً) أى : في حالة الرضخ - والنصب والجر كلها يقرأ « اللذين » بـالياء ، هذان الاسمان

لجمع المذكر « والآلى » و « الآلى » و « اللواتى » لجمع المؤنث
و « مَنْ » و « ما » و « ال » و « اى » و « ذو » و « ذا » بعد « ما »
او « مَنْ » الاستفهاميتين للمؤنث والمذكر

موصولان (لجمع المذكر) تقول : « الأولى ضربونى جاؤا » و « الذين
نصرونى راحوا » (و « الآلى » و « الآلى » و « الآلى » لجمع
المؤنث) تقول : « الآلى ضربننى جئن » و « اللاتى غصبننى متن »
و « اللواتى سلبننى رحن » (و « مَنْ » و « ما » و « ال » و « اى »
و « ذو » و « ذا ») اذا كان « ذا » (بعد « ما » او) بعد (« مَنْ »
الاستفهاميتين) أى كانا : « ماذا » و « من ذا » هذه الستة موصولات
إسمية (للمؤنث والمذكر) والمفرد ، والتثنية ، والجمع . تقول :
« من ضربنى جاء » و « من ضربانى جاء » و « من ضربونى جاؤا » و « من
ضربتنى جائت » و « من ضربتانى جائتا » و « من ضربتنى جئن » وهكذا
« ما » . وأما « أل » فنحو : « الضاربى راح » أى : الذى ضربنى
و « الضاربى » يعنى : اللذان ضربانى . و « الضاربى » يعنى :
الذين ضربونى . و « الضاربى » يعنى : التى ضربتنى ، و « الضاربى »
يعنى : اللتان ضربتانى . و « الضاربى » يعنى : اللاتى ضربتنى .
وأما « أى » نحو : « أضرب أىكم ذهب » أى اضرب الذى ذهب منكم .
و « ايكى ذهب » أى : التى ذهبت . و « ايكى ذهب » أى : الذين

مسئلة

إذا قلت : « ماذا صنعت » و « من ذا رايت » فـ « ذا » موصولة
و « من » و « ما » مبتدئان ، والجواب رفع ، ولك إلغائها فهما مفعولان

يذهبان منكم . و « ايكن تذهبان » اى : اللتين تذهبان منكم ،
وهكذا واما « ذو » فتأني موصولة على لغة بنى طى فقط . وسمع
من كلام طى : « لا وذو في السماء عرشه » اى : لا والذي في السماء
عرشه . يعنى : الله تعالى . وقال الشاعر وهو من قبيلة طى « وبرى
ذو حفرت . وذوطويت » اى : التى حفرت والتى طويت . واما « ماذا ؟ »
و « من ذا ؟ » فاليك التفصيل عنها في هذه المسئلة التالية :

(مسئلة : إذا قلت : « ماذا صنعت » و « من ذا رايت » فـ
« ذا » موصولة و « من » و « ما » مبتدئان) و « صنعت » و « رايت »
خبران (والجواب رفع) يعنى : يكون الاسم الذى يصير جواباً لهذا
السؤال مرفوعاً . ففي جواب « ماذا صنعت ؟ » تقول - مثلاً - :
« دار » - بالرفع - وفى جواب « من ذا رايت ؟ » تقول مثلاً : « زيد »
بالرفع . والتقدير : الذى صنعه دار . والذي رايت زيدا (و) يجوز
(لك إلغائها) اى : إسقاط « ذا » في المثالين عن العمل . وجعلها
زائدة (فهما) أى : « من » و « ما » (مفعولان) للفعل الذى بعدها

وتركيبها معها بمعنى : أى شيء أو أى شخص فالكل مفعول والجواب على التقديرين نصب ، وقس عليه نحو : « ماذا عرض » و « من ذا قام » إلا أن الجواب رفع

(و) يجوز لك (تركيبها معها) أى : تركيب « ذا » مع « ما » و « من » فيكون المجموع (بمعنى : أى شيء) في « ماذا » (أو) بمعنى (أى شخص) في « من ذا » فقولك : « ماذا صنعت » يعني : أى شيء صنعت ، وقولك : « من ذا رايت » يعني أى شخص رايت (فالكل) أى : « ما » مع « ذا » مجموعاً - و « من » مع « ذا » مجموعاً (مفعول) مقدم للفعل الذي بعدهما (والجواب) يكون (على التقديرين) سواء جملت « ذا » زائدة - أم جعلتها مركبة مع « ما » و « من » (نصب) لأن مجموع « ماذا » ومجموع « من ذا » مفعول ، والمفعول منصوب ، فتقول في الجواب « داراً » و « زيداً » بالنصب .

(وقس عليه) أى : على ما ذكر من المثالين ما إذا كان بعد « ذا » فعل لازم (نحو : « ماذا عرض » و « من ذا قام ») فـ « عرض » و « قام » فعلان لازمان ، لا يمكن أن يصير « ما » و « من » مفعولاً لها - لأن اللازم لا يتعدي إلى المفعول به (إلا أن الجواب رفع) أى : الشيء الذي - يصير جواباً - لهذين المثالين ونحوهما يكون مرفوعاً - ففي جواب « ماذا عرض » تقول : « ذهابك » بالرفع وفي

مطلقا .

ومنها

المركب ، وهو: ما ركب من لفظين ليس بينهما نسبة فان تضمن الثاني حرفاً بنياً كـ « خمسة

جواب « من ذا قام » نقول : « زيد » بالرفع (مطلقاً) أي : سواء جعلت « ذا » موصولة ، أم ملفاةً ، أم مركبة مع « ما » و « من » فيكون « من ذا » و « ماذا » مبتدئان ، و « عرض » و « قام » خبران والجواب مبتدئ خبره محذوف ، فقولك : « ذهابك » و « زيد » تقديرهما : ذهابك عرض ، وزيد قام . فـ « ذهابك » و « زيد » مبتدئان ، و « عرض » و « قام » خبران .

المركبات

(ومنها) أي : ومن المبتدئات (المركب ، وهو) كل (ما ركب من لفظين ليس بينهما نسبة) نخرج مثل « عبد الله » لأن بين « عبد » و « الله » نسبة الإضافة ، والمركب المبني هو الذي لا يكون فيه بين اللفظين نسبة أبداً (فان تضمن) اللفظ (الثاني حرفاً) أي : كان قبله حرف مقدر (بنياً) أي : يصير اللفظان مبنيين (كـ « خمسة

عشر « و » « حادى عشر » وأخواتها إلا « إثنى عشر » وفرعيه إذ الاول منها معرب على المختار ، وإلا أعرب الثاني . ك « بعليك »

عشر « و » « حادى عشر » وأخواتها (وهي : ثلاثة عشر ، وأربعة عشر . . . حتى تسعة عشر . فإن التقدير : خمسة وعشر ، وأحد وعشر . وثلاثة وعشر ، وأربعة وعشر . . . وهكذا - بتقدير واو قبل اللفظ الثاني - واللفظان مبنيان على الفتح . ف « عشر » مفتوح مبني ، واسم العدد الذي قبله - أيضاً - مفتوح مبني (إلا « إثنى عشر » وفرعيه) وهما : إثنتا عشرة ، وثنتا عشرة . (إذ) اللفظ (الاول منها) أى : من هذه الثلاث وهو : إثنا واثنتا وثنتا ، (معرب على) الرأي (المختار) أى : على القول الذي اخترناه نحن ودليل كونها معرباً أنها تتغير . ففي حالة ، الرفح تقرأ بالألف وفي حالتي النصب والجر تقرأ بالياء ، تقول : « رأيت إثنى عشر رجلاً وإثنتى عشرة امرأة . وثنتى عشرة صبياً » وهكذا تقول : « مررت باثنى عشر رجلاً ، وإثنتى عشرة امرأة ، وثنتى عشرة صبياً » بالياء كتبنا وقراءة (وإلا) أى : وإن لم يتضمن اللفظ الثاني حرفاً (أعرب) اللفظ (الثاني ، ك « بعليك ») فهو إسم مركب من لفظين هما : « بعل » و « بك » وليس بينهما نسبة أبداً ، وحيث أن « بك » الذي هو اللفظ الثاني لا يتضمن حرفاً لذا أعرب « بك » تقول : « هذا « بعليك »

إن لم يكن قبل التركيب مبنيًا كـ « سيبويه » .

التوابع

كل فرع أعرب بأعراب سابقه ، وهي خمسة :

بالرفع لأنه خبر لـ « هذا » ، و « رأيت بعلبك » بالنصب لأنه مفعول
و « مررت ببلبك » وحيث إن « بعلبك » غير منصرف - كما سيأتي
في خاتمة هذه الحديقة - كان جره بالفتحة ، ويظهر أثر جر « بعلبك »
في عطف شيء عليه ، فلو قلت « مررت ببلبك وزيد » جر « زيد »
لأنه للمطف على محل « بعلبك » المجرور بالباء . (إن لم يكن) اللفظ
الثاني (مثل التركيب) أي : قبل إصاقه باللفظ الأول (مبنيًا) فإن
كان اللفظ الثاني من أصله مبنيًا (كـ « سيبويه ») فلا يصير بواسطة
التركيب معربًا ، وأصله « سيب » و « ويه » ، والسيب يعني « التفاح »
و « ويه » إصم صوت مبني من أصله ، لبناء أسماء الأصوات .
(التوابع) هو (كل فرع أعرب بأعراب سابقه ، وهي خمسة)
النعمة ، والمعطوف بالحرف ، والتأكيّد ، والبدل ، وعطف البيان .

الأول : النعت . وهو : ما دلّ على معنى في متبوعه مطلقاً
والأغلب اشتقاقه وهو إما بحال موصوفه ويتبعه اعراباً ، وتعريفاً
وتذكيراً . وافراداً ، وتثنية ، وجمعاً . وتذكيراً . وتأنيثاً

النعت

(الأول : النعت ، وهو : ما) أى : اللفظ الذي (دلّ
على معنى) كأن ذلك المعنى (في متبوعه) أى في الاسم الذي جى بهذا
النعت لذلك الاسم (مطلقاً) أى : يكون ذلك المعنى موجوداً في
المتبوع دائماً ، غير مقيد بزمان دون زمان ، مثل « جائي رجل كريم »
فـ « كريم » معنى كائن في « رجل » دائماً . بخلاف الحال مثل « جائي
رجل راكبا » فإن « راكبا » معنى كان في « رجل » زمان المجيء فقط
(والأغلب اشتقاقه) أى : كون النعت مشتقاً يعنى : له ماض و
ومضارع ، وغيرهما (وهو) أى : النعت على نوعين : (إما بحال
موصوفه) يعنى : النعت إما معنى موجود في نفس الموصوف مثل :
« جائي رجل كريم » فـ « كريم » معنى موجود في « رجل » الذي هو
الموصوف (فـ) هكذا نعت يجب أن (يتبعه) أى : يتبع موصوفه .
ويكون مثل موصوفه (إعراباً ، وتعريفاً . وتذكيراً ، وافراداً ،
وتثنية ، وجمعاً ، وتذكيراً ، وتأنيثاً) فإن كان الموصوف مرفوعاً
أو منصوباً ، أو مجروراً فيجب أن يكون إعراب النعت كذلك ،

او بحال متعلقه . ويتبعه في الثلاثة الاول . واما في البواقي

وإن كان الموصوف نكرة كان النعت نكرة ، وإن كان الموصوف معرفة كان النعت معرفة ، وإن كان الموصوف مفرداً . أو تثنية ، او جمعاً كان النعت مثله ، وإن كان الموصوف مذكراً كان النعت مذكراً وإن كان الموصوف مؤنثاً كان النعت مؤنثاً . ففي هذا المثال : « جائي رجل كريم » رجل مفرد ، كريم - ايضاً - مفرد ، رجل مذكر ، كريم - ايضاً - مذكر ، رجل مرفوع ، كريم - ايضاً - مرفوع ، رجل نكرة ، كريم - ايضاً - نكرة (او) يكون النعت (بحال متعلقه) اي : متعلق الموصوف ، يعني : النعت صفة موجودة في شيء متعلق بالموصوف لا في نفس الموصوف . نحو « جائي رجل حسنة جاريته » . فـ « حسنة » صفة في الجارية لا في زيد . الا أن الجارية متعلق بزيد . لاضافتها الى ضمير زيد . (و) هكذا نعت يجب ان (يتبعه) اي يتبع الموصوف ، ويكون مثل الموصوف (في الثلاثة الاول) اي : في الاعراب ، والتعريف ، والتذكير ، فـ « حسنة » مثل « رجل » في الاعراب لأن « رجل » مرفوع و « حسنة » - ايضاً - مرفوع . و « حسنة » نكرة مثل « رجل » الذي هو نكرة . هذا إذا لم يرفع النعت ضمير الموصوف ، وإعلاء اضيف النعت إلى متعلق الموصوف فقط . (واما في) الخمسة (البواقي) وهي : الافراد والتثنية

فان رفع ضمير الموصوف فوافق ايضا نحو : « جائي امرئة كريمة
الآب » و « رجلان كريما الآب » و « رجال كرام الآب »

والجزم . والتذكير ، والتأنيث (فان رفع) النعت (ضمير الموصوف)
مع إضافة النعت إلى متعلق الموصوف (فوافق أيضاً) في الخمسة البواقي
(نحو : « جائي امرئة كريمة الآب ») ف « كريمة » نعت بحال المتعلق
الذي هو الآب . والموصوف هو : امرئة - والتقدير : كريمة هي
الآب ، فرفع كريمة « هي » ضمير الراجع الى : امرئة على الفاعلية
وأضيفت « كريمة » الى « الآب » من إضافة الصفة الى التميز - وحيث
ان كريمة عمل في ضمير الموصوف . وجب موافقة « كريمة » مسم
الموصوف الذي هو « امرئة » في الخمسة البواقي . ف « امرئة » مفردة
و « كريمة » - ايضاً - مثلها مفردة . و امرئة مؤنث ، كذلك
« كريمة » - ايضاً - مؤنث (و) نحو : « جائي (رجلان كريما
الآب ») ف « كريمة » رفع ألف التثنية على الفاعلية . - وهو الضمير
الراجع الى الموصوف « رجلان » - وأضيف الى « الآب » من إضافة
الصفة الى التميز - وحيث ان « كريمة » رفع ضمير الموصوف وأضيف
الى متعلق الموصوف « الآب » وافق مسم الموصوف « رجلان »
ف « رجلان » و « كريما » كلاهما مذكران . ومثنيان (و) « جائي
(رجال كرام الآب ») ف « كرام » رفع ضمير « هم » مستتراً فيه على

والأفكال فعل نحو: «جائي رجل حسنة جاريته» أو «عالية. أو عال داره»

الفاعلية . ومرجعه الى الموصوف «رجال» . وأضيف الى «الأب» من اضافة الصفة الى التميز . وحيث ان «كرام» رفع ضمير الموصوف وأضيف الى متعلق الموصوف «الأب» وافق مع نفس الموصوف «رجال» فكلاهما جمع . وكلاهما مذكران (والا) أى : وان لم يرفع النعت ضمير الموصوف . بل رفع نفس المتعلق (فد) يكون النعت (كالفعل) يعنى : حذف النعت . ووضع فى محله فعل ، فان كان ذلك الفعل يوافق الموصوف فى الخمسة البواقي . فيجب أن يوافق النعت - ايضا - مع الموصوف فى الخمسة البواقي ، وان كان ذلك الفعل لا يوافق مع الموصوف فى الخمسة البواقي . فلا يوافق النعت - ايضا - مع الموصوف فى الخمسة البواقي (نحو : «جائي رجل حسنة جاريته») فالموصوف : رجل . والنعت : حسنة . والمتعلق : جاريته . فد «حسنة» لم تعمل فى ضمير راجع الى «رجل» . بل عملت فى «جارية» التي هي نفس المتعلق . و «حسنة» لم توافق مع «رجل» فى التذكير والتأنيث - فان «رجل» مذكر ، و «حسنة» مؤنث - لأنه لو وضعت مكان «حسنة» فعلا وجب أن تقول هكذا : «جائي رجل حسنة جاريته» ولم يصح أن تقول : «جائي رجل حسن جاريته» (أو) نحو : «جائي رجل (عالية . أو عال داره)»

و : « لقيت إمرأتين حسناً عبداهما » أو « قائما ، أو قائمة في الدار جاريتهما » .

وإنما جاز : « عالية » - و « عال » ، لأنك لو وضعت مكانها فعل جاز أن تقول طالت داره - و جاز : علا داره ، لأن « دار » مؤنث لفظي والمؤنث اللفظي إذا صار فاعلا وكان إسما ظاهراً جاز في فعله التذكير والتأنيث (و : « لقيت إمرأتين حسناً عبداهما ») فـ « حسناً » نعت - و « إمرأتين موصوف ، و « حسناً » لم يرفع ضميراً راجعاً إلى « إمرأتين » بل رفع نفس المتعلق - وهو : عبداهما - وإنما لم يوافق « حسناً » مع « إمرأتين » في التذكير والتأنيث - فـ « إمرأتين » مؤنث ، و « حسناً » مذكور - ولا في الافراد والتنقية والجمع - فـ « إمرأتين » تنقية و « حسناً » مفرد - لأنك لو وضعت فعلاً في مكان « حسناً » وجب أن يكون ذلك الفعل مفرداً ومذكراً هكذا : « لقيت إمرأتين حسن عبداهما » (أو) نحو : « لقيت إمرأتين (قائماً ، أو قائمة في الدار جاريتهما ») فـ « إمرأتين » موصوف ، و « قائما ، أو قائمة » نعت والنعت لم يرفع ضميراً راجعاً إلى « إمرأتين » بل رفع نفس المتعلق - وهو جاريتهما - وإنما لم يوافق النعت مع « إمرأتين » في الافراد - والتنقية والجمع - فان قائما أو قائمة مفرد - و « إمرأتين » تنقية - ولم يلزم الموافقة في التذكير والتأنيث - فان « إمرأتين » مؤنث - والنعت يجوز تذكيره - فتقول

الثاني

المعطوف بالحرف ، وهو تابع بواسطة « الواو » أو « الفاء »
 أو « ثم » أو « حتى » أو « أم » أو « أما » أو « بل » أو « لا » أو
 « لكن » نحو : « جائئى زيد وعمرو » و « جمعناكم والاولين »

قائما ، ويجوز تأنيثه فتقول : قائمة - لانك لو وضعت في محل النعت
 فعلا ، وجب أن يكون ذلك الفعل مفرداً . وجاز أن يكون
 مذكراً ، أو مؤنثاً هكذا : « لقيت إمرأتين قام أو قامت في الدار
 جاريتهما » ، لأن الفاعل اذا كان اسماً ظاهراً مؤنثاً حقيقياً . ويجوز
 بينه وبين فعله فاصلة غير « الا » جاز في الفعل التذكير والتأنيث ، وهنا
 فصل « في الدار » بين « القائم » وبين « جاريتهما » الذي هو فاعل ولذا
 جاز في « القائم » التذكير والتأنيث .

العطف بالحروف

(الثاني) من التوابع (المعطوف بالحرف - وهو تابع بواسطة)
 واحد من الحروف العشرة : (« الواو » أو « الفاء » أو « ثم » أو
 « حتى » أو « أم » أو « أما » أو « أو » أو « بل » أو « لا » أو
 « لكن » نحو : « جائئى زيد وعمرو » و « جمعناكم والاولين » قالوا

وقد يعطف الفعل على اسم مشابه له

- في المثال الاول - عطف « عمرو » على « زيد » ، و - في المثال الثاني - عطف « الأولين » على « كم » ، والسبب في التمثيل بمثالين أن الواو قد يعطف السابق على اللاحق فإن « الأولين » - الذي عطفه الواو - كانوا قبلنا نحن الذين خاطبنا الله تعالى بقوله « جمعناكم » .

ومثال الفاء : جاء زيد فعمرو .

ومثال ثم : جاء زيد ثم عمرو

ومثال حتى : قام القوم حتى عمرو

ومثال أم : أزيد قام أم عمرو ؟

ومثال أما : قام زيد أما عمرو فلم يقم

ومثال أو : جاء زيد أو عمرو ، يعني : و عمرو

ومثال بل : لم يقره زيد ، بل عمرو

ومثال لا : زيد يأكل لا عمرو

ومثال لكن : لم يتعلم زيد ، لكن عمرو تعلم

(وقد يعطف الفعل على اسم مشابه له) أي : لذلك الفعل ، كعطف الفعل

الماضي على اسم الفاعل ، نحو : « الضاربون زيداً ، فقتلوه » فـ « الفاء »

عطف « قتلوه » وهو فعل ماضٍ على « ضاربون » وهو اسم فاعل ،

ومشابه للفعل ، لأن « الضاربون زيداً » معناه الذين ضربوا زيداً

وبالعكس ولا يحسن العطف على المرفوع المتصل بارزاً أو مستتراً إلا
مع الفصل بالمنفصل - أو فاصل - ما - أو توسط - لا - بين العاطف والمعطوف
نحو : « جئتُ أنا وزيد » و « يدخلونها ومن صلح »

(وبالعكس) يعني : قد يعطف الاسم المقابله للفعل على فعل ، نحو :
« الذين ضربوا زيداً فقاتلوه » ف « التاء » عطف « قاتلوه » وهو اسم
فَاعِل ، على « ضربوا » وهو فعل ماضٍ ، لأن « قاتلوه » معناه قتلوه
(ولا يحسن العطف على) الضمير (المرفوع المتصل) أي الضمير المتصل
بفعل ، وهو فاعل ذلك الفعل ، لا يحسن العطف عليه سواء كان
(بارزاً) أي ضميراً ظاهراً مثل : « ضربتُ » (أو) كان (مستتراً)
مثل : « اضرب » فتقديره : « اضرب أنت » فأنت مستتر فيه (إلا
مع الفصل) بين الضمير المتصل ، وبين المعطوف (بالمنفصل) أي :
بضمير منفصل يكون تأكيذاً لذلك الضمير المتصل (أو فاصل - ما)
أي : فاصلة قليلة بين الضمير المتصل وبين المعطوف (أو توسط - لا)
بين العاطف والمعطوف (أي : بين حرف العطف وبين المعطوف) نحو
« جئتُ أنا وزيد » عطف « زيد » على « التاء » في « جئتُ » مع
أن التاء ضمير متصل ، ومرفوع - لأنها فاعل - وإنما جاز العطف ،
لأنه فصل « أنا » بين « التاء » وبين حرف العطف - وهو الواو -
(و) نحو : قوله تعالى : (« يدخلونها ومن صلح ») عطف « من

و « ما أشركنا ولا آباءنا » .

تنبيه

ويعاد الخافض على المعطوف على ضمير مجرور نحو :
« مررت بك وبزيد » ولا يعطف على معمولي عاملين مختلفين على
المشهور

صلح « على « الواو » في « يدخلونها » مع أن « الواو » ضمير متصل ،
ومرفوع - لأنها فاعل - وإنما جاز العطف لأنه فصل « ها » بين « الواو » وبين
حرف العطف (و) نحو قوله تعالى : (« ما أشركنا ولا آباءنا »)
عطف « آباءنا » على « نا » في « أشركنا » مع أن « نا » ضمير متصل
مرفوع - لأنها فاعل - وإنما جاز العطف لأنه توسط « لا » بين واو
العطف - وبين المعطوف - وهو : آباءنا - .

(تنبيه) لأحكام العطف (ويعاد الخافض) أى : حرف الجر
(على المعطوف على ضمير مجرور) يعنى : لو عطفت إسماً على ضمير
مجرور فحرف الجر الذي دخل على ذلك الضمير يعود على الاسم المعطوف
- أيضاً - (نحو : « مررت بك وبزيد ») عطف « زيد » على الكاف -
وحيث كان الكاف مجروراً بالباء أعيد الباء على « زيد » (ولا) يجوز
أن (يعطف على معمولي عاملين مختلفين على المشهور) بين النحويين

إلا في نحو : « في الدار زيد » والحجرة عمرو » .
 الثالث : التأكيد ، وهو متبوع يفيد تقرير متبوعه

يعنى : إذا كان معمولان لعاملين وكان عملها مختلفا مثل أن كان أحدهما يعمل الرفع ، والآخر يعمل الجر . فلا يجوز عطف إسمين على هذين الممولين ، فلا يجوز مثل : « زيد في الدار ، وعمرو الحجرة »
 فـ « زيد » معمول للابتدائية ، و « الدار » معمول لـ « في » والابتدائية عملها الرفع ، و « في » عملها الجر ، فعطف « عمرو » على « زيد » و « الحجرة » على « الدار » مع اختلاف عملها لا يجوز على المشهور (إلا في) ما إذا قدم المجرور في المعطوف عليه ، وآخر الرفع ، وقدم المجرور في المعطوف - أيضاً - على الرفع (نحو : « في الدار زيد ، والحجرة عمرو ») فعطف « الحجرة » على « الدار » وعطف « عمرو » على « زيد » و « زيد » مع « عمرو » المرفوعان مؤخران و « الدار » مع « الحجرة » المجروران مقدمان . وكلما كان مثال هكذا جاز العطف على معمولي عاملين مختلفين .

التأكيد

(الثالث) من التوابع (التأكيد) وهو تابع يفيد تقرير متبوعه (أي : إثبات متبوعه ، نحو : جاء زيد نفسه : فد نفسه »

أو شمول الحكم لأفراده وهو إمّا لفظي وهو اللفظ المكرر، أو معنوي - والفاظه النفس . والعين ، ويطابقان المؤكد في غير التثنية . ومما فيها كالجمل قول : « جائئني زيد نفسه »

تأكيد لـ « زيد » ولا يفيد إلا إنبات متبوعه وأن نسبة المجيء إلى « زيد » لم يكن عن سهو أو أشنباه (أو) يفيد التأكيد (شمول الحكم لأفراده) أي : لأفراد المتبوع . نحو : « جاء القوم أجمعون » فـ « أجمعون » تأكيد لـ « القوم » ويفيد : أن المجيء كان شاملاً لجميع أفراد القوم .

(وهو) أي : التأكيد (إمّا لفظي و) التأكيد اللفظي (هو اللفظ المكرر) نحو : « جائئني زيد زيد » فـ « زيد » الثاني تأكيد لفظي لـ « زيد » الأول (أو معنوي ، والفاظه) أي : الفاظ التأكيد المعنوي هي (النفس ، والعين ، ويطابقان) أي : النفس والعين مع (المؤكد) - بفتح الكاف - (في) كل شيء من التذكير والتأنيث والاعراب . والتعريف : والتذكير ، والأفراد والجمع (غير التثنية . ومما فيها) أي : النفس والعين في التثنية (كالجمل) يعني : أن المتبوع لو كان تثنية فيكون التأكيد بصيغة الجمع ولكنه يضاف إليه ضمير التثنية (تقول : « جائئني زيد نفسه ») فـ « نفسه » تأكيد لـ « زيد » وقد طبق مع « زيد » في جميع ما تقدم : فـ « زيد » مذكّر - والضمير الملتصق بالنفس مذكّر

والزیدان أنفسهما « و » الزیدون أنفسهم « و » كلا « و » كلتا « للمثنى
و « كل » و « جميع » و « عامة » لغيره من كل ذی أجزاء یصح افتراقها

و « زید » مرفوع فنفسه - أيضاً - مرفوع - و « زید » معرفة ، فنفسه
ایضاً معرفة ، لأنها أضيفت إلى ضمیر « زید » ، و « زید » مفرد فنفسه
- أيضاً - مفرد (و) « جائئی (الزیدان أنفسهما) » ف « أنفسهما »
تأکید لـ « الزیدان » - ولم - یقل : نفسهما بالتثنية ، بل قال
- بصيغة الجمع - أنفسهما ف « أنفسهما » مطابق مع « الزیدان » في جميع
ما تقدم الا في التثنية ، فان « الزیدان » تثنية ، و « أنفسهما » جمع ،
ولكنها مضافة الى « هما » الذی هو ضمیر مثنی (و) « جائئی (الزیدون
أنفسهم) » ف « أنفسهم » تأکید لـ « الزیدون » ومطابق مع « الزیدون »
في جميع ما تقدم و « كلا » و « كلتا » (تأکیدان (للمثنى) ف « كلا »
تأکید لتثنية المذكر ، و « كلتا » تأکید لتثنية المؤنث تقول :
« جائئی الزیدان كلاهما » و « جائئی الهندان كلتاها » (و « كل » و « جميع »
و « عامة » لغيره) أى : لغير المثنی (من كل) شیء (ذی أجزاء
یصح) أي : یمكن (افتراقها) أى : تفريق تلك الأجزاء - نحو
« جاء القوم كلهم أو جميعهم » أو عامتهم « ف « القوم » له أجزاء
وأجزائه هو : زید ، عمرو ، تقی ، علی ، باقر ، جعفر ، وغيرهم
ويمكن تفريق هذه الأجزاء ، بأن یكون زید في مكان ، وعمرو

ولو حكماً نحو: « اشترت العبد كله » ويتصل بضمير مطابق للمؤكد

في مكان آخر ، و « بقي » في محل ثالث . وهكذا (ولو حكماً) أى :
ولو كان إمكان تفريق الأجزاء حكماً . لا حقيقة (نحو : « اشترت
العبد كله ») فـ « العبد » له أجزاء ويمكن تفريق أجزائه حكماً ، يعنى :
في الشراء ، بأن يشتري شخص ربع العبد فإن الذي يشتري ربع العبد
لا يقسم جسم العبد الى أربعة اجزاء حتى يأخذ المشتري جزءاً من تلك
الأربعة ، بل يصير العبد في حكم من قسم إلى أربعة أجزاء . أو
تقول : « اشترت العبد جميعه . أو عامته » بخلاف « جاء زيد كله »
فانه لا يمكن تفريق أجزاء زيد في المجيء لاجماً بأن يأتي ربع جسم
زيد فقط . ولا حكماً ، بأن نحكم بأن الذي جاء كان ربع زيد - سواء
كان قد جاء أم لا . (ويتصل) « كل » و « جميع » و « عامة »
(بضمير مطابق للمؤكد) - بفتح الكاف - فإن كان المؤكد مفرداً مذكراً
إتصل بهذه الألفاظ ضمير مفرد مذكر نحو « اشترت العبد كله ، أو جميعه
أو عامته » . وان كان المؤكد مفرداً مؤنثاً إتصل بهذه الألفاظ
ضمير مفرد مؤنث . نحو : « اشترت الأمة كلها ، أو جميعها . أو
عامتها » . وان كان المؤكد تثنية صار الضمير تثنية ايضاً ، نحو :
« اشترت العبدتين كلها ، أو جميعها . أو عامتهما » وان كان المؤكد
جمعاً مذكراً صار الضمير جمعاً مذكراً - ايضاً - نحو : « اشترت

وقد يتبع « كل » بـ « اجمع » واخوانه .

مسئلتان

لا يؤكد النكرة الا مع الفائدة ، ومن ثم

العبد كلهم ، أو جميعهم ، أو عامتهم « وان كان المؤكد جمعا مؤنثا صار الضمير - ايضا - جمعا مؤنثا ، مثل : « اشترت الاماء كلهن ، او جميعهن ، او عامتهن » (وقد يتبع « كل » بـ « اجمع » واخوانه)
 اى : قد يأتي بعد « كل » اجمع ، واخوات اجمع ، وهي : اكنتم ، ابصع ، ابتع ، لتقوية التأكيذ حالكون هذه الألفاظ مطابقة مع المؤكد في التذكير والتأنيث . والافراد والجمع . تقول « اشترت العبد كله ، اجمع ، اكنتم ، ابصع ، ابتع » و « اشترت البجارية كلها جمعا ، كتماء ، بصعاء بتماء » و « جاء القوم كلهم اجمعون ، اكنتمون ابصمون ، ابقتمون » و « رايت النساء كلهن جمع كنتم بتم بتم » وهكذا في غير هذه الأمثلة .

(مسئلتان) : الاولى : (لا يؤكد النكرة) بالتأكيذ الممنوى
 (إلا مع الفائدة) أى : إلا إذا كان مجيئ التأكيذ سببا لفائدة
 (ومن ثم) أى : من حيث لزوم وجود الفائدة في صحة التأكيذ

امتنع « رأيت رجلاً نفسه » و جاز : « اشتريت عبداً كله » وإذا اكد المرفوع المتصل - بارزاً او مستتراً - بـ « النفس » و « العين » فبعد المنفصل نحو : « قوموا انتم انفسكم »

للتكره (امتنع « رأيت رجلاً نفسه ») لأن « نفسه » لم يحصل من وجوده فائدة لأن معنى « رأيت رجلاً » و « رأيت رجلاً نفسه » واحد (و جاز : « اشتريت عبداً كله ») لأن في « كله » فائدة ، إذ لو كنت تقول : « اشتريت عبداً » كان من المحتمل شراء اكثر العبد لا كله ، فاذا قلت « كله » زال هذا الاحتمال .

المسئلة الثانية: (وإذا اكد) الضمير (المرفوع المتصل - بارزاً) كان ذلك الضمير (أو مستتراً -) وكان تأكيده (بـ « النفس » و « العين ») يعني : لو كان ضمير متصلاً بالفعل - وكان ذلك الضمير فاعلاً لذلك الفعل - سواء كان ضميراً ظاهراً - أم مستتراً - وأردنا أن تؤكد ذلك الضمير بالنفس ، أو العين لا بغيرها (فـ) لا يجوز إلا (بعد المنفصل) أى : بعد أن تأتى بضمير منفصل تأكيذاً لذلك الضمير المتصل ، ثم تأتى بالنفس والعين تأكيذاً لذلك الضمير المتصل (نحو : « قوموا انتم انفسكم ») فـ « انفسكم » تاكيد للواو في - قوموا - الذي هو ضمير بارز متصل بالفعل ، ومرفوع - لأنه فاعل - ، و جاز ذلك لأن قبل التأكيدي بـ « انتم » - الذي هو ضمير منفصل - تاكيداً

و « قم انت نفسك »

الرابع

البذل ، وهو التابع المقصود اصاله بما نسب الى متبوعه وهو :
بدل الكل من الكل

للاو (و) نحو : (« قم انت نفسك ») فـ « نفسك » تا كيد للضمير المستتر في « قم » الذي هو مرفوع لانه فاعل لـ « قم » ، وجاز ذلك لأن قبل التأكيدي « انت » - الذي هو ضمير منفصل - تأكيدياً لذلك الضمير المستتر ، والمثال الاول لتأكيد الضمير البارز ، والثاني لتأكيد الضمير المستتر .

البذل

(الرابع) من التوابع (البذل) ، وهو التابع المقصود اصاله بما نسب الى متبوعه) يعنى : الشيء الذي نسب الى المتبوع كان المقصود الاصلى نسبة ذلك الشيء الى البذل . كما تقول : « اكلت الرغيف نصفه » فـ « نصفه » بدل عن « الرغيف » والمقصود من الاكل ليس « الرغيف » كله ، بل المقصود نصفه (وهو) على اربعة انواع :
١ - (بدل الكل من الكل) وهو البذل الذي يكون ذاته

والبعض من الكل - والاشتمال - وهو الذي اشتمل عليه المبدل منه بحيث يتشوق الصامع الى ذكره نحو « يستلونك عن الشهر الحرام قتال فيه »

عين ذات المبدل منه ، وان كان معنيهما مختلفين - نحو : « اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم » فـ « صراط الذين أنعمت عليهم » بدل الكل من الكل عن « الصراط المستقيم » ، و « صراط الذين أنعمت عليهم » هو عين « الصراط المستقيم » لان الذين أنعم الله عليهم طريقهم هو الطريق المستقيم وان كان معنيهما مختلفين ، لان « الصراط المستقيم » معناه : الطريق المعتدل - و « صراط الذين أنعمت عليهم » معناه : طريق اناض انعم الله عليهم .

٢ - (و) بدل (البعض من الكل) وهو البديل الذي يكون ذاته بعضاً من ذات المبدل منه ، نحو : « اكلت الرغيف نصفه » فـ « نصفه » بدل عن « الرغيف » والرغيف « مبدل منه ونصف الرغيف بعض الرغيف .

٣ - (و) بدل (الاشتمال وهو) البديل (الذي اشتمل عليه المبدل منه) اي : يكون المبدل منه مشتملاً على البديل (بحيث) اخذ ذكر المبدل منه (يتشوق) اي : يشترك (السامع الى ذكره) اي : ذكر ذلك البديل (نحو) قوله تعالى (« يستلونك عن الشهر الحرام قتال فيه ») فـ « قتال فيه » بدل من « الشهر الحرام » بدل اشتمال ،

والبديل المباین ، وهو : إن ذكر للبالغة سمى : بدل البداء . كقولك « حبيبي قر شمس » ويقع من الفصحاء ، أو لتدارك الغلط

و « الشهر الحرام » مبدل منه ، و « الشهر الحرام » مشتمل على « القتال فيه » لأن القتال إذا وقع في الشهر الحرام فيظهر أن الشهر الحرام كان مهتملاً على القتال ، وإشتماله يكون بحيث حينما قيل : « يستلونك عن الشهر الحرام » ينتظر السامع ويشتاق إلى ذكر الشيء الذي يحتمل عن وقوع ذلك الشيء في الشهر الحرام .

٤ - (والبديل المباین) وهو البديل الذي ليس نفس المبدل منه ولا جزءاً منه ، ولا كان المبدل منه مشتملاً عليه (وهو إن ذكر للبالغة سمى : بدل البداء ، كقولك : « حبيبي قر شمس ») فـ « شمس » بدل عن « قر » وذكر البديل للبالغة في حسن الحبيب وجماله - فإن الشمس أكثر نوراً من القمر - فكانما المتكلم حينما قال « قر » رأى أنه قصر في بيان جمال حبيبه . فقال « شمس » ليبين أن جمال حبيبه أكثر من جمال « القمر » (و) هذا النوع من البديل - وهو بدل البداء - (يقع من الفصحاء) أى : يستعمل الفصحاء مثل هذا البديل لأنه حينما قال « قر » لم يكن سهواً منه . بل قال - أولاً - « قر » ثم قال « شمس » ليعظم جمال حبيبه في ذهن السامع (أو) يأتي بدل المباین (لتدارك الغلط) أى : أن المتكلم يشتبه فيريد أن يذكر

نحو : « جائي زيد الفرس » ولا يقع من فصيح .

هداية

لا يبدل الظاهر عن المضمر في بدل السكّل إلا من الغائب نحو :

« ضربته زيداً »

شيئاً فيجرى على لسانه فيقول شيئاً آخر غلطاً وسهواً ، ثم يصحح الغلط ويتدارك السهو فيذكر ما أراده (نحو : « جائي زيد الفرس ») فإن المتكلم أراد - من الاول - أن يقول : جائي الفرس ولكنه غلط وسها فقال : جائي زيد . ثم علم بأنه قال « زيد » إشتباهاً فصصح الغلط . وقال : « الفرس » (و) هذا النوع من بدل المباين - ويسمى بدل الغلط - (لا يقع من فصيح) أى : لا يتكلم بمثل ذلك الفصحاء في خطاباتهم ، وأشعارهم ، ونحوها لانهم - أولاً - يلاحظون كل ما يريدون أن يقولوه ، ثم يتكلمون . والذي يلاحظ لا يغلط ، ولكنه يقع في غير الاشعار ، والمنشورات الادبية .

(هداية) مصدر بمعنى اسم الفاعل ، يعنى : الهادي إلى بقية قواعد البدل (لا يبدل) الاسم (الظاهر عن المضمر) يعنى : الاسم الظاهر لا يصير بدلاً عن الضمير (في بدل السكّل إلا من) (ضمير الغائب) فيجوز (نحو : « ضربته زيداً ») ف « زيداً » بدل عن

وقال بعض المحققين لا يبدل المضمر عن مثله - ولا من الظاهر ، ومما مثل به لذلك مصوغ على العرب ونحو « قمت أنا » و : « لقيت زيدا إياه » تأكيده لفظي .

الخامس

عطف البيان ، وهو : تابع

الهاء في « ضربته » - بدل السكل (وقال بعض المحققين) وهو ابن مالك - كما قيل - (لا يبدل المضمر عن مثله ، ولا من الظاهر) يعني : الضمير لا يصير بدلا لا عن ضمير آخر ، ولا عن اسم ظاهر (و) قال ابن مالك : أن كل (ما مثل به لذلك) أي : كل مثال إستشهدوا به لأجل إثبات صيرورة الضمير بدلا - فهو (مصوغ على العرب) يعني : أنهم به العرب . وليس من العرب (ونحو) هذين المثالين اللذين جاءا من العرب قطعاً (« قمت أنا ») الذي صار فيه « أنا » - وهو ضمير - بدلا عن « التاء » في قمت ، وهو ضمير أيضا (و : « لقيت زيدا إياه ») الذي صار فيه « إياه » - وهو ضمير - بدلا عن « زيد » وهو اسم ظاهر - فيها (تأكيده لفظي) لا بدل .

عطف البيان

(الخامس) من التوابع : (عطف البيان ، وهو : تابع

يشبه الصفة في توضيح متبوعه نحو : « جاء زيد أخوك » ويتبعه في أربعة من عشرة

يشبه الصفة (أى : شبيه للصفة) في توضيح متبوعه (فكما أن الصفة كانت توضح الموصوف . كذلك عطف البيان يوضح متبوعه) نحو « جاء زيد أخوك » فـ « أخوك » عطف بيان لـ « زيد » ، ويوضحه لأنك حينما قلت لأخ زيد : « جاء زيد » لم يعرف هل أنك تقصد أخاه أم تقصد « زيدا » آخر ، فلما قلت « أخوك » صار المتبوع - وهو زيد - واضحا عند السامع (ويتبعه) أى : يتبع عطف البيان متبوعه يعنى : يكون مثل متبوعه (فى أربعة من عشرة) أما الأربعة فهى :

- ١ - الاعراب . ٢ - الافراد . والثنية ، والجمع ،

- ٣ - التذكير والتأنيث ، ٤ - التعريف والتنكير .

وأما العشرة فهى : الرفع ، والنصب ، والجر ، والافراد . والثنية . والجمع . والمذكر . والمؤنث . والتعريف ، والتنكير يعنى : يجب أن يطابق عطف البيان مع متبوعه في أربعة من هذه الأشياء العشرة (كالنعت) يعنى : كما أن النعت كان يطابق مع متبوعه في أربعة من هذه العشرة .

فمثلا : « أخوك » فى المثال السابق مطابق مع « زيد » فى

الأربعة :

كالنعت . ويفترق عن البديل في نحو : « هند قام أبوها زيد » لان البديل منه مستغنى عنه وهنا لابد منه وفي

- ١ - « أخوك » مفرد . و « زيد » مفرد
 - ٢ - « أخوك » مذكر . و « زيد » مذكر
 - ٣ - « أخوك » مرفوع . و « زيد » مرفوع
 - ٤ - « أخوك » معرفة - لأن أخ أضيف إلى الضمير . والضمير معرفة ، وكما أضيف إلى معرفة صار معرفة - ، و « زيداً » معرفة لانه علم ، والعلم أحد المعارف .
- (ويفترق) عطف البياء (عن البديل في) أن البديل لو حذف البديل منه ، وبقي البديل وحده لا يفسد المعنى ، وعطف البيان قد يفسد المعنى بحذف متبوعه (نحو : « هند قام أبوها زيد ») فـ « زيد » عطف بيان لـ « أبوها » لا بديل عنه (لان) « زيد » لو كان بدلاً لكان « أبوها » مبدل منه ، و (البديل منه مستغنى عنه) بحيث لا يفسد المعنى بحذفه (وهنا) أى : في هذا المثال (لابد منه) أى : لا بد من « أخوها » لأنك لو حذفته وقلت : « هند قام زيد » فسد المعنى ، ولم يبق ربط بين « هند » وبين قيام زيد . فكما كان حذف المتبوع مفسداً للمعنى الأصلي فليس التابع بدلاً .
- (و) يفترق - أيضاً - عطف البيان عن البديل (في) أن البديل

نحو : « يازيد الحارث » و « جاء الضارب الرجل زيد » لأن البدل في نية تكرار العامل و « يا الحارث » . و « الضارب زيد » ممتنعان

الاسماء العاملة المشبهة بالافعال

يجب أن يكون بحيث يمكن دخول عامل المبدل منه على البدل ، يعني لو حذف المبدل منه . وجعل البدل مكانه ، أمكن أن يعمل عامل المبدل منه في البدل ، وعطف البيان لا يجب أن يكون كذلك (نحو « يازيد الحارث » و « جاء الضارب الرجل زيد » فـ « الحارث » - في المثال الاول - عطف بيان لـ « زيد » . و « زيد » - في المثال الثاني - عطف بيان لـ « الرجل » ، ولا يمكن أن يكونا بدلين (لأن البدل في نية تكرار العامل و « يا الحارث » . و « الضارب زيد » ممتنعان) لأن - في المثال الاول - لا يصح الجمع بين حرف النداء و « أل » فيقال . « يا الحارث » و - في المثال الثاني - الصفة التي فيها الالف واللام « الضارب » لا يجوز إضافتها إلى شيء ليس فيه الف ولا م « زيد » ولو كان « الحارث » في المثال الاول بدلا عن زيد وكان « زيد » في المثال الثاني بدلا عن « الرجل » . لما كان يلزم هذان المذوران ، وحيث لا يمكن الحذف علم أنها ليسا بدلين ، وإنما هما عطفان بيان . (الاسماء العاملة المشبهة بالافعال) يعني : الاسماء التي تعمل ،

وهي : خمسة - أيضاً - .

الاول

المصدر ، وهو إسم للحدث الذي اشتق منه الفعل ويعمل عمل

فعله

فترفع ، وتنصب ، لأنها شبيهة بالأفعال (وهي : خمسة - أيضاً -)
أي : كما أن التوابع كانت خمسة ، فهذه - كذلك - خمسة :

المصدر

(الاول : المصدر ، وهو إسم للحدث) أي : إسم يدل على
الحدث ، مثل « الضرب » فإنه حدث وليس شيئاً ثابتاً دائماً كـ « زيد »
وإنما هو يقع ويصدر في مقدار قصير من الزمان (الذي اشتق منه
الفعل) فإن فعل الماضي « ضرب » وفعل المضارع « يضرب » وغيرها
مشتقة عن « الضرب » - كما مر في أول الامثلة - (و) المصدر (يعمل
عمل فعله) فإن كان فعله لازماً مثل « قام » فالمصدر أيضاً لازم لا يعمل
بنفسه في المفعول به ، تقول : « قيام زيد - حاصل » (١) وإن كان
(١) إنها أضيف كلمة « حاصل » أو « خطأ » إلى هذا المثال
والامثلة الآتية ، لأن المصدر مع معمولاته - جميعاً - يكون بمنزلة -

مطلقاً، إلا إذا كان مفعولاً مطلقاً

فعله متعدياً إلى مفعول واحد مثل « ضرب » فالمصدر أيضاً يعمل في مفعول واحد . تقول : « ضربُ زيدٍ عمرواً حاصل » وإن كان فعله متعدياً إلى مفعولين مثل « ظنَّ » ، فصدره - أيضاً - يتعدى إلى مفعولين ، تقول : « ظنَّ زيدٌ عمرواً قائماً خطأً » فـ « زيد » فاعله و « عمرواً » و « قائماً » مفعولان له . وإن كان فعله يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل مثل « أعلم » فصدره - أيضاً - يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل تقول « إعلمُ زيدٌ عمرواً عليّاً قائماً خطاه » فـ « زيد » فاعله ، والثلاثة الباقية ثلاثة مفاعيل .

والمصدر يعمل (مطلقاً) سواء كان بمعنى الماضي : أم الحال أم الاستقبال . تقول : « ضربُ زيدٌ عمرواً أمس حاصل » في الماضي وفي الحال تقول : « ضربُ زيدٌ عمرواً الآن حاصل » وفي المستقبل تقول : « ضربُ زيدٌ عمرواً غداً حاصل » وهكذا في بقية المصادر (إلا إذا كان) المصدر (مفعولاً مطلقاً) فإنه لا يعمل . مثل : « ضربتُ ضرباً » فـ « ضرباً » مفعول مطلق لـ « ضربت » ، ولهذا لم - كلمة واحدة ، لاضافة المصدر إلى معموله - والمضاف مع المضاف إليه أيضاً كلمة واحدة - . فيكون المصدر مع معمولاته - جميعاً - مبتداءً . و « حاصل » أو « خطأً » يكون خبراً له .

الا اذا كان بدلا عن الفعل فوجهان ، والاكثر أن يضاف الى فاعله ولا يتقدم معموله عليه ، واعماله مع اللام ضعيف ، كقوله .

يعمل في أي شيء (الا اذا كان) المفعول المطلق (بدلا عن الفعل)
كما اذا حذف الفعل وجوبا فان المفعول المطلق يصير بدلا عن الفعل
مثل : « ما أنت الا ضربا عمروا » ف « ضربا » مفعول مطلق ل « تضرب
الذي حذف وجوبا ، والتقدير : ما أنت الا تضرب ضربا عمروا (ف)
في هذه القاعدة (وجهان) الأول : أن يعمل المفعول المطلق في
« عمروا » لكونه ناعبا عن الفعل ، لا لأنه مفعول مطلق ، الوجه
الثاني : أن يكون الفعل المحذوف هو العامل ، لأن الفعل - بالحذف -
لا يسمط عن العمل فيكون الفعل المحذوف نصب « عمروا » (والاكثر)
في المصدر (أن يضاف الى فاعله) نحو : « ضرب زيد عمروا »
حاصل « ف « زيد » فاعل الضرب ، و « عمرو » مفعوله ، أضيف
الضرب الى « زيد » فلا يضاف الى مفعوله الا قليلا . نحو « ضرب
عمرو زيد حاصل » ولا يأتي المصدر غير مضاف الا قليلا . نحو :
« ضرب زيد عمروا حاصل » (ولا يتقدم معموله) أي : معمول
المصدر (عليه) فلا يقال : « عمروا ضرب زيد » (واعماله) أي :
اعمال المصدر اذا كان (مع اللام ضعيف . كقوله) أي : كقول
الشاعر :

ضعيف النكايه أعدائه

الثاني، والثالث

اسم الفاعل ، والمفعول : فاسم الفاعل ما دلّ على حدث .
وفاعله على معنى الحدث

(ضعيف النكايه أعدائه)

فـ « النكايه » مصدر مع الألف واللام ، ولكنه مسم ذلك
نصب « أعدائه » مفعولاً لنفسه ، وفاعله ضمير محذوف . والأصل
ضعيف نكايته أعدائه . يعنى : أن قهره أعدائه بالقتل والجرح
ضعيف . أى : ليس قادراً على أن يقهر الاعداء قهراً كاملاً قوياً.

اسم الفاعل

(الثاني ، والثالث) من الاسماء العاملة لشباهتها بالافعال
(اسم الفاعل و) (اسم المفعول ، فاسم الفاعل) هو : (ما دلّ على
حدث . و) على (فاعله) أى : فاعل ذلك الحدث . وكان (على
معنى الحدث) لا على معنى الثبوت . كالصفة المشبهة : نحو « حسن »
فانه دال على حدث - وهو الحسن - وعلى فاعل الحدث - وهو
الشخص المتصف بالحسن - ولكنه حدث ثابت . ومثال اسم الفاعل

فان كان صلة لـ «أل» عمل مطلقاً . والا فيشترط كونه للحال والاستقبال ، واعتماده بنفى ، أو استفهام ، أو مخبر عنه

«ضارب» يعنى : شخص صدر منه الضرب . فانه دال على الحدث - وهو الضرب - ودال على فاعل ذلك الحدث وموجده - وهو الشخص - الذي صدر منه الضرب - وهو على معنى الحدوث ، لا الثبوت لان «الضارب» دال على أن الضاربة حادثة لفاعل الضرب غير ثابتة له ، بخلاف مثل «حسن» فانه كان المصدر - وهو الحسن - شيئاً حادثاً إلا أن صيغة «حسن» دالة على ثبوت هذا الحادث لصاحبه (فان كان) اسم الفاعل (صلة لـ «أل») الموصولة (عمل مطلقاً) أى : حتى ولو كان بمعنى الماضى ، دون الحال أو الاستقبال . نحو : «جاء الضارب زیداً أمس» أى : جاء الذي ضرب زیداً فـ «الضارب» بمعنى الماضى ، ومع ذلك عمل ونصب «زیداً» . لكونه مع الالف واللام (والا) أى : ان لم يكن اسم الفاعل صلة لـ «ال» الموصولة (فيشترط) في عمله اجتماع امرين : «الاول» (كونه للحال والاستقبال) أى : بمعنى الحال ، أو بمعنى الاستقبال ، فلو كان بمعنى الماضى لا يعمل ، فلا يجوز «جاء ضارب زیداً أمس» .

(و) الثانى : (اعتماده بنفى . أو استفهام ، أو مخبر عنه)

وهو : ماله خير ، .. سواء كان مبتدئاً . أم إسماً لأحد الافعال

أو موصوف - أو ذى حال - ولا يعمل

الناقصة - يعنى أن يقع إسم الفاعل بعد أداة النفي أو بعد أداة الاستفهام ، أو بعد ما له خبر بأن يصير إسم الفاعل مع معموله - جميعاً - خيراً لذلك الشيء (أو) يعتمد إسم الفاعل على (موصوف) بأن يصير هو مع معموله - جميعاً - صفة لذلك الموصوف (أو) يعتمد على (ذى حال) بأن يصير هو مع معموله - جميعاً - حالاً لذى الحال .

فمثال الاعتماد على النفي : « ما ضارب زيد أحداً »

ومثال الاعتماد على الاستفهام : « أضارب زيد أحداً ؟ »

ومثال الاعتماد على المخبر عنه : « زيد ضارب هو عمروأ » فـ

« زيد » مبتدأ ، و « ضارب » إسم فاعل ، و « هو » فاعل لـ « ضارب » و « عمروأ » مفعوله - والمجموع خبر للمبتدأ « زيد » . أو نحو : « كان زيد ضارباً عمروأ » حيث اعتمد على اسم كان « زيد » أو نحو : « إن زيداً ضارب عمروأ » حيث اعتمد على اسم « إن » ، أو نحو : « ظننت زيداً ضارباً عمروأ » حيث اعتمد على المفعول الأول لـ « ظن » - وهو : زيد - ومثال الاعتماد على الموصوف « مررت بـ رجل ضارب هو عمروأ »

فـ « رجل » موصوف - و « ضارب هو عمروأ » كلها صفة لـ « رجل » ومثال الاعتماد على ذى الحال : « جاء زيد راكباً هو فرساً » فـ « زيد » ذو الحال - و « راكباً هو فرساً » كلها حال لـ « زيد »

(ولا يعمل) إسم الفاعل الذي ليس صلة لـ « أل » الموصولة

بمعنى الماضى خلافاً للكسائي و «كلبهم باسط ذراعيه بالوصيد»
حكاية حال ماضية

إن كان (بمعنى الماضى) وإن كان معتمداً على أحد الخمسة الباقية
« النفي » و « الاستفهام » و « المنحصر عنه » و « الموصوف » و « ذى
الحال » فلا يصح أن تقول : « أضراب زيد صمرواً أمس » (خلافاً للكسائي)
الذي هو من علماء النحو : حيث جوز عمل اسم الفاعل وإن كان
بمعنى الماضى (و) أما قوله تعالى في القرآن الحكيم (« وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد ») الذي عمل فيه « باسط » - وهو اسم الفاعل - في
« ذراعيه » فنصبه ، وعلامة النصب فيه الياء - مع أن المراد من « الباسط »
الباسط في الزمان الماضى السابق - لانه قصة أصحاب الكهف وأصحاب
الكهف كانوا قبل نزول القرآن على نبينا - صلى الله عليه وآله وسلم -
فجوابه أنه (حكاية حال ماضية) ومعنى حكاية الحال الماضية نقل
القصة السابقة بأن تفرض أنك موجود في ذلك الزمان الماضى . فتحكى القصة
الآن بطور لو كنت موجوداً في ذلك الزمان لكنت تحكىها كذلك
فلو كنت تحكى يوم الجمعة قصة وقعت يوم الخميس ، تقول :
« . . . قلت لفلان إذهب الى المدرسة ، فالיום يحضر الاستاذ للدرس
نخرج يقول لى : لا اعتمد على قولك ، هذا اليوم ليس لنا درس . الخ »
فانت يوم الجمعة حين نقل القصة تنقلها كما وقعت في وقتها ، فتأتى

واسم المفعول ما دلّ على حدث . و

بالأفعال المضارعة « يحضر » « يقول » « لا اعتمد » مع العلم أن حضور الاستاذ ، وقول ذلك الشخص . واعتماده . كلها مضت ، وصارت أفعال ماضية . وكذلك نحكى : « هذا اليوم ليس لنا درس » مع العلم أنه لم يقصد يوم الجمعة الذي تنقل فيه القصة . فكيف - حين نقل القصة - نقول : « هذا اليوم . . » مع أنه كان يقصد يوم الخميس . وما ذلك إلا لأجل فرضك - حين نقل القصة وحكايتها - كأن القصة الآن واقعة . لا في الزمن الماضي . إذ حين نقل القصة يحضر في ذهن المتكلم وذهن السامع زمان وقوعها ، فيلقى الكلام باعتبار الحال . وهكذا القرآن الحكيم فهو حينما يحكي قصة أصحاب الكهف يعتبر كأنه - الآن - في زمان أصحاب الكهف ، فيقول : « وكتبهم باسط ذراعيه بالوصيد » فيلقى الكلام على أن « كتبهم » الآن « باسط » فصار « باسط » بمعنى الحال - ولذا عمل .

اسم المفعول

(واسم المفعول) هو (ما دلّ على حدث ، و) دلّ على

مفعوله ، وهو في العمل والشرط كاخيه .

(مفعوله) أى : على من وقع عليه ذلك الحدث فتلا : « مضروب »
 معناه : شخص وقع عليه الضرب ، فـ « الضرب » حدث . لأنه
 شيء حادث يصدر ويترول وليس شيئاً ثابتاً وذلك الشخص هو الذي وقع
 عليه الحدث (وهو) أى : إسم المفعول (في العمل والشرط كاخيه)
 أى : مثل إسم الفاعل . فكل ما كان شرط العمل لاسم الفاعل هو
 أيضاً شرط العمل لاسم المفعول . وكل عمل كان يعمل به إسم الفاعل .
 يعمل اسم المفعول نفس ذلك العمل . فاسم المفعول إن كان صلة
 لـ « أل » الموصولة يعمل وإن كان ماضياً نحو : « المضروب زيد »
 فـ « زيد » نائب الفاعل لمضروب ، عمل فيه « مضروب » فرفعه وإن لم
 يكن صلة لـ « أل » فيعمل بشرطين : الأول : أن يكون بمعنى الحال
 أو الاستقبال . الثاني : أن يعتمد على نفى . أو استفهام . أو
 نخب عنه ، أو موصوف ، أو ذى حال . فالنفي نحو : « ما مضرب
 زيد » والاستفهام : « أمضروب زيد » والنخب عنه : « زيد مضروب »
 « زيد » : النخب عنه . مبتدأ ، و « مضروب » خبره ، وضمير « هو » راجع
 إلى زيد . مستتر في « مضروب » فاعله والموصوف « حائن رجل مضروب »
 فالصفة « مضروب » والموصوف « رجل » ، وفاعل « مضروب » ضمير
 مستتر فيه راجع إلى « رجل » . وذو الحال نحو : « جاتني زيد
 مضروباً » فالحال « مضروباً » وذو الحال « زيد » وفاعل « مضروباً »

الرابع

الصفة المشبهة ، وهي ما دل على حدث وفاعله على معنى الثبوت وتفتقر عن اسم الفاعل بصوغها عن اللازم دون المتعدي كـ « حسن »

ضمير مستتر فيه راجع إلى « زيد » .

الصفة المشبهة

(الرابع) من الأسماء التي تعمل لشباعتها بالأفعال (الصفة المشبهة - وهي ما دل على حدث و) دل على (فاعله) أى : على فاعل ذلك الحدث - يعنى : المتصرف بالحدث ، وكان الحدث موجوداً فى الفاعل (على معنى الثبوت) أى : كان ثابتاً فيه - مثل « حسن » الذى معناه : شخص متصرف بالحسن - فانه صفة مشبهة - لأنه يدل على الحدث - فان الحسن شيء حادث - ويدل على الفاعل وهو الشخص المتصرف بالحسن ، والحسن حدث ثابت فى صاحبه - وليس كالضرب حدثاً غير ثابت (وتفتقر) الصفة المشبهة (عن اسم الفاعل بـ) خمسة فروق الاول أن الصفة المشبهة يجب (صوغها) أى : صنعها (عن) الفعل (اللازم دون المتعدي) فلا يصح صنع صفة مشبهة عن فعل متعدي (كـ « حسن »

و «صعب» وبعدم جواز كونها صلة لـ «أل» وبعملها من غير شرط زمان ، وبمخالفة فعلها في العمل

و «صعب» (فان فعلها : «حسن» و «صعب» لازمان لا يتعديان إلى المفعول به بنفسها (و) الفرق الثاني : (بعدم جواز كونها) أى كون الصفة المشبهة (صلة لـ «أل») فلا يصح أن تقول : «الحسن» بناءً على كون «أل» موصولة ، نعم يمكن دخول «أل» التعريف عليها . اما اسم الفاعل فانه يدخل «أل» الموصولة عليه تقول : «الضارب» بمعنى : الذي هو ضارب (و) الفرق الثالث : (بعملها) أى : بعمل الصفة المشبهة (من غير شرط زمان) فتعمل وإن كانت الماضى ، بخلاف اسم الفاعل فانه لو كان بمعنى الماضى ولم يكن صلة لـ «أل» فلا يعمل (و) الفرق الرابع : (بمخالفة) الصفة المشبهة مع (فعلها في العمل) فان الصفة المشبهة بعد رفع الفاعل تنصب اسماً شبيهاً بالمفعول أو بالتميز وان كان فعله لازماً لا ينصب شيئاً نحو : «جاء زيد الحسن الوجه» ينصب «الوجه» تشبيهاً بالمفعول ، وفاعل «الحسن» ضمير مستتر فيه راجع إلى «زيد» بخلاف اسم الفاعل فانه لا يخالف فعله فان كان فعله لازماً كان اسم الفاعل لازماً كـ «قام» فانه لا يرم لا ينصب شيئاً لأن فعله «قام» لازم . وكـ «ضارب» فانه متعدى ، لان فعله «ضرب» متعدى .

وبعدم جريانها على المضارع

تبصرة

ولعمولها ثلاث حالات : الرفع بالفاعلية ، والنصب على التشبيه بالمفعول إن كان

(و) الفرق الخامس : (بعدم جريانها) أى : جريان الصفة المشبهة (على) حركات وسكونات (المضارع) فإنه يجب أن تكون حركات وسكونات اسم الفاعل كحركات وسكونات المضارع فمثلا : « ضارب » الحرف الثاني منها سا كنة وبقية حروفها متحركة . كما أن « يضرب » الحرف الثاني منها سا كنة ، وبقية حروفها متحركة ولكن الصفة المشبهة قد لا توافق مع مضارعها في الحركات والسكونات مثل : « شريف » الذي هو صفة مشبهة . و « يشرف » الذي هو مضارع . فإن « شريف » الحرف الثالث منها سا كنة . ولكن « يشرف » الحرف الثالث منها مضمومة .

(تبصرة : و) يكون (لعمولها) أى : لعمول الصفة المشبهة (ثلاث حالات : الرفع بالفاعلية) أى : بناءً على كونه فاعلا للصفة المشبهة نحو : « زيد حسن وجهه » برفع « وجه » (و) الحالة الثانية (النصب) بناءً على التشبيه بالمفعول إن كان ذلك المفعول

معرفة ، والتمييز إن كان نكرة . والجـر بالاضافة . وهى مع كل من هذه
الثلاثة إما باللام . أولاً . والمعمول مع كل من هذه الستة إما مضاف ، أو
باللام . أو مجرد ، صارت ثمانية عشر ، فالممتنع

(معرفة) بالألف واللام ، أو بالاضافة نحو : « حسن الوجه » « حسن وجهه » بنصب
« وجه » (و) بناء على التشبيه به (التميز إن كان) المعمول (نكرة)
نحو : « زيد حسن وجهه » بنصب « وجهه » وإنما صار ذو اللام شبيهاً
بالمفعول به ، لأنفس المفعول به . ولا تميزاً ، أما الاول : فلان صوغ
الصفة المشبهة إنما يكون من الفعل اللازم ، فكما لا يتعدى الفعل
اللازم إلى المفعول به كذلك الصفة المشبهة المصوغة منه . واما الثانى
فلان التميز نكرة وذو اللام معرفة فلا يصير تميزاً . ومن هذا ظهر وجه
كون النكرة تميزاً (و) الحالة الثالثة (الجر بالاضافة) أى : باضافة
الصفة المشبهة إلى معمولها نحو « حسن الوجه » بجر « الوجه » .

(وهى) أى : الصفة المشبهة (مع كل) واحد (من هذه
الثلاثة) الرفع ، والنصب . والجر (إما باللام أولاً) أى : بدون
اللام ، فهذه ستة (والمعمول) أى : معمول الصفة المشبهة (مع كل)
واحد (من هذه الستة إما مضاف) أى : أضيف إلى شيء . (أو
باللام) أى : مع الالف واللام (أو مجرد) فلا مضاف ، ولا مع
الالف واللام ، ثلاثة ضربناها فى ستة (صارت ثمانية عشر فالممتنع)

« الحسن وجهه » و « الحسن وجه » واختلف في « حسن وجهه »

منها اثنان (« الحسن وجهه » و « الحسن وجه ») بجر « الوجه » في المثالين ،
 لاضافة « الحسن » اليه ، وصارا ممتنعين : أما المثال الاول : فلأن
 الاضافة يجب أن تفيد إما تعريفاً - كغلام زيد - أو تخصيصاً - كغلام
 رجل - أو تخفيفاً - كضارب زيد - والاضافة هنا لم تفد تعريفاً لأن
 « الحسن » معرفة بواسطة الألف واللام ، ولا أفادت تخصيصاً لأن
 الشيء المعرفة هو أعلى من التخصيص ، ولا أفادت تخفيفاً لأن « الحسن »
 سواء أضفته ، أم لم تضفه لا تنوين فيه بواسطة وجود الألف واللام
 فالاضافة لا تفيد تخفيفاً أيضاً فلا يصح - بجميع الوجوه - إضافة
 « الحسن » إلى « وجهه » .

وأما امتناع المثال الثاني : فلان النكرة - دائماً - تضاف إلى
 المعرفة ، ولا تضاف المعرفة إلى النكرة ، وهنالك انجر « وجه » كان معناه
 اضافة المعرفة - وهو الحسن - إلى النكرة وهو : - وجهه - فلا تجوز
 الاضافة .

(واختلف في « حسن وجهه ») باضافة « حسن » إلى « وجه »
 واضافة « وجه » إلى الضمير الراجع إلى « حسن » فقال المبرد : لا
 يجوز ، وقال الكوفيون : يجوز . وإنما اختلف فيه : لأن في
 « حسن وجهه » طريقان للتخفيف

أما البواقي : فالأحسن ذو الضمير الواحد وهو : تسعة

أحدهما : إضافة « حسن » إلى « وجهه » ليحذف التنوين من « حسن » .

الثاني : حذف الضمير من « وجهه » لعدم الحاجة إليه وعدم إضافة « حسن » إلى « وجهه » بل برفع « حسن » و « وجهه » .
والثاني تخفيفه أكثر من الأول ، لأن فيه اسقاط حرف .
وهو يحمل الكلمة أخف من حذف التنوين فمع إمكان حذف الضمير ، لا وجه لعدم حذفه ، وتحصيل التخفيف بحذف تنوين « حسن » للاضافة .

(أما) الالوجه الخمسة عشرة (البواقي : فالأحسن ذو الضمير الواحد) أي الذي فيه ضمير واحد (وهو : تسعة) من خمسة عشر :
١ - « جائي زيد الحسن وجهه » برفع - وجهه - بناءً على كونه فاعلاً لـ « حسن » . والضمير الواحد الموجود في المثال : هو الضمير الملصق بـ « وجهه » .

٢ - « جائي زيد الحسن الوجه » بنصب « الوجه » بناءً على كونه شبيهاً بالمفعول لـ « الحسن » والضمير الواحد الموجود في المثال ، هو المستتر في « الحسن » ليكون فاعلاً لـ « الحسن » وتقديره : الحسن هو الوجه .

٣ - « جائي زيد الحسن الوجه » بجر « الوجه » بناءً على إضافة « الحسن » إلى « الوجه » ، والضمير الواحد الموجود في المثال هو فاعل « الحسن » المستتر فيه . الراجع إلى « زيد » و « الوجه » مفعول « الحسن » . وليس فاعلاً لعدم صحة إضافة الصفة إلى فاعلها .

٤ - « جائي زيد الحسن وجه » بنصب « وجه » بناءً على كونه شبيهاً بالتميز لـ « الحسن » و فاعله : ضمير مستتر تقديره : الحسن هو الوجه ، وليس فيه ضمير سوى هذا الضمير المستتر .

٥ - « جائي زيد الحسن وجهه » برفع « وجهه » بناءً على كونه فاعلاً لـ « الحسن » و « وجهه » أضيف إلى « الهاء » الذي هو ضمير راجع إلى « الحسن » وليس في هذا المثال ضمير إلا هذا الضمير الذي أضيف « وجهه » إليه .

٦ - « جائي زيد حسن الوجه » بنصب « الوجه » بناءً على كونه شبيهاً بالمفعول لـ « حسن » والفاعل : ضمير مستتر تقديره : حسن هو الوجه ، وليس في هذا المثال ضمير غير هذا الضمير المستتر .

٧ - « جائي زيد حسن الوجه » بجر « الوجه » بناءً على إضافة « حسن » إلى « الوجه » و فاعل « الحسن » ضمير « هو » مستتر فيه ، راجع إلى « زيد » و « الوجه » مفعوله . وليس فاعلاً لعدم صحة إضافة الصفة إلى فاعلها .

والحسن ذو الضميرين وهو . إثنان

٨ - « جائي زيد حسن وجه » بنصب « وجه » بناءً على كونه شبيهاً بالتمييز لـ « حسن » والفاعل : ضمير مستتر تقديره : حسن هو وجه ، وليس في هذا المثال ضمير غير هذا الضمير المستتر .

٩ - « جائي زيد حسن وجه » بجر « وجه » لاضافة « حسن » إليه ، و « وجه » مفعول لـ « حسن » لافاعله ، لعدم صحة اضافة الصفة إلى فاعلها ، وفاعلها ضمير « هو » مستتر فيه راجع إلى « زيد » . و « حسن » في جميع هذه التسعة مرفوع ، لأنه صفة لـ « زيد » و « زيد » مرفوع ، فتكون صفته أيضاً مرفوعة . ولكن في المثال الثالث ، والمابع ، والتاسع ، يكون « حسن » بدون التنوين ، لأنه اضيف إلى ما بعده في تلك الأمثلة الثلاثة ، والمضاف يحذف منه التنوين وفي المثال الاول ، والثاني ، والرابع ، والخامس أيضاً يكون « الحسن » بدون التنوين ، لأنه فيه « الف ولام » ، والألف واللام لا تجتمع مع التنوين .

(والحسن) من الالوجه الخمسة عشرة (ذوالضميرين) يعني : المثال الذي فيه ضميران وأما صار حسن ولم يكن أحسن . لأنه يحتاج إلى ضمير واحد . وفيه ضميران ، ففيه ضمير زائد (وهو إثنان) .
١ - « جائي زيد الحسن وجهه » بنصب « وجه » بناءً على كونه

والقبيح الخالي من الضمير وهو أربعة

شبيهاً بالمفعول لـ « الحسن » والفاعل ضمير مستتر تقديره : الحسن هو وجهه ، وفي هذا المثال ضميران : أحدهما : الفاعل المستتر ، والثاني الضمير الذي أضيف إليه « وجهه » .

٢ - « جائي زيد حسن وجهه » بنصب « وجهه » بناءً على كونه شبيهاً بالمفعول لـ « حسن » والفاعل ضمير مستتر تقديره : حسن هو وجهه . وفي هذا المثال - أيضاً - ضميران : أحدهما الفاعل المستتر ، والثاني : الضمير الذي أضيف إليه « وجهه » .

و « حسن » في المثال الأول مرفوع لأنه صفة لـ « زيد » وزيد مرفوع لأنه فاعل « جائي » ولكن « الحسن » بدون تنوين ، لأن فيه الالف واللام . و « حسن » في المثال الثاني مرفوع مع التنوين لعدم وجود « أل » فيه .

(والقبيح) من الأوجه الخمسة عشرة : (الخالي من الضمير) أي الأمثلة التي ليس فيها ضمير أبدأ أو إنما صار قبيحاً : لأن الجملة التي هي صفة تحتاج إلى الضمير فلو خليت من الضمير يصير التكلم بها قبيحاً (وهو أربعة) أمثلة .
١ - « جائي زيد الحسن الوجه » برفع « الوجه » بناءً على كونه فاعلاً لـ « حسن » .

٢ - « جائي زيد الحسن وجهه » برفع « وجهه » لكونه

فاعلاً لـ « الحسن » .

٣ - « جائي زيد حسن الوجه » برفع « الوجه » لكونه

فاعلاً لـ « حسن » .

٤ - « جائي زيد حسن وجه » برفع « وجه » لكونه

فاعلاً لـ « حسن » في هذه الأمثلة الأربعة ليس ضمير أبداً ، لأنه ليس ضمير مقدراً ، ولا أضيف « وجه » إلى ضمير .

و« حسن » في هذه الأمثلة مرفوع ، لأنه صفة لـ « زيد »

وزيد فاعل « جائي » ، ولكنه في المثالين : الأول والثاني بدون

التنوين لأن فيه « ال » وفي المثالين : الثالث والرابع مع التنوين لأنه

ليس فيه « ال » وبما يلي شكل الأوجه الثمانية عشر ، والمراد بـ « الرفع »

والنصب ، والجر « رفع » وجه « ونصبه وجره » .

جائي زيد	بالرفع	بالنصب	بالجر
الحسن وجه	أحسن	حسن	متمم
الحسن الوجه	قييح	أحسن	أحسن
الحسن وجه	قييح	أحسن	متمم
حسن وجهه	أحسن	حسن	مختلف فيه
حسن الوجه	قييح	أحسن	أحسن
حسن وجه	قييح	أحسن	أحسن

الخامس اسم التفضيل ، وهو ما دل على موصوف بزيادة على غيره وهو «أفعل» للمذكر ، و«فعلى» للمؤنث ولا يبنى إلا من ثلاثي تام ، متصرف ، قابل للتفاضل

اسم التفضيل

(الخامس) من الاسماء التي تعمل لأنها شبيهة بالافعال (اسم التفضيل : وهو ما دل على موصوف بزيادة على غيره) تقول : « زيد أعلم من عمرو » ف« أعلم » اسم تفضيل ، لأنه دل على أن موصوفه - يعني : زيدا - له في العلم زيادة على عمرو (وهو) أي : اسم التفضيل يكون على وزن (أفعل) - بفتح الهمزة ، وسكون الفاء ، وفتح العين - إذا كان (للمذكر ، و« فعلى ») - بضم الفاء ، وسكون العين ، وفتح اللام التي بعدها الف تكتب بالياء - (للمؤنث) يعني : إذا كان المقصود تفضيل مذكر على غيره جي " باسم التفضيل على وزن « أفعل » وإن كان المقصود تفضيل مؤنث على غيرها جي " باسم التفضيل على وزن « فعلى » تقول : « زيد الافضل » و« هند الفضلى » (ولا يبنى) اسم التفضيل إي : لا يصنع (إلا من) فعل يكون فيه خمسة شروط (ثلاثي ، تام) أي : لا يكون من الافعال الناقصة ، (متصرف) أي : يكون له ماض ، مضارع ، أمر ، نهي ، وغيرها ، ولا يكون جامداً مثل « عسى » ونحوه (قابل للتفاضل) أي : يكون من الافعال التي يمكن أن يكون أحد

غير مصوغ منه « أفعل » لغير التفضيل فلا يبنى من نحو : « دحرج »
و « نعم » و « صار » و « مات » ولا من « عور » و « خضر » و « حق »
لمجيء : « أعور » و « أخضر » و « أحق » لغيره

حائزاً من ذلك الفعل أكثر من غيره ، كالعلم الذي يمكن أن يكون
علم شخص أكثر من علم غيره (غير مصوغ منه « أفعل » لغير التفضيل) أي :
لم يصنع من ذلك الفعل اسم على وزن « أفعل » ولم يكن القصد بذلك
الاسم التفضيل مثل « أخضر » فإنه على وزن « أفعل » ولكن معناه :
الشيء الذي لونه الخضرة ، وليس المراد من « أخضر » الشيء الذي
خضرتة أكثر من خضرة غيره (فلا يبنى) إسم التفضيل ، أي :
لا يصنع (من نحو « دحرج ») لأنه رباعي فلا يقال « أدحرج » (و)
لا من (« نعم » و « صار » و « مات ») فلا يقال : أنعم ، وأصير ،
وأموت - لأن « نعم » فعل جامد غير متصرف - و « صار » من الافعال
الناقصة - « ومات » ليس قابلاً للتفاضل - لأنه ليس موت أحد أكثر
من موت شخص آخر ، فالموت هو خروج الروح - وليس خروج
الروح قابلاً لأن يكون شخص خروج روحه أكثر من خروج روح
شخص آخر (ولا) يصنع إسم التفضيل (من « عور » و « خضر » و
« حق » لمجيء : « أعور » و « أخضر » و « أحق » لغيره) أي :
لغير التفضيل - فان « أعور » معناه : الذي ذهب حمى أحد عينيه ،

فإن فقد الشرط توصل بـ « أشد » ونحوه و « أحق من هبنقة » شاذ

و « أخضر » : هو اللون الشبيه بالخضروات . و « أحق » : هو الشخص الذي يكون قليل العقل ، فليس في معانيها تفضيل . فلا يصح صنع اسم التفضيل منها ، مثلاً : لا يصح أن تقول « زيد أعور من عمرو » ولا « زيد أخضر من عمرو » (فإن فقد الشرط) أي : شرط صحة صنع اسم التفضيل إن فقد من فعل بان كان الفعل رباعياً . أو ناقصاً . أو جامداً ، أو غير قابل للتفاضل . أو كان مصوغاً منه على وزن « أفعل » لغير التفضيل (توصل بـ « أشد » ونحوه) أي : نحو أشد كـ « أكثر » فيؤتى بعد « أشد » ونحوه مصدر الفعل الذي لا يصاغ منه اسم التفضيل تقول : « زيد أشد عواراً من عمرو » و « هذا الثوب أكثر خضرة من ذاك الثوب » و « زيد أكثر دحرجة من عمرو » و « خالد أشد موتاً من بكر » و هكذا تقول : « هذا الورق أشد بياضاً من ذاك الورق » و « هذه المباءة أشد سواداً من تلك المباءة » لأن « أبيض » و « أسود » ليس مناهما التفضيل . وهكذا في غير ذلك (و) أما ما ورد في المثل : (« أحق من هبنقة ») يعني : أكثر حقاً من هبنقة ، مع أن « حق » لا يصنع منه التفضيل على وزن « أفعل » فهو « شاذ » أي : مخالف للقاعدة النحوية . فلا يمكن أن نصنع مثله

و « أبيض من اللبن » نادر

تتمة

ويستعمل إما بـ « من » أو بـ « أل » أو مضافاً

(و) أما ما في المثل (« أبيض من اللبن ») بمعنى : أكثر بياضاً من بياض اللبن ، مع أن « يبيض » لا يصنع منه إسم التفضيل على وزن « أفعل » فهو (نادر) أي : قليل فلا يقاس عليه .

هبنقة - بفتح جميع حروفها ، وتشديد النون - هو لقب لشخص كان أحمقاً مجذ كان قد صنع قلادة من خزف ، وعظام وغيرها ووضع هذه القلادة في رقبتة ، حتى لا يضيع نفسه ، فسرقت أخوه ليلة هذه القلادة وجعلها في عنق نفسه ، فلما صار الصبح ، فرأى هبنقة القلادة في رقبة أخيه ، فقال لأخيه : « أنت أنا ؟ » « فن أنا ؟ » فضرب المثل بحمقه .

(تتمة) أي : متمم لأحكام إسم التفضيل : (ويستعمل) إسم التفضيل (إما بـ « من ») الجارة بأن يكون بعد اسم التفضيل « من » نحو : « زيد أفضل من عمرو » (أو بـ « أل ») بأن يكون إسم التفضيل مع الالف واللام نحو : « زيد الأفضل » (أو) يكون إسم التفضيل (مضافاً) بأن يضاف اسم التفضيل إلى ما بعده نحو : « زيد أفضل

فالأول مفرد مذكر دائماً نحو : « هند والزيدان أفضل من عمرو » وقد يحذف « من » نحو : « الله أكبر » والثاني يطابق موصوفه ، ولا يجامع مع « من » نحو : « هند الفضلي » و « الزيدان الأفضلان »

الناس » (فالأول) يعنى : لو استعمل إسم التفضيل بمن فهو (مفرد مذكر دائماً) سواء كان موصوف إسم التفضيل مفرداً أم غير مفرد ، مذكراً أم غير مذكر (نحو : « هند والزيدان أفضل من عمرو ») يعنى هند أفضل من عمرو . والزيدان أفضل من عمرو في المثال الأول الموصوف - وهو هند - مؤنث ومع ذلك فإسم التفضيل - وهو « أفضل » - مذكر ، وفي المثال الثانى الموصوف - وهو الزيدان - تثنية ومع ذلك فإسم التفضيل مفرد (وقد يحذف « من ») وما بعدها (نحو : « الله أكبر ») فـ « أكبر » إسم للتفضيل - والتقدير - مثلاً « الله أكبر من الوصف » فحذف « من » وما بعدها .

(والثانى) وهو أن يستعمل إسم التفضيل مع « ال » فيجب أن (يطابق) إسم التفضيل مع (موصوفه ولا يجامع مع « من ») أي : لا يصح أن يكون إسم التفضيل مع « ال » و « من » معاً (نحو : « هند الفضلي » و « الزيدان الأفضلان ») فـ « الفضلي » و « الأفضلان » إسمان للتفضيل ولكن حيث كان الموصوف فى المثال الأول - وهو : هند - مؤنثاً صار إسم التفضيل أيضاً مؤنثاً ، وفى المثال الثانى حيث كان الموصوف

والثالث إن قصد تفضيله على من أضيف إليه وجب كونه منهم وجازت المطابقة وعدمها نحو : « الزيدان أعلما الناس » أو « أعلمهم » وعلى هذا يمتنع

- وهو : الزيدان - تثنية صار إسم التفضيل - أيضاً - تثنية ، ليطابق إسم التفضيل مع موصوفه ، ولا يصح : « زيد الأفضل من عمرو » لأنه لا يجتمع « ال » مع « من » في اسم التفضيل (والثالث) وهو أن يكون إسم التفضيل مضافاً فـ (إن قصد تفضيله) أي : تفضيل الموصوف (على من أضيف) اسم التفضيل - (إليه وجب كونه) أي : كون الموصوف (منهم) أي : داخلاً فيمن أضيف إليه اسم التفضيل (وجازت المطابقة) بين الموصوف واسم التفضيل (وعدمها) أي : جازت عدم المطابقة بينها (نحو : « الزيدان أعلما الناس » أو « أعلمهم ») أي : تقول : الزيدان أعلم الناس : حيث قصد تفضيل « الزيدان » على « الناس » الذي هو مضاف إليه وجب أن يكون « الزيدان » - الذي هو الموصوف - بعض أفراد « الناس » وجازت المطابقة وعدمها ، فجاز أن تقول : « أعلما الناس » فتأتي بتثنية أعلم لأن « الزيدان » تثنية : وجاز أن تقول : « أعلم الناس » فتأتي بـ « أعلم » مفرداً مع أن « الزيدان » تثنية (وعلى هذا) أي : بناءً على قصد تفضيل الموصوف على مضاف إليه إسم التفضيل (يمتنع) أن تقول :

« يوسف أحسن إخوته » وإن قصد تفضيله مطلقاً فالمطابقة نحو :
 « يوسف أحسن إخوته » و « الزيدان أحسن إخوتها » أي : أحسن
 الناس من بينهم

(« يوسف أحسن إخوته ») لأنه يجب كون الموصوف بعضاً من
 الاسم الذي اضيف إليه إسم التفضيل و « يوسف » - الذي هو الموصوف
 ليس بعضاً من « إخوته » - الذي هو المضاف إليه - فإن إخوة
 يوسف هم أفراد غير يوسف .

(وإن قصد تفضيله) أي : تفضيل الموصوف (مطلقاً) أي :
 على المضاف إليه وعلى غيره (فالمطابقة) واجبة بين إسم التفضيل وبين
 موصوفه (نحو : « يوسف أحسن إخوته » و « الزيدان أحسن
 إخوتها ») و « هند حسنى إخوتها » (أي : أحسن الناس من بينهم)
 يعنى : من بين هذه الاخوة أحسن جميع الناس هو : زيد ، أو هو
 الزيدان ، أو هي هند ، فجاء بـ « أحسن » مفرداً مذكراً في المثال
 الاول لأن موصوفه « زيد » وهو مفرد مذكر ، وجيء « احسننا »
 تثنية في المثال الثانى لأن موصوفه « الزيدان » تثنية وجيء « حسنى »
 - بضم الحاء - مفردة مؤنثة لأن موصوفه « هند » مفرد مؤنث « واعلم »
 أن عبارات مختلف النسخ من « الصمدية » التي رأيتها هكذا « وإن
 قصد تفضيله مطلقاً فمفرد مذكر مطلقاً » وهو غلط لا تفاق النحاة على

تبصرة لا

ويرفع الضمير المستتر اتفاقاً ولا ينصب المفعول به إجماعاً، ورفع
لظاهر قليل نحو: « رأيت رجلاً أحسن منه أبوه » ويكثر ذلك في

أن التفضيل إن كان مطلقاً وجب المطابقة ، وقد نبه « السيد عليخان
ره » المارح للكتاب بأن العبارة سهو من الناسخ والمصنف كان ملتفتاً
لهذا الأمر غير غافل عنه ، لانه ذكر في « تهذيبه » عبارة موافقة لما عليه
النحاة .

(تبصرة) أي : مبصر لبقية أحكام إسم التفضيل (و) إسم
التفضيل (يرفع الضمير المستتر اتفاقاً) أي : بقول جميع النحويين نحو
« زيد أفضل من عمرو » ففي « أفضل » ضمير مستتر راجع الى زيد
تقديره : زيد أفضل هو من عمرو ، وهذا الضمير هو فاعل لـ « أفضل »
(ولا ينصب) إسم التفضيل (المفعول به إجماعاً) من علماء النحو ،
فلا يقال : « زيد أشرب الناس عسلاً » (ورفع للظاهر) أي : أن يرفع
إسم التفضيل إسمًا ظاهراً على أنه فاعل له (قليل نحو : « رأيت رجلاً
أحسن منه أبوه ») فـ « أبوه » إسم ظاهر ، وفاعل لـ « أحسن » ولذا
صار مرفوعاً (ويكثر ذلك) أي : رفع اسم التفضيل إسمًا ظاهراً كثير
(في) كل مكان كان اسم التفضيل صفة لاسم جنس ، وكان قبله نفي

نحو « ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد » لأنه بمعنى الفعل .

وكان ذلك الاسم الظاهر الذي رفعه اسم التفضيل أجنبياً - بمعنى : لم يكن فيه ضمير يعود إلى الاسم الذي قبل اسم التفضيل - وكان ذلك الاسم الأجنبي ملحوظاً باعتبارين (نحو) قول العرب : (« ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ») فـ « أحسن » اسم التفضيل ، وهو صفة لـ « رجلاً » الذي هو اسم جنس ، وقبلها نفي وهو « ما » ، والاسم الظاهر الذي رفعه إسم التفضيل هو « الكحل » وهذا الاسم أجنبي لأنه ليس فيه ضمير يعود على « رجلاً » ، وقد لوحظ « الكحل » باعتبارين : الأول : أن يكون في عين غير زيد من سائر الناس ، والثاني : أن يكون في عين زيد .

وإنما يرفع إسم التفضيل هنا الاسم الظاهر (لأنه) أي : لأن اسم التفضيل هنا يكون (بمعنى الفعل) ودليله : أنك لو جعلت فعلاً في مكان إسم التفضيل لا يفسد المعنى . تقول : ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد وإذا كان إسم التفضيل بمعنى الفعل فيرفع الاسم الظاهر ، كما أن الفعل يرفع الاسم الظاهر .

خاتمة

موانع صرف الاسم تسع : فمعجمة وجمع ، وتأنيث ، وعدل : ومعرفة وزائدتا فعلاّن ، ثم تركيب ، كذلك وزن الفعل ، والتاسع : الصفة بثنتين منها يمتنع الصرف هكذا بواحدة نابت فقالوا مضمفة

موانع الصرف

(خاتمة) على وزن « ضاربة » أي : خاتمة للحديقة الثانية .

(موانع صرف الاسم تسع : فمعجمة وجمع ، وتأنيث ، وعدل ، ومعرفة)

(وزائدتا فعلاّن ، ثم تركيب كذلك وزن الفعل ، والتاسع : الصفة)

(بثنتين منها يمتنع الصرف هكذا بواحدة نابت فقالوا مضمفة)

يعنى : الأشياء التي لو كانت في اسم تجعل ذلك الاسم غير منصرف

فلا يدخل فيه التنوين ، ولا الألف واللام ، وغير ذلك من الأحكام .

هذه الأشياء تسعة :

١ - المعجمة وهي : كون الاسم عجميا ، أي : غير عربي ، من اية

لغة كانت .

٢ - الجمع وهو : كون الاسم جمعا ، لا مفردا ، ولا تثنية .

٣ - التأنيث وهو : كون الاسم مؤنثا .

٤ - المدل وهو : كون الاسم طادلا عن غيره ، مثل « زُفر »
الذي أصله « زافر » فعدل عنه ، وصار « زفر » .

٥ - المعرفة وهو : كون الاسم معرفة لا نكرة .

٦ - زائدتا فعلان وهو : أن يكون في الاسم الألف والنون

الزائدتان ، مثل « فعلان » فإن أصله « فعل » زاد فيه الف ونون .

٧ - التركب وهو : كون الاسم مركباً من كلمتين ليس بينهما

ربط أبداً . مثل « بعلبك » الذي هو مركب من « بعل » ومن « بك »
وليس بينهما أي ربط ، من إضافة ولا غيرها .

٨ - وزن الفعل وهو : كون الاسم على وزن فعل ، مثل « شمر »

إذا صار اسماً لشخص ، فإنه على وزن « قَعَل » كـ « صرف » .

٩ - الصفة وهو : كون الاسم صفة لا ذاتاً ، نحو : « أحمر »

فإن الحرة صفة ، لا ذات .

والبيت الثالث معناه : لو اجتمع إثنان من هذه التسعة في إسم

صار ذلك الاسم غير منصرف ، وهكذا لو كان في اسم واحد من هذه

التسعة ولكنه كان ذلك الواحد نائباً عن إثنين من التسعة .

(فالمعجمة) والمراد بها غير العربية ، سواء كانت فارسية ، أم

غير فارسية (تمنع صرف العلم) يعني : لو كان اسم معجمياً ، وكان علماً ،

المعجمية العلمية ، بشرط زيادته على الثلاثة كـ « ابراهيم » ولا أثر لتحرك
الأوسط عند الأكثر .

والجمع يمنع صرف مفاعل ومفاعيل كـ « دراهم » و « دنانير »
للنيابة عن علتين ،

فيكون غير منصرف ، بشرط أن يكون (المعجمية العلمية) أي يكون
علماً في المعجمية قبل استعمال العرب لها (بشرط زيادته على الثلاثة) أي
كونها أكثر من ثلاثة أحرف (كـ « ابراهيم ») فإنه علم ، وعجمي ،
وكان في المعجمية - أيضاً - علماً ، وحروفه سبعة (و) قال ببعض علماء
النحو : لو كان الاسم المعجمي العلم ثلاثة أحرف ، وكان الحرف الأوسط
منه متحركاً يكون - أيضاً - غير منصرف ، فقال المصنف « قد » .
(لا أثر لتحرك) الحرف (الأوسط عند الأكثر) من علماء النحو ،
فمثلاً : « شبر » - على وزن « حمن » - الذي هو اسم عجمي ، وعلم
لابن النبي منصرف لأنه ثلاثة أحرف ، وإن كان « الباء » وهو الحرف
الأوسط منه متحركاً .

(والجمع : يمنع صرف) كل جمع كان على وزن (مفاعل ومفاعيل
كـ « دراهم » و « دنانير ») فالأول جمع لـ « درهم » على وزن
« مفاعل » ، والثاني جمع لـ « دينار » على وزن « مفاعيل » وإنما صار
غير منصرف (للنيابة عن علتين) أحدهما الجمعية ، والثانية إمتناع أن

والحق به « حضاجر » للاصل و « سراويل » للشبه .

والتأنيث : ان كان بالفي « حبلى » و « حمراء » فاب عن علتين .

يجمع مرة اخرى - لانه جمع منتهى الجموع - فكأنه جمع مرتين ،
فجمعه نائب عن جمعين - كما قيل - .

(والحق به) أي : بالجمع الذي يكون على وزن « مفاعل »

و « مفاعيل » (حضاجر) على وزن « مفاعل » فانه ليس جمعاً ، بل هو
اسم للضعف ، يطلق على الواحد والكثير ، وانما صار غير منصرف مع
أنه ليس بجمع (للاصل) أي : لأن أصله كان جمعاً ، فهو جمع « حضاجر »
على وزن « درهم » ثم نقل عن الجمعية ، وصار إسماً للضعف (و) الحق
بالجمع - ايضاً - (سراويل) فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
وليس جمعاً ، فيقتضي أن يكون منصرفاً ، ولكنه منع من الصرف
(للشبه) أي لشباهته بالجموع التي لا تنصرف مثل « مصابيح » « أنابيب »
وغيرها .

(والتأنيث : إن كان) تأنيثيته (بالفي « حبلى » و « حمراء »)

أي : بالألف المقصورة ك « حبلى » أو بالألف الممدودة ك « حمراء »
(ناب عن علتين) أي : صار التأنيث نائباً عن اثنتين من التسمعة الوصفية
ووزن الفعل . فكل اسم فيه الف مقصورة ، أو الف ممدودة فهو غير

وإلا منع صرف العلم حتماً ، أن كان بالتاء كـ « طلحة » أو كان زائداً على الثلاثة كـ « زيب » ، أو متحرك الاوسط كـ « سقر » أو أعجماً كـ « جور » فلا يتحتم منع صرف « هند » خلافاً للزجاج .

منصرف ، كـ « حبلى » و « حراء » (وإلا) يمكن تأنيثه بالألف (منع صرف العلم حتماً إن كان بالتاء) يعنى : أن كان تأنيثه بالتاء ، وكان علماً فيصير غير منصرف (كـ « طلحة ») فلهـ مؤنث بالتاء ، وعلم - ايضاً - (أو كان زائداً) حروفها (على الثلاثة) فلهـ تكون غير منصرف وإن لم يكن تأنيثه بالتاء (كـ « زيب ») فانه علم ، ومؤنث ، وتأنيثه معنوى لا بالتاء ، ولكنه صار غير منصرف لان حروفه أزيد من ثلاثة (أو) كان ثلاثة أحرف ولكن كان (متحرك الاوسط) أي : كان الحرف الوسط منه متحركاً (كـ « سقر ») فانه مؤنث ولكنه لا تاء فيها ، ولا هى زائدة على ثلاثة أحرف ، وانما صار غير منصرف لان الحرف الاوسط منه - وهو : القاف - متحرك لا ساكن (أو) كان (أعجماً) أي : إسماً غير عربى ، فانه يكون غير منصرف وإن كان الحرف الوسط منه ساكناً (كـ « جور ») - بضم الجيم - وسكون الواو - هو إسم لبلد من بلاد إيران (فلا يتحتم) أي : لا تجب (منع صرف « هند ») لانه مؤنث وعلم ، ولكنه ثلاثة أحرف ، والحرف الوسط منه ساكن ، وليس أعجماً ، بل هو عربى (خلافاً للزجاج)

والعدل : يمنع صرف الصفة المعدولة عن اصلها كـ
« رباع » و « مربع » وكـ « آخر » في مررت بنسوة آخر ، اذ
القياس بنسوة آخر ، لان اسم التفضيل المجرد عن اللام والاضافة
مفرد مذكر دائماً ويقدر العدل في ماسم غير منصرف وليس فيه
سوى العلية

الذي هو من علماء النحو حيث قال بوجوب منع صرف مثل « هند » .
(والعدل) وهو تحويل الاسم عن صيغته الاصلية إلى صيغة
أخرى مع اتحاد المعنى (يمنع صرف الصفة المعدولة) أي : الصفة التي
عدلت وتحوّلت (عن اصلها ، كـ « رباع » و « مربع ») فانها عدلا ،
وتحوّلا من : أربعة أربعة ، تقول : « جاءني الناس رباع مربع » يعني
أربعة أربعة ، فالأربعة صفة ، فحينما عدلت هذه الصفة عن صيغتها
الاصلية - وهي : أربعة - صارت غير منصرف (وكـ « آخر » في)
مثل (« مررت بنسوة آخر » اذ القياس) والقاعدة ان يقال (بنسوة
آخر ، لأن) آخر اسم تفضيل ، و (اسم التفضيل المجرد) أي : الخالي
(عن اللام والاضافة مفرد مذكر دائماً) فحين عدل وتحوّل « آخر » إلى
« آخر » ، والآخريّة صفة ، فاجتمع الصفة ، والعدل ، فصار « آخر »
غير منصرف (ويقدر العدل في ماسم) من العرب (غير منصرف و)
الحال (ليس فيه سوى العلية) يعني : الاصماء التي استعملها العرب غير

ك « زحل » ، و « صمر » بتقدير زاحل وعامر .

والتعريف شرط تأثيره في منع الصرف العلمية .

والالف والنون ، يمنع صرف العلم ك « صمران » او

غير القابل للتاء

متصرف ، ولم يكن فيها - من الاسباب التبعة - غير العلمية ، فيجب ان نعتبر تلك الاسماء عادلة عن صيغتها الأصلية ، حتى يجتمع فيها أمران : العدل والعلمية ، لنصح استعمال العرب لها غير منصرفة (ك « زحل ») علم لنجم مخصوص في السماء (و « صمر » بتقدير : زاحل ، وعامر) يعني : نحسب ان اصلها زاحل ، وعامر ، ونقول : انها عدل عن الصيغة الأصلية ، وصارا « زحل » و « صمر » حتى يصح استعمال العرب لها استعمال غير منصرف .

(والتعريف) اي كون الاسم معرفة (شرط تأثيره في منع الصرف العلمية) أي : كونه علماً ، أما بقية المعارف ، كالموصول ، والمضمر ، والأشارة ، وغيرها فلا تؤثر في منع الصرف .

(والالف والنون) الزائدتان (يمنع صرف العلم) يعني : لو كان إسم علماً وكان فيه الالف والنون فيصير غير منصرف (ك « صمران ») فإنه علم ، وفيه الف ونون زائدتان (أو الوصف غير القابل للتاء) فاذا

ك « سكران » ف « عريان » منصرف ، و « رحمن » ممتنع .
والتركيب المزجي يمنع صرف العلم ك « بعلمك »

كان صفة لا تدخل عليها التاء ، وكان فيها الف ونون زائدتان ، فتصير
غير منصرف (ك « سكران ») فان كون الشخص سكراناً صفة له
ولا تدخل التاء عليه ، ففي المؤنث لا يقال : سكرانة ، وانما يقال : سكرى
وفيهما الف ونون زائدتان ، فلذلك صار غير منصرف (ف « عريان »
منصرف) لان في مؤنثه تدخل التاء ، تقول : « هذه امرأة عريانة »
(و « رحمن » ممتنع) من الصرف ، أي : غير منصرف ، لان مؤنثه
لا يكون رحماناً ، لعدم وجود مؤنث له ، اذ هو من الاسماء المحصية
الخاصة بالله سبحانه وتعالى (والتركيب المزجي) وهو مزج إسمين ،
وجعلها إسماً واحداً (يمنع صرف العلم) يعني : لو كان إسم مركباً
مزدجياً ، وكان علماً ، فيصير غير منصرف (ك « بعلمك ») فان اصله
إسمان : « بعلم » و « بك » فزجا ، وجعلنا إسماً واحداً ، وصار علماً لبلد
من بلاد لبنان .

والتركيب المزجي مقابل للتركيب الإضافي ك « امرئ القيس »
فانه أيضاً إسم مركب من إسمين ، « امرئ » و « القيس » ، ولكنه
منصرف ، وهو - أيضاً - مقابل للتركيب الاسنادي مثل « شاب قرناها »
الذي هو اسم لشخص ، ومركب من « شاب » فعل الماضي ، « وقرناها »

ووزن الفعل : شرطه الاختصاص بالفعل او تصديره بزائد
من زوائده ، ويمتنع صرف العلم كـ « شمر » ، والوصف غير القابل للتاء

فاعله ، فزجا ، وصارا - معاً - إسماً لشخص وهذا - أيضاً - منصرف ،
وإنما صاراً منصرفين لان شرط التركيب - الذي يجعل المركب غير
منصرف - ان لا يكون بين الاسمين المركبين أي ربط ، والاضافة ،
والاسناد كلاهما ربط . فلا يكون المركب من اسمين - كان بينها الربط -
غير منصرف .

(ووزن الفعل شرطه الاختصاص بالفعل) يعنى وجود وزن
الفعل في إسم ليجمعه غير منصرف شرطه ان يكون ذلك الوزن مختصاً
بالافعال (او تصديره) : أي يكون في أول ذلك الاسم الذي هو على
وزن الفعل (بزائد من زوائده) أي : من زوائد الفعل ، وهي : « الياء ،
والتاء ، والالف ، والنون » التي تدخل على المضارع ، فيكون أحده
هذه الحروف الاربعة في اول ذلك الاسم إذا لم يكن الفعل وزنة مختصاً
بالفعل (و) وزن الفعل (يمتنع صرف العلم) أي : إذا كان وزن الفعل
في إسم علم ، فيصير ذلك الاسم غير منصرف (كـ « شمر ») إذا صار
علماً لشخص ، فيكون غير منصرف ، لان فيه سببان من الاسباب
التسعة : وزن الفعل ، والعلمية (و) وزن الفعل - أيضاً - يمتنع صرف
(الوصف غير القابل للتاء) يعنى : الصفة التي لا تدخل في مؤنثها التاء

ك « أحر » فـ « يعمل » منصرف لوجود « يعمل »
والصفة : تمنع صرف الموازن للفعل ، بشرط كونها الاصل
فيه ، وعدم قبوله التاء

فـ « اربع » في مررت بمسوة اربع منصرف ، لوجهين وجميع الباب

لو كانت على وزن فعل فتكون غير منصرفة (ك « أحر ») فانه غير
منصرف لان فيه سببين من الاسباب التسعة : وزن الفعل ، والصفة ،
فان الاحرية صفة ، ولا تقبل التاء ، لأن مؤنثها ليس « أحرمة » بل :
« حمراء » (فـ « يعمل ») لو صار علماً لشخص فهو (منصرف ، لوجود
« يعمل ») يعني : لان مؤنثها تدخلها التاء ، تقول في المؤنث :
« يعمل » .

(والصفة تمنع صرف الموازن للفعل) يعني : الصفة التي تكون
فيها وزن الفعل تصير غير منصرفة (بشرط كونها) أي : الصفاتية (الاصل
فيه) يعني : كونها وضعت للصفة ، لا ان تكون موضوعة لغير الصفة ،
ثم عرض عليها الوصف ، مثل « أرنب » للدليل ، فانه اصلاً وضم
لفظ « الارنب » للحيوان المخصوص ، ثم بعد ذلك استعمل - أيضاً -
في الدليل ، فالأرنب ليست الصفة أصلاً فيه ، بل الصفة عارضة (و)
بشرط (عدم قبوله) أي : عدم قبول ذلك الوصف (التاء) في تأنيثه
مثل « أحر » فانه صفة ، وفيه وزن الفعل ، والصفاتية أصل فيه ، لأن

يكسر ، مع اللام ، والاضافة ، والضرورة

«أحمر» وضع في الاصل لصفة الحمرة ولذلك فهو غير منصرف (فهـ أربع ، في) مثل : («مرت بقسوة أربع ، منصرف لوجهين) الاول : انه وضم في الاصل إسماً للمعدد ، ثم بعد ذلك عرض عليه الوصفية ، والثاني : انه يقبل التاء في التأنيث ، تقول : «مرت باربعة رجال » .

واعلم : ان كل إسم غير منصرف يكون في حال الجر مفتوحاً (وجميع الباب) أي : باب غـ ير المنصرف (يكسر) أي : يصير مكسوراً (مع اللام ، والاضافة) يعني : إذا دخل عليه الالف واللام ، أو اضيف إلى شيء فـ «مماجد» غير منصرف ـ لان فيه الجمع ، ووزن الفعل «مفاعل» ـ ولكنه يكسر في مثل «مرت بالمماجد» و «مرت بمماجدكم» للالف واللام في المثال الاول ، و اضافته إلى «كم» في المثال الثاني (و) في (الضرورة) أيضاً يكسر ، وهي : ما يضطر الشاعر إليه ، مثل قوله :

إذا ما غزا في الجيش حلق فوقهم عصائب طير تهتدي بعصائب
فـ «عصائب» غير منصرف ، لانه مثل «مماجد» وإنما صار مكسوراً بواسطة باء الجر لان آخر بقية أبيات هذه القصيدة باء مجرورة ، فلو كان يقول «بعصائب» ـ بفتح الباء ـ لحصل إخلال بالقافية لذلك يضطر الشاعر إلى كسر الباء .

الحديقة الثالثة

(فيما يتعلق بالافعال)

يختص المضارع بالاعراب ، فيرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم ، وينصب بأربعة احرف : لن ، وهي لتأكيد نفي المستقبل ، (وكي) ومعناها السببية

(الحديقة الثالثة - فيما يتعلق بالافعال)

(يختص) الفعل (المضارع بالاعراب) يعنى : من مختصات الفعل المضارع انه معرب بخلاف فعل الماضي وفعل الامر (فيرتفع) الفعل المضارع ، أي يصير مرفوعاً (بالتجرد عن الناصب والجازم) أي إذا كان خالياً عن الحروف التي تنصب المضارع ، وعن الحروف التي تجزمه ، نحو : « ينصر » .

(النواصب)

(و) الفعل المضارع (ينصب) أي : يصير منصوباً (بأربعة أحرف) ١ - (لن) نحو : « لن ينصر » (وهي لتأكيد نفي المستقبل) يعنى : معنى « لن » هو : ان الفعل الذي بعدهما منفي الوقوع في الزمان المستقبل ، ف « لن ينصر زيد » يعنى : ان زيدا لا ينصر في المستقبل .

٢ - (وكي) نحو « ضربت كي يضرب زيد » (ومعناها السببية)

وان ، وهي حرف مصدرى ، والتي بعد العلم غير ناصبة
وفي « ان » التي تأتى بعد الظن وجهان
واذن

فالمثال معناه أنا ضربت لمحب أن يضرب زيد .

٣ - (وأن) نحو : ان يقول زيد خيراً حسن ، - بنصب يقول -
(وهي حرف مصدرى) يعني هي والفعل الذي بعدها فى معنى مصدر ذلك
الفعل ، فيصح حذف « أن » وحذف فعلها ، ووضع مصدر ذلك الفعل
فى محلها بدون أن يتغير المعنى ، فى المثال يصح ان تقول : « قول
زيد خيراً حسن » (و) « أن » (التي) تأتى (بعد العلم) أو بعد بعض
مشتقاته (غير ناصبة) للمضارع لأنها « أن » المخففة من « أن »
المثقلة ، نحو قوله تعالى : « علم ان سيكون منكم مرضى » فـ « سيكون »
مرفوع ، وعلامة رقه ضمة النون ، ولو كان « أن » ناصبة وجب
فتح النون (وفى « أن » التي) تأتى (بعد الظن) أو بعد بعض
مشتقاته (وجهان) أحدهما : جعلها مخففة من المثقلة ، فلا تنصب بناءً
على ان الظن بمنزلة العلم ، ولو كانت « أن » بعد العلم لما كانت تنصب ،
والثانى : جعلها « أن » الناصبة ، فت نصب ، نحو : « ظننت أن يقوم
زيد » فيجوز رفع « يقوم » ويجوز نصبه .

٤ - (وإذن) نحو : « إذن انصرف » - بنصب الراء الذي آخر

وهي للجواب والجزاء ، وتنصبه ، مصدره ، مباشرة ، مقصوداً به للاستقبال نحو : « إذن اكرمك » ، لمن قال : « أزورك »

حرف من « أنصر » - وهي (تأتي) للجواب ، والجزاء) يعني : إذا « تكون » جواباً للكلام السابق ، وجزاء للعمل السابق ، فمثلاً : قال لك شخص : « أزورك » فأنت تقول له : « إذن اكرمك » فـ « إذن اكرمك » صار جواباً لـ « أزورك » وصار جزءاً له ، لأن المعنى يكون : إكرامي لك جزاء لزيارتك إياي (وتنصبه) أي : « إذن » تنصب المضارع بشروط ثلاثة : الأول : أن تكون « إذن » (مصدره) أي : في صدر الجواب وأوله ، الثاني : أن تكون (مباشرة) بالمضارع أي لم : يكن بينها وبين المضارع شيء فاصل ، الثالث : أن تكون (مقصوداً به) أي : بالمضارع (للاستقبال) يعني : أن يكون المقصد من المضارع الذي بعده « إذن » الاستقبال للاحال) نحو : « إذن اكرمك » لمن قال : « أزورك » (فـ « إذن » وقعت في أول الجواب ، لأنه ليس قبلها شيء من الجواب ، وهي - ايضاً - ملصقة بالمضارع الذي بعدها ، والمقصود من المضارع الذي بعدها هو الاستقبال ، فـ « إذن اكرمك » يعني : إذن اكرمك في المستقبل بعد زيارتك إياي .

أما إذا لم تقع « إذن » في أول جملة الجواب ، نحو : « أنا إذن

ويجوز الفصل بالقسم ، وبعد التالية للواو ، والفاء ، وجهان :

أكرمك .

او لم تكن ملصقة بالمضارع ، بل كان بينهما فاصل نحو : « إذن زيد يكرمك » .

او كان زمان الحال هو المقصود من المضارع ، لازمان الاستقبال ، نحو « إذن أكرمك الآن » ففي كل هذه الثلاثة يرفع المضارع الذي بعد « إذن » .

(و) لكن (يجوز الفصل) بين « إذن » وبين « المضارع » الذي بعدها (بالقسم) فتعمل « إذن » وتنصب المضارع الذي بعدها وإن فصل بينهما قسم ، نحو : « إذن والله أكرمك » (و) في المضارع الذي وقع (بعد) « إذن » (التالية للواو والفاء) أي : التي تلت ووقعت بعد الواو ، أو بعد الفاء ، نحو : « إذن أكرمك ، أو إذن أكرمك في المضارع (وجهان) الاول : رفعه ، لان حرف العطف - وهو الواو ، أو الفاء - بقية لما قبله ، وليس في اول الكلام ، فإذا كان حرف العطف في وسط الكلام ، فـ « إذن » التي تكون بعد حرف العطف ايضاً تكون في وسط الكلام ، فلا تعمل « إذن » الوجه الثاني : نصب المضارع ، لان ما بعد حرف العطف جملة مستقلة ، وفعل المضارع الذي بعد « إذن » ليس

تكميل

وينصب بـ « أن » مضرة جوازاً ، بعد الحروف العاطفة له ، على اسم صريح ، نحو « للبس عباءة وتقر عيني »

بعضاً من الكلام السابق ، فتكون « إذن » واقعة في أول الكلام فتنصب المضارع الذي بعدها .

(ان المقدرة الناصبة)

(تكميل) مصدر باب التفعيل من « كل » « يكل » وهو بمعنى إنسم الفاعل ، بمعنى مكل لاحكام نصب المضارع (و) فعل المضارع (ينصب بـ « أن » مضرة) أي : مقدرة (جوازاً) بمعنى : يجوز جعلها مقدرة ، ويجوز إظهارها في موضعين :

الاول : (بعد الحروف العاطفة له) أي التي عطفت فعل المضارع (على اسم صريح) أي ليس في تأويل الفعل (نحو) قول الشاعرة :
(للبس عباءة وتقر عيني)

بنصب « تقر » بـ « بان » المقدرة بعد الواو ، وتقديرها جائز لا واجب فيجوز إظهارها ، والاصل : وان تقر عيني ، والواو - هنا - عطفت « تقر » على « لبس » الذي هو اسم صريح ؛ لانه مصدر وإنما قدر هنا أن حتى تكون هي و « تقر » مؤولا إلى المصدر ، ويصح

وبعد لام كي ، اذا لم يقترب بـ « لا » نحو : أسلمت لادخل الجنة .

ووجوباً بعد مخمة احرف :

المطف على المصدر ، وإلا صار من عطف الفعل على الاسم وذلك غير جائز .

(و) الثاني : (بعد لام « كي ») أي إذا وقع المضارع بعد اللام التي هي بمعنى « كي » ، يعني : بعد اللام التي هي للمعيب (إذا لم يقترب) الفعل الذي بعد اللام (بـ « لا » نحو : « أسلمت لادخل الجنة ») فـ « أدخل » فعل مضارع منصوب ، لانه وقع بعد لام السببية ، لأن معنى ذلك لمعيب دخولي الجنة ، والناصب هو « أن » مقدرة بعد اللام ، وتقديرها جائز لا واجب ، فيجوز إظهارها ، فتقول « أسلمت لأن أدخل الجنة » فإن دخل « لا » على الفعل الذي بعد اللام ، وجب إظهار « أن » ولا يجوز تقديرها ، نحو : « جئت لثلاثي بطني زيد » وأصله : « لأن لا » فأدغم النون في اللام ، فصار اللام مشدداً وبقي همزة « أن » فصار « لثلاثي » .

(و) ينصب المضارع بـ « أن » المقدرة (وجوباً) أي : تقديرها واجب فلا يجوز إظهارها إذا كان المضارع (بعد) واحد من (خمسة أحرف) :

لام الجحود ، وهي المسبوقه بكون منفي نحو : « وما كان الله
ليعذبهم » و أو بمعنى الى ، أو الا ، نحو : « لأزمنك أو تعطيني
حقي » ، وفاء السببية ، وواو المعية المسبوقين بنفي أو طلب ،
نحو : « زرنى فأكرمك » .

الاول : (لام الجحود) أي : لام الانكار (وهي) اللام
(المسبوقه بكون منفي) أي : التي قبلها كون منفي لا موجب (نحو)
قوله تعالى : (« وما كان الله ليعذبهم ») فـ « يعذب » منصوب بـ
« أن » مقدرة وجوباً بـ « اللام » ، وهذه اللام لام الجحود ، لأن قبلها
« وما كان » وهو كون منفي ، والتقدير : لأن يعذبهم .

(و) الثاني : (أو) التي هي (بمعنى « إلى » أو) بمعنى (« إلا »
نحو : « لأزمنك أو تعطيني حقي ») يعنى : إلى أن تعطيني حقي ، أو ؛
الا ان تعطيني حقي ، فنصب « تعطيني » لانه بعد « أو » التي هي بمعنى
« إلى » أو « الا » .

(و) الثالث والرابع : (فاء السببية) أي : الفاء التي معناها
السبب (وواو المعية) أي : الواو التي هي بمعنى « مع » (المسبوقين بنفي
أو طلب) أي : الفاء ، والواو اللذين قبلها نفي ، أو طلب من امر ،
أو نهي ، أو استفهام ، أو غيرها (نحو : « زرنى فأكرمك ») يعنى :
زرنى حتى تكون الزيارة سبباً لأكرامى إياك ، فنصب « أكرمك » لانه

ولا « تأكل السمك وتغرب اللبن » ، وحتى بمعنى الى ، او كي ،
 اذا اريد به الاستقبال ، نحو : « اسير حتى تغرب الشمس »
 و « اسلمت حتى ادخل الجنة » .

مضارع وقع بعد فاء معناها السبب ، وقبلها طلب ، وهو « زرني »
 لانه امر ، والامر طلب (و) نحو : « لا تأكل السمك وتغرب اللبن » ،
 يعني : لا تأكل السمك مع شربك اللبن ، فنصب « تغرب » لانه مضارع
 وقع بعد واو هي بمعنى « مم » وقبلها طلب ، وهو : « لا تأكل » ، لانه
 نهى ، ، والنهي طلب ، والناصب هو « ان » مقدرة بعد الواو تقديرأ
 وجوباً ، وأصله : « وان تغرب اللبن » .

(و) الخامس (حتى) التي هي (بمعنى « إلى » او) بمعنى « كي »
 اي : بمعنى الصبية (إذا أريد) اي : قصد (به) أي : بالمضارع الذي
 بعد « حتى » (الاستقبال) لا الحال (نحو : « أسير حتى تغرب الشمس »)
 فـ « تغرب » فعل مضارع ونصب لانه وقع بعد « حتى » التي هي بمعنى « إلى »
 والمقصود من « تغرب » الزمان المستقبل ، لازمان الحال ، والناصب
 هي « ان » مقدرة وجوباً بعد « حتى » وتقديره : حتى ان تغرب (و)
 نحو : (« اسلمت حتى ادخل الجنة ») فـ « ادخل » فعل مضارع ،
 ونصب لانه وقع بعد « حتى » التي هي بمعنى « كي » الصبية ، والمقصود
 من « ادخل » الدخول في الزمان المستقبل وهو يوم القيامة ، والناصب

فإن اردت الحال كانت حرف ابتداء .

فصل

والجوازم نوطان : الاول مايجزم فعلاً واحداً وهو اربعة
احرف ، اللام ، ولا الطليقتان نحو : « ليقم زيد »

هي « أن » مقدرة وجوباً بعد « حتى » واصله : حتى ان ادخل ، والمعنى :
اسلمت لكي ادخل الجنة .

(فإن اردت) معنى (الحال) من المضارع الذي بعد « حتى »
(كانت) « حتى » (حرف ابتداء) أي : حرفاً يبتدأ بها ، كواو
الاستيناف : ويكون ما بعدها جملة مستقلة ، نحو : « قت حتى اذهب
الآن » فـ « اذهب » هنا مرفوع ، لان حتى حرف ابتداء ، وليس
« ان » مقدرة بعدها حتى تنصب المضارع .

الجوازم

(فصل : والجوازم) يعنى : الحروف التي تجزم الفعل (نوطان :
الاول : مايجزم فعلاً واحداً ، وهو اربعة احرف) :
١ و ٢ (اللام ، ولا الطليقتان) يعنى : لام الامر للغائب ، ولاء
النهي ، فإن النهي - ايضاً - طلب ، لانه طلب الترك (نحو : « ليقم زيد »

و « لا تشرك بالله » ولم ، ولما يشتركان في النفي والقلب الى الماضي ،
ويختص « لم » بمصاحبة أداة الشرط ، نحو : « ان لم تقم اقم » ،
ويجوز انقطاع نفيها ، نحو : « لم اكن ثم كان » .

و « لا تشرك بالله » فان اللام جزم « يقوم » فحذف منه الواو ، وصار
« يقم » ، و « لا » جزم تشرك ، فصار الكاف مجزوماً ، وقبل دخول
« لا » عليه كان الكاف مرفوعاً ، لان الفعل المضارع مرفوع .

٣ و ٤ - (و « لم » و « لما » يشتركان في النفي والقلب الى الماضي)
يعنى : ان « لم » و « لما » يدخلان على الفعل المضارع الموجب ، فيصير معناه
منفياً ، وينقلب عن المضارع الى الماضي ، فثلاً « يضرب زيد » معناه :
ان زيدا يضرب في الزمان المستقبل ، فاذا دخل عليه لم ، او لما ، وقلت
- مثلاً - « لم يضرب زيد » صار المعنى : ماضرب زيد في الزمان
الماضي ، فقلب المضارع عن الزمان المستقبل الى الزمان الماضي ، وجعل
الموجب منفياً (ويختص « لم » بمصاحبة أداة الشرط) يعني : يمكن
ان يجيء مع « لم » حرف الشرط (نحو : « ان لم تقم اقم » ، ويجوز
انقطاع نفيها) اي : نفي « لم » بأن يصير الكلام الذي تفساه « لم »
موجباً (نحو : « لم يكن ثم كان ») في مثل قولك : « زيد لم يكن ثم
كان » يعني : لم يكن موجوداً قبل عرس ابيه ، ثم صار موجوداً بعد
ذلك . بخلاف « لما » فانها لا تجتمع مع حرف الشرط فلا يجوز : « ان

ويختص « لما » بجواز حذف مجزومها ، نحو : « قاربت المدينة ولما » ، وبكونه متوقفاً غالباً كقولك : « لما يركب الأمير » ، للمتوقع ركوبه .

لما يضرب زيد أضرب « ولا يصح انقطاع نفيها ، فلا يجوز : « لما يضرب زيد ثم ضرب » اذان « لما » ينفي الماضي مستمراً الى زمان التكلم ، فن قال : « لما يضرب زيد » كان معناه : ان زيدا ما ضرب الى الآن ، وهذا يناهي ان يقول بعد ذلك « ثم ضرب » بخلاف « لم » فانه ينفي الماضي لاتقياً باستمرار ، فيصح ان يقال : « لم يضرب زيد ثم ضرب » بمعنى : انه ما ضرب قبل يومين ثم ضرب بعد ذلك في اليوم الماضي .

(ويختص « لما » بجواز حذف مجزومها) اي : حذف الفعل الذي هو بعد « لما » وقد جزمته « لما » (نحو : « قاربت المدينة ولما ») أي : ولما ادخلها ، فحذف « ادخلها » الذي هو فعل مضارع جزمته « لما » بخلاف « لم » فانه لا يحذف مجزومها ، فلا يجوز : « قاربت المدينة ولم » (و) يختص « لما » ايضاً (بكونه متوقفاً) أي : منتظراً وقوعه (غالباً ، كقولك : « لما يركب الأمير » للمتوقع ركوبه) أي : للذي يتوقع ويفتظر ركوب الأمير فمعناه : إلى الآن لم يركب الأمير ولكنه يفتظر أن يركب ، بخلاف « لم » فانه تنفي الفعل فقط ، وليس فيها

الثاني : ما يجزم فعلين ، وهو : ان ، واذا ما ، ومن ، وما ، ومتى ، وأي .

إشعار بتوقع وقوع ذلك الفعل المنفي ، فـ « لم يضرب زيد » معناه : أن زيدا ما ضرب ، فقط .

النوع (الثاني) من الجوازم (ما يجزم فعلين : وهو) أحد عشر ١ ، ٢ - (« إن » و « إذا ما ») وهما مجرد تعليل الجواب على وجود الشرط ، نحو : « إن تقم أقم » و « إذا ما تقم أقم » .

٣ - (« و من ») وهي موضوعة لذوي العقول ، وضمنت معنى الشرط ، نحو : « من يقم أقم معه » يعني : كل شخص يقوم أنا أقوم معه .

٤ - (« و ما ») وهي موضوعة لغير العاقل ، ثم ضمنت معنى الشرط ، نحو : « ما تقل أقل مثلك » يعني : كلما تقول أنت أقوله أنا مثلك .

٥ - (« و متى ») وهي موضوعة للزمان وضمنت معنى الشرط نحو : « متى تقم أقم » يعني : في أي زمان تقوم ، أنا - ايضاً - أقوم .

٦ - (« و أي ») وهي تستعمل للعاقل ، ولغيره ، وللزمان ، وللمكان نحو : « أيكم يقم أقم معه » أي دابة تقم أقم معها ، أي زمان تقم أقم معك ، أي مكان تقم فيه أقم معك .

وايان ، وأين ، واني ، وحيثما ، ومها ، فالأولان حرفان ، والبواقى اسماء على الأشهر ، وكل واحد منها يقتضي شرطاً وجزاءاً ، ماضيين ، أو مضارعين ، أو مختلفين .

- ٧ - (و « أين ») وهي موضوعة للزمان وضمنت معنى الشرط ، نحو : « أين تقم أقم » يعنى : أي زمان تقم أقم .
- ٨ - (و « أين ») وهي موضوعة للمكان وضمنت معنى الشرط ، نحو : « أين تقم أقم » يعنى : أي مكان تبقى فيه أبقي أنا في ذلك المكان .
- ٩ - (و « أنى ») وهي مثل « أين » نحو : « أنى تقم أقم » .
- ١٠ - (و « حيثما ») وهي - أيضاً - مثل « أين » نحو : « حيثما تقم أقم » .

١١ - (و « مها ») وهي موضوعة لغير العاقل وضمنت معنى الشرط ، نحو : « مها نقل أقل » أى : أى شيء نقول أقوله أنا أيضاً . (فالأولان) وهما : « إن » و « إذما » (حرفان ، والبواقى اسماء على القول (الأشهر) بين علماء النحو (وكل واحد منها) أى : من هذه الاحدى عشر (يقتضي) أن يأتي بعده فعلان وان يكون الفعل الاول (شرطاً ، و) الفعل الثاني (جزءاً) سواء كان الفعلان (ماضيين) نحو : « ان قام قت » (أو مضارعين) نحو : « متى تقم أقم » (أو مختلفين) بأن يكون احد الفعلين ماضياً ، والآخر مضارعاً ، نحو :

فان كانا مضارعين أو الاول فالجزم ، وان كان الثاني وحده فوجهان .

وكل جزاء يمتنع جملة شرطاً ، فالفاء لازمة له ، كأن يكون جملة اسمية ، أو إنشائية ، أو فعلاً جامداً .

« اين ذهبت أذهب » فالاول ماضي ، والثاني مضارع (فان كانا)
أى : الفعلين (مضارعين) نحو : « متى تقوم أقم » (أو) كان الفعل (الاول)
مضارعاً ، نحو « متى تقوم قمت » (فالجزم) أى : يجب جزم المضارع ، وفي
هذين المثالين انجزم المضارع ، ففي « متى تقوم أقم » كان الاصل :
« تقوم واقوم » فلما جاء « متى » عليها ، صار مجزومين ، وعلامة الجزم
فيها حذف الواو منها ، وفي « متى تقوم قمت » كان أصل « تقوم » : « تقوم »
فحذف الواو للجزم (وإن كان) الفعل (الثاني وحده) مضارعاً ، مثل :
« اين قمت أقم » (فوجهان) قال بعض علماء النحو : يجرى المضارع
كالمثال ، وقال بعضهم : المضارع يرفع - حيثئذ - لضعف تعلقه بالاداة
لحيلولة الماضي بينها ، فتقول في المثال : « اين قمت أقوم » .

(وكل جزاء يمتنع جملة شرطاً) أى : كل شيء وقع جزاءً ،
ولا يمكن جملة في مكان الشرط (فالفاء لازمة له) يعنى : يجب دخول
الفاء على ذلك الجزاء (كأن يكون) الجزاء (جملة اسمية ، أو) يكون
جملة (إنشائية ، أو) يكون (فعلاً جامداً) أى غير : متصرف ، يعنى :

أو ماضياً مقروناً بـ « قد » ، نحو : « ان تقم فأنا أقوم » ، أو « فأكرمني » ، أو « فعمسى أن أقوم » ، أو « فقد قت » .

ليس له مضارع ، وأمر وغيرهما مثل « عمسى » (أو) يكون فعلاً (ماضياً مقروناً بـ « قد ») يعني : قبله « قد » (نحو : « ان تقم فأنا أقوم ») فإن « أنا أقوم » لا يمكن أن يصير شرطاً ، ويقع بعد « ان » مباشرة ، لأنها جملة إسمية ، والجملة الاسمية لا تصير شرطاً أبداً ، فلذا دخل عليها الفاء وصار : « فأنا أقوم » (أو : « فأكرمني ») يعني : « ان تقم فأكرمني » فإن « أكرمني » لا يمكن أن يصير شرطاً ، ويقع بعد « ان » مباشرة ، لأنها جملة إنشائية - لأنه أمر - والجملة الإنشائية لا تصير شرطاً أبداً ، فلذا دخل عليها الفاء ، وصار : « فأكرمني » (أو : « فعمسى أن أقوم ») يعني : « ان تقم فعمسى أن أقوم » فإن « عمسى » لا يمكن أن يصير شرطاً ، ويقع بعد « ان » مباشرة ، لأنه فعل جامد غير متصرف - إذ ليس له مضارع ، ولا أمر ، ولا غيرهما - والفعل الجامد لا يمكن أن يصير شرطاً ، فلذا دخل عليه الواو ، وصار « فعمسى أن أقوم » (أو : « فقد قت ») يعني : « ان تقم فقد قت » ، فإن « قد قت » لا يمكن أن يصير شرطاً ، ويأتي بعد « ان » مباشرة ، لأنه فعل ماضٍ ودخل عليه « قد » ، والماضي الذي معه « قد » لا يصير شرطاً أبداً ، فلذا دخل عليه الفاء وصار : « فقد قت » .

مسألة

وينجزم بعد الطلب بـ « إن » مقدرة ، مع قصد الحبيبة ،
نحو : « زرني أكرمك » ، ولا « تكفر تدخل الجنة » .

(مسألة : وينجزم) الفعل المضارع ، أي يصير مجزوماً ، إذا
كان (بعد الطلب) أي : بعد الامر ، أو النهي أو نحوهما ، ويكون
نصبه (بـ « إن ») الشرطية (مقدرة) أي : مستترة قبل فعل المضارع
وبعد الطلب بناءً على أن يصير الفعل المضارع جواباً لـ « إن » ، (مع
قصد الحبيبة) أي : إذا كان المقصود أن الطلب يكون سبباً للفعل
المضارع الذي بعد الطلب (نحو : « زرني أكرمك ») فـ « أكرمك »
فعل مضارع - متكلم وحده - وقع بعد فعل الامر وهو : « زرني » ،
والمقصود : أن الزيارة سبب للاكرام ، فلذا صار « أكرمك » مجزوماً
بـ « إن » شرطية مستترة ، تقديره : « زرني إن تزرني أكرمك »
(و) نحو : « لا تكفر تدخل الجنة » فـ « تدخل » فعل مضارع ،
وقع بعد النهي وهو : « لا تكفر » ، والمقصود : ان عدم الكفر سبب
لدخول الجنة ، فلذا صار « تدخل » مجزوماً بـ « إن » الشرطية المستترة ،
وتقدير المثال : « لا تكفر إن لا تكفر تدخل الجنة » ، وعلامة جزم

ومن ثم امتنع لإتكفر تدخل النار ، بالجزم لفساد المعنى .

فصل

في افعال المدح والندم

افعال وضعت لإنشاء مدح أو ذم . فمنها : نعم ، وبئس ،
وساء ، وكل

« تدخل » هي كسرة اللام ، لان لام « تدخل » كان ساكناً للجزم ،
وهزة « الجنة » ساكنة ، فالتقى ساكنان وحملنا بقاعدة « إذا التقى
ساكنان حرك بالكسر » فكسرنا لام تدخل (ومن ثم) أي : من هذه
الجهة ، وهي : لزوم كون ذلك الطلب سبباً للفعل المضارع (امتنع)
ان يقال : (« لا تكفر تدخل النار » بالجزم أي يجزم تدخل (لفساد المعنى)
يعنى : لو جزمت « تدخل » بـ « إن » الشرطية المقدرة فسد المعنى ،
لان المعنى يصير : لا تكفر إن لا تكفر تدخل النار ، والحال ان الذي
لا يكفر لا يدخل النار ، بل يدخل الجنة .

(افعال المدح والندم)

(فصل : في افعال المدح والندم) وهي (أفعال وضعت لإنشاء
مدح) أي إيجاد المدح لا الاخبار به (أو) إنشاء (ذم ، فمنها « نعم »
و « بئس » و « ساء ») فالأول للمدح ، والثاني والثالث للذم (وكل

منها يرفع فاعلاً معرفاً باللام ، أو مضافاً إلى معرف بها ، أو ضميراً مستتراً مفسراً بتميز ، ثم يذكر المخصوص مطابقاً للفاعل ، ويجعل مبتدأً مقدماً الخبر ، أو خبراً محذوف المبتدأ ، نحو : « نعم المرأة هند » .

منها (أي من هذه الأفعال الثلاثة) يرفع فاعلاً معرفاً باللام ، أو مضافاً إلى معرف بها (أي : باللام ، يعني : يرفع فاعلاً يكون معرفة ، ويكون سبب معرفيته إما « ال » أو يرفع فاعلاً يكون سبب معرفيته أنه اضعف إلى اسم يكون في ذلك الاسم « ال » (أو) يرفع ضميراً مستتراً مفسراً بتميز) - بفتح سين « مفسر » - أي : ضميراً مقدراً يكون هناك تميز يفسر ويبين ذلك الضمير المستتر (ثم) بعد الفاعل ، أو بعد التميز (يذكر المخصوص) والمخصوص : هو الذي جاء المدح له ، أو جاء الذم عليه ، ويجب أن يكون المخصوص (مطابقاً للفاعل) في الأفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، ويكون مرفوعاً (ويجعل مبتدأً مقدماً الخبر) يعني : على أن يكون فعل المدح أو الذم مع فاعله خبراً له مقدماً عليه (أو) يجعل المخصوص (خبراً محذوف المبتدأ) فيقدر قبله ضمير على أن يكون ذلك الضمير مبتدأً ، والمخصوص خبراً (نحو : « نعم المرأة هند ») هذا مثال لكون فاعل « نعم » معرفة بالالف واللام ، وتركيبه : « نعم » فعل المدح ، و « المرأة » : فاعله ، و « هند » مخصوص بالمدح ،

و « بئس فعاء الرجل الهندات » ، « وساء رجلا زيد » .
ومنها : حب و لاجب وهما كنعمم وبئس .

يعنى : هي التي جاء المدح لها ، و « هند » مطابق مع « المرأة » لان كليهما مفردان ، وكليهما مؤنثان ، وكليهما مرفوطان (و « بئس لساء الرجل الهندات ») وهذا مثال لكون فاعل « بئس » مضافاً الى معرفة بالالف واللام ، وتركيبه : « بئس » : فعل الهم ، و « ساء » فاعله ، اضيف الى « الرجل » ، و « الهندات » مخصوص بالدم ، يعنى : الهندات هن اللاتي جاء الدم لهن ، و « الهندات » مطابق مع « ساء » لان كليهما جمعان ، وكليهما مؤنثان ، وكليهما مرفوطان (و « ساء رجلا زيد ») وهذا مثال لكون فاعل « ساء » ضميراً مقدرأ مفسراً بتميز ، والتقدير ساء هو رجلا زيد ، وتركيبه : « ساء » : فعل الهم ، والضمير المستتر فاعله ، و « رجلا » تميز للضمير المستتر ، ومفسر له - اذان « رجلا » يفهم بأن الضمير المقدر مفرد ومذكر مثل « رجلا » ولهذا الجهة صار « رجلا » مفسراً للضمير المستتر ، ومبيناً له - و « زيد » مخصوص بالدم ، يعنى : هو الذي جاء هذا الدم له ، و « زيد » مع الضمير المستتر « هو » مطابقان ، لان كليهما مفردان ، وكليهما مذكران ، وكليهما مرفوطان (ومنها : « حب » و « لاجب » وهما كـ « نعم » و « بئس ») فد « حب » للمدح كما ان « نعم » للمدح ، و « لاجب » للذم كما ان « بئس » للذم ،

والفاعل « ذا » مطلقاً ، وبعده المخصوص ولك ان تأتى قبله
أو بعده بتميز أو حال على وفقه ، نحو : « حبذا الزيدان » ،
« وحبذا زيد راكباً » ، و « حبذا امرأة هند » .

والاول معناه : نعم ، والثاني معناه : بشئ (والفاعل) فيها (« ذا »
مطلقاً) أي : دائماً سواء كان المخصوص مفرداً ، أم تثنية ، أم جمعاً ،
كان مذكراً ، أم مؤنثاً ، ففي الجميع يكون « ذا » فاعلاً لـ « حب » ،
نقول : « حبذا زيد » و « حبذا الزيدان » و « حبذا الزيدون » و
« حبذا هند » و « حبذا الهندان » و « حبذا الهندات » ومثله
« لا حبذا » (وبعده) أي : بعد « ذا » يأتي (« المخصوص » و)
يجوز (لك ان تأتى قبله) أي : قبل المخصوص (أو بعده بتميز أو
حال على وفقه) أي : مثل المخصوص في الافراد والتثنية والجمع ،
والتذكير والتأنيث (نحو : « حبذا الزيدان ») هذا مثال لعدم مجيء
تميز أو حال للمخصوص ، وتركيبه : « حب » فعل المدح ، و « ذا » :
فاعله ، و « زيدان » : مخصص بالمدح ؟ يعني : هما اللذان جاء المدح
لهما (و « حبذا زيد راكباً ») وهذا مثال لمجيء الحال للمخصوص ،
وكون الحال بعد المخصوص ، فالتركيب : « حبذا » : فعل وفاعل ،
و « زيد » مخصص بالمدح ، و « راكباً » حال من زيد ، والمعنى : زيد
شخص حسن حال كونه راكباً (و « حبذا امرأة هند ») وهذا مثال

فصل

فعلا التعجب فعلان وضعا لانشاء التعجب ، وهما : ما أفعله
وأفعل به ، ولا يبينان إلا مما يبنى منه اسم

لجيه التميز للمخصوص ، وكون التميز قبل المخصوص ، فالتركيب :
« حبذا » : فعل وفاعل ، و « امرأة » تميز لـ « هند » مقدم عليها ،
و « هند » مخصص بالمدح . وفي المثالين صارت المطابقة بين التميز
والحال ، وبين المخصوص ، ففي المثال الأول : « زيد » مع « راكبا »
كلاهما مفردان ، وكلاهما مذكران ، وفي المثال الثاني : « امرأة » مع
« هند » كلاهما مفردان ، وكلاهما مؤنثان ،

« فعلا التعجب »

(فصل : فعلا التعجب) هما : (فعلان وضعا لانشاء التعجب)
أي : لبيان التعجب (وهما : « ما أفعله » - بفتح الهجمة ، وسكون
الفاء ، وفتح العين واللام - (و « أفعل به ») - بفتح الهجمة ، وسكون
الفاء ، وكسر العين ، وسكون اللام - يعني : كل ما كان على وزنها
(ولا يبينان) أي : لا يصنع فعلا التعجب (إلا مما يبنى منه اسم

التفضيل ، ويتوصل إلى الفاقد ، بأشدد وأشدد به .

(التفضيل) أي : لإلّا من الافعال التي كان يصنع منها اسم التفضيل ، وهو أن يكون : ثلاثياً ، تاماً ، متصرفاً ، قابلاً للتفاضل ، غير منصوغ منه « أفعل » لغير التفضيل نحو : « ما أكثر الماء » ، فلا يصنع من فعل غير ثلاثي ، كـ « ما ادخرجه » أو : « دخرج به » ، ولا من الافعال الناقصة كـ « ما أضحاه » أو : « أضحي به » فإن أضحي فعل ناقص ، ولا من الفعل الجامد غير المتصرف ، فلا يصاغ من « نعم » و « بئس » لا يقال : « زيد أبئس من عمرو » ولا « أبئس به » ولا من فعل غير قابل للتفاضل ، فلا يصاغ من « مات » لا يقال : « ما أموته » ولا « اموت به » ، ولا من فعل منصوغ منه « أفعل » لغير التفضيل ، كـ « أخضر » فإنه للون الخضرة ، لا لأشدية لون الخضرة ، فلا يقال : « ما أخضره » ولا « أخضر به » (ويتوصل إلى) التعجب من الفعل (الفاقد) لبعض هذه الشروط الخمسة (بـ « أشدّ » و « أشدد به ») يعني : الافعال التي لا يصح صياغة التعجب منها لو جعلت مصدرها منصوباً بعد « ما أشدّ » أو مجروراً بالباء بعد « أشدد » يصح التعجب بها ، ففي الافعال العابقة يصح أن تقول : « ما أشد دحرجته » أو : « أشدد بدحرجته » ، وتقول : « ما أشد ضحاه » و « أشدد بضاه » ، وتقول : « ما أشد بئسه » و « أشدد ببئسه » وتقول : « ما أشد موته » ، وتقول :

ولا يتصرف فيها .

و « ما » مبتدأ إتفاقاً ، وهل هي بمعنى « شيء » ، وما بعدها خبرها أو موصولة وما بعدها صلتهما والخبر محذوف ؟ خلاف وما بعد الباء فاعل عند سيديويه وهي زائدة .

« ما أشد خضرته » و « أشدد بخضرته » (ولا يتصرف فيها) أي : فعلا التعجب جامدان لا يتصرفان ، فلا يقال : « ما يفعله » أو « يفعل به » أو غير ذلك .

(و « ما ») في « ما أشد » (مبتدأ إتفاقاً) أي : باتفاق جميع علماء النحو (و) لكن الخلاف بين علماء النحو في أن « ما » (هل هي بمعنى « شيء » وما بعدها) وهو : أفعله (خبرها) فيكون « ما أكثر الماء » معناه : شيء عجيب أكثر الماء (أو) تكون « ما » (موصولة ، وما بعدها صلتهما) وبمجموع الصلة والموصول مبتدأ (والخبر محذوف) فيكون « ما أكثر الماء » معناه : « الذي أكثر الماء عظيم » مثلاً (خلاف) في ذلك بين علماء النحو .

(و) في نحو : « أكثر بالماء » (ما بعد الباء فاعل) لـ « أكثر » (عند سيديويه) الذي هو إمام النحو (وهي) أي : الباء (زائدة) فيكون « أكثر بالماء » في الأصل « أكثر الماء » ، و « أكثر » وإن كان بصيغة فعل الأمر ، إلا أنه في الأصل ماضٍ لاجل المبالغة ، فيكون

و مفعول عند الاخفى وهي للتعدي أو زائدة .

فصل

أفعال القلوب أفعال تدخل على الاسمية لبيان مانعآت

منه .

المعنى : « أكثر الماء » (و) « الماء » الواقع بعد الباء (مفعول) -
« أكثر » (عند الاخفى) الذي هو من علماء النحو (وهي) أي :
الباء تكون عند الاخفى (للتعدي) أي : لتعدي « أكثر » إلى
« الماء » (أو زائدة) فان قلنا : إن همزة « أكثر » همزة باب
الافعال فتكون الهمزة للتعدي ، وإن كانت الهمزة للصيرورة -
« أكثر » بمعنى : صار كثيراً - فتكون الباء للتعدي ، وعلى كلا
الصورتين يكون الفاعل ضمير « أنت » مستتراً في الفعل وجوباً ،
فيكون المعنى - حيثئذ - : « أنت أكثر الماء » يعني : أعرف بأن
الماء كثير .

أفعال القلوب

(فصل : أفعال القلوب أفعال تدخل على الجملة (الاسمية) أي :

على المبتدأ أو الخبر (لبيان مانعآت منه) أي : لبيان المعنى الذي صدر

من ظن ، أو يقين تنصب المبتدأ والخبر ، مفعولين ، ولا يجوز حذف أحدهما وحده ، وهي « وجد » و « الفى » لتيقن الخبر نحو : « إنهم الفوا آبائهم ضالين » وجعل « وزعم لظنه نحو ، زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا » .

من ذلك الفعل (من ظن ، أو يقين) يعنى : إن كان معنى الفعل هو الظن صارت الجملة الاسمية مظلونة ، وإن كان معنى الفعل هو اليقين صارت الجملة الاسمية يقينية (و) هذه الافعال (تنصب المبتدأ والخبر) وتجعلها (مفعولين) لها ، بعد ما تأخذ فاعلاً (ولا يجوز حذف أحدهما وحده) فلا يجوز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر ، ولا حذف الخبر وإبقاء المبتدأ (وهي) كثيرة ، ذكر المصنف « قده » منها تسعة ، وهي : (« وجد » و « الفى ») يكتب بالياء ويقرأ بالألف - ويأتیان (لتيقن الخبر) يعنى : كل مكان جاء أحدهما فهم أن الخبر بعدهما يقين (نحو) قوله تعالى (« إنهم الفوا آبائهم ضالين ») يعنى : إن الكفار تيقنوا أن آباءهم كانوا في الضلالة ، ونحو : « وجدت صمراً جاهلاً » يعنى : تيقنت أن صمراً جاهل (و « جعل » و « زعم ») فعلان قليبان يأتیان (لظنه) أي : لظن الخبر ، يعنى : يأتیان في مكان يكون الخبر الذي بعدهما ظنياً لا يقينياً (نحو) قوله تعالى (« زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا ») يعنى : ظن الكفار بأنهم يوم القيامة لا يصيرون مبعوثين وأحياء ، ونحو :

و « علم » و « رأى » للامرين والغالب لليقين نحو « إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً » .

و ظن وخال وحسب .

« جمل زيد صمراً كريماً » يعنى : ظن زيد بأن صمراً كريماً ، وتركيبه :
« جمل » فعل قلبي ، « زيد » : فاعله ، « صمراً » : مفعوله الاول .
« كريماً » : مفعوله الثانى ، وكان الاصل : « صمرو كريماً » مبتدأ وخبر ،
فلما دخل عليها « وجد » صاراً منصوبين ، وصاراً مفعولين لـ « وجد »
(« و « علم » و « رأى ») فعلان قلبيان يأتیان (للامرين) للظن ،
واليقين ، (والغالب) انها يأتیان (لليقين ، نحو) قوله تعالى : (« إنهم
يرونه بعيداً ونراه قريباً ») يعنى : إن الكفار يظنون بأن يوم القيامة
بعيد عنهم ، ونحن نتيقن بأنه قريب منهم ، وتركيبه : « يرون » : فعل
قلبي و « الواو » فاعله ، و « الهاء » : مفعوله الأول ، و « بعيداً » :
مفعوله الثانى و « نرى » فعل قلبي ، فاعله مستتر وجوباً ، تقديره :
« نحن » ، و « الهاء » مفعوله الاول ، و « قريباً » مفعوله الثانى ، ونحو :
« علم زيد صمراً قائماً » يعنى : تيقن بأن صمراً قائماً ، وتركيبه : « علم » :
فعل قلبي ، « زيد » : فاعله ، « صمراً » : مفعوله الاول ، « قائماً » :
مفعوله الثانى .

(و « ظن » و « خال » و « حسب ») - بكسر السين - أفعال

لها ، والغالب فيها الظن ، نحو : « حُصِبَ زَيْدًا قائمًا »

مسألة

وإذا توسطت بين المبتدأ والخبر ، أو تأخرت جاز إبطال عملها لفظاً ومحللاً ، ويسمى الانفاء نحو : « زيد علمت قائم »
و « زيد قائم علمت » .

قلوب تأتي - أيضاً - (لها) أي : لليقين ، والظن (والغالب فيها الظن ، نحو : « حُصِبَ زَيْدًا قائمًا ») معناه تيقنت أن زيدا قائم ، أو : حصل لي الظن بأن زيدا قائم ، وتركيبه : « حُصِبَ » : فعل قلبي ، والتاء ضمير المتكلم وحده فاعله ، « زيدا » : مفعوله الأول ، « قائمًا » ، مفعوله الثاني ، و « زيدا قائمًا » ، كانا في الاصل « زيد قائم » مبتدأ وخبراً ، فلما دخل عليها « حسب » نصبها ، وجعلها مفعولين لنفسه ، ونحو : « ظن زيد صمراً طاملاً » و « خال تقي باقراً مهندساً » .

(مسألة : وإذا توسطت) أفعال القلوب ، وقعت (بين المبتدأ والخبر ، أو تأخرت) بمعنى : وقعت بعد المبتدأ والخبر (جاز إبطال عملها لفظاً ومحللاً) بأن لا تنصب المبتدأ والخبر ، لا لفظاً ، ولا محللاً (ويسمى) الأبطال لفظاً ومحللاً (الانفاء نحو : « زيد علمت قائم » و « زيد قائم علمت ») ف « زيد قائم » مبتدأ وخبر ، وفي المثال الأول

وإذا دخلت على الاستفهام ، أو النفي ، أو القسم وجب إبطال عملها فقط ويسمى التعليق ، نحو : « لنعلم أي الحزين أحصى » و « علمت لزيد قائم » .

وقع علمت بين المبتدأ والخبر ، وفي المثال الثاني وقع بعدهما ، وألغى الفعل في المثالين ، فلم ينصبها ، بل بقي المبتدأ والخبر على رفعهما (وإذا دخلت) أفعال القلوب (على الاستفهام ، أو النفي ، أو اللام ، أو القسم وجب إبطال عملها لفظاً فقط) لاحتلال (ويسمى) الإبطال لفظاً فقط (التعليق ، نحو : « لنعلم أي الحزين أحصى ») فد أي ، إسم استفهام دخل عليه « لنعلم » الذي هو من أفعال القلوب ، فلم يعمل في اللفظ ، فليس « الحزين » و « أحصى » لفظاً مفعولين لـ « لنعلم » وإنما « الحزين » مجرورة لاضافة « أي » إليها . (و « علمت لزيد قائم ») فدخل « علمت » على اللام ، ولذا لم يعمل في « زيد قائم » ولو كان عمل فيها لوجب أن ينصبا ، ويقال : « لزيداً قائماً » .

والفرق بين إبطال العمل في المحل ، وعدمه : أنه لو لم يبطل العمل في المحل وكان تعليقاً ، كان « المبتدأ والخبر » في المعنى مفعولين للفعل القلبي ، ولو عطف عليها شيء جاز نصب ذلك الشيء باعتبار أن محلها منصوبان والعطف صار على المحل المنصوب ، نحو : « علمت لزيد قائم وحمراً جالساً » بخلاف إبطال العمل في اللفظ والمعنى معاً ، فإنه لو عطف

شيئاً على المبتدأ والخبر - في الالفاء - لم يجوز نصب ذلك الشيء ، فلا يصح : « زيد علمت قائم وصحراً جالساً » بل يجب أن تقول : « وصحرو جالس » لانه لا اللفظ منصوب ، ولا المثل ، فعلى أي شيء يمكن المطف حتى ينصب المعطوفان . « واعلم » أن المصنف « قد » مثل لدخول الفعل القلي على الاستفهام ، وعلى اللام ولم يمثل لدخوله على النفي ، أو على القسم ، « فأما » دخوله على النفي مثل : « علمت ما زيد قائم » فـ « ما » نافية دخل عليها « علمت » ، ولذا لم يعمل « علمت » في « زيد قائم » ولو كان قد عمل فيها لوجب نصبها على المفعولية ، ولوجب أن يكون « علمت ما زيداً قائماً » وحيث لم ينصب نفهم بأن « علمت » معلق عن العمل .

ومثال القسم نحو : « علمت والله زيد قائم » فـ « والله » قسم دخل عليه « علمت » ، ولذا علق عن العمل ، وصار « زيد قائم » مرفوعاً ، بعدما كانا منصوبين ، وكانا - قبل دخول « علمت » على القسم - « علمت زيداً قائماً » .

خاتمة

إذا تنازع عاملان ظاهراً بعدما فلك افعال أيها شئت إلا أن
البصريين يختارون الثاني لقربه .

التنازع

(خاتمة) للحديقة الثالثة : (إذا تنازع عاملان) سواء كانا فاعلين
أو كانا وصفين ، أو غيرهما (ظاهراً) أي : في إسم ظاهر يكون ذلك
الاسم (بعدما) أي : بعد العاملين ، بأن كان كل واحد من العاملين
يريد أن يجعل الاسم الظاهر معمولاً لنفسه ، مثل : « ضربني ، ويضربني
الزيدان » فـ « ضربني » فعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، ويحتاج
إلى فاعل ، و « يضربني » فعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعوله ، ويحتاج
إلى فاعل أيضاً فتنازع هذان الفعلان في « الزيدان » فيريد « ضربني »
أن يجعله فاعلاً لنفسه ، ويريد « بضربني » أن يجعله فاعلاً لنفسه (فـ) يجوز
(لك افعال أيها شئت) أي : جعل « الزيدان » معمولاً لأي واحد
تشاء من الفعلين (الآن البصريين) من علماء النحو (يختارون الثاني)
أي : يقولون : الاسم الظاهر معمول للفعل الثاني (لقربه) أي : لأن

وعدم استلزام اعماله الفصل بالاجنبي ، والمعطف على الجملة قبل تمامها .

الفعل الثاني أقرب إلى « الزيدان » من الفعل الأول (وعدم استلزام اعماله الفصل بالاجنبي) أي : لو جعل « الزيدان » معمولاً للفعل الثاني لم يفصل بين الفعل الثاني وبين معموله شيء أجنبي ، بخلاف ما لو صار « الزيدان » معمولاً للفعل الأول ، فإنه يلزم من ذلك أن يصير الفعل الثاني فاصلاً بين الفعل الأول ، وبين معموله وهو « الزيدان » ، مع أن الفعل الثاني شيء أجنبي بالنسبة إلى الفعل الأول - لانه ليس في الفعل الثاني ضمير يرجع إلى الفعل الاول حتى لا يكون أجنبياً - ولا يجوز فصل الاجنبي بين عامل وبين معموله (و) عدم استلزام (المعطف على الجملة قبل تمامها) فإنه لو صار « الزيدان » فاعلاً للفعل الاول لزم أن يكون الفعل الثاني قد عطف على الفعل الأول قبل تمام جملة الفعل الأول ، لان « الزيدان » جزء لجملة الفعل الأول ، والمعطف على جملة قبل تمامها قبيح ، بخلاف ما اذا جعلنا « الزيدان » معمولاً للفعل الثاني ، فإنه لا يلزم حينئذ المعطف على الجملة قبل تمامها ، لانه إن جعل « الزيدان » معمولاً للفعل الثاني فيؤتى في الفعل الأول بضمير يكون معمولاً له فتصير جملة الفعل الاول تامة ، فاذا عطف الفعل الثاني على الفعل الاول ، يكون عطفاً على الجملة بتمامها .

أما المفعول فالمهمل ان كان الاول حذف ، أو الثاني أضمر إلا
أن يمنع مانع .

مثالنا : « ضربني ونصرني الزيدان » فان جعلت « الزيدان » فاعلاً للفعل
الاول وجب جعل ضمير مثني في الفعل الثاني ، فتقول : « ضربني
ونصراني الزيدان » ، وان جعلته فاعلاً للفعل الثاني وجب جعل ضمير
مثني في الفعل الاول فتقول : « ضرباني ونصرني الزيدان » فالالف في
« ضرباني » أو « نصراني » ضمير مثني يرجع الى « الزيدان » .

« أما المفعول » أي : إذا كان الفعل المهمل الذي لم يعمل في الاسم
الظاهر - محتاجاً الى مفعول (فالمهمل ان كان) هو الفعل (الاول) نحو :
« ضربت ونصرت زيداً » (حذف) المفعول منه ، من دون أن يؤتى
بضمير راجع إلى الاسم الظاهر ، فلا يقال : « ضربته ونصرت زيداً »
(أو) كان المهمل هو الفعل (الثاني) بأن جعلنا الاسم الظاهر معمولاً
للفعل الاول (أضمر) في الفعل الثاني ضمير راجع الى الاسم الظاهر
نحو : « ضربت ونصرتـه زيداً » فـ « زيداً » مفعول للفعل الاول ،
و ضمير « الهاء » مفعول للفعل الثاني (إلا أن يمنع مانع) عن حذف
الضمير رأساً إن كان المهمل هو الفعل الاول ، أو يمنع مانع عن الاضمار
للفعل المهمل إن كان المهمل هو الفعل الثاني .

« أما » وجود المانع عن حذف الضمير رأساً إن كان المهمل هو

والكوفيون الاول لسبقه ، وعدم استلزامه الاضمار قبل
الذكر ، وايها أعملت أضمرت الفاعل في المهمل موافقاً للظاهر .

(والكوفيون) من علماء النحو يختارون افعال الفعل (الاول)
في « الزيدان » (لسبقه) يعني : لان الفعل الاول أسبق من الفعل
الثاني ، والماضي أولى (وعدم استلزامه) أي : عدم استلزام افعال
الفعل الاول (الاضمار قبل الذكر) فإنه لو جعل الاسم الظاهر - الزيدان -
معمولا للفعل الثاني لم تقدر ضمير في الفعل الاول راجع إلى
- الزيدان - مع أن « الزيدان » مؤخر عن الضمير فيلزم الاضمار قبل
ذكر مرجع الضمير وهذا لا يجوز ، بخلاف ما إذا جعلنا « الزيدان »
معمولا للفعل الاول ، وقدرنا في الفعل الثاني ضميراً يرجع إلى « الزيدان »
فان الضمير حينئذ وإن رجع إلى ما بعده لفظاً الا أن « الزيدان » رتبة
متقدمة على رتبة الضمير ، لان « الزيدان » يصير معمولا للفعل الأول ،
والضمير معمول للفعل الثاني ، ومعمول الاول مقدم - في الرتبة - على
معمول الثاني (وايها أعملت) أي : أي واحد من الفعلين جعلته عاملاً
في الاسم الظاهر (أضمرت) أي : قدرت (الفاعل في المهمل) أي :
في الفعل الذي أهمل ، ولم يعمل في الاسم الظاهر ، ويجب أن يكون
الضمير الذي تقدره في الفعل المهمل (موافقاً للظاهر) أي : مثل الاسم
الظاهر ، في الافراد ، والتثنية ، والجمع والتذكير والتأنيث ، فتلا في

الفعل الأول فكما اذا كان الضمير خبراً ، فحيث انه ليس فضلة لا يجوز حذفه رأساً ، بل يجب اتيانه ضميراً في الاخير ، نحو : « كنت وكان زيد قائماً » ، تركيبه : « كنت » فعل ناقص والتاء اسمه ، « كان » فعل ناقص « زيد » اسمه « فكل واحد من هذين الفعلين الناقصين يريدان خبراً ، فتنازعا في « قائماً » كل يريد خبراً لنفسه ، فاعطيناه للفعل الثاني « كان » فبقى الفعل الأول - وهو : كنت - بدون خبر ، فان نحذفه رأساً ولا نقدر له شيئاً فلا يمكن ، لان « كنت » يحتاج الى الخبر ، والخبر - ليس كالمفعول - فضلة تحذف ويستغنى عنها ، بل يجب الاتيان به مؤخراً بعد خبر الفعل الثاني ، فيصير المثال المتقدم هكذا « كنت وكان زيد قائماً اياه » فـ « اياه خبر » لـ « كنت » ، وانما لم يقدم ليقال : « كنت اياه وكان زيد قائماً » لان « اياه » ضمير راجع الى « قائماً » فلا يجوز تقديمه على « قائماً » لثلاث اضرار قبل الذكر والمعنى : كنت قائماً ، وكان زيد قائماً .

« وأما » وجود المانع حتى عن الاضرار لفعل الماهل ان كان الماهل هو الفعل الثاني ، فهو كما اذا كان احد الفعلين يطلب معمولاً مفرداً ، والآخر معمولاً مثنى ، فيجب اظهار معمول للعامل الآخر (وليس) حينئذ المثال (منه) أي : من باب التنازع ، لان معمول الموجود لم يتنازع

نحو : « حسبي وحسبتها منطلقين الزيدان منطلقا » كما قاله بعض المحققين .

فيه العاملان ، لعدم صلاحيته للمعمولية لكلا العاملين ، وإنما هو معمول واحد لعامل واحد (نحو : « حسبي وحسبتها منطلقين الزيدان منطلقا » كما قاله) « أي قال ان ذلك ليس من باب « التنازع (بعض المحققين) كابن هشام وغيره ، وأصل المثال هكذا « حسبي وحسبتها الزيدان منطلقا » التركيب : « حسبي » فعل ، والنون للوقاية والياء مفعوله الأول « الزيدان » فاعله « حسبت » فعل وفاعل « هما » مفعوله الأول ، وكل من « حسبي » و « حسبتها » يطلب مفعولا ثانياً ، أما « حسبي » فيطلب مفعولا ثانياً مفرداً لأن مفعوله الأول مفرد ، والمفعولان يجب توافقهما في الافراد والتثنية والجمع ، وأما « حسبتها » فيطلب مفعولا ثانياً مثنى لأن مفعوله الأول مثنى ، وليس في الكلام مما يصلح للمفعولية سوى « منطلقا » وهو مفرد لا يصلح أن يكون مفعولا إلا لـ « حسبي » فيبقى العامل الثاني « حسبتها » بدون مفعول ثان ، فان حذف رأساً تخيل أنه ضمير راجع إلى « منطلقا » وهو لا يصلح لذلك لانه يطلب مفعولا مثنى ، وإن أضمر فان جيئ بضمير مفرد فلا يطابق المفعول الأول لـ « حسبتها » مع وجوب مطابقة المفعول الأول والثاني من حيث الافراد والتثنية والجمع - وإن جيئ بضمير لم يكن له مرجعاً -

(الحديقة الرابعة)

في الجمل وما يتبعها

الجملة قول تضمن كلمتين باسناد ، فهي اعم من الكلام عند
الاكثر .

لان المرجع ليس غير « منطلقاً » وهو مفرد فلا يصلح لرجوع ضمير
منه إليه - وحيث لم يجوز حذف المفعول الثاني لـ « حميتها » ولا
إضماره ، وجب إظهاره ، فجئنا بـ « منطلقين » ليكون مفرداً ولا ثانياً
لـ « حميتها » .

الحديقة الخامسة

• (في الجمل ، وما يتبعها) أي : يتبع الجمل وهو الظرف ،
والجار والمجرور .

(الجملة) هي (قول تضمن كلمتين باسناد) أي : بنسبة كلمة إلى
كلمة أخرى (فهي) أي : الجملة (أعم من الكلام عند الاكثر) أي :
عند اكثر النحويين ، لان الاكثر يقولون : « الكلام لفظ مفيد بالاسناد »
يعنى : يجب أن يكون فيه نسبة كلمة إلى كلمة أخرى ، مع كون النسبة مفيدة
فـ « غلام زيد » وإن كان فيه نسبة الغلام إلى زيد إلا انه ليس كلاماً ،
لانه ليس مفيداً ، أما الجملة : فيجب أن تكون فيها نسبة كلمة إلى كلمة

فان بدئت باسم فاسمية نحو : « زيد قائم » و « ان
تصوموا خير لكم » و « ان زيدا قائم » اذ لا عبرة بالحرف ، او بفعل
ففعلية ك « قام زيد » و « هل قام زيد » و « هلا زيدا
ضربته » .

أخرى ، سواء كانت في النصب فائدة ، أم لم تكن فائدة ، ف « ان قام
زيد » جملة ، لانه نصب « قام » إلى « زيد » مع انه لا فائدة فيها ، فلذا :
الجملة يقال لكل « كلام » ، ويقال لما ليس به « كلام » ايضاً ، فصارت
الجملة أعم من الكلام أى : يعمل « الكلام » ويشمل غير الكلام (فان
بدئت الجملة) (باسم) يعني : كان اولها اسماً (فاسمية) اي : فيقال لها :
« جملة اسمية » (نحو : « زيد قائم » و « ان تصوموا خير لكم ») فان
« ان تصوموا » يؤول إلى المصدر فيصير « صومكم خير لكم » والمصدر
إسم ، فلهذا كانت هذه الجملة اسمية (و « ان زيدا قائم ») ايضاً جملة
إسمية وإن كان اولها « ان » وهو حرف (اذ لا عبرة) ولا اعتناء
(بالحرف) والمعتبر ما بعد الحرف ، وما بعد الحرف - في هنا - « زيد »
وهو اسم ، فالجملة اسمية (أو) بدئت الجملة (بفعل) يعني : كان اولها
فعل (ف) تسمى : جملة (فعلية ك « قام زيد » و « هل قام زيد »)
ولا عبرة بـ « هل » لانه حرف ، والحرف لا عبرة به ، وما بعده - وهو
« قام » - فعل ، فالجملة فعلية (و « هلا زيدا ضربته ») تقديره :

و « يا عبد الله » و « إن أحد من المشركين استجارك » لان المقدر
كالمذكور . ثم إن وقعت خبراً فصغرى أو كان خبر المبتدأ فيها
جملة ، فكبرى .

هــلا ضربت زيدا ضربته ، فـ « هـلا » حرف لاعتبار به ، وبعده فعل
مقدر فالجملة فعلية . وهذا المثال من باب « ما شغل عنه العامل بنصب
ضميره » الذي مر في « الثاني » من « النوع الرابع » في ما يرد منصوباً
وغير منصوب ، فـ « زيدا » نصبه « ضربت » مقدرأ قبله يفسره
« ضربته » المذكور (و « يا عبد الله ») تقديره : ادعو عبد الله ،
و « ادعو » فعل فالجملة فعلية (و « إن أحد من المشركين استجارك »)
تقديره : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك ، فـ « إن »
لاعتبار بها لانه حرف ، وبعده « استجارك » فعل مقدر ، والجملة
فعلية ، وانما صارت هذه الجمل الثلاث الاخيرات جملاً فعلية مع ان
الفعل فيها مقدر لامذكور (لان) الفعل (المقدر كالمذكور) فاذا
كان فعل مقدر في أول جملة صارت تلك الجملة فعلية .

(ثم : إن وقعت) الجملة (خبراً) أي : صارت الجملة خبراً لمبتدأ
(فصغرى) أي : فنسمى « صغرى » (او كان خبر المبتدأ فيها) أي
في جملة (جملة) يعني : كانت جملة ، وكان خبر المبتدأ في تلك الجملة
ايضاً جملة (فكبرى) يعني . تسمى تلك الجملة - التي خبر مبتدأها -

نحو : « زيد قام أبوه » فـ « قام أبوه » صغرى والجميع كبرى ،
وقد تكون صغرى وكبرى باعتبارين ، نحو : « زيد أبوه غلامه
منطلق » وقد لا تكون صغرى ، ولا كبرى كـ « قام زيد » .

ايضاً جملة - جملة كبرى (نحو : « زيد قام أبوه » فـ « قام أبوه »)
بوحدها جملة (صغرى) لأنها خبر لـ « زيد » (والجميع) أي : « زيد
قام أبوه » كله يكون جملة (كبرى) لأن خبر مبتدأها ! جملة ايضاً (وقد
تكون) الجملة (صغرى وكبرى باعتبارين ، نحو : « زيد أبوه غلامه
منطلق ») تركيبه : زيد مبتدأ و « أبوه غلامه منطلق » كلها خبره ،
و « أبوه » : مبتدأ ، و « غلامه منطلق » كلها خبره ، و « غلامه »
مبتدأ ، و « منطلق » خبره فـ « أبوه غلامه منطلق » جملة صغرى باعتبار
انها صارت خبراً لـ « زيد » ، والجملة التي تكون خبراً لمبتدأ فهي صغرى ،
و « أبوه غلامه منطلق » جملة كبرى باعتبار أن « أبوه » مبتدأ ،
وخبره - وهو : غلامه منطلق - جملة ، وكلما كان خبر المبتدأ جملة ، صارت
الجملة - كلها - كبرى (وقد لا تكون) الجملة (صغرى ولا كبرى) وهي الجملة التي
ليست خبر المبتدأ ، ولا خبر مبتدأها جملة (كـ « قام زيد ») فانها ليست خبراً
لمبتدأ حتى تكون « صغرى » ، ولا خبر مبتدأها جملة حتى تكون « كبرى »
فهي لا كبرى ، ولا صغرى .

إجمال

الجملة التي لها محل سبع :

الخبرية ، والحالية ، والمفعول بها ، والمضاف إليها ، والواقعة

جواباً لشرط جازم .

(أقسام الجمل)

(إجمال) مصدر باب الافعال ، من « أجمل ، يجمال » في هنا

نبين إجمالنا أنواع الجمل ، ثم نبينها تفصيلاً

(الجمل التي لها محل سبع) :

١ - الجملة (الخبرية) وهي التي تكون خبراً لمبتدأ ، أو خبراً

لأحد النواسخ .

٢ - (و) الجملة (الحالية) وهي التي تكون حالا ، ومحلها

النصب .

٣ - (و) الجملة (المفعول بها) وهي التي كانت مفعولاً بها

لفعل ، ومحلها النصب .

٤ - (و) الجملة (المضاف إليها) وهي التي أضيف إليها شيء

ومحلها الجز .

٥ - (و) الجملة (الواقعة جواباً لشرط جازم) وهي التي كانت

والتابعة لمفرد ، والتابعة لجملة لها محل .
والتي لا محل لها سبع - ايضاً - :
المستأنفة ، والمعتضة

جواباً لشرط يجزم ذلك الشرط فعل الشرط ، وجوابه ، ومحلهما الجزم .
٦ - (و) الجملة (التابعة لمفرد) وهي التي كانت نعمتاً ، لمفرد ،
أو عطف بيان لمفرد ، أو بدلاً من مفرد ، أو تأكيداً لمفرد ، أو عطفاً
بالحرف على مفرد ، ومحلهما يكون مثل إعراب ذلك المفرد ، والمراد
بـ « المفرد » يعني : ما ليس جملة ، لا المفرد مقابل التقنية والجمع .

٧ - (و) الجملة (التابعة لجملة) يكون (لها) أي : للجملة
المتبوعة (محل) كما إذا كانت جملة نعمتاً لاحد الجمل الصلة السابقة ، أو
كانت عطف بيان لاحدها ، أو كانت بدلاً من أحدها ، أو كانت
تأكيداً لاحدها ، أو كانت معطوفة بالحرف على أحدها .

(و) الجمل (التي لا محل لها سبع - ايضاً -) :

١ - الجملة (المستأنفة) وهي التي بدى بها الكلام ، أو كانت
منقطعة عن الكلام السابق ، غير مربوطة بما قبلها .

٢ - (و) الجملة (المعتضة) وهي التي توسطت بين شيئين من
من شأنها عدم توسط شيء بينهما ، كالجملة الفاصلة بين القسم ، وبين
جواب القسم .

والتفسيرية ، والمجاب بها القسم ، والمجاب بها شرط ، غير ، جازم ،
والتابعة لما لا محل له .

تفصيل

٣ - (و) الجملة (التفسيرية) وهي التي تفسر قولاً مجهولاً .
٤ - (و) جملة (الصلة) وهي الجملة الواقعة بعد أحد
الموصولات .

٥ - (و) الجملة (المجاب بها القسم) يعني : الجملة التي وقعت
جواباً لقسم .

٦ - (و) الجملة (المجاب بها شرط غير جازم) يعني : الجملة
الواقعة جواباً لشرط لا تجزم ، مثل « إذا » الشرطية . فإنها لا تجزم
شيئاً ، بخلاف مثل « إن » الشرطية التي تجزم .

٧ - (و) الجملة (التابعة لما) أي : لشيء (لا محل له) أي :
الجملة التي كانت صفة ، أو عطف بيان ، أو تأكيداً ، أو بدلاً ، أو
عطفاً بالحرف على جملة ليس لها محل ، كالجملة التابعة لجملة جواب
القسم ، أو للجملة التفسيرية ، أو لغيرها من الجمل العتة السابقة .

(الجمل التي لها محل)

(تفصيل) هذا تفصيل لبيان الجمل التي لها محل من الاعراب

الاولى : مما له محل الخبرية ، وهى الواقعة خبراً لمبتدأ أو
لاحد النواسخ ومحلها الرفع أو النصب ولا بد فيها من ضمير
مطابق له مذكور أو مقدر

(الجملة الخبرية)

الجملة (الاولى مما له محل) أي : من الجمل التي لها محل : الجملة
(الخبرية ، وهى) الجملة (الواقعة خبراً لمبتدأ ، أو) خبراً (لأحد
النواسخ) الجملة التي هى : الافعال الناقصة ، والحروف المشبهة بالفعل ،
و « ما ، ولا » المشبهتان بـ « ليس » ، « ولا » النافية للجنس ، وأفعال
المقاربة (ومحلها) أي : محل الجملة الخبرية (الرفع ، أو النصب) فإن
كان خبراً لمبتدأ ، أو خبراً لأحد من الحروف المشبهة بالفعل ، أو خبراً
لـ « لا » النافية للجنس ، يرفع نحو : « زيد ابوه قائم » و « إن زيداً ابوه قائم » ،
« لا رجل ابوه قائم » ، فـ « أبوه قائم » جملة ، ومحلها مرفوع في هذه الامثلة
الثلاثة وإن كان خبراً لواحد من الافعال الناقصة ، أو خبراً لـ « ما ولا »
المشبهتين بـ « ليس » أو خبراً لأحد من افعال المقاربة ينصب ، نحو : « كان
زيد ابوه قائم » ، و « ما زيد ابوه موجود » و « طفق زيد يكتب » فـ « أبوه
موجود » و « يكتب » كلها جل ومحلها النصب (ولا بد فيها) أي :
في الجملة الخبرية (من ضمير) أي : أن يكون فيها ضمير (مطابق له)
أي : لذلك المبتدأ (مذكور أو مقدر) أي : إن كان الضمير مذكوراً

إلا إذا اشتملت على المبتدأ أو على جنس شامل له

فهو وإلا وجب أن يقدر في الجملة الخبرية ضمير يرجع إلى مبتدأها ،
نحو : « زيد أبوه قائم » فـ « أبوه قائم » جملة خبرية ، والهاء في
« أبوه » ضمير راجع إلى « زيد » الذي هو المبتدأ ، ونحو : « زيد
يكتب » فيكتب جملة خبرية ، وليس فيها ضمير مذكور ، فيقدر « هو » ليرجع
إلى المبتدأ « زيد » (إلا إذا اشتملت) الجملة الخبرية (على المبتدأ)
أي : كانت الجملة الخبرية تعمل المبتدأ ، فلا يجب وجود ضمير فيها
راجع إلى المبتدأ ، نحو قوله تعالى : « الحاقة ما الحاقة » فـ « الحاقة »
الاولى مبتدأ ، و « ما » إسم استفهام مبتدأ ثان ، و « الحاقة » الثانية
خبر لـ « ما » ، وجملة « ما » مع « الحاقة » الثانية خبر لـ « الحاقة »
الاولى ، وليس في هذه الجملة الخبرية ضمير لامذكور ولا مقدر ، لان
جملة « ما الحاقة » مشتملة على لفظ المبتدأ ، وهو « الحاقة » (أو)
اشتملت الجملة الخبرية (على جنس شامل له) أي : للمبتدأ ، يعني
كانت جملة الخبر مشتملة على جنس يكون ذلك الجنس شاملاً على المبتدأ
فعند ذلك - ايضاً - لا يجب ان يكون في الجملة الخبرية ضمير راجع
إلى المبتدأ ، نحو : « زيد نعم الرجل » فـ « زيد » مبتدأ ، و « نعم »
فعل المدح و « الرجل » فاعله ، وجملة الفعل والفاعل خبر لـ « زيد » ،
فحيث ان الجملة الخبرية - وهي : نعم الرجل - مشتملة على « الرجل »

أو إشارة إليه أو كانت نفس المبتدأ .

الذي هو جنس - لان الالف واللام فيه للاستفراق والجنسية - وشامل
زيد ، لذلك ليس فيها ضمير راجع إلى المبتدأ - زيد - (أو) اشتملت
الجملة الخبرية على (إشارة إليه) أي : إلى المبتدأ ، يعني : كانت
في الجملة الخبرية إشارة إلى المبتدأ ، فعند ذلك لا يجب وجود ضمير
فيها راجع إلى المبتدأ نحو قوله تعالى : « ولباس التقوى ذلك خير » فـ « لباس
التقوى » مبتدأ أول ، و « ذلك » مبتدأ ثان ، و « خير » خبر لـ « ذلك »
وجملة « ذلك خير » خبر للمبتدأ الأول ، وليس فيها ضمير ، لان فيها « ذلك »
وهو اسم إشارة يشير إلى « لباس التقوى » الذي هو المبتدأ ، يعني :
ولباس التقوى ، ذلك اللباس خير (أو كانت) الجملة الخبرية (نفس
المبتدأ) في المعنى فلا يجب - ايضاً - فيها وجود ضمير راجع إلى
المبتدأ ، نحو : « قل هو الله احد » فـ « هو » مبتدأ أول ، و « الله »
مبتدأ ثان ، و « احد » خبر لـ « الله » وجمله « الله احد » خبر لـ « هو »
وليس فيها ضمير راجع إلى « هو » لان « الله احد » نفس « هو » في المعنى

الثانية

الحالية وشرطها أن تكون خبرية غير مصدرية بحرف الاستقبال
ولا بد من رابط فالاسمية بالواو والضمير أو أحدهما

(الجملة الحالية)

الجملة (الثانية) من الجمل التي لها محل : الجملة (الحالية)
ومحها النصب لان الحال منصوب (وشرطها : ان تكون جملة خبرية)
ولا تكون إنشائية كالامر ، والنهي ، والاستفهام ، ونحوها ، وان
تكون (غير مصدرية بحرف الاستقبال) أي : لا يكون في أولها أحد
الحروف المختصة بالفعل المضارع وهي : المين ، وسوف ، ولن ، فلا
يصح أن يقال : مررت بزيد ميمضرب ، أو سوف يضرب ، أو لن
يضرب (ولا بد من) وجود (رابط) في الجملة الحالية ، والرابط :
هو الشيء الذي يربط الجملة الحالية بذوي الحال (فالاسمية) أي : فالجملة
الحالية إذا كانت جملة اسمية ، يكون ربطها (بالواو والضمير) معأنحو :
« جاءني زيد وأبوه قائم » فـ « أبوه قائم » جملة حالية حال لـ « زيد » ورابطها
الواو والضمير (أو) يكون الرابط (أحدهما) فقط : الضمير وحده
أو الواو فقط ، نحو : « جاء زيد والشمس طالعة » فـ « الشمس طالعة »

الفعلية إن كانت مبدوءة بمضارع مثبت بدون « قد »
 فـ بالضمير وحده نحو : « جاءني زيد يسرع » أو معها فـم الواو
 نحو : « لم تؤذوني وقد تعلمون أنني رسول الله » .

جملة إسمية صارت حالا لـ « زيد » ورابطها الواو فقط ، لأنه ليس
 فيها ضمير ، ونحو : « جاء زيد وجهه مسود » فـ « وجهه مسود »
 جملة إسمية صارت حالا لـ « زيد » ، ورابطها الضمير في « وجهه »
 وليس فيها واو .

(و) الجملة (الفعلية) اذا صارت حالا (إن كانت مبدوءة
 بمضارع مثبت) أي : كان أولها فعل مضارع غير منفي (بدون « قد »)
 أي : ولم يكن دخل على المضارع « قد » (فـ) رابطها يكون (بالضمير وحده)
 لامع الواو ، ولا الواو بدون الضمير (نحو : « جاءني زيد يسرع »)
 فـ « يسرع » جملة فعلية ، لأنه فعل ، وفاعله ضمير « هو » مستتر فيه ،
 وهي حال لـ « زيد » وأولها « يسرع » وهو فعل مضارع ، وليس
 منفيًا ، وليس معه « قد » فلذلك كان الرابط هو الضمير المستتر في
 « يسرع » (أو) كانت الجملة الفعلية الحالية (معها) أي : مع « قد » (فـ)
 الواو (أي فيكون رابطها الواو (نحو) قوله تعالى حكاية لقول النبي « ص » :
 (« لم تؤذوني وقد تعلمون أنني رسول الله ») فـ « قد تعلمون أنني رسول الله »
 جملة حالية حال لفاعل « تؤذون » وهو الواو ، وأولها فعل مضارع

وإلا فكالاسمية .

- وهو : تعلمون - وليست جملة منفية ، بل هي مثبتة ، ولكن حيث دخل على الفعل المضارع « قد » صار رابطها بالواو الداخلة على « قد » (وإلا) تكن الجملة الفعلية الحالية في أولها مضارع مثبت ، بأن كان أولها مضارعاً منفيًا ، أو كان أولها فعلاً ماضياً (فـ) يكون رابطها (كالاسمية) أي : كرابط الجملة الاسمية الحالية ، التي كان رابطها الضمير مع الواو ، أو أحدهما ، فتثال المضارع المنفي نحو : « جاء زيد ولم يضرب » و « جاء زيد لم يضرب » و « جاء زيد ولم يضرب عمرو » فـ « لم يضرب » في الامثلة الثلاثة جملة حالية ، والرابط في المثال الاول هو الواو مع الضمير المستتر في « يضرب » الراجع ذلك الضمير إلى « زيد » ، وتقديره : « ولم يضرب هو » ، والرابط في المثال الثاني هو الضمير فقط المستتر في « يضرب » بدون الواو والرابط في المثال الثالث هو « الواو » فقط ، لانه ليس في « يضرب » ضمير ، لان فاعله « عمرو » وهو إسم ظاهر ، فلا يحتاج الفعل إلى ضمير .

ومثال الماضي نحو : « جاء زيد وقد ضرب » و « جاء زيد قد ضرب » و « جاء زيد وقد ضرب عمرو » فـ « قد ضرب » في الامثلة الثلاثة جملة حالية ، وهي حال لـ « زيد » والرابط في المثال الاول هو الواو مع الضمير المستتر في « ضرب » الراجع ذلك الضمير إلى « زيد »

ولابد مع الماضي المثبت من « قد » ولو تقديرأ .

وتقديره : وقد ضرب هو ، والرابط في المثال الثاني هو الضمير فقط المستتر في « ضرب » فقط ، وليس فيها واو ، والرابط في المثال الثالث هو الواو الداخل على « قد » لانه ليس في « ضرب » ضمير مستتر ، إذ أن فاعل « ضرب » اسم ظاهر وهو « عمرو » فلا يحتاج إلى تقدير ضمير فيه (ولابد مع الماضي المثبت من « قد » ولو تقديرأ) يعنى : إذا صار الفعل الماضي المثبت حالا وجب أن يكون عليه « قد » كهذه الامثلة الثلاثة ، ولو لم يكن « قد » مذكورة وجب تقديرها كقوله تعالى : « هذه بضاعتنا ردت إلينا » ف « ردت إلينا » جملة حالية ، والفعل - وهو : ردت - ماضٍ مثبت تقديره غير منفي ، وليس عليه « قد » فلذا قال بمض النعاة تقديره : هذه بضاعتنا قد ردت إلينا ، أما لو كان الماضي منفيأ فلا تدخل « قد » عليه ، نحو : « هذا زيد ماضربه أحد » ف « ضربه أحد » جملة حالية ، و « ضربه » فعل ماضٍ وحيث أنه منفي لدخول « ما » عليه ، لم يدخل « قد » عليه ، فلا يصح أن تقول : هذا زيد قد ماضربه أحد .

الثالثة

الواقعة مفعولاً بها وتقع محكية بالقول نحو : « قال إني عبد الله »
ومفعولاً ثانياً لـ « باب ظن »

(الجملة المفعول بها)

الجملة (الثالثة) من الجمل التي لها محل : الجملة (الواقعة مفعولاً بها) أي : الجملة التي كانت مفعولاً بها لفعل ، ومحملها النصب ، لأن المفعول به منصوب وإن صارت نائباً عن الفاعل فيصير محلها الرفع لأن نائب الفاعل مرفوع (وتقع) الجملة مفعولاً بها في ثلاث صور :

١ - (محكية بالقول) أي : تصير بعد القول ، وتكون هي الكلام المقول (نحو) قوله تعالى : (« قال إني عبد الله ») فـ « إني عبد الله » جملة مفعولاً بها ، وهي الكلام المقول ، والكلام الذي قيل كان هو : إني عبد الله ، و « إني عبد الله » هو نفس الكلام الذي قيل .

٢ - (و) تقع جملة المفعول بها (مفعولاً ثانياً لـ « باب ظن ») أي : لأحد أفعال القلوب ، نحو : « ظننت صمراً أبوه قائم » فـ « أبوه قائم » جملة صارت مفعولاً ثانياً لـ « ظن » لأن التاء في « ظننت » فاعل ، و « صمراً » مفعوله الأول ، والجملة مفعوله الثاني .

وثالثاً لـ « باب أعلم » معلقاً عنها العامل نحو : « لنعلم أي الحزبين أحصى » وقد تنوب عن الفاعل .

(و) تارة تقع مفعولاً (ثالثاً لـ « باب أعلم ») فـ « أعلم » يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وجملة المفعول بها تقع مفعولاً ثالثاً ، لا أولاً ، ولا ثانياً ، نحو : « أعلمت زيداً صمراً أبوه قائم » فـ « أعلمت » فعل والتاء فاعله ، و « زيداً » : مفعوله الاول ، و « صمراً » مفعوله الثاني ، و « أبوه قائم » - مبتدأ وخبر - الجملة مفعوله الثالث .

٣ - (و) تقع جملة المفعول بها (معلقاً عنها العامل) أي : لو دخل فعلها على الاستفهام ، أو النفي ، أو اللام أو القسم يسقط ذلك الفعل عن العمل في جملة المفعول بها ، فلا يعمل فيها في الظاهر ، ولكن الجملة تكون - في الواقع - مفعولاً بها لذلك الفعل (نحو) قوله تعالى : (« لنعلم أي الحزبين أحصى ») فـ « الحزبين أحصى » جملة - مبتدأ وخبر - مفعول بها لـ « لنعلم » ولكنه حيث أن « لنعلم » دخل على « أي » الاستفهامية فقط « لنعلم » عن نصب جملة المفعول بها .

وقد مر تفصيلاً حالات التعليق فيما سبق

(وقد تنوب - جملة المفعول بها ، أي : نصير نائباً (عن الفاعل) بعد حذف الفاعل فيصير محلها مرفوعاً ، لان نائب الفاعل مرفوع

ويختص ذلك بـ « باب القول » نحو : « يقال زيد عالم » .

الرابعة

المضاف إليها وتقع بعد ظروف الزمان ، نحو « والحمد لله على يوم ولدت » .

(ويختص ذلك) أي : أن تصير نائباً عن الفاعل (بـ « باب القول ») ففي غير باب القول لا تصير جملة المفعول بها نائباً عن الفاعل (نحو : « يقال زيد عالم ») فـ « زيد عالم » جملة - مبتدأ وخبر - صارت نائباً عن الفاعل لأن الفاعل - وهو الذي قال هذا الكلام - غير مذكور ، فصارت هذه الجملة نائباً عنه .

الجملة المضاف إليها

الجملة (الزائفة) من الجمل التي لها محل من الاعراب : الجملة (المضاف إليها) أي : الجملة التي صارت مضافاً إليها ، ومحلهما الجر ، لأن المضاف إليه مجرور (وتقع) جملة المضاف إليها (بعد ظروف الزمان) لأن ظروف الزمان تضاف إلى الجملة (نحو) قوله تعالى : (والسلام على يوم ولدت ») فـ « ولدت » - فعل وفاعله ضمير « أنا » مستتر فيه وجوباً - جملة فعلية صارت مضافاً إليها ، لأن « يوم » الذي هو ظرف

وه اذكروا إذ أنتم قليلون ، وبعد « حيث » ولا يضاف إلى
 الجمل من ظروف المكان سواها ، والاكثر اضافتها إلى الفعلية .

الخامسة

لزمان اضيف إليها كقوله تعالى : « واذكروا إذ أنتم قليلون » فـ « أنتم
 قليلون » جملة اسمية - مبتدأ وخبر - مضاف إليها ، لان « إن » الذي هو ظرف
 للزمان اضيف إلى « أنتم قليلون » (و) تقع جملة المضاف إليها
 - أيضاً - (بعد « حيث ») نحو : « جلس زيد حيث جلست أنا »
 فـ « جلست أنا » جملة فعلية اضيف إليها « حيث » (ولا يضاف إلى
 الجمل من ظروف المكان سواها) أي : سوى « حيث » يعني : فقط
 « حيث » تضاف إلى الجملة من بين ظروف المكان (والاكثر) أي :
 الغالب (إضافتها) أي : إضافة « حيث » (إلى) الجملة (الفعلية) كهذا
 المثال الذي مثلنا به ، ويقل إضافتها إلى الجملة الاسمية نحو : « جلس
 زيد حيث أنا جالس » .

جملة جواب الشرط الجازم

الجملة (الخامسة) من الجمل التي لها محل من الاعراب : الجملة

الواقعة جواباً لشرط جازم مقرونة بالفاء ، وإذا الفجائية ومحلها
 الجزم نحو : « من يضلل الله فلا هادي له » ، و « ان تصيبهم سيئة بما
 قدمت أيديهم اذا هم يقنطون » وأما نحو : « ان تقم اقم » و
 « ان قت قت » فالجزم فيه للفعل وحده .

(الواقعة جواباً لشرط جازم) وهو « إن » و « ما » الشرطيتان
 وأخواتها ، بشرط أن تكون جملة الجواب (مقرونة بالفاء ، أو إذا
 الفجائية) أي : يكون عليها الفاء ، أو يكون عليها إذا الفجائية (ومحلها
 أي : محل جملة جواب الشرط الجازم) الجزم ، نحو : « من يضلل الله
 فلا هادي له » (ف « لا هادي له » جملة إسمية محلها الجزم لأنها وقعت
 جواباً لـ « من » الذي هو شرط جازم ، وقد دخل الفاء على جملة الجواب
 وكقوله تعالى : « (وإن تصيبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون »)
 فـ « هم يقنطون » جملة إسمية ومحلها الجزم لأنها صارت جواباً لـ « إن »
 وهو شرط جازم . وقد دخل « إذا » على جملة الجواب (وأما نحو :
 « ان تقم اقم » و « ان قت قت » فالجزم فيه للفعل وحده) يعني :
 « اقم » وحده مجزوم ، لاجلة « اقم » مع ضمير « أنا » المستتر فيه ،
 و « قت » وحده مجزوم ، لاجلة « قت » مع ضمير « أنا » المستتر
 فيه . ومثل المصنف بمثلين : أحدهما للجواب المجزوم الذي يقبل الجزم
 لفظاً ، مثل « اقم » ، فان أصله : « أقوم » فحذف الواو ، وحذفت ضمة

السادسة

التابعة لمفرد ومحلها بحمبه نحو : « واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله » ونحو « أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن » .

الميم للجزم . الثاني : للجواب المجزوم الذي لا يقبل الجزم لفظاً ، بل ينجزم محله ، مثل « قت » فلفظه غير مجزوم ، ولكنه محلاً مجزوم .

(الجملة التابعة لمفرد)

الجملة (المادسة) من الجمل التي لها محل من الاعراب : الجملة (التابعة لمفرد) أي : الجملة التي كانت نعتاً ، أو عطف بيان ، أو بدلاً ، أو تأكيذاً ، أو عطفاً بالحرف على مفرد (ومحلها) أي : محل الجملة التابعة لمفرد يكون (بحمبه) أي : مثل إعراب ذلك المفرد (نحو) قوله تعالى : (« واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله ») فجملة « ترجعون فيه إلى الله » محلها منصوب ، لأنها نعت لـ « يوماً » و « يوماً » منصوب على الظرفية أو المفعولية (ونحو) قوله تعالى : (« أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن ») فجملة « يقبضن » محلها منصوب لأنها عطفت بالواو على « صافات » و « صافات » منصوب بناءً على كونها حالاً للطير .

السابعة

التابعة لجملة لها محل ومحلها بحسبها نحو : « زيد قام وقعد أبوه » بالمطف على الصغرى ، وتقم بدلا بشرط كونها أوفى بتأدية المراد نحو :

(الجملة التابعة لجملة لها محل)

الجملة (العابعة) من الجمل التي يكون لها محل من الاعراب :
الجملة (التابعة لجملة لها محل) يعنى : الجملة التي كانت نعمتا ، أو عطف بيان ، أو بدلا ، أو تأكيذا ، أو عطفا بالحرف على جملة يكون لها محل من الاعراب (ومحلها) أي : يكون محل الجملة التابعة (بحسبها) أي : بحسب الجملة المتبوعة ، فكل إعراب يكون لمحل الجملة المتبوعة ، نفس ذلك الاعراب يكون لمحل الجملة التابعة (نحو : « زيد قام وقعد أبوه » بالمطف) أي : بمطف جملة « قعد أبوه » (على الصغرى) أي : على « قام » فيكون محل « قعد أبوه » مرفوعا ، لانه عطف على جملة « قام » ، وجملة قام محملا مرفوع لانها خبر لـ « زيد » (وتقم) الجملة التابعة لجملة أخرى (بدلا) عن تلك الجملة الاخرى (بشرط كونها) أي : كون الجملة التابعة (أوفى بتأدية المراد) أي : مبيضة لمراد المتكلم أكثر من الجملة المتبوعة (نحو) قول الشاعر :

أقول له ارحل لاتقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلماً

تفصيل آخر - الاولى

بما لا محل له : المستأنفة ، وهي المفتتح

(أقول له ارحل لاتقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلماً)
فـ « لاتقيمن عندنا » جملة فعلية ، صارت بدلاً عن « ارحل » الذي
هو جملة مفعول بها لـ « أقول » ومحل « لاتقيمن عندنا » منصوب لأن
محل « ارحل » منصوب ، وإنما جاز أن تصير هذه الجملة بدلاً عن
« ارحل » لأنها تبين المقصود أكثر مما تبينه « ارحل » لأن « لاتقيمن
عندنا » أكثر في إظهار الكراهية والتفرد من « ارحل » فإن « لاتقيمن عندنا »
مفهوم منها كراهية البقاء ، بخلاف « ارحل » فإنه يمكن أن يحمل على أن
المتكلم قال ذلك إشفاقاً بالسامع لا صريفة ، لأنه قاله كراهة بقاء السامع عنده
(الجمل التي لا محل لها)

(تفصيل آخر) أي : هذا تفصيل آخر لبيان الجمل التي لا محل

لها من الاعراب .

(الجملة المستأنفة)

الجملة (الاولى) بما لا محل له : المستأنفة ، وهي (الجملة) المفتتح

بها الكلام أو المنقطعة عما قبلها نحو : « فلا يحزنك قولهم ،
 إن العزة لله جميعاً ، وكذلك جملة العامل الملقى لتأخره ، أما
 الملقى

بها الكلام) أي : التي صارت في أول الكلام ، نحو : « زيد قائم »
 (أو) الجملة (المنقطعة عما قبلها) أي : الجملة التي كان قبلها كلام ،
 ولكنها كانت غير مربوطة بما قبلها (نحو) قوله تعالى : « فلا يحزنك
 قولهم ، إن العزة لله جميعاً » (جملة « إن العزة لله جميعاً » منقطعة عن
 الكلام السابق ، وليست مربوطة به ، فلذلك كانت جملة مستأنفة ، ولو
 كانت مربوطة بما قبلها لكانت مفعولاً بهال « قولهم » فكان هذا الكلام
 - إن العزة لله جميعاً - يصير مقولاً للمشركين ، مع العلم أن المشركين
 لا يقولون بأن العزة لله ، لأنهم مشركون (وكذلك) أي : يكون
 مستأنفة (جملة العامل الملقى) أي : الساقط عن العمل (لتأخره) أي :
 العامل الذي سقط عن العمل لصيرورته متأخراً عن معموله نحو : « زيد
 قائم ظننت » فـ « ظننت » جملة فعلية - فعل ، وفاعله التاء - والغيت
 عن العمل لأنها تأخرت عن مفعوليه وهما : « زيد » و « قائم » إذ الأصل
 كان : « ظننت زيداً قائماً » فلما تأخر « ظننت » سقط عن العمل في
 مفعوليه ، فـ « ظننت » أيضاً جملة مستأنفة ، لأنها منقطعة عن الكلام السابق
 وغير مربوطة به (أما) العامل (الملقى) أي : الساقط عن العمل

لتوسطه جملة معترضة .

الثانية

المعترضة ، وهي المتوسطة بين شيئين من شأنها عدم توسط أجنبي بينهما ، وتقع غالباً بين الفعل ومفعوله والمبتدأ وخبره .

(لتوسطه) أي : لصيرورته وسطاً بين معموليه (جملة معترضة) نحو :
« زيد ظننت قائم » فـ « ظننت » جملة فعلية سقطت عن العمل لأنها توسطت بين معموليه وهما : « زيد » و « قائم » فهذه جملة معترضة لامعتبة .
(الجملة المعترضة)

الجملة (الثانية) من الجمل التي لا محل لها من الاعراب : الجملة (المعترضة : وهي) الجملة (المتوسطة بين شيئين من شأنها عدم توسط أجنبي بينهما ، وتقع) الجملة المعترضة (غالباً بين الفعل ومفعوله) أي : بين الفعل وفاعله ، أو بين الفعل ومفعوله ، مثال الأول : « ضرب والله زيد صمراً » ومثال الثاني : « ضرب زيد والله صمراً » فـ « والله » جملة قسم ، تقديره : أقسم بالله ، صارت متوسطة بين « ضرب » وبين فاعله وهو « زيد » في المثال الأول ، وصارت متوسطة بين « ضرب » وبين مفعوله - وهو : صمرو - في المثال الثاني (و) تقع بين (المبتدأ وخبره) نحو : « زيد والله قائم » فـ « زيد قائم » مبتدأ وخبر توسطت بينهما جملة

والموصول وصلته والقسم وجوابه والموصوف وصفته .

الثالثة

المفسرة ، وهي الفضلة الكاشفة لما تليه ، نحو « إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب » .

القسم (و) بين (الموصول وصلته) نحو : « زيد هو الذي والله يفعل الخير » فـ « الذي » موصول و « يفعل الخير » صلته ، توسطت بينهما جملة القسم (و) بين (القسم وجوابه) نحو قوله تعالى : « الحق - والحق أقول - لأملأن جهنم » إذ « الحق » في الاصل : أقسم بالحق ، فـ « الحق » قسم ، و « لأملأن » جوابه ، توسطت جملة « الحق أقول » بينهما (و) بين (الموصوف وصفته) نحو : « جاءني زيد والله العالم » فـ « زيد » موصوف ، و « العالم » صفته ، توسطت جملة القسم بينهما .

(الجملة المفسرة)

الجملة (الثالثة) من الجمل التي لا محل لها من الاعراب : الجملة (المفسرة ، وهي الفضلة) أى : أنها جملة زائدة محتفى عنها (الكاشفة) أى : المبينة (لما تليه) أى : للكلام الذي صارت الجملة المفسرة بعده (نحو) قوله تعالى : « إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب » .

والاصح أنه لا محل لها ، وقيل هي بحسب ما تفسره .

الاربعة

صلة الموصول .

فـ « خلقه من تراب » تفسر وتبين « آدم » ، لانه ربما يسأل سائل : في أى شيء كان عيسى مثل آدم ، فقول « خلقه من تراب » أى : في أن « آدم » لأب له ، كذلك عيسى لأب له (والاصح أنه) أى : أن الشأن (لا محل لها) أى : للجملة المفسرة (وقيل) أى : قال بعض علماء النحو (هي) أى : الجملة المفسرة يكون محلها (بحسب ما تفسره) وذلك الشيء الذي تفسره هذه الجملة إن لم يكن له محل فالجملة المفسرة - أيضاً - لا محل لها وإن كان له محل فالجملة المفسرة - أيضاً - لها محل وعملها يكون مثل محل ذلك الشيء ، فبناءً على هذا القول يكون محل جملة « خلقه من تراب » مجروراً ، لانها مفسرة لـ « آدم » و « آدم » مجرور باضافة « مثل » إليه ، ففسرته أيضاً محلها مجرور .

(جملة الصلة)

الجملة (الرابعة) من الجمل التي لا محل لها من الاعراب : جملة (صلة الموصول) نحو : « جاء الذى أبوه قائم » فـ « الذى » موصول و « أبوه قائم » جملة صلة للموصول ، ولا محل لها من الاعراب

ويشترط كونها خبرية معلومة للمخاطب مشتملة على ضمير مطابق للموصول .

الخامسة

المجاب بها القسم نحو :

(ويشترط كونها) أي : جملة صلة الموصول (خبرية) لإنشائية ، فلا يصح « جاءني الذي إضرب » (معلومة للمخاطب) فلا يصح أن تقول « جاءني الذي أبوه قائم » لمن لا يعرف ذلك الشخص الذي أبوه قائم (مشتملة) جملة صلة الموصول (على ضمير مطابق للموصول) في الافراد والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث فإن كان الموصول مفرداً مذكراً وجب أن يكون الضمير مفرداً مذكراً - أيضاً - ، وإن كان الموصول تثنية كان الضمير مثنى مثله ، وإن كان الموصول جمع مذكر كان الضمير جمع مذكراً أيضاً ، وهكذا جملة « أبوه قائم » - في المثال - مشتملة على الهاء في « أبوه » وهو ضمير مذكر مفرد ، كما أن الموصول - وهو : الذي - مفرد ومذكر . وهذا الضمير راجع إلى نفس الموصول .
(جملة جواب القسم)

الجملة (الخامسة) من الجمل التي لا محل لها من الاعراب : الجملة (المجاب بها القسم) أي : الجملة التي كانت جواباً لقسم (نحو :

« يس * والقرآن الحكيم * إنك لمن المرسلين » ومتى
اجتمع شرط وقسم اكتفى بجواب المتقدم منها إلا إذا تقدمها
ما يقتضي إلى خبر فيكتفى بجواب الشرط مطلقاً .

« يس * والقرآن الحكيم * إنك لمن المرسلين » جملة « إنك
لن المرسلين » جواب لـ « والقرآن الحكيم » لأن الواو فيه للقسم
(ومتى اجتمع شرط وقسم اكتفى بجواب المتقدم منها) أي : من الشرط
والقسم ، فأيهما كان مقدماً نأتي بجواب له ونصتني به عن إتيان جواب
للثاني ، فإن كان الشرط مقدماً جئنا بجواب للشرط فقط ، نحو : « إن
جاء زيد والله أكرمه » فـ « أكرمه » جواب للشرط ، وجواب القسم
يغهم من جواب الشرط ، وإن كان القسم مقدماً جئنا بجواب للقسم
فقط ، نحو : « والله إن جاء زيد لاكرمه » فـ « لاكرمه » جواب
للقسم ، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه (إلا إذا
تقدمها) أي : تقدم على الشرط والقسم (ما يقتضي إلى خبر) كالمبتدأ
وكاسم كان فأنها يحتاجان إلى خبر (فيكتفى بجواب الشرط) يعني :
نأتي بالجواب للشرط دون القسم (مطلقاً) أي : سواء كان الشرط
مقدماً مقدماً على القسم ، أم كان القسم مقدماً على الشرط نحو :
« زيد والله إن جاء أكرمه » جملة « أكرمه » جواب للشرط وجواب
القسم محذوف ، مع أن القسم مقدم على الشرط ، لانه كان المبتدأ

السادسة

المجاب بها شرط غير جازم نحو : « إذا جئتني أكرمتك » وفي حكمها
المجاب بها شرط جازم ولم يقترن بالفاء ، ولا بـ « إذا » الفجائية
نحو : « إن تقم أقم » .

- وهو زيد - قبل الشرط والقسم .

(جملة جواب الشرط غير الجازم)

الجملة (السادسة) من الجمل التي لا محل لها من الاعراب : الجملة
(المجاب بها شرط غير جازم) أي : الجملة التي كانت جواباً لشرط لايجزم ،
مثل « إذا » فانها لاينجزم (نحو : « إذا جئتني أكرمتك ») فجملة
« أكرمتك » لا محل لها من الاعراب لانها جواب لـ « إذا » وهي شرط
لاينجزم (و) يكون (في حكمها) أي : في حكم جملة جواب الشرط غير الجازم
في أنها لا محل لها : الجملة (المجاب بها شرط جازم) أي التي كانت بالشرط جازم (و)
لكنها (لم تقترن بالفاء ، ولا بـ « إذا » الفجائية ، نحو : « إن تقم أقم »)
فـ « أقم » جواب لـ « إن » و « إن » شرط جازم ، ولكنه حيث أن الجواب
ليس مع الفاء ، ولا مع إذا الفجائية لذلك لم يكن لمجموع الجملة - الذي
هو : « أقم » مع فاعله المستتر فيه محل من الاعراب ، وإن كان نفس

السابعة

التابعة لما لا محل له نحو : « جاءني زيد فأكرمته » ، « جاءني الذي زارني وأكرمته » إذا لم يجعل الواو للحال بتقدير « قد » .

الفعل فقط - « أقم » بدون فاعله - مجزوماً .

(الجملة التابعة لجملة لا محل لها)

الجملة (الصابغة) من الجمل التي لا محل لها من الاعراب : الجملة (التابعة لما لا محل له) أي الجملة التي كانت نعمتاً ، أو بدلاً ، أو عطف بيان ، أو عطفاً بالحرف على جملة لا محل لها من الاعراب ، كأن كانت تابعة للجملة المستأنفة ، أو لجملة الصلة ، أو لغيرها (نحو : « جاءني زيد فأكرمته ») فجملة « أكرمته » لا محل لها من الاعراب ، لأنها عطفت - بواسطة الفاء - على « جاءني زيد » . وهي جملة مستأنفة لا محل لها . ونحو : (« جاءني الذي زارني وأكرمته ») فجملة « أكرمته » لا محل لها من الاعراب ، لأنها عطفت بواسطة الواو - على جملة « زارني » التي هي جملة الصلة ، وجملة الصلة لا محل لها من الاعراب ، هذا (إذا) جعل الواو في « وأكرمته » عاطفة ، و (لم يجعل الواو للحال بتقدير « قد ») فإنه لو قدرت « قد » بين الواو ، وبين « أكرمته » وجعلت

خاتمة

في احكام الجار والمجرور ، والظرف ، إذا وقع أحدهما المعرفة بعد المحضة خال ، أو النكرة المحضة فصفة .

الواو للحال ، صارت جملة « اكرمته » حالية ، فيصير لها محل ، لان الجملة الحالية محلها النصب .

(الجار والمجرور ، والظرف)

(خاتمة) للحديقة الرابعة : (في أحكام الجار والمجرور ، والظرف ، إذا وقع أحدهما بعد المعرفة المحضة) أى : بعد أحد المعارف الستة : الضمير ، الإشارة ، العلم ، الاسم ذو الالف واللام ، الموصول ، الاسم المضاف الى أحد هذه الخمسة المذكورة (خال) نحو : « رأيت زيدا أمامي » ونحو : « رأيت زيدا في الدار » فد « أمام » ظرف ، و « في الدار » جار ومجرور ، وحيث أنها وقعا بعد المعرفة المحضة - وهو : زيد - فهي حالان (أو) وقعا بعد (النكرة المحضة) أى النكرة الخالصة (فصفة) نحو : « رأيت رجلا في الدار » أو « رأيت امرأة عندي » فد « في الدار » صفة لـ « رجلا » و « عندي » صفة لـ « امرأة » ، لان « رجل » و « امرأة » نكرتان خالصتان ، فالظرف ، أو الجار والمجرور

أو غير المحضة فحتمل لها .

ولا بد من تعلقها بالفعل ، أو بما فيه رائيته ، ويجب حذف

المتعلق .

الواقم بعدهما يكون صفة لها (أو) وقما بعد (غير المحضة) أى : بعد
نكرة غير خالصة (فحتمل لها) أى : محتمل لأن يكون حالا ، ومحتمل
لأن يكون صفة ، نحو : « رأيت غلام رجل في الدار » أو « رأيت
رجلا طاقلا عندي » فـ « في الدار » يحتمل أن يكون صفة لـ « غلام »
ويحتمل أن يكون حالا له ، إذ أن « غلام » لما أضيف إلى اسم نكرة
خرج عن النكرة المحضة وصار نكرة مخصوصة ، و « عندي » يمكن
أن يكون حالا لـ « رجلا » ويمكن أن يكون صفة له ، إذ أن « رجلا »
لما صار موصوفاً خرج عن النكرة المحضة ، وصار نكرة مخصوصة .

(ولا بد من تعلقها) أى : تعلق الظرف ، والجار والمجرور
(بالفعل ، أو بما فيه رائيته) أى : رائحة الفعل ، كاسم الفاعل ، واسم
المفعول ، والمصدر ، والصفة المشبهة ، وغيرها نحو قوله تعالى : « انعمت
عليهم » غير المنضوب عليهم » فـ « عليهم » الأولى متعلقة بـ « انعمت »
وهو فعل ، و « عليهم » الثانية متعلقة بـ « المنضوب » وهو اسم المفعول
فيه رائحة الفعل ، لأن اسم المفعول مأخوذ من الفعل (ويجب حذف
المتعلق) - بفتح اللام - أي : حذف ما يتعلق به الظرف أو الجار

إذا كان أحدهما صفة أو صلة أو خبراً أو حالا ، وإذا كان كذلك
أو اعتمد

والمجرور (إذا كان أحدهما) الظرف ، أو الجار والمجرور (صفة)
نحو : « رأيت رجلاً في الدار » أو : « رأيت رجلاً عندي » فتعلقها
محذوف ، تقديره : رأيت رجلاً استقر في الدار ، أو : استقر عندي
لان « في الدار » صفة لـ « رجلاً » وكذلك « عندي » صفة لـ « رجلاً »
(أو صلة) نحو : « جاء الذي في الدار » أو : « جاء الذي عندي » فـ « في الدار »
و « عندي » صلة لـ « الذي » ، ومتعلقها محذوف ، تقديره : جاء الذي استقر في
الدار ، وجاء الذي استقر عندي (أو خبراً) نحو : « زيد في الدار
و « زيد عندي » فـ « في الدار » و « عندي » خبر لـ « زيد » ومتعلقها
محذوف ، تقديره : زيد استقر في الدار ، وزيد استقر عندي (أو
حالا) نحو : « ضربت زيداً في الدار » و : « ضربت زيداً عندي »
فـ « في الدار » و « عندي » حالان لـ « زيد » يعني : ضربت زيداً
حال كونه في الدار ، وحال كونه عندي ، ومتعلقها محذوف تقديره :
ضربت زيداً مستقراً في الدار ، أو : مستقراً عندي (وإذا كان)
الظرف ، أو الجار والمجرور (كذلك) أي : كان صفة ، أو صلة ، أو
خبراً ، أو حالا (أو) لم يكن شيئاً من ذلك ولكنه (اعتمد) أي :

على نفى ، أو استفهام جاز ان يرفع الفاعل نحوه : « جاء الذي في الدار أبوه » و « ما عندي أحد » و « أفي الله شك » .

انكىء (على نفى ، أو استفهام) يعني : كان قبل الظرف : وقبل الجار والمجرور نفى ، أو كان استفهام (جاز أن يرفع) الظرف ، أو الجار والمجرور (الفاعل) أى : يرفع اسماً يكون بعده بناءً على أن ذلك الاسم فاعل للظرف ، أو فاعل للجار والمجرور (نحو : « جاء الذي في الدار أبوه ») و : « جاء رجل في الدار أبوه » و : « زيد عندي أبوه » و : « ضربت زيدا عندي أبوه » ف « في الدار » رفع الاب لأنه صلة لـ « الذي » في المثال الاول ، وصفة لـ « رجل » في المثال الثاني ، و « عند » ظرف رفع « الأب » لأنه كان خبر لـ « مزيد » في المثال الثالث ، وحالا لـ « زيد » في المثال الرابع (و) نحو : (« ما عندي أحد ») ف « عند » ظرف رفع « أحد » ليكون فاعلا له ، لان عند اعتمد على نفى ، فقبله « ما » النافية (و) نحو : (« أفي الله شك ») ف « شك » مرفوع ليكون فاعلا لـ « في الله » ، لان « في الله » اعتمد على الاستفهام ، فقبله همزة الاستفهام .

الحديقة الخامسة

في المفردات

الهمزة : حرف ترد لنداء القريب والمتوسط ، وللمضارعة وللتسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر .

وهي . اربعة وعشرون :

١ - (الهمزة : حرف ترد) لأربعة اشياء : أ - (نداء) الشخص (القريب ، والمتوسط) تقول . « ازيد » اذا كان زيد قريباً منك ، او كان متوسطاً بين القرب والبعد ، أما اذا كان بعيداً عنك فلا يصح نداؤه بالهمزة . ب - (وللمضارعة) أي : تكون حرفاً دالة على الفعل المضارع نحو : « اضرب » فان الهمزة دلت على ان هذا الفعل مضارع ، وهي صيغة المتكلم وحده .

ج - (وللتسوية) أي : لبيان تماوي الطرفين (وهي) الهمزة (الداخلة على جملة) تكون (في محل المصدر) أي : على جملة لو

بحو : « سواء عليهم أنه أنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون » .
وللاستفهام ، فيطلب بها التصور : والتصديق نحو : « أزيد
في الدار أم عمرو ؟ » .

لو حذفها وجعلت مصدر ذلك الفعل مكان تلك الجملة لا يتغير المعنى
(نحو) قوله تعالى (سواء عليهم أنه أنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون)
فالهمزة الداخلة على « أنذرتهم » هي للتسوية ، فلو حذفنا الهمزة مع
« أنذرتهم » وجعلت مصدر « أنذرتهم » مكانها لا يتغير المعنى ، لأنه
يعبر « سواء عليهم إنذارك أيام ... » فـ « إنذارك أيام » مع « أنذرتهم »
في المعنى الواحد .

د - (والاستفهام ، فيطلب بها) أي : بالهمزة الاستفهامية
(التصور ، والتصديق) التصديق هو : إدراك نسبة شيء إلى شيء ،
فمثلاً : « في الدار زيد » تصديق ، لأنك نصبت في الدارية إلى زيد ،
والتصور : هو إدراك غير النسبة ، نحو : « زيد في الدار أم عمرو ؟ »
فإن السائل يعلم بأن في الدارية منسوب إلى واحد من زيد وعمرو ،
ولكنه يريد أن يعرف أيها هو الذي في الدار ، فلا يريد أن ينصب
شيئاً إلى شيء ، والهمزة التي هي للاستفهام قد يطلب بها التصور (نحو :
« أزيد في الدار أم عمرو ؟ ») فإن المستفهم يعلم بأن شخصاً في الدار ،
ولكنه يريد أن يعرف من هو ذلك الشخص فيريد أن يعرف الشخص ،

و « أفي الدار زيد أم في الموق » بخلاف « هل » لاختصاصها بالتصديق .

أن : بالفتح والتخفيف ترد إسمية وحرفية ، فالاسمية هي ضمير المخاطب كـ « أنت » و « أنتم » اذ ما بعدها

ولا يريد أن يعرف النسبة . (و) يطلب بها التصديق نحو : (أفي الدار زيد أم في الموق) فان السائل لا يعلم أي شيء منسوب إلى زيد ، هل في الدارية منسوب إليه ؟ أم في الموقية ، لذلك يسأل عن النسبة فيريد أن يعرف النسبة . (بخلاف « هل » لاختصاصها) أي : لاختصاص « هل » (بـ) طلب (التصديق) فقط فيصح أن تقول : « هل في الدار زيد أم في الموق ؟ » ولا يصح أن تقول : « هل زيد في الدار أم عمرو » لان المثال الاول للتصديق ، والثاني للتصور ، وسيأتي تفصيلات عن « هل » في آخر الكتاب .

٢ - (أن : بالفتح والتخفيف) أي : بفتح الهزة ، وتخفيف النون ، وعدم تعديدها (ترد) على نوعين : (إسمية ، وحرفية) أي : قد تكون إسماء ، وقد تكون حرفاً (فالاسمية هي ضمير المخاطب) مفرداً ، وتثنية ، وجمعاً ، مذكراً ومؤنثاً (كـ « أنت » و « أنتم ») و « أنتم ، أنت ، أنتم ، أنتم » (اذ ما بعدها) أي : ما بعد « أن » وهو التاء

حرف الخطاب إتفاقاً ، والحرفية ترد :

ناصبية للمضارع .

ومخففة من المثقلة .

ومفسرة وشرطها ، التوسط بين جملتين وأولاهما بمعنى القول

وعدم دخول جار عليها .

(حرف خطاب إتفاقاً) بين النحويين ، فتفتح التاء للمذكر ، وتكسر للمؤنث ، وتضم في الباقي ، وتوصل بيم في جمع المذكر ، وتوصل بيم والف في التثنية ، وتوصل بنون مشددة في جمع المؤنث (والحرفية ترد) على أربعة أقسام :

أ - (ناصبة للمضارع) نحو : « أن يضرب » .

ب - (ومخففة من المثقلة) وهي التي كان أصلها « أن » ، بتثديد النون ، تخففت نونها ، وصارت « أن » كقوله تعالى : « علم أن سيكون منكم مرابي »

ج - (ومفسرة) وهي التي يكون ما بعدها تفسيراً ومبيناً لما قبلها (وشرطها) أي : شرط « أن » المفسرة إثنان : أحدهما (التوسط بين جملتين) أي : أن يقع بين جملتين يكون (أولاهما بمعنى القول) يعني : تكون الجملة التي قبل « أن » بمعنى القول (و) الثاني : (عدم دخول جار عليها) أي : على « أن » ، نحو : « كتبت إليه أن قم » ،

وزائدة وتقع غالباً بـمـد « لما » وبين القسم ولو .

إن : بالكسر والتخفيف ترد :

شرطية

ونافية نحو : « إن

فإن « قم » تفسير لـ « كتبت إليه » و « أن » وقم بين جملتين ، هما :
« كتبت إليه » و « قم » ، والجملة الاولى - وهى : كتبت إليه - بمعنى
القول ، لان الكتابة : فيها معنى القول ، ولم يدخل حرف جر على
« أن » ، ولو دخل حرف الجر على « أن » وقلت : « كتبت إليه بأن
قم » كانت « أن » مخففة من المثقلة ، ولا تكون مفسرة .

د - (وزائدة) وهى : التى لو حذفها لا يحدث نقص فى المعنى
فوجودها وعدمها بالنسبة للمعنى سواء (وتقم) « أن » الزائدة (غالباً
بـمـد « لما ») كقوله تعالى : « ولما أن جاء البشير » أي : ولما جاء البشير
(وبين القسم ، و) بين (لو) كقول الشاعر : « فأقسم أن لو التقينا
وأنتم ... الخ » أي : فأقسم لو التقينا . . الخ .

٣ - (إن : بالكسر والتخفيف) أي : بكسر الهزة ، وتخفيف
النون ، يعنى : عدم تهديدها (ترد) على ثلاثة أنواع :

أ - (شرطية) نحو : « إن تضرب أضرب » .

ب - (ونافية) وهى التى كانت بمعنى « ما » النافية (نحو : « إن

الكافرون إلا في غرور .

ومخففة من المثقلة نحو : « وإن كل لما جميع لدينا محضرون »
في قراءة التخفيف ومتى اجتمعت « أن » و « ما » فالمتأخرة منها زائدة
أن : بالفتح والتشديد حرف تأكيد وتقول .

الكافرون إلا في غرور) (يعني : ما الكافرون إلا في غرور .

ج - (ومخففة من المثقلة) يعني : كانت أصلها « أن » بتشديد
النون ، فحذف التشديد ، وخففت النون (نحو : « وإن كل لما جميع
لدينا محضرون » في قراءة التخفيف) أي : بناءً على قول من قرأ
« لما » بتخفيف الميم بدون التشديد ، وفائدة « أن » المخففة هي التأكيد ،
وتقوية الكلام كالمشددة (ومتى) أي : في أي كلام (اجتمعت « أن »
و « ما ») الحرفية (فالمتأخرة منها زائدة) فنحو « ما إن أتيت بشيء
أنت تكرهه . . . الخ » « إن » فيها زائدة ، لأنه اجتمع « ما » و « إن »
وكان « إن » هي المتأخرة ، ونحو « وإن ما تخافن من قوم » « ما »
فيها زائدة ، لأنه اجتمع « إن » و « ما » وكان « ما » هي المتأخرة
والاصل فيها : « ما أتيت بشيء » و « إن تخافن » .

د - (أن : بالفتح والتشديد) أي : بفتح الهمزة وتشديد
النون (حرف تأكيد) يعني : حرف لتأكيد الكلام الذي يأتي بعدها
وليبيان أن الكلام الذي بعدها صحيح يقيناً (وتقول) « أن » هذه

مع معموليها بمصدر من لفظ خبرها إن كان مشتقاً ، وبالكون
 إن كان جامداً ، نحو : « بلغني انك منطلق » و « أن هذا زيد »
 إن : بالكسر والتشديد .

(مع معموليها) أي : مع اسمها وخبرها (بمصدر من لفظ خبرها)
 يعني : يحذف « أن » مع معموليها ، ويؤتى مكانها مصدر خبرها (إن
 كان) خبرها (مشتقاً ، و) تؤول « أن » وحدها (بالكون) يعني :
 تحذف « أن » فقط ويؤتى بـ « الكون » الذي هو مصدر « كان »
 فيوضع في محل « أن » (إن كان) خبرها (جامداً ، نحو : « بلغني
 انك منطلق ») فـ « ان » حرف تأكيذ ، والكاف اسمها ، و « منطلق »
 خبرها ، وحيث كان « منطلق » مشتقاً - لأنه إسم فاعل من « انطلق »
 ينطلق - ، يؤتى بمصدره ، وهو « انطلاق » فيوضع في مكان المجموع
 فيقال : « بلغني انطلاقك » ومعنى هذا ، مع معنى « بلغني انك منطلق »
 واحد . (و) نحو : « بلغني (ان هذا زيد) » فـ « أن » حرف تأكيذ ،
 و « هذا » إسمها ، و « زيد » خبرها ، وحيث كان « زيد » جامداً يؤتى
 بـ « كون » فيوضع في مكان « أن » فيقال : « بلغني كون هذا
 زيداً » ومعنى هذا ، مع معنى « بلغني أن هذا زيد » واحد .

٥ - (إن : بالكسر والتشديد) أي : بكسر الهمزة ، وتشديد

ترد :

حرف تأكيد تنصب الاسم وترفع الخبر ونصبها لغة
وقد تنصب ضمير شأن مقدراً فالجمله خبرها .
وحرف جواب كـ « نعم » وعد المبرد من ذلك قوله تعالى : « إن

الزون (ترد) على نوعين :

أ - (حرف تأكيد تنصب الاسم وترفع الخبر) نحو : « إن
زيداً قائم » تركيبه : « إن » حرف تأكيد ، و « زيداً » إسمها ،
و « قائم » خبرها (ونصبها) أي : نصب الاسم والخبر معاً (لغة) أي
في بعض اللغات ينصبون إسمها وخبرها معاً ، كقول الشاعر : « إن
حراسنا أسداً » فـ « حراسنا » إسمها ، و « أسداً » خبرها ، فنصب
الاسم والخبر (وقد تنصب) « إن » (ضمير شأن مقدراً) أي : حال
كون ضمير الشأن مقدراً (فالجمله) التي تأتي بعد « إن » تكون (خبرها)
و ضمير الشأن المقدر إسمها كقوله « ص » : « إن من أشد الناس عذاباً
يوم القيامة المصورون » تقديره : إنه من أشد الناس . . . الخ ، فالضمير
إسمها ، والجمله كلها خبرها .

ب - (وحرف جواب كـ « نعم ») أي : بمعنى « نعم » فلو
سألك سائل « أقام زيد ؟ » تقول : « إن » يعني : نعم (وعد المبرد
من ذلك) أي : من يجيء « إن » بمعنى « نعم » (قوله تعالى : « إن

هذان ساحران ، ورد بامتناع اللام في خبر المبتدأ .
إذ : ترد ظرفاً للعاضي فتدخل على الجملتين .

هذان ساحران) فقال المبرد : المعنى : نعم هذان ساحران ، وحيث
انه بمعنى نعم صار « هذان » مبتدأ ، و « ساحران » خبراً للمبتدأ
(ورد) قول المبرد (بامتناع) مجيء (اللام في خبر المبتدأ) يعني : خبر
المبتدأ لا يدخله الالف واللام ، وإنما يدخل الالف واللام في خبر « إن »
التأكيديّة ، ولو كان « هذان » مبتدأ و « ساحران » خبره لما جاز دخول
اللام على « ساحران » ، فالصحيح ان « إن » في الآية للتأكيّد لا بمعنى
« نعم » ، ولعل « ساحران » خبر لمبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ
والخبر جميعاً خبر لـ « إن » فالاصل كان هكذا : إن هذان هما
ساحران .

٦ (- إذ : ترد ظرفاً للعاضي) أي : للزمان الماضي ، يعني :
يكون بمعنى : « في زمان » بحيث لو رفعت « إذ » وجعلت مكانه كلمة
« في زمان » لا يتغير المعنى (فتدخل على الجملتين) أي : على الجملة الفعلية ،
وعلى الجملة الاسمية ، فالاول نحو : « جئتكَ إذ قام زيد » أي في زمان قام
زيد ، فـ « قام زيد » جملة فعلية دخل عليها « إذ » والثاني نحو : « ضربتك
إذ زيد قائم » أي : في زمان زيد قائم ، فـ « زيد قائم » مبتدأ وخبر

وقد يضاف إليها اسم زمان ، نحو : « حيفئذ » و « يومئذ »
وللعفاجأة بعد « بينما » او « بينا » وهل هي حيفئذ حرف او
ظرف ؟ فيه خلاف .

إذا ترد ظرفاً للمستقبل فتضاف الى شرطها ، وتنصب بجوابها
وتختص بالفعلية .

جملة اسمية دخل عليها « إذ » (وقد يضاف إليها) أي : إلى إذ (اسم
زمان ، نحو : « حيفئذ » و « يومئذ ») فـ « حين » و « يوم » إسمان
للزمان أضيفا إلى « إذ » (و) قد تأتي « إذ » (للعفاجأة) فتكون
بمعنى « غفلة » و « دفعة » و « فجأة » وأمثال ذلك ، وتكون حيفئذ
(بعد) كلمة (« بينما » أو) بعد كلمة (« بينا ») نحو : « بينما نحن
نتكلم إذ دخل زيد علينا » أي : دفعة دخل زيد علينا ، ونحو : « بينما
نحن نأكل إذ ذهب عمرو » أي : فجأة ذهب عمرو (وهل هي) أي :
« إذ » (حيفئذ) أي : إذا كانت بعد « بينما » أو بعد « بينا » (حرف)
يدل على المفاجأة (أو ظرف ؟ فيه خلاف) بين النحويين .

٧ - (إذا : ترد ظرفاً للمستقبل) أي : للزمان المحتقل . وتدخل
على شرط وجواب (فتضاف إلى شرطها ، وتنصب بجوابها) يعنى :
انها منصوبة ، وجوابها هو الذي ينصبها (وتختص بالفعلية) أي :
لا تدخل « إذا » إلا على الجملة الفعلية فقط نحو : « إذا جاءك زيد

ونحو : « اذا السماء انفطت » مثل : « وان احد من المشركين استجارك » وللعفاجاة فتختص بالاسمية .

فاكرمه ، تركيبه : « إذا » ظرف المستقبل ، « جاء » فعل ماض ، و « ك » مفعوله ، و « زيد » فاعل جاء ، وجملة « جاءك زيد » الفعل والفاعل والمفعول كلها شرط لـ « إذا » أضيف « إذا » اليها ، « ف » فاء الجواب « اكرم » فعل أمر وفاعله ضمير « أنت » مستتر فيه وجوباً ، و « 4 » الضمير مفعول « اكرم » وجملة « فاكرمه » الفعل والفاعل والمفعول كلها جواب لـ « إذا » . و « إذا » منصوب محلها ، وناصبية جملة « فاكرمه » (ونحو) قوله تعالى (« إذا السماء انفطت ») الذي يتخيل إن « إذا » أضيفت إلى الجملة الاسمية ، لأن « السماء » مبتدأ ، و « انفطت » خبره ، فليس كذلك ، وإنما هو من باب ما اشتغل عنه العامل بنصب ضميره ، فـ « انفطت » تفسر « انفطت » التي حذفت من قبل السماء ، وأصله : « اذا انفطت السماء انفطت » و « السماء » فاعل لـ « انفطت » المقدر ، فبعد « اذا » في الواقع جملة فعلية ، لكن فعلها مقدر ، فهو (مثل) قوله تعالى (« وان أحد من المشركين استجارك ») الذي تقديره : وان استجارك احد من المشركين استجارك ، و « استجارك » المذكور في الكلام يفسر « استجارك » المحذوف بعد « ان » (و) تكون « اذا » (للعفاجاة فتختص بالاسمية) أي : فلا تدخل الا على الجملة

نحو : « خرجت فاذا السبع واقف » والاختلاف فيها كأختها
أم : ترد

للمطف ، متصلة ومنقطعة ، فالمتصلة المرتبط ما بعدها بما
قبلها ، وتقع بعد همزة التحوية والاستفهام

الاسمية (نحو : « خرجت فاذا السبع واقف ») فـ « السبع واقف »
جملة اسمية ، لأن « السبع » مبتدأ ، و « واقف » خبره ، دخل « اذا »
(والاختلاف فيها) أي : في « اذا » (كأختها) « إذ » يعني كما أنه اختلف النحويون
في ان « اذا » اذا كانت المفاجأة هل هي ظرف ، او حرف ، كذلك عليها
اختلفوا في « إذا » التي للمفاجأة ، فقال بعضهم : انها حرف لها معنى
المفاجأة ، وقال بعضهم : ظرف .

٨ - (أم : ترد) على نوعين :

أ - (للمطف ، متصلة ومنقطعة ، فالمتصلة) هي (المرتبط
ما بعدها) أي : ما بعد « ام » (بما قبلها ، وتقع) « أم » المتصلة هذه
(بعد همزة التحوية) وهي الهمزة الدالة على ان طرفي ما بعدها متساويان
كقوله تعالى : « سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم » فالهمزة الداخلة
على « أنذرتهم » همزة تسمية ، و « أم » عطفت ما بعدها على ما قبلها ،
وهي « أم » المتصلة ، لأن ما بعدها جزء لما قبلها ، ومجموع ما بعدها وما
قبلها كلام واحد (و) تقع « ام » المتصلة بعد (الاستفهام) ايضاً ،

والمنقطعة ك « بل »

وحرف تعريف ، وهي لغة حمير ،

اما : بالفتح والتشديد

نحو : « ازید قام ام عمرو ؟ » فاهمزة للاستفهام ، و « أم » عطفت
ما بعدها على ما قبلها « وأم » في هنا متصلة ، لان مجموع ما بعدها وما
قبلها كلام واحد (و) أم (المنقطعة) هي التي تعطف ما بعدها على
ما قبلها ، ولكن لا يرتبط ما بعدها بما قبلها ، بل يكون ما بعدها كلاماً
مستقلاً ، ومعناها الاضراب عن ما قبلها (ك « بل ») كقوله تعالى :

« هل يستوى الاعمى والبصير ؟ ام هل تحصى الظلمات والنور ؟ الخ » .

ب - (وحرف تعريف) مثل « ال » (وهي لغة حمير) - بكسر

الحاء ، وسكون الميم ، وفتح الباء - و « بنو حمير » قبيلة ، تستعمل

« ام » مكان « ال » التعريف ، فاذا ارادوا ان يقولوا : « غلام الرجل » قالوا :

« غلام ام رجل » ، وفي الحديث : ان احدهم جاء الى رسول الله « ص » ،

فقال : « امن ام بر ام صيام في ام سفر ؟ » يعني : « امن البر الصيام

في السفر ؟ » فأجابه رسول الله « ص » : « ليس من ام بر ام صيام في

ام سفر » اي : ليس من البر الصيام في السفر .

٩ - (أمّا : بالفتح والتشديد) أى : بفتح الهمزة ، وتشديد

الميم على نوعين :

حرف تفصيل غالباً ، وفيها معنى الشرط للزوم الفاء والترم
حذف شرطها وعوض بينها عن فعلها جزء مما في حيزها وفيه
اقوال

أ - (حرف تفصيل) اي : تنويع وتقسيم (غالباً) كقوله تعالى :
« فأما اليتيم فلا تقهر ، وأما السائل فلا تنهر » (وفيها معنى الشرط للزوم
مجيء الفاء) بعدها ، فمعنى الآية يكون : ان كان يتيماً فلا تقهره ، وان
كان سائلاً فلا تنهره (والترم حذف شرطها) اي : حذف فعل الشرط ،
وهو « كان » في الآية (وعوض بينها) اي : بين أما وبين الفاء الذي بعدها
(عن فعلها اي : عن الفعل المحذوف (جزء مما في حيزها) في حيز اما ، يعني
يؤتى بكلمة هي جزء من الكلمات التي يجب ان تأتي بعد « اما » فتوضع
تلك الكلمة بعد « اما » ، عوضاً عن الفعل الذي حذف بعد « اما » ،
وذلك لثلاث يتصل « اما » بالفاء الذي بعدها ، وذلك الجزء هو كلمة
« اليتيم » و « السائل » في الآية (وفيه) اي : في هذا الجزء (اقوال)
ثلاثة :

احدها : انه جزء من اجزاء الجواب قدم عليه ، ليفصل بين
« اما » وبين الفاء ، ففي الآية الكريمة كان الاصل : فاما ان كان يتيماً
فلا تقهر اليتيم ، واما ان كان سائلاً فلا تنهر السائل ، فـ « اليتيم »
و « السائل » كانا من اجزاء الجواب قدما على الفاء للفصل بين « اما »

وبين « الفاء » .

الثاني : انه معمول للفعل المحذوف ، الذي كان شرطاً لـ « اما »
ففي الآية الكريمة كان « اليتيم » الفاصل بين « اما » وبين « الفاء » هو
« يتيماً » دخل عليه الالف واللام ، فحذف منه التنوين ، وكذلك « الحائل »
الفاصل بين « اما » وبين « الفاء » هو كان « سائلاً » في الأصل ، دخل
عليه الالف واللام ، فحذف منه التنوين وصار « الحائل » .

الثالث : ان لم يكن ما بعد الفاء ما يمنع تقديمه ، فهو جزء للجواب
قدم على الجواب ، مثل « اليتيم » و « الحائل » في الآية الكريمة ، وإن
كان ما بعد الفاء لا يجوز تقديمه فهو جزء الشرط المحذوف ، نحو : « اما
زيداً فاني لا اضرب » فـ « زيد » لا يمكن ان يكون جزءاً مما بعد الفاء ،
لانه إن كان جزءاً من ما بعد الفاء يجب ان يكون مفعولاً لـ « لا اضرب »
وحيث ان « لا اضرب » خبر لـ « ان » ولا يجوز تقديمه على « ان »
فكذلك لا يجوز تقديم مفعوله على « ان » . وانما يكون « زيداً » جزءاً
من الشرط المحذوف ، فأصل المثال هكذا « اما ان كان هو زيداً فاني
لا اضرب » فحذف « كان » الذي هو فعل الشرط وحذف « هو » الذي
كان اسمه ، وبقي « زيداً » هو خبر « كان » . ولكل من هذه الاقوال
تفاصيل تجدها في الشرح الكبير للمرحوم السيد عليخان « قدس » .

وقد تمارق التفصيل كالواقعة في اوائل الكتب .
 اما : بالكسر والتشديد حرف عطف على المشهور وترد :
 للتفصيل نحو : « اما شاكراً ، واما كفوراً »
 وللإبهام .

ب - (وقد تمارق) اما (التفصيل) اي : لا تكون للتفصيل
 والتقديم (كـ) « اما » (الواقعة في اوائل الكتب) نحو : « اما بعد
 فهذا شرح على كتاب الصمدية » ، و « اما » هذه للاستيناف .
 ١٠ - (اما : بالكسر والتشديد) اي : بكسر الهزمة وتشديد
 الميم (حرف عطف على المشهور) بين علماء النحو ، والمراد « اما » الثانية
 فهي التي تعطف ما بعدها على ما قبلها ، لا « اما » الاولى ، فانها ليس
 قبلها شيء حتى يعطف ما بعدها على ما قبلها ، نحو : « جاءني اما زيد
 واما عمرو » (وترد) لحصة انواع :

أ - (للتفصيل) والتنويع (نحو : « اما شاكراً واما كفوراً »)
 يعني : الذين هديناهم طريق الحق على نوعين : اما شاكراً واما كفوراً .
 ب - (وللإبهام) وهي تستعمل في ما اذا كان المتكلم عالماً
 واراد ان يبههم الامر على المخاطب ، ليقع المخاطب في الضحك ، نحو قوله
 تعالى : « وآخرون مرجون لامر الله ، اما يعذبهم ، واما يتوب
 عليهم » فان الله تعالى هو يعلم الذين يعذبهم ، ويعلم الذين يتوب عليهم ،

والشك .

وللتخير .

والإباحة .

و « اما » لازمة قبل المعطوف عليه بها .

ولكن يريد الله ان يكون ذلك ، مبهماً على الناس .

ج - (والشك) وهي تستعمل في ما اذا كان المتكلم شاكاً لا يدري

كقولك : « جاءني اما زيد واما عمرو » اذا لم تعلم الذي جاء منها .

د - (وللتخير) وهي تستعمل في ما يجوز الجمع بينها ، نحو :

« تزوج إما هنداً وإما أختها » فإنه لا يجوز تزويج هند وأختها معاً ،

لعدم جواز الجمع بين الأختين .

هـ - (والإباحة) وهي تستعمل في ما يجوز الجمع بينها ، نحو :

« اجلس إما مع العلماء وإما مع العباد » فإنه يجوز الجلوس معها .

(و « اما » لازمة قبل المعطوف عليه بها) اي : باما ، يعني : اذا

اردت عطف شيء على شيء ، وكان العاطف « اما » فيجب ذكر « اما »

قبل الشيء المعطوف عليه ، مثل جميع الأمثلة السابقة فلا يصح ان

تقول : « جاءني زيد واما عمرو » بل يجب ان تأتي بـ « اما » ايضاً

على « زيد » الذي هو المعطوف عليه .

ولا تنفك عن الواو غالباً .

أي : بالفتح والتشديد ترد :

إسم شرط : نحو : « أيا ماتدعوا فله الاسماء الحسنى »

وإسم استفهام نحو : « أي الرجلين قام ؟ » .

ودالة على معنى الكمال

(ولاتنفك) « اما » (عن الواو غالباً) يعني : غالباً يذكر الواو

مع « اما » العاطفة ، كالامثلة السابقة كلها ، وقد نجي . قليلا بدون الواو

كقول الشاعر : « إيا الى جنة ، إيا الى نار » و « إيا ، هذه أصلها

« إيا » قلبت الميم الاولى ياءاً ، فصارت « إيا » .

١١ - (أي : بالفتح والتشديد) أي : بفتح الهمزة وتشديد

الياء (ترد) على خمسة أوجه :

أ - (إسم شرط : نحو : « أيا ماتدعوا فله الاسماء الحسنى »)

وبدل على انها لشرط : جزم « تدعوا » فانه لو لم ينجزم وجب ذكر

النون ، بأن يقال « تدعون » ، وكذلك دخول الفاء على الجملة الاسمية

التي هي جواب الشرط ، وهي : « فله الاسماء الحسنى » فان الفاء لا تدخل

إلا على جواب شرط لازم .

ب - (وإسم استفهام نحو : « أي الرجلين قام ؟ ») .

ج - (ودالة على معنى الكمال) يعني : قد تأتي « أي » للدلالة

نحو : « مررت برجل أي رجل » .

ووصلة لنداء ذي اللام نحو : « يأيها الرجل » .

وموصولة ، ولا يعرب من الموصولات سواها نحو : « أكرم
أيأ اكرمك » .

على معنى الكمال (نحو : « مررت برجل أي رجل ») يعني : مررت
برجل كامل في صفات الرجولية الحمسة :

د - (ووصلة لنداء ذي اللام) إعلم : أنه لا يدخل حرف النداء
على اسم فيه الألف واللام ، وإذا دخل وجب أن يتصل « أي »
بحرف النداء ، حتى يجوز دخول حرف النداء على ذلك الاسم المحلى
بالألف واللام ، ولذا تسمى « أي » في هنا « وصلة لنداء ذي اللام »
يعني : تعير « أي » سبباً لصحة نداء ذي اللام (نحو : « يأيها
الرجل ») فإنه لما لم يصح « يا الرجل » جيء به « أي » بين حرف
النداء ، وبين الألف واللام ، فصار « يأيها الرجل » والهاء للتنبيه .

هـ - (وموصولة) فتكون بمنزلة الذي ، والتي ، واخوانها (ولا
يعرب من الموصولات سواها) أي : غير « أي » فالموصولات كلها
مبينة إلا « أي » فإنها تعرب ، بمعنى أنها ترفع إن كان مبتدأ ، أو
فاعلاً ، وتنصب إن كان مفعولاً ، أو حالاً ، ونحو إن صارت مضافاً
إليها ، أو دخل عليها حرف الجر ، وهكذا (نحو : « أكرم أيأ اكرمك »)

بل : حرف عطف ، وتقيد بعد الاثبات صرف الحكم عن
المعطوف عليه ، إلى المعطوف بعد النفي ، والنفي تقرير حكم
الاول ، وإثبات ضده للثاني أو

فـ « أي » في هذا المثال صارت مفعولاً لـ « اكرم » ، لان فاعل « اكرم »
ضمير مستتر فيه وجوباً ، لذلك صارت « أي » منصوبة ، ونحو :
« جاءني أي هو قائم » فـ « أي » في هذا مرفوع ، لانه صار فاعلاً
لـ « جاءني » ، ونحو : « مررت بأي يقوم » فـ « أي » في هنا مجرور ،
لدخول حرف الجر - وهو الباء - عليه .

١٢ - (بل : حرف عطف ، وتقيد) ان جاءت (بعد الاثبات)
أي : بعد كلام موجب (صرف الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف)
يعني : الحكم الذي نسب الى ما قبلها ، تجعله لما بعدها ، نحو : « جاء زيد بل
عمرو » فان « بل » الحكم الذي نسب الى « زيد » وهو المجيء جعله « لعمرو »
(و) ان جاءت « بل » (بعد النفي ، والنفي) فتفيد (تقرير حكم الاول ،
واثبات ضده) أي : ضد حكم الاول (للثاني) أي : لما بعدها ، يعني :
أن « بل » تفيد أن الحكم الذي نسب الى ما قبلها صحيح ، وضد ذلك
الحكم منسوب الى ما بعدها ، نحو : « ماضرب زيد بل عمرو »
و « لا تضرب زيداً بل عمراً » فالمعنى : زيد ماضرب وعمرو ضرب ،
ولا تضرب زيداً واضرب عمراً (أو) تفيد « بل » اذا كانت بعد نفي

نقل حكمه إليه عند بعض .

١٣ - حاشا : ترد

للاستثناء حرفاً جاراً أو فعلاً جامداً وفاعلاً مستتر عائد إلى

مصدر مصاغ مما قبلها .

أو نهى (نقل حكمه إليه) أي : نقل حكم الأول إلى الثاني (عند بعض)
يعني : قال بعض النحويين : ان « بل » حيفئذ تنقل الحكم مما قبلها إلى
ما بعدها ، فمثل « ماضرب زيد بل عمرو » معناه : عمرو ماضرب ،
لان الحكم الذي كان لما قبل « بل » وهو سلب الضرب عن زيد نقل
عما قبلها إلى ما بعدها ، ونحو : « لاتضرب زيدا بل عمراً » معناه :
لاتضرب عمراً ، لان الحكم الذي كان لما قبل « بل » وهو النهي عن
ضرب زيد نقل مما قبلها إلى ما بعدها ، فصار النهي عن ضرب عمرو .

١٣ - (حاشا : ترد) على وجهين :

أ - (للاستثناء) فتكون (حرفاً جاراً) تجر المستثنى نحو :
« جاهني القوم حاشا زيد » (أو) تكون (فعلاً) متعدياً (جامداً) أي :
غير مشتق ، ليس لها مضارع ، واسم فاعل ، وأمر وغيرها (وفاعلها)
أي : فاعل « حاشا » حيفئذ ضمير (مستتر) في « حاشا » (عائد إلى
مصدر مصاغ) أي : مصنوع (مما قبلها) أي : من الفعل الذي قبلها ،
فتثلاً : « قام القوم حاشا زيدا » تقديره : قام القوم جانب هو زيدا

أو اسم فاعل أو بعض مفهوم ضمناً منه .

وللتنزيه نحو « حاشا لله » وهل هي اسم بمعنى « براءة »

أو فعل بمعنى « برأت » ، أو اسم فعل بمعنى « أبرأ » خلاف .

و « هو » هذا يرجع الى « قيامهم » الذى هو مصدر « قام » ، فيكون
المعنى : قام القوم جانب قيامهم زیداً (أو) يكون الضمير الذى هو
فاعل « حاشا » طائداً الى (اسم فاعل) مفهوم مما قبل « حاشا » فيصير
تقدير المثال هكذا : قام القوم جانب القائم منهم زیداً (أو) يرجع
الضمير الى (بعض مفهوم ضمناً منه) أى : مما قبلها ، فانه اذا قيل « قام
القوم حاشا زیداً » عرف أن بعض القوم قام ، لا كلهم ، لان زیداً كان
منهم ولم يقم ، فيجمل ذلك البعض الذى يفهم من الكلام انه هو الذى
قام مرجعاً للضمير الذى هو فاعل لـ « حاشا » ، ويجمل زیداً مفعولاً
« لحاشا » فيكون : « قام القوم حاشا هو زیداً » معناه : قام القوم
جانب بعضهم زیداً .

ب - (وللتنزيه) أى : التبرئة (نحو « حاشا لله ») يعنى : تنزيهاً
لله ، ونحو : « حاشا لزيد أن يفعل المنكرات » يعنى : زيد منزّه عن
فعل المنكرات (وهل هي) أى : « حاشا » التى للتنزيه (اسم بمعنى
« براءة » ، أو فعل بمعنى « برأت » أو اسم فعل بمعنى « أبرأ »)
- بضم الهمزة ، وفتح الباء ، وتشديد الراء المكسورة - (خلاف)

حتى : ترد

طائفة لجزء أقوى أو أضعف بمهلة ذهنية ، ونختص .

بين علماء النحو ، فقال بعضهم بالأول ، وقال بعضهم بالثاني ، وقال بعضهم بالثالث .

١٤ - (حتى : ترد) على ثلاثة أوجه :

أ - (طائفة لجزء) من المعطوف عليه ، على المعطوف عليه ،
يعني : تعطف جزءاً مما قبلها عليها ، نحو : « أكلت السمكة حتى رأسها »
فالرأس جزء من السمكة ، عطفته حتى على نفس « السمكة » ، فقد يكون
الجزء الذي تعطفه حتى (أقوى) من بقية الأجزاء ، كهذا المثال ،
فإن رأس السمكة أقوى من بقية أجزائها (أو أضعف) نحو : « أكلت
السمكة حتى ذيلها » فالذيل أضعف من بقية أجزائها (بمهلة ذهنية)
يعني : يجب في المعطف بحيث أن يكون ما بعد « حتى » مترتباً على ما قبلها
ترتيباً ذهنياً ، يعني : أن يدخل في الذهن ما بعد « حتى » بعد
دخول ما قبلها في الذهن ، فانه لو قيل : « أكلت السمكة حتى رأسها »
فيأتي في الذهن السمكة أولاً ، ثم رأسها ، ولو قيل : « أكلت السمكة
حتى ذيلها » يأتي في الذهن أولاً السمكة ثم ذيلها ، ولا يلزم أن يكون
ترتيب في الخارج ، فلو كان قد أكل رأس السمكة ، أو ذيلها أولاً ثم أكل
بقية السمكة يصح أن يقول : « حتى رأسها » و « حتى ذيلها » (ونختص)

بالظاهر عند بعض .

وحرف إبتداء فتدخل على الجمل .

وترد جارة فتخص بالظاهر خلافاً للمبرد .

« حتى » الماطفة (بالظاهر عند بعض) . يعني : قال بعض النحاة :

لا تدخل الا على الاسم الظاهر ، فلا تعطف الضمير .

ب - (وحرف ابتداء) أى : هى حرف تكون الجملة بعدها

مستأنفة ، غير مرتبطة بما قبلها في الاعراب ، وان كانت مرتبطة بما

قبلها في المعنى (فتدخل على الجمل) فقط ، ولا يكون بعدها مفرد .

فتدخل على الجملة الاسمية كقول الشاعر :

« فما زالت القتلى تمج دماؤها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل »

ف « ماء دجلة » مضاف ومضاف اليه مبتدأ ، و « أشكل »

خبره فهذه جملة اسمية دخلت « حتى » عليها ، وقد تدخل على الجملة

الفعلية ، نحو : « تضارب العمكران حتى فان عسكر علي بن أبي طالب

عليها السلام » ف « فاز » فعل ماض ، و « عسكر علي » فاعله ، والجملة

فعلية دخلت « حتى » عليها .

ج - (وترد جارة) أى : قد تكون حرف جر (فتخص بالظاهر) أى : تدخل

على الاسم الظاهر ونحوه ، ولا تدخل على الضمير ، نحو : « سرت من البصرة

حتى الكوفة » (خلافاً للمبرد) فانه قال : حتى الجارة تدخل على الضمير ايضاً ،

وقد ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة لا بها خلافاً للكوفيين .
الفاء : ترد

رابعة للجواب الممتنع جملة شرطاً .

نحو : « نصرت الناس حتاك » (وقد ينصب بعدها) أي : بعد « حتى »
الجارّة (المضارع) يعني : قد يأتي الفعل المضارع بعد « حتى » الجارة
ويصير منصوباً ، ويكون نصب المضارع بعدها (بأن مضمرة لا بها)
يعني : أن ناصب المضارع لا يكون نفس حتى ، بل يقدر « ان »
بعد حتى ، ويكون « أن » المقدرة نحو : « حاربنا الكفار حتى يدخل
المسلمون بلادهم » أي : حتى ان يدخل (خلافاً للكوفيين) حيث قالوا :
إن « حتى » هي بنفسها تنصب الواقع بعدها .

١٥ - (الفاء : ترد) على وجهين :

أ - (رابعة للجواب الممتنع جملة شرطاً) اعلم : ان جواب
الشرط قد يمكن أن يصير شرطاً نحو : « ان تضرب أضرب » فـ « تضرب »
فعل الشرط ، و « أضرب » جواب الشرط ، فيجوز قلب المثال ، وجعل
الجواب في محل الشرط ، وتقول : « ان اضرب تضرب » ، وقد لا يمكن
ان يصير الجواب في محل الشرط ، كما اذا كان الجواب جملة إسمية ،
نحو : « ان تضرب فأنا ضارب » فـ « تضرب » فعل الشرط ، و « أنا
ضارب » جواب الشرط ، ولا يمكن ان يوضع جملة « أنا ضارب » في

وحصر في ستة مواضع و

محل « تضرب » لانه لامعنى ان يقال : « ان انا ضارب تضرب » لان حرف الشرط لا يدخل على اسم ، فكل جواب شرط يمتنع ان يصير شرطاً يؤتى بالنفاء على ذلك الجواب لربط الجواب بالشرط (وحصر) ما يمتنع جملة شرطاً (في ستة مواضع) :

أحدها : ان يكون الجواب جملة اسمية ، نحو : « إن تضربني فأنا ضارب » .

الثاني : ان يكون جملة انشائية ، نحو : « ان تضربني فاكرمني » .

الثالث : ان يكون فعلاً جامداً ، نحو « ان تضربني فمسي ان اضربك » .

الرابع : ان يكون فعلاً ماضياً دخل عليه « قد » ، نحو : « ان تضربني فقد ذهب عقلك » .

الخامس . ان يكون فعلاً مضارعاً دخل عليه حرف الاستقبال نحو . « من يضربني فمأضربه » .

السادس : ان يكون مقروناً بحرف له الصدر ، كـ « ما » النافية ، نحو : « إن تضربني فما أضربك » ، وقد مر شيء من التفصيل حول ذلك في أول فصل من الحديقة الثالثة (و) تأتي النفاء - ايضاً -

لربط شبه الجواب ، نحو « الذي يأتيه فله درهم » وطائفة فتعيد التعقيب والترتيب بنوعيه ، فالحقبي نحو : « قام زيد فعمرو » والذكرى نحو : « ونادى نوح ربه فقال »

(لربط شبه الجواب ، نحو : « الذي يأتيه فله درهم ») فجملة « له درهم » ليست جواباً ، لانه ليس قبلها شرط حتى تصير جواباً للشرط ، ولكن مضمون « الذي يأتيه » يشبه الشرط ، لان « الذي يأتيه فله درهم » مع « إن يأتيه أحد فله درهم » في معنى واحد ، لذا وجب دخول الفاء على جملة « له درهم » - حيث أنها شبه جواب - لربطها بما قبلها .

ب - (وطائفة فتعيد التعقيب) وهو وقوع المعطوف بعد وقوع المعطوف عليه بفاصلة قليلة (و) تعيد (الترتيب) وهو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه ، لاقبله ، ولامه (بنوعيه) أي : بنوعي الترتيب ، وهما الترتيب الحقبي ، والترتيب الذكرى (ف) الترتيب (الحقبي) وهو ان يقع المعطوف بعد المعطوف عليه - في الواقع - (نحو : « قام زيد فعمرو ») المعنى : أن صمراً قام بعد أن قام زيد (و) الترتيب (الذكرى) وهو أن يكون المعطوف بعد المعطوف عليه في الكلام إذ والذكر ، وإن كان مقارناً له في الخارج (نحو : « ونادى نوح ربه فقال ») فإن « قال » هو نفس النداء الذي نادى به نوح ربه ، فهما شيء واحد ، وفي وقت واحد ، ولكن في الآية ذكر « قال » بعد

وقد تفيد ترتيب لاحقها على سابقها فتسمى فاء السببية ، نحو :
 « فتصبح الارض مخضرة » وقد تختص حينئذ باسم « النتيجة »
 و « التفريع » وقد تلي عن محذوف فتسمى : « فصيحة » عند
 بعض نحو : « فاضرب بمصاك الحجر فانفجرت » .

« ونادى نوح ربه » (وقد تفيد) الفاء (ترتيب لاحقها) أي : ما بعدها
 (على سابقها) يعني : يكون معنى الفاء ان ما قبلها سبب لحصول
 ما بعدها (فتسمى : فاء السببية ، نحو) قوله تعالى : « ألم تر ان الله
 انزل من السماء ماءً (فتصبح الارض مخضرة) » فالفاء الداخلة على
 « تصبح » تدل على ان نزول الماء من السماء سبب لان تخضر الارض - أي :
 تصير خضراء ، كناية عن نبوت الزرع - (وقد تختص) الفاء (حينئذ)
 أي : إذا كان ما قبلها سبباً لما بعدها تسمى (باسم « النتيجة » و « التفريع »)
 يعني يقال لها : « فاء النتيجة » و « فاء التفريع » لان ما بعدها نتيجة
 لما قبلها ، وفرع لما قبلها ، فان خروج الزرع نتيجة لنزول المطر ، وفرع
 لنزول المطر (وقد تلي) الفاء العاطفة ، أي : تعلن (عن محذوف)
 يعني : تخبر أن هناك شيئاً محذوفاً (فتسمى : « فصيحة » عند بعض)
 النحويين ، أي : الدالة ، لان الافصاح بمعنى : الدلالة والاطهار (نحو :
 « فاضرب بمصاك الحجر فانفجرت ») فان « انفجرت » ليست معطوفة
 على « فاضرب » لان « فاضرب » فعل امر ، و « انفجرت » فعل ماض

قد : ترد إسمًا بمعنى يكفي ، أو حسب ، نحو : « قدنى »
و « قدنى درهم » ، وحرف تقليل مع المضارع وتحقيق مع الماضي
ولا يعطف فعل الماضي على فعل الأمر ، وليس هذا الفاء فاء التفریم ،
لأنه ليس ما قبله سبباً وعلة لما بعده ، إذ الأمر بالضرب ليس علة
لانفجار الأرض بالمياه ، وإنما الضرب بالأرض هو الذي يسبب خروج
الماء فالفاء الداخلة على « انفجرت » تدل على أن هناك فعل ماضٍ
محذوفاً عطف عليه « انفجرت » ، تقديره : فضرب فأنفجرت .

١٦ - (قد : ترد) على وجهين :

أ - (إسمًا بمعنى يكفي ، أو) بمعنى (حسب ، نحو : « قدنى »)
درهم » بمعنى : يكفيني درهم ، (و « قدنى درهم ») بمعنى : حمي
درهم ، والفرق بينهما : أنه إذا كان بمعنى « يكفي » تدخل نون الوقاية
كما تدخل نون الوقاية على « يكفي » ، وإذا كان بمعنى « حسب »
فلا يقال : « حسبني » بل يقال : « حسبني »

ب - (وحرف تقليل) أي : دالة على القلة والاحتمال إذا كانت
(مع) الفعل (المضارع) نحو . « قد يضرب زيد » أي : قليلاً يضرب
أو يحتمل أن يضرب . (و) تكون حرف (تحقيق) أي : دالة على
وقوع ما بعدها يقيناً وتحقيقاً ، إذا كانت (مع) الفعل (الماضي) ،

غالباً قيل : وقد تقربه من الحال ومن ثم إنزمت في الحالية المصدرة به ، وفيه بحث مشهور .

غالباً (أى . غالباً - إذا كانت مع المضارع تدل على التقايل ، وغالباً إذا كانت مع الماضي تدل على التحقيق - لادائماً ، فنحو . « قد ضرب زيد » معناه : ان الضرب صدر من زيد يقيناً وتحققاً (قيل : وقد تقربه) أى . تقرب « قد » فعل الماضي (من الحال) أى : من الزمن الحاضر ، فلو قلت « ضرب زيد » كان المعنى : ان الضرب صدر من زيد في الزمان الماضي ، سواء كان الزمان الماضي قريباً من الحال الحاضر ، أم بعيداً عنه ، أما لو قلت « ضرب زيد » قد يفيد دخول قد أن الضرب صدر من زيد في الزمان الماضي القريب من الحال الحاضر (ومن ثم) أى : من أجل أن دخول قد على الماضي تقرب الماضي إلى الحال الحاضر (إنزمت) أى : وجبت « قد » (في) الجملة (الحالية المصدرة به) أى : التي اولها فعل ماض ، وذلك لكي يقرب الماضي إلى الزمن الحاضر (وفيه) أى : كون دخول قد على الجملة الحالية المصدرة بالماضي لاجل التقريب إلى الحال (بحث مشهور) وهو : أن الجملة الحالية لا تكون دائماً للزمن الحاضر ، فقد تكون لزمان ماض ، نحو : « جاء زيد قبل سنة وقد مات أبوه » فـ « مات أبوه » جملة حالية ، ولكن موت أبيه وقع في الزمان الماضي قبل سنة - بالنعبة لوقت

قط : ترد إسم بمعنى « إنته » وكثيراً ما تحلى بالفاء نحو : « قام زيد فقط » وظرفاً لاستغراق الماضي منفياً وفيه خمس لغات .

التكلم - ، وقد تكون الجملة الحالية للزمن المستقبل ، نحو : « سيأتي زيد بعد سنة وقد مات ابنه » فـ « مات ابنه » جملة حالية ، ولكن موت ابنه يقع في الزمان المستقبل بعد سنة من حين التكلم ، وكلمة « قد » إذا دخلت على الماضي إنما تقربه من الزمن الحاضر في حال التكلم لامن الزمن الحالي بالنسبة للجملة الحالية ، سواء كانت للماضي أم للمضارع ، أم للحال ، فنبين . أن دخول « قد » على الجملة الحالية المصدرة بالمضارع ليس لاجل تقريب « قد » الماضي إلى الحال . فتفكر .

١٧ - (قط : ترد) على وجهين :

أ - (إسم فعل بمعنى « انته » وكثيراً ما تحلى بالفاء) أى : تدخله الفاء (نحو : « قام زيد فقط ») يعني : إذا عرفت أن زيداً قام فأنته عن السؤال من قيام غير زيد .

ب - (وظرفاً لاستغراق) فعل (الماضي منفياً) أى : الماضي المنفي ، ومعنى الاستغراق أن « قط » تدل على أن الدفي شامل للجميع الازمنة الماضية ، حتى الزمان الحاضر ، نحو : « مارأيت زيداً قط » أى : إلى الآن لم أره (وفيه) أي : في قط (خمس لغات) بل أكثر من خمسة ، ولكننا نذكر خمسة منها وهي :

الأولى : « قط » بفتح القاف ، وتشديد الطاء المضمومة ، وهي أفصحها ،

ولا تجماع مستقبلا . .

كم : ترد خبرية وإستفهامية ، وتشتركان في البناء والافتقار إلى التمييز .

وأشهرها .

الثانية : « قَطَر » بفتح القاف ، وتشديد الطاء المكسورة .

الثالثة : « قَطَّ » بضم القاف ، وضم الطاء المهددة .

الرابعة : « قَطُّ » بفتح القاف ، والطاء المخففة

الخامسة : « قَطْ » بفتح القاف ، وسكون الطاء .

(ولا تجماع) « قَط » (مستقبلا) أى : لاتذكر مع فعل المستقبل

لا يقال : لا يضرب زيد قط .

١٨ - (كم : ترد) على وجهين :

أ - (خبرية) بمعنى : كثير ، نحو : « مات زيد وكم أموال

تركها » يعنى : أموالا كثيرة تركها .

ب - (إستفهامية) بمعنى : أي مقدار ، أو أي عدد ، ونحو

ذلك ، نحو : « كم مالك ؟ ، و « كم بيضا نملك ؟ » أي : أي مقدار

مالك ؟ وأي عدد من البيض نملكها ؟ (وتشتركان) أي : كم

الخبرية ، وكم الإستفهامية (في البناء) يعنى : كلاهما مبنيان على السكون

(والافتقار) أي : الاحتياج (إلى التمييز) فكلاهما لاتصيران معلومين

ولزوم الصدر .

وتختص الخبرية بجز التميز مفرداً او مجموعاً ، والاستفهامية
بنصبه ولزوم إفراده .

كيف : ترد شرطية .

إلا إذا جيء لها بتمييز ، وتميزها هو الشيء الذي بينها ، ففي « كم من
اموال ترك » « أموال » تميزها ، وفي « كم مالك ؟ » « مالك » تميزها
(ولزوم الصدر) فكلاهما يجب ان تكونا لفظاً في صدر الكلام ، وعاملها
يتأخر عنها دائماً ، ففي مثل : « كم من اموال ترك » العامل في « كم ،
هو « ترك » لكنه يجب أن يتأخر عن « كم » ، وفي « كم بيضاً تملك »
العامل في « كم » هو « تملك » وهكذا .

(وتختص) « كم » (الخبرية بجز التميز) بمعنى : يجب جز تميزها
بإضافة « كم » إلى تميزها (مفرداً) كان التميز (أو مجموعاً) اي : جمعاً ،
نحو : « كم كافر قتلته » و « كم كافرين قتلتهم » (و) تختص « كم »
(الاستفهامية بنصبه) اي : بوجوب نصب تميزها (ولزوم إفراده)
أي : لزوم كون تميزها مفرداً ، تقول : تقول : « كم مالك ؟ » - بنصب
المال ، وإفراد المال - ولا يصح أن تقول : « كم أموالك ؟ » .

١٩ - (كيف : ترد) على وجهين :

أ - (شرطية ، فـ) تدخل على فعلين متفقين في اللفظ والمعنى ،

فتعجزم الفعلين عند الكوفيين .

واستفهامية ، فتقع خبراً في نحو : « كيف زيد ؟ » و « كيف أنت ؟ » ومفعولاً في نحو : « كيف ظننت زيداً ؟ » وحالاً في نحو : « كيف جاء زيد » .

لو : ترد :

شرطية ،

الأول شرطه ، والثاني جوابه ، نحو : « كيف تقم أقم » و (تعجزم الفعلين عند الكوفيين) فلا يقولون « كيف تقوم أقوم » .

ب - (وإستفهامية ، فتقع خبراً) للابتداء (في نحو : « كيف زيد ؟ ») فـ « كيف » خبر مقدم ، و « زيد » مبتدأ مؤخر (و « كيف أنت ؟ ») فـ « كيف » خبر مقدم ، و « أنت » مبتدأ مؤخر (و) تقع (مفعولاً في نحو : « كيف ظننت زيداً ؟ ») فـ « ظننت » فعل قلبي وفاعل ، و « زيداً » مفعوله الأول ، و « كيف » مفعوله الثاني (و) تقع (حالاً في نحو : « كيف جاء زيد ») فـ « جاء » فعل و « زيد » فاعله ، و « كيف » حال لزيد ، وفي جميع ذلك قدم « كيف » لأنها دائماً تكون في صدر الكلام ، ولا تتأخر .

٢٠ - (لو : ترد) على أربعة أوجه :

أ - (شرطية) فتدخل على جملتين ، الأولى : شرطها ، والثانية

فتقتضي إمتناع شرطها ، واستلزامه لجوابها ، ونختص بالماضي ولو مؤولا .

وبمعنى « إن » الشرطية ، وليست جازمة

جوابها (فتقتضي إمتناع شرطها ، واستلزامه) أى : استلزام الشرط (الجوابها) أى : لجواب « لو » ، يعنى : أن « لو » ، قيد أن شرطها إلى الآن لم يحصل ، وإن حصل الشرط ، فيقينا يحصل الجواب ايضاً ، نحو : « لو جاءك زيد فانا اكرمه » فـ « جاءك زيد » شرط لـ « لو » ، و « فانا اكرمه » جواب لها ، فالمعنى : أن زيدا إلى الآن لم يجئك ، فان حصل المجيء من زيد في المستقبل فيحصل الاكرام مني له (ونختص « لو » (بـ) الدخول على فعل (الماضي) يعنى : يجب أن يكون شرطها فعلا ماضياً (ولو مؤولا) يعنى : لو كان كلام دخل « لو » فيه على الفعل المضارع يجب أن نقوله بالماضى ، وإلا لا يصح دخول « لو » على غير الماضي ، كقوله تعالى : « ولو ترى إذ الجرمين . . . الخ » فـ « لو » دخل على « ترى » الذى هو فعل مضارع ، ولكن حيث أن أقوال الله تعالى صادقة يقيناً ، فحين أنه يخبر عن شىء يقع ذلك يقيناً ، فنشدة الصدق كان حكمه حكم الاخبار عن شىء واقع في الماضي ، لذلك صح دخول « لو » على فعل المضارع .

ب - (وبمعنى « إن » الشرطية ، وليست جازمة) أى : لا تنجزم

خلافاً لبعضهم .

ويعني ليت نحو : « لو ان لنا كرة » .

ومصدرية وقد مضت .

لولا : حرف ترد :

لربط إمتناع جوابه بوجود شرطه

شرطها ، وجوابها كما تجزم « إن ، نحو : « لو يقوم زيد أقوم أنا »
يعني : إن يقوم زيد أقم أنا (خلافاً لبعضهم) أي : لبعض النحويين
حيث قالوا : إن « لو » الشرطية تجزم كما تجزم « إن » الشرطية ،
فيقولون : « لو يقوم زيد أقم أنا » .

ج - (ويعني ليت) أي : للتمني (نحو : « لو أن لنا كرة »)

أي : ليت كان لنا رجوع إلى الدنيا .

د - (ومصدرية) وهي التي تقول مع الفعل الذي بعدها إلى

مصدر ذلك الفعل ، يعني : يكون معناها كما لو حذفها مع الفعل الذي

بعدها ، وجعلت مكانها مصدر ذلك الفعل ، نحو : « أيودأحدكم لوي عمر

ألف سنة » أي : تعمير ألف سنة (وقد مضت) « لو » المصدرية في

« الموصول » في باب « المبنيات » .

٢١ - (لولا : حرف ترد) على ثلاثة أوجه :

أ - (لربط إمتناع جوابه بوجود شرطه) أي : لبيان أن

وتختص بالاسمية ، ويفلب معها حذف الخبر إن كان كوناً مطلقاً .

جوابه ممتنع لان شرطه موجود ، كقول عمر بن الخطاب « لولا علي هلك عمر » فد علي ، شرطه ، و « هلك عمرو » جوابه ، والمعنى : لو لم يكن علي « ع » موجوداً ، لكان عمر هالكا ، فهلاك عمر ممتنع ، لان علياً موجود (وتختص بـ) الجملة (الاسمية) فلا تدخل على الجملة الفعلية ، خلا يصح : « لولا ضرب » و « لولا يضرب » ونحوها (ويفلب معها) أى : والغالب مع « لولا » (حذف الخبر) أى : حذف الخبر من جملة شرطها (إن كان) الخبر (كوناً مطلقاً) اعلم أن الكون - وهو المشتق - على نوعين : « كون مطلق » و « كون خاص » فالكون المطلق هو المشتق الذى ليس له معنى سوى الوجود ، وهو - كما يقال - : أربعة : « الوجود » و « الثبوت » و « الكون » و « الحصول » وكل ما يشتق عن هذه الاربعة من الماضى ، والمضارع ، والفاعل ، وغيرها . وإنما قيل له « الكون المطلق » لان كل واحد منها يفهم مع كل فعل وكل حدث ، ويصح اطلاقه على كل فعل ، تقول : « كون زيد ضارباً » و « حصول الجيـء لزيد » و « ثبوت القيام لعمرو » و « وجود الذهاب لباقر » ونحو ذلك .

والكون الخاص هو المشتق الذى كان له - بالاضافة الى معنى الوجود - معنى آخر ، مثل الضرب ، فانه حدث خاص - بالاضافة الى

وللتوبيخ وتختص بالماضي .
وللتعريض والعرض فتختص

أن له ثبوتاً ووجوداً ، والقيام حدث خاص بالاضافة الى أنه حاصل ،
وموجود ، وثابت ، وكائن في كل من يتصف بالقيام ، وهكذا غير
ذلك .

فإن كان خبر « جملة شرط لولا » كوناً مطلقاً ، نحو : « لولا
علي لهلك عمر » ، الذي اصله : لولا علي موجود لهلك عمر ، فـ « علي »
مبتدأ ، و « موجود » خبره ، فالغالب حذف هذا الخبر ، ويجوز ذكره
بأن تقول : لولا علي موجود لهلك عمر .

وان كان خبر « جملة شرط لولا » كوناً خاصاً لم يجوز حذفه ، نحو :
« لولا زيد قائم لأيتيك » فـ « قائم » كون خاص ، ولا يجوز حذفه
ويقال : لولا زيد لأيتيك ، قاصداً : لولا زيد قائم لأيتيك .

ب - (وللتوبيخ) وبالفارسية «سر زني» (وتختص بـ) الدخول
على فعل (الماضي) نحو : « ان كنت تحب زيدا فلولا اكرمه » تريد
بذلك ملامته على ترك اكرام زيد في الزمن الماضي ، ولا تدخل على
غير الماضي ، لاعلى المستقبل ، ولا على الجملة الاسمية ، ولا على غيرها .
ج - (وللتعريض والعرض) التعريض هو طلب شيء بشدة
وقوة ، والعرض : هو الطلب بلين وعطف (فتختص بـ) الدخول على

بالمضارع ولو تأويلا .

لما : ترد

لربط مضمون جملة بوجود مضمون أخرى نحو : « لما
قَتَ قَتُ » وهل هي حرف أو ظرف ؟ خلاف .
وحرف إستثناء نحو « إن كل نفس

فعل (المضارع ولو تأويلا) أي : لو دخلت على غير المضارع وجب
تأويله بالمضارع ليصح الكلام ، قالتهضيض نحو : « لولا تمتغفرون
الله » أي : استغفروا الله ، والعرض نحو : « لولا نزل عندنا » أي :
انزل عندنا ، ولو دخلت على الماضي وجب تأويل الماضي بالمضارع ،
نحو قوله تعالى : « لولا أخرتني إلى أجل قريب » أي : لولا تؤخرني ،
بمعنى : أخرني .

٢٢ - (لما : ترد) على ثلاثة أوجه :

أ - (لربط مضمون جملة بوجود مضمون) جملة (أخرى)
يعني : إنها تفيد أن وجود مضمون الجملة الثانية كان سببه وجود
مضمون الجملة الاولى (نحو : « لما قَتَ قَتُ ») فقيامي وجد لا جل أن
قيامك وجد (وهل هي) أي : « لما » (حرف أو ظرف ؟ خلاف)
قال بعض النحاة : إنها ظرف ، وقال بعضهم إنها حرف .
ب - (وحرف إستثناء) مثل « إلا » (نحو : « إن كل نفس

لما عليها حافظ » .

وجازمة للمضارع كـ « لم » ، وتفتقران في خمسة أمور .

لما عليها حافظ ») فـ « ان » بمعنى النفي ، يعني : ما كل نفس إلا عليها حافظ .
ج - (وجازمة للمضارع كـ « لم ») نحو : « لما يضرب زيد »
أي : ماضرب زيد (و) لكن « لما » الجازمة و « لم » (تفتقران في
خمس أمور) :

الأول : أن « لما » لا تفتقر بـ « أداة » الشرط لا يقال : « إن لما »
ولكن « لم » تفتقر بأداة الشرط نحو قوله تعالى : « وإن لم تفعل » .
الثاني : أن منفي « لما » يتصل بالحال ، فعنى « لما يضرب زيد »
هو : أن زيدا ماضرب في الزمان الماضي وإلى الآن ، بخلاف « لم »
فإن منفيها يحتمل الاتصال إلى الآن ، ويحتمل عدمه ، فعنى « لم يضرب
زيد » يمكن أن يكون عدم الضرب قبل يومين ، ويمكن أن يكون
عدم الضرب مستمرا إلى زمان التكلم ، ولأجل ذلك لا يجوز أن تقول :
لما يضرب زيد أمس » لأن منفيها أن يتصل بزمان التكلم ويجوز أن تقول :
يجب « لم يضرب زيد أمس » .

الثالث : أن منفي « لما » لا يكون إلا الماضي القريب من الحال ، فلا
يجوز أن تقول : « لما يضرب زيد منذ العام الماضي » ، ومنفي « لم »
قد يكون الماضي البعيد ، فيصح أن تقول : « لم يضرب زيد منذ عشر

ما : ترد

إسمية ، وحرفية .

فلاسمية ترد :

موصولة

سنوات » .

الرابع : ان منفي « لما » يتوقع ثبوته ، فقوله « لما يضرب زيد » معناه : أن زيدا إلى الآن ماضرب ولكن يتوقع صدور الضرب منه في المستقبل ، بخلاف « لم » فإنها تنفي ما بعدها في الزمان الماضي ، من دون أن يتوقع ثبوته ، فنحو « لم يضرب زيد » معناه : زيد ماضرب في الزمان الماضي ، وليس في معناه : أنه يتوقع صدور الضرب منه في المستقبل .

الخامس : أن منفي « لما » يجوز حذفه في الشعر والنثر ، تقول « قرب الموت ولما ، أي : ولما يقم ، ولا يجوز حذف منفي « لم » إلا لضرورة الشعر .

٢٣ - (ما : ترد) على وجهين :

(إسمية ، وحرفية)

أ - (فلاسمية ترد) على ستة أنواع :

الاول (موصولة) بمعنى الذي ، والتي ، وتشليتها ، وجمعها ،

ونكرة موصوفة نحو : « مررت بما معجب لك » وصفة لنكرة
نحو : « لأمراً جادع قصير أنه » وشرطية زمانية وغير زمانية

كقوله تعالى : « إنكم وما تعبدون ، يعني : والاشياء التي تعبدونها .
(و) الثاني (نكرة موصوفة) أي : نكرة جيه لها بصفة (نحو :
« مررت بما معجب لك ») أي : مررت بشيء يعجبك ، فـ « ما »
نكرة ، لأنه ليس المراد منها شيئاً معلوماً ، و « معجب لك » صفة
لـ « ما » يعني : مررت بشيء صفته أنه يعجبك .

(و) الثالث (صفة لنكرة) يعني : تأتي « ما » صفة لنكرة (نحو :
« لأمراً جادع قصير أنه ») أي : لأمراً عظيم قطع « قصير » أنه ،
فـ « ما » صار بمعنى « عظيم » صفة لـ « أمر » الذي هو نكرة ، و « قصير »
إسم شخص .

(و) الرابع (شرطية زمانية) أي : تدل على الزمان ، كقوله
تعالى : « فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم » أي : استقيموا لهم زمان
استقامتهم لكم ، فـ « ما » صارت بمعنى الزمان ، وهي شرطية .
(و) الخامس شرطية (غير زمانية) أي : غير دالة على الزمان ،
كقوله تعالى : « وما تعملوا من خير يعلمه الله » فإن « ما » شرطية ،
ولكن ليس فيها معنى الزمان يعني : إن تعملوا خيراً فيعلمه الله .

واستفهامية .

والحرفية : نرد

مشبهة بليس ومصدرية زمانية وغير زمانية وصلة

(و) السادس (استفهامية) أي : دالة على الاستفهام ، نحو :

« ما قال لك زيد ؟ » ، يعنى : أي شئ - قال لك زيد ؟

ب - (والحرفية : نرد) على خمسة أنواع :

الأول : (مشبهة بليس) من حيث المعنى والعمل ، فتتقن كما أن

ينق ، وترفع الاسم وتنصب الخبر كما أن ليس يرفع الاسم وينصب الخبر ،
نحو : « ما زيد قائماً » أي : ليس زيد قائماً .

(و) الثاني (مصدرية زمانية) أي : تؤوّل هي ومعمولها إلى

مصدر معمولها ، وتدل على الزمان ، كقوله تعالى : « ما دمت حياً »
أي : مدة زمان دوامي حياً .

(و) الثالث مصدرية (غير زمانية) أي : لاتدل على الزمان

ولكنها تؤوّل هي ومعمولها إلى مصدر معمولها ، كقوله تعالى :

« وضاعت عليكم الأرض بما رحبت » أي : برحبها ، فأوات « رحبت » إلى
المصدر ، وهو « الرحب » لاجل « ما » وليس فيها معنى زمان .

(و) الرابع (صلة) وهي زائدة يؤتى بها ليوصل بها إلى وزن

الشعر ، أو حمن المجمع ، أو تزيين اللفظ - كما قيل - ولذا يقال لها

وكافة .

هل : حرف إستفهام ، وتفترق عن الهمزة بطلب التصديق

وحده .

« صلة » نحو : « فرق كثير ما بين زيد وعمرو » أي : بين زيد وعمرو ،
و « ما » زائدة .

(و) الخامس (كافة) أي : تكف العامل عن العمل ، فمثلا .

تدخل بعد كاف الجر ، فلا تجر الكاف ، نحو قول الشاعر : « كما سيف
عمرو لم تخنه مضاربه » أي : كسيف عمرو ، فكان « سيف » مجروراً
بالكاف ، فلما دخلت « ما » بعد الكاف لم تعمل « الكاف » في « السيف »
وصار « السيف » مرفوعاً .

٢٤ - (هل : حرف إستفهام) تقول : « هل قام زيد » للاستفهام

عن زيد (وتفترق) أي : تختلف « هل » (عن الهمزة) التي للاستفهام
بأربعة أمور :

الأول (بطلب التصديق وحده) يعني : أن هل تأتي لطلب

التصديق فقط ، ولا تأتي لطلب التصور ، تقول : « هل قام زيد »

ولا تقول : « هل زيد قام أم عمرو » لان الاول للتصديق ، والثاني

للتصور ، بخلاف الهمزة فانها تأتي لطلب التصديق ، ولطلب التصور ،

وقد سبق في أول الحديقة الخامسة معنى التصديق والتصور

وعدم الدخول على العاطف والشرط وإسم: مده فعل .

(و) الثاني (عدم الدخول على العاطف) يعني : إذا كان مع هل حرف عطف فلا يتقدم « هل » على حرف العطف ، بل يتقدم حرف العطف على هل ، كقوله تعالى : « فهل يهلك إلا القوم الفاسقون » فد الفاء ، حرف عطف إجتماع مع « هل » وتأخر « هل » عن العاطف بخلاف الهمزة ، فإنها إن اجتمعت مع حرف العطف تتقدم على حرف العطف ، كقوله تعالى : « أفلم يصيروا في الارض » فالهمزة إستفهامية ، والفاء حرف عطف ، تقدمت الهمزة على الفاء .

(و) الثالث : عدم دخول « هل » على (الشرط) يعني : إذا اجتمعت « هل » مع أداة الشرط فلا تتقدم « هل » على أداة الشرط بل أن أداة الشرط هي التي تتقدم على « هل » ، نحو : « إن جاء زيد هل تكرمني ؟ » بخلاف الهمزة فإنها إن اجتمعت مع أداة الشرط تتقدم على أداة الشرط ، نحو : « ألإن جاء زيد تكرمني ؟ » .

(و) الرابع : عدم دخول « هل » على (إسم بعده فعل) فلا يقال : « هل زيد ضربته » - برفع زيد - بل يجب نصب زيد ، بناءً على أن قبله فعل مقدر نصب ذلك الفعل « زيداً » ، حتى تكون « هل » - في الحقيقة - داخلة على ذلك الفعل المقدر لاعلى الاسم بخلاف الهمزة

والاختصاص بالإيجاب فلا يقال : « هل لم يقم » بخلاف الهمزة نحو : « ألم نشرح لك صدرك » اللهم اشرح صدورنا بأنوار المعارف ، ونور قلوبنا بحقائق اللطائف ، واجعل ما أوردناه في هذه الورقات خالصاً لوجهك الكريم ، وتقبله منا إنك أنت السميع العليم ، فانا نتوسل إليك بحبيبك « محمد » سيد المرسلين وآله الأئمة المعصومين ، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

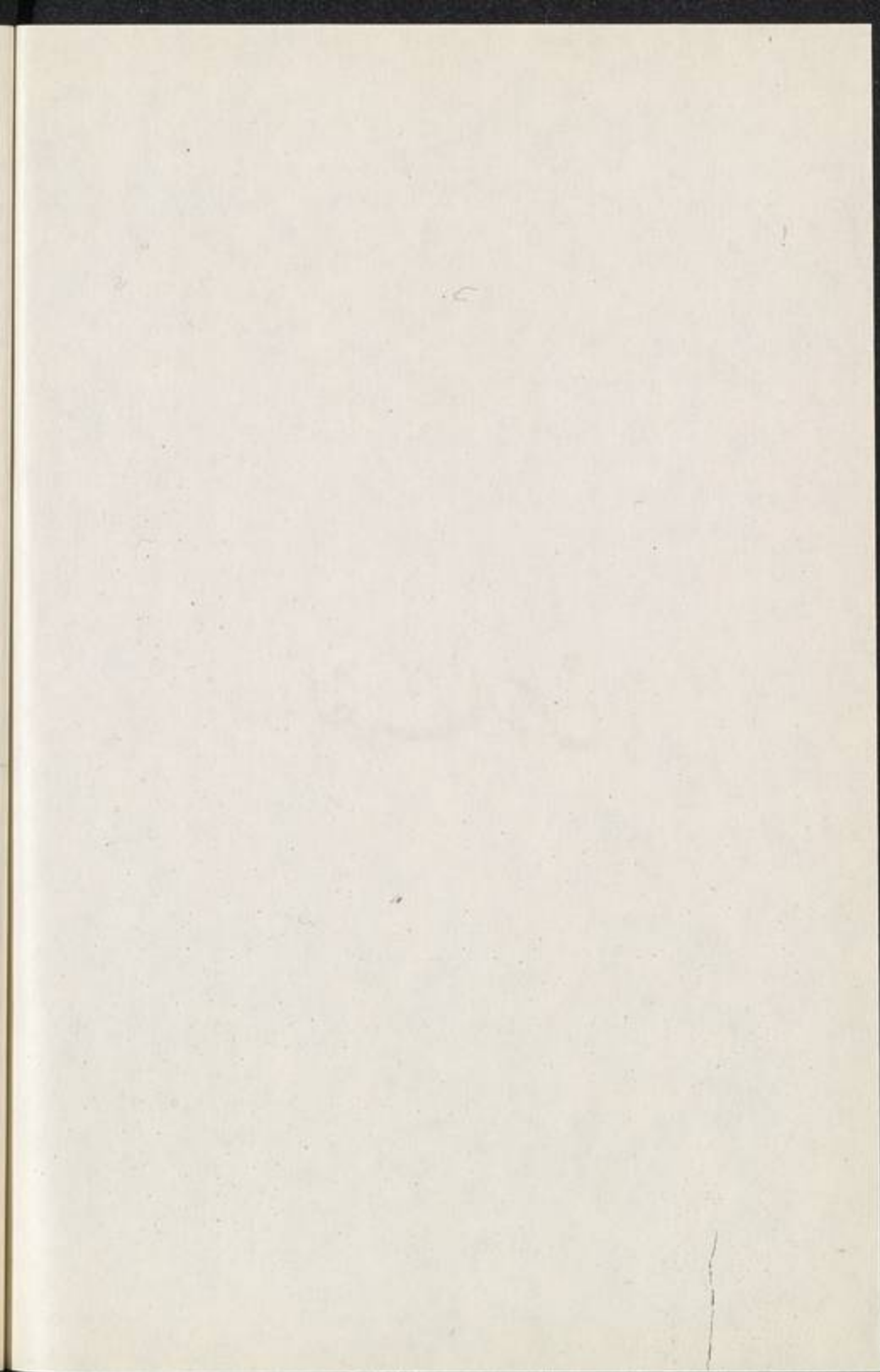
فانا تدخل على الاسم الذي بعده فعل ، تقول : « أزيد ضربته » برفع زيد . فـ « زيد » مبتدأ ، وجملة « ضربته » خبره .

(و) الخامس : (الاختصاص بالإيجاب) يعنى : أن هل تختص بالدخول على كلام إيجابى ، ولا تدخل على النفي (فلا يقال : هل لم يقم » بخلاف الهمزة) فانا تدخل على النفي كما تدخل على الإيجاب (نحو : « ألم نشرح لك صدرك » . اللهم اشرح صدورنا بأنوار المعارف ، ونور قلوبنا بحقائق اللطائف ، واجعل ما أوردناه في هذه الورقات) جمع ورقة (خالصاً لوجهك الكريم ، وتقبله منا إنك أنت السميع العليم ، فانا نتوسل إليك بحبيبك « محمد » وآله الأئمة المعصومين ، صلوات الله عليهم أجمعين) هذا كان آخر ما أورده المصنف « قدس » في هذا الكتاب .
سبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين . تم كتاب « شرح الصمدية » على يد مؤلفه الفقير

إلى رحمة ربه الغنى ، صادق ابن آية الله الفقيه الحاج السيد ميرزا
مهدى الحسينى الشيرازى (طاب ثراه) في يوم السبت العشرين من شهر
شوال سنة الف وثلاثمائة وإثنين وثمانين ، بفشغ « في جوار الامام
الحسين بن علي عليها الصلاة والسلام بكر بلاء المقدسة .



الفهارس



الفهرس

أ - دليل آيات القرآن

الصفحة	الآية	رقها	سورتها
٦٣	فصبحان الله حين نسمون وحين نصبحون	١٧	الروم
٦٥	لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا	١٣٧	النساء
٦٤	خالدين فيها مادامت السموات والارض		
	إلا ما شاء ربك	١٠٧	هود
٦٤	ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة	٦٣	الحج
٦٤	قالت انى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر		
	ولم اك بغياً	٢٠	مریم
٦٩	او لم يكفهم انا انزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم	٥١	الأنكبوت
٦٩	قال انى عبد الله آتانى الكتاب وجعلنى نبياً	٣٠	مریم
٦٨	ان فى ذلك لعبرة لمن يخشى	٢٦	النازعات
٧١	قالوا ما انتم إلا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شىء	١٥	يس

الصفحة	الآية	رقها	سورتها
٧٢	كم اهلكنا من قبلهم من قرن فنادوا ولات حين مناص	٣	ص
٧٨	قالوا الآن جئت بالحق فذبوهوا وما كادوا يفعلون	٧١	البقرة
٧٩	عسى ربكم ان يرهمكم وان عدتم عدنا	٨	الاصراء
٨٤	حتى اذا انخنتموهم فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء	٤	محمد ص
٨٩	والارض وضعها للانام	١٠	الرحمن
٩٥	او عجبت ان جاءكم ذكر من ربكم على رجل منكم لينذركم	٦٣	الاعراف
١٠١	قال رب اني وهن العظم مني واشتمل الرأس شيئا	٤	مريم
١٠٧	واذكروا اذا انتم قليل مستضعفون في الارض	٢٦	الانفال
١٠٧	واذا سمعوا اللغو اعرضوا عنه	٥٥	القصص
١٢٠	ما فعلوه الا قليل منهم	٦٦	الفصاء
١٣١	يوسف اعرض عن هذا واستغفري لذنبك	٢٩	يوسف
١٤٧	سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام جموما	٧	الحاقة

لصفحة	الآية	رقمها	سورتها
١٥٠	ولأبويه لكل واحد منها المئتين مما		
	ترك ان كان له ولد	١١	النساء
١٦٠	قالوا إن هذان لساحران	٦٣	طه
١٦٣	أو لم يكفهم أنا أنزلناه	٥١	المنكيات
١٦٤	فمن تطوع خيراً فهو خير له وان تصوموا		
	خير لكم	١٨٤	البقرة
١٦٤	لهم عذاب شديد يا نموا يوم الحساب	٣٦	ص
١٦٤	زوجنا كمالكم لا يكون على المؤمنين		
	خرج	٣٧	الاحزاب
١٦٤	ابود احدكم لو يعمر الف سنة	٩٦	البقرة
١٧٨	هذا يوم الفصل جمعناكم والأولين	٣٨	المرسلات
١٨٠	جنات عدن يدخلونها ومن صلح من		
	آبائهم وازواجهم وذرياتهم	٢٣	الرعد
١٨١	لو شاء الله ما اشركنا ولا آباؤنا ولا		
	حرمانا من شيء	١٤٨	الانعام
١٨٩	اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت		
	عليهم	٥	الفاتحة
١٨٩	يحتلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل		

الصفحة	الآية	رقا	سورتها
	قتال فيه كبير	٢١٧	البقرة
٢٠٢	وكلمهم باسط ذراعيه بالوصيد	١٨	الكهف
٢٣٦	علم ان سيكون منكم مرضى وآخرون		
	يضربون في الأرض	٢٠	المزمل
٢٤١	وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم	٣٣	الاحقاف
٢٤٤	واذ قال لقمان لابنه وهو يعظه يا بني		
	لا تعرك بالله	١٣	لقمان
٢٥٩	انهم الفوا آباؤهم ضالين	٦٩	الصافات
٢٥٩	زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قلوبى		
	وربي لتبعثن	٧	التغابن
٢٦٠	انهم يرونه بعيداً ونراه قريباً	٦	المعارج
٢٦٢	ثم بثناهم لنعلم اى الحزين احصى لما		
	لبثوا امدأ	١٢	الكهف
٢٧٢	وان احد من المشركين استجارك فأجره	٦	التوبة
٢٧٨	الحاقة ما الحاقة	١	الحاقة
٢٧٩	ولباس التقوى ذلك خير	٢٦	الاعراف
٢٧٩	قل هو الله احد	١	الاخلاص
٢٨١	يا قوم لم تؤذوني وقد تعلمون انى رسول		

الصفحة	الآية	رقها	سورتها
	الله إليكم	٥	الصف
٢٨٣	قالوا يا أبا ناس نفعي هذه بضاعتنا ردت إلينا	٦٥	يوسف
٢٨٤	قال اني عبد الله آتاني الكتاب وجعلني نبياً	٣٠	مريم
٢٨٥	ثم بمثنام لنسلم اي الحزين احصى لما		
	لبثوا امدا	١٢	الكهف
٢٨٦	والسلام علي يوم ولدت ويوم اموت		
	ويوم ابعث حيا	٣٣	مريم
٢٨٨	ومن يضل الله فلا هادي له وينذرهم في		
	طغيانهم يعمهون	١٨٦	الاعراف
٢٨٨	وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم		
	يقنطون	٣٦	الروم
٢٨٩	واتقوا يوماً ترجعون فيه الى الله	٢٨١	البقرة
٢٨٩	اولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن	١٩	الملك
٢٩٢	ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعاً	٦٥	يونس
٢٩٤	قال فالحق والحق اقول لا ملأن جهنم		
	منك ومن تبعك	٨٤	ص
٢٩٤	ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه		
	من تراب	٥٩	آل عمران

الصفحة	الآية	رقها	سورتها
٣٠١	انعمت عليهم غير المغضوب عليهم	٦	الفاتحة
٣٠٣	قالت رسلهم أفي الله شك فاطر السموات والأرض	١٠	ابراهيم
٣٠٥	سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذروهم لا يؤمنون	٦	البقرة
٣٠٧	علم ان سيكون منكم مرضى	٢٠	الزمل
٣٠٨	فلما ان جاء البشير	٩٦	يوسف
٣٠٨	ان الكافرون إلا في غرور	٢٠	الملك
٣٠٩	وان كل لما جميع لدينا محضرون	٣٢	يس
٣٠٩	واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء	٥٨	الأقال
٣١١	قالوا ان هذان لصادقان	٦٣	طه
٣١٤	إذا السماء انفقت	١	الانفقاق
٣١٤	وإن احد من المشركين استجارك فاجره	٦	التوبة
١٣٥	سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذروهم	٦	البقرة
٣١٦	قل هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات	١٦	الرعد
٣١٧	وأما الحائل فلا تنهر	١٠	الضحى

الصفحة	الآية	رقها	سورتها
٣١٩	انا هديناك السبيل اما شاكرآ واما كفورآ	٣	الانسان
٣١٩	وآخرون مرجون لامر الله اما يعذبهم		
	واما يتوب عليهم	١٠٦	التوبة
٣٢١	ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى	١١٠	الاسراء
٣٣٠	ونادى نوح ربه فقال	٤٥	هود
٣٣١	ألم تر ان الله انزل من السماء ماءآ فتصبح		
	الأرض مخضرة	٦٣	الحج
٣٣١	وإذا استحق موسى لقومه فقلنا اضرب		
	بعضاك الحجر	٦٠	البقرة
٣٣٨	ولو ترى إذ المجرمون ناكمو رؤوسهم		
	عند ربهم	١٢	المجدة
٣٣٩	وقال الذين اتبعوا لو ان لنا كرة ففتبرأ		
	منهم كما تبرؤا منا	١٦٧	البقرة
٣٣٩	أيود أحدكم لو يعمر ألف سنة	٩٦	البقرة
٣٤٢	لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق	١٠	النافقون
٣٤٢	ان كل نفس لما عليها حافظ	٤	الطارق
٣٤٣	وان لم تفعل فما بلغت رسالته	٦٧	المائدة
٣٤٥	انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم	٩٨	الأنبياء

الصفحة	الآية	رقها	سورتها
٣٤٥	فا استقاموا لكم فاستقيموا لهم	٧	التوبة
٣٤٥	وما تفعلوا من خير يعلمه الله	١٩٧	البقرة
٣٤٦	واوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا	٣١	مريم
٣٤٦	وضاقت عليكم الارض بما رحبت	٢٥	التوبة
٣٤٨	فهل يهلك إلا القوم الفاسقون	٣٥	الاحقاف
٣٤٨	أفلم يسمروا في الارض فينظروا كيف		
	كان طاقبة الذين من قبلهم كانوا اكثر منهم	٨٢	غافر
٣٤٩	ألم نشرح لك صدرك	١	الانشراح

٢ - فهرست الشواهد الناقصة

فيما يلي نضع فهرستاً للآيات التي لم ترد كاملة في الكتاب ، وإنما ذكر جزء منها ، مع الإشارة إلى أول البيت ، حتى ييسر للطلّاب إخراجها من كتاب (جامع الشواهد) أو غيره بمهولة :

الصفحة	البيت المذكور	أوله
١١٢	كما شرقت	وتشرق بالقول
١١٣	إنارة العقل	إنارة العقل
١٣١	يا أنت	ياأبجر بن أبجر
١٣١	ياالتي	من أجلك
١٣٥	يا تيم تيم	يا تيم تيم
١٥٤	كان الناس صنفان	إذا مت
١٩٩	ضعيف النكايه	ضعيف النكايه
٢٣٩	لبس عبائة	لبس عبائة
٣٠٨	فاقسم أن لو التقينا	فاقسم أن لو التقينا
٣٠٩	ما ان اتيت	ما ان اتيت
٣١١	ان حراسنا	إذا اسود
٣٢١	ايما الى جنة	يا ليتنا امنا
٣٤٧	كما سيف عمرو	أخ ماجد

٣ - فهرست المواضيع

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٧١	ما ولا المبهتان بليس	٢	مقدمة الفارح
٧٣	لا النافية للجنس	٤	خطبة المصنف
٧٧	أفعال المقاربة	٨	الحديقة الأولى
٨٢	المنصوبات - المفعول به	٩	الكلمة والكلام
٨٣	المفعول المطلق	١٠	علامات الاسم والفعل والحرف
٨٧	المفعول له	١١	تقصبات الاسم
٩٠	المفعول معه	١	انواع الفعل وعلاماتها
٩٢	المفعول فيه	١	الاعراب والبناء
٩٤	المنصوب بنزع الخافض	٢٨	علامم الرفع
٩٦	الحال	٣٤	علامم النصب والجر والجزم
١٠٠	التمييز	٣١	انواع الاعراب المقدر
١٠٥	المجرورات - المضاف إليه	٤١	الحديقة الثانية
١١٤	حروف الجر	٤	المرفوعات - الفاعل
١١٦	مايرد منصوباً وغير منصوب	٥	ناقب الفاعل
-	المستثنى	٥	المبتدأ والخبر
١٢٤	الاشتغال	٦	النواسخ - الأفعال الناقصة
١٣٠	النادى	٦١	الحروف المبهمة بالفعل

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٣٦	توابع النادى	٢٢٤	موانع الصرف
١٤٤	مميز اسماء العدد	٢٣٥	الحديقة الثالثة فيما يتعلق
١٤٩	المبليات		بالافعال
١٥٠	الضمائر	٢٣٥	نواصب الفعل المضارع
١٥٩	اسماء الاشارة	٢٣٩	(ان) المقدرة الناصبة
١٦٣	الموصلات	٢٤٣	الجوازم
١٧٠	المركبات	٢٥٠	(إن) المقدرة الجازمة
١٧٢	التوابع	٢٥٩	أفعال المدح والذم
١٧٣	النعى	٢٥٥	فعلا التعجب
١٧٨	المعطف بالحرف	٢٥٨	أفعال القلوب
١٨٢	التأكيد	٢٦١	الانفاء والتعليق
١٨٨	البدل	٢٦٤	التنازع في العمل
١٩٢	عطف البيان	٢٧٠	الحديقة الرابعة في الجمل وما يتبعها
١٩٥	الاصماء العاملة المشبهة بالافعال	٢٧٦	الجمل السبع التي لها محل
١٩٦	المصدر	٢٧٧	الجملة الخبرية
١٩٩	اسم الفاعل	٢٨٠	الجملة الحالية
٢٠٣	اسم المفعول	٢٨٤	الجملة المفعول بها
٢٠٥	الصفة المشبهة	٢٨٦	الجملة المضاف اليها
٢١٥	اسم التفضيل	٢٨٧	جملة جواب الشرط الجازم

الموضوع	الصفحة	الموضوع
(إذا)	٣١٣	الجملة التابعة لمفرد
(أم)	٣١٥	الجملة التابعة لجملة لها محل
(أما)	٣١٦	الجملة المصممة التي لا محل لها
(إما)	٣١٩	الجملة المستأنفة
(أي)	٣٢١	الجملة المعترضة
(بل)	٣٢٣	الجملة المفسرة
(حتى)	٣٢٦	جملة الصلة
(حاشا)	٣٢٤	جملة جواب القسم
(انباء)	٣٢٨	جملة جواب الشرط غير الجازم
(قد)	٣٣٢	الجملة التابعة لجملة لا محل لها
(قط)	٣٣٤	احكام الجار والمجرور والظرف
(كم)	٣٣٥	الحديقة الخالصة في المفردات
(كيف)	٣٣٦	الهمزة
(لو)	٣٣٧	(أن)
(لولا)	٣٣٩	(إن)
(لما)	٣٤٢	(أن)
(ما)	٣٤٤	(إن)
(هل)	٣٤٧	(إذ)

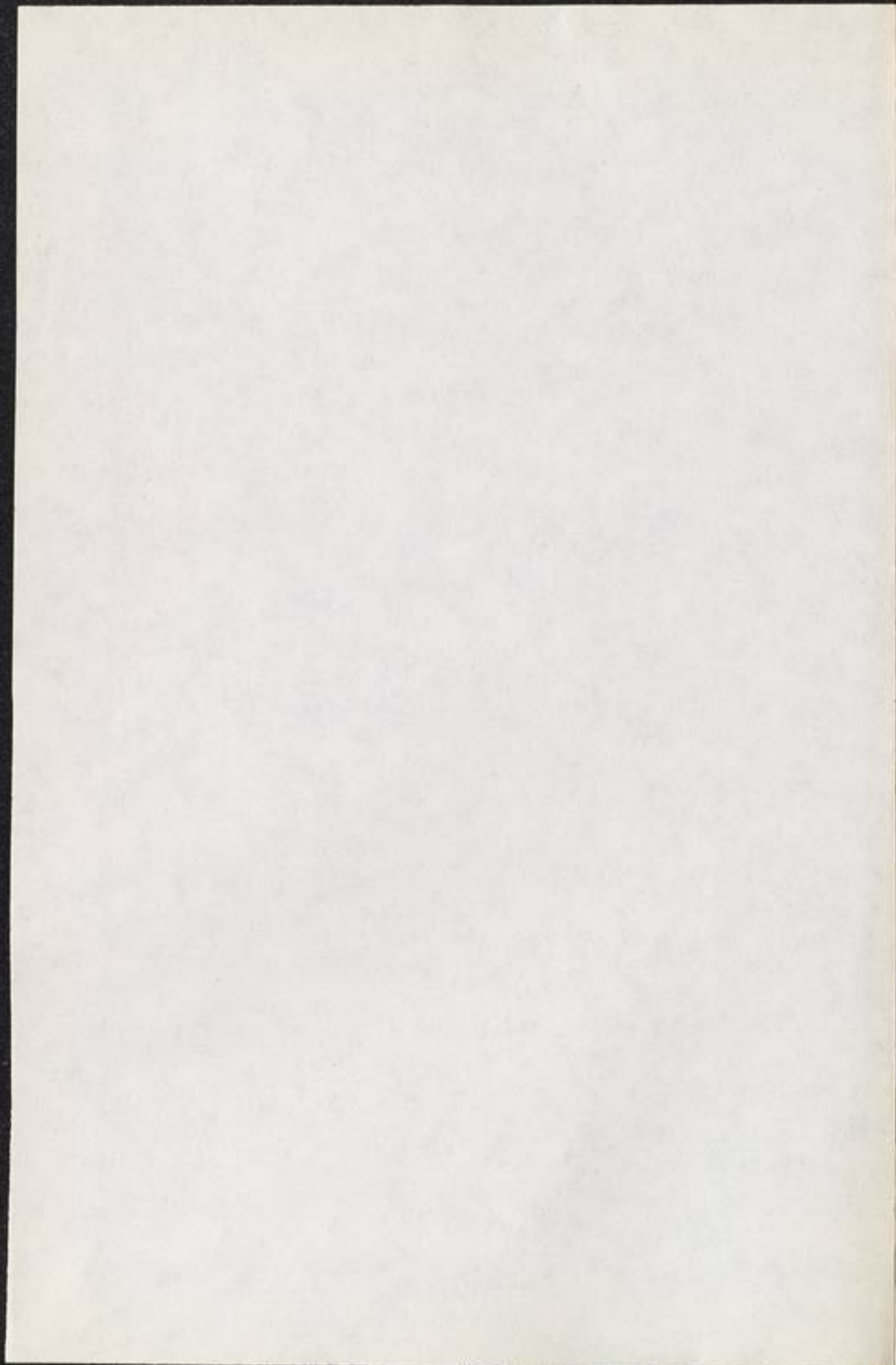
٤ - التصويب

الصفحة المطر	التصويب	الصفحة المطر	التصويب
١٣ ١٢-١١	فـ (من) ظهر له معنى	٩٩ ١٦-١٥	(نحو) (بل نقيم
	الابتداء - و (ال)	١٠٩ ٣	يعنى : نحن على
	ظهر له معنى الانتهاء	١٢٥ ١٢	نصب ضمير الاسم
	حينما اقترن	١٢٨ ٤	المذكور قبل زيد
١٦ ١٢٠	«زيد ضارب عمرو»	١٣٠ ١٢	لا يقدر
١٨ ١٩	المستقبل او الحال	١٤٣ ١٥	كانا مضمومين
٢٣ ١٦	التأكيد (فـ) الفعل	١٤٨ ٦	مصدر «نعم يتمم»
	المضارع حيثئذ	١٥١ ٧	دخل عليه
	(مرفوع) ومعرّب	١٦١ ١٠	لثنية مؤنث
	(ان تجرد)	١٧٥ ١٥ و ١٣	«كريم» «كريمًا»
٢٨ ٦	في اربعة مواضع	١٧٧ ٣	فكلا جازان تقول علت
٣٠ ٣	بعد التاء		داره
٣٠ ٦	(أل) من (الزئبان)	١٧٨ ٣	«أما» أو «أو» أو «بل»
	و (الفاطمتان) زائدة	١٨٦ ٩	والجمع والاعراب
٧٠ ١١	او «لعل زيدا قائم»	١٩٤ ٧	«زيد»
٩٥ ١٢ و ٨	اسقاط من الجارة عنه	٢٠٠ ١٦	فلا يجوز «عمرو
٩٥ ١٠	التقدير «من أن زيدا		ضارب

الصفحة المطر	التصويب	الصفحة المطر	التصويب
٢٠١	٩	« زيد ضارب حمراً »	٢٣٦
٢٠١	١٠	ل «ضارب» مستتر فيه	٢٥٣
٢٠١	١٨-١٥	كلمة (هو) زائدة في	٢٥٥
		الامثلة الاربعة	٢٥٦
٢٠٤	٩	« المضروب أمض زيد »	٢٥٦
٢٠٤	١٦	« جاء رجل	
٢١١	٧-٥	الحمن وجهاً - هو	٢٥٦
		وجهاً	٢٦٣
٢١١	٨	حمن وجهه	٢٦٦
٢١٢	٤-٢	حمن وجهاً - هو وجهاً	٢٦٧
١٢٢	١٢	(والخامس) زائد	٢٦٩
٢١٤	١٣-١٠	الثمانية عشرة - الحمن	
		وجهه	٢٧١
٢١١	٨	أحمقاً جداً	٢٧٤
٢٢٦	١٣	لابن هارون النبي (ع)	٢٧٥
٢٣٢	١٦	فيه سبعين	٢٧٥
٢٣٥	١٦ و ١٤	الوقوع أكيداً -	
		المستقبل أكيداً	٢٧٦
		بفتح الراء	
		يهم منه بأن	
		اي لايجاد التعجب	
		« ماأكانه » أو « اكذبه »	
		« ما أشد كونه » و	
		« أشدد بكونه »	
		موقه « واشدد بموته »	
		قد حمل فيها - مرفوعين	
		غلطو والصحيح (٢٦٧)	
		غلطو والصحيح (٢٦٦)	
		بضمير مثنى لم يكن له	
		مرجع	
		لان فيها نصبة	
		لفعل او شبهه	
		وجوابه مثل « ان »	
		أحدهما، ومحلها كمثل	
		الجملة المتبوعة	
		الموصولات صلة لها	

الصفحة	السطر	التصويب	الصفحة	السطر	التصويب
٢٧٧	١٠ و ١٣	كانت خيراً للعبتداً -			المفردات) وهي
		وإن كانت	٣٠٥	٩	في المعنى واحد
٢٧٩	٢	فيه لاستفراق الجنس	٣٠٨	١٠	في المعنى المقصود
٢٨٠	١٣	ربطها إما	٣٠٩	١٠	اجتمعت « ان »
٢٨٣	١٠	مثبت غير منفي	٣١٢	١١	لما حاران - كما قيل -
٢٨٥	١٤	الاستفهامية سقط	٣١٤	٩	يتخيل منه
٢٨٧		اسطر مختلفة الآية (إذا انتم قليل)	٣١٥	٦	دخل عليها
٢٨٧	٥	لان « اذ » الذي	٣١٥	٨	كذلك اختلفوا
٢٩٠	٧ - ٨	التي كانت بدلاً أو	٣٢٠	٧ - ٨	جاء منها - مالا يجوز
		تأكيذاً . أو عطفاً	٣٢٥	٧	معنى المثال
٢٩٥	١٣	ففسرته ايضاً	٣٢٧	١٣	حتى فاز عمكر
٢٩٧	٢ - ١١	تقدمها	٣٢٨	٨	المقدرة هي الناصبة
٢٩٨	١٢	كانت جواباً لشرط	٣٢٨	١٠	تنصب المضارع
٢٩٩	٧ - ٨	التي كانت بدلاً أو	٣٣٠	٧	ان يأتي - لذا كان
		تأكيذاً ، أو عطفاً			دخول
		بالحرف	٣٣٣	٩	«قد ضرب زيد» يفيد
٣٠٠	٩	الاسم ذي الالف	٣٣٤	٩	الى الحال فتأمل
٣٠٤	٤	(الحديقة الخامسة في	٣٣٥	٧	وضم الطاء المخففة

الصفحة المطر	التصويب	الصفحة المطر	التصويب
٣٣٨	٥ الى ٩	صحح العبارة هكذا	لم يجهل وان كان حصل
		(شرطها) لم يحصل ،	الجهي من زيد في
		وان كان حصل الشرط	الزمان الماضي كان قد
		فيقيناً كان حصل	حصل الاكرام مني له
		الجواب ايضا نحو «لو	وامم القاعل ٣٤٠ ١٢
		كان جاءك زيد	منفيها يجب ان - ٣٤٣ ١٤
		لا كرمته « ف « جاءك	تقول « لم يضرب
		زيد « شرط له « لو »	كما ان ليس ٣٤٦ ٧
		و « فأكرمته » جواب	عن قيام زيد ٣٤٧ ١٢
		لها ، فالمعنى : ان زيدا	



NYU - BOBST



31142 03212 4508

PJ6101 .A723 1965

Shar' al-